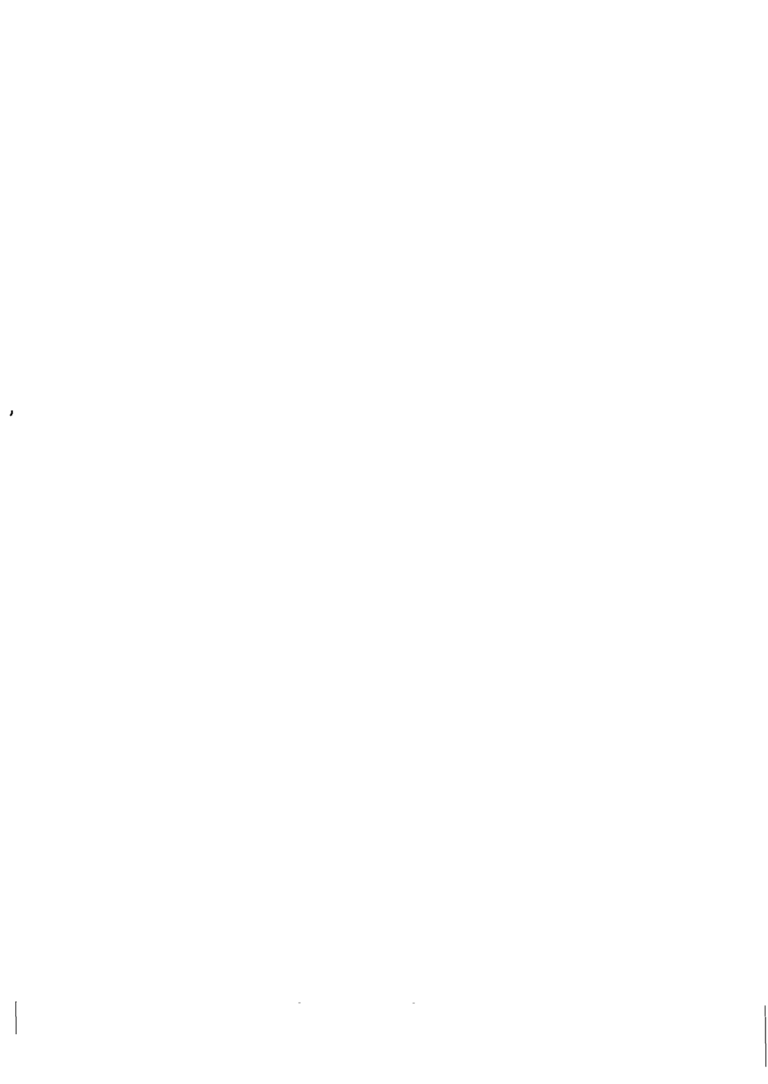
علي الميلودي عمورة





دار المُلتقى للطباعة والنشر






ليبيا
تطوّر المُدن
والتَخطيط الحضري

علي الميلودي عمورة



دار المُلتقى للطباعة والنشر

ليبيا

تَطوّر المُدُن والتَخطيط الحضري

الطبعة الاولى
1998م

دار المُلتقى للطباعة والنشر
بيروت - لبنان
ص.ب 136582

المحتويات

الباب الأول
تطور الإنسان الليبي نحو الاستيطان الحضري ومواقع الاستيطان الأولى في ليبيا

الباب الثاني
نشأة المدن ومقوماتها ومثالياتها

الباب الثالث

المدينة العربية الاسلامية

الباب الرابع

تطور المجالات النظرية والتطبيقية والتشريعية للتخطيط الحضري

الباب الخامس
النمو السكاني والتوجه الحضري

الباب السادس
مجالات التخطيط الحضري حديثاً ومنهجيته وأوجهه



إهداء وشكر

بصدور هذا الكتاب، الثاني في مجال المدن الليبية وعمرانها، والذي أقدِّمه إهداء واعترافاً لكل من أسهم في تكويني العلمي والثقافي بدءاً بوالديَّ لما أبدياه من رعاية وعناية وتوجيه في طفولتي نسأل الله لهما الرحمة والغفران وإسكانهما في فسيح جناته، كذلك إلى نخبة المدرِّسين والأساتذة الذين علّموني ودرّسوني في خلال الأربعينات وأوائل الخمسينات في المدارس الابتدائية والثانوية بمدينة طرابلس، والذين من خلالهم بنيت أسس تعليمي وانطلق توجهي العلمي. إنهم نخبة من المربين والأساتذة في طرابلس وأمثالهم في كامل الأراضي الليبية، قام، بمجهودهم الشخصي، نظام التعليم العربي في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانوا جنوداً ومكافحين تولّوا التعليم والتدريس في ظروف صعبة، سواء من حيث ظروف السلطة المشرفة في ذلك الوقت، وهي الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم البلاد بعد زوال حكم المستعمر الإيطالي، أو من حيث الوضع الانشائي للمدارس والتي كان الكثير منها مهدماً ومتضرراً، نتيجة الحرب، حيث كان العديد من المدارس يخلو من الأبواب والشبابيك أو المكونات الأساسية الأخرى للتدريس، كذلك عدم وجود مناهج أو مقررات معتمدة إلا ما اجتهدوا به من أسلوب يلائم الوضع، بالإضافة إلى عدم وجود مراجع أو معدات معملية أو وسائل شرح وإيضاح. ومع كل ذلك بدأت بمجهودهم، النهضة التعليمية وبناء الأجيال الجديدة من الطلبة والمواطنين، بينما كانت المدارس تستعمل ثلاث فترات يومياً (صباحاً ومساءً وليلاً).

إنهم نخبة تبقى ذكراهم في قلوبنا، فمنهم من توفاه الله ومنا رحمة عليهم، ومنهم من هو في شيخوخته وتقاعده ومنا شكراً وسلاماً عاطراً لهم، ونأمل أن نرى تسجيلاً

وعرفاناً بالدور الذي أدوه من قِبَل أدبائنا ومؤرخينا في هذا المجال.

ولا يسعني إلاّ أن أشكر، بهذه المناسبة، جميع أجهزة التعليم بليبيا التي أتاحت لي الدراسة الجامعية والعليا بالخارج على حساب المجتمع، كذلك أخي الذي شجعني على استكمال الدراسة بالدعم المعنوي والمادي.

وأخيراً، لا بدَّ لي أن أشير بالتقدير للأخوة الزملاء الذي ربطتني معهم مسيرة تجاوزت عشر سنوات من العمل في مجال التخطيط الإقليمي والحضري ضمن لجنة تقييم المخططات الإقليمية والمحلية ومن خلال العمل معهم، كزميل ورئيس، أنهينا مرحلة من مراحل العمل والتقييم في مجال التخطيط الإقليمي والحضري غطت الفترة من سنة 1980 إلى سنة 2000م وكان من نتائج هذا العمل الجماعي أن العديد مما استخلص من الواقع الليبي قد انعكس في هذا الكتاب.

وختاماً آمل أن يكون هذا الكتاب والذي يتناول موضوعاً يختص بالمدن الليبية والذي ينطلق من منهجية علمية تعتمد على الواقع الليبي ويغطي نشأتها وتطوّرها وما تواجهه هذه المدن من تحولات تتجاوز ما يخطط لها كإطار تخطيطي أو واقع تنفيذي خير مساعد لذوي العلاقة من عاملين في هذا المجال أو من أصحاب القرار في تناولهم لما يتعلق بهذه المدن من دراسة وبحث وإجراء.

والله الموفق.

المؤلف

مقدمة

إن الدوافع التي أملت على المؤلف كتابة هذا الكتاب متعددة، إلا أن أهمها معايشة المؤلف لمسيرة التخطيط الحضري في ليبيا في خلال ثلاثة عقود ونصف ابتداءً من سنة 1960، عند دخوله مجال العمل الهندسي ككبير مهندسي بلدية طرابلس، وحتى منتصف التسعينات كرئيس للجنة تقييم المخططات الإقليمية والمحلية، وكذلك عضويته في العديد من اللجان، كاللجنة العليا لمدينتي البريقة ورأس لانوف ولجنة متطلبات الإسكان، وبعض لجان الوحدة المغاربية في المجال ذاته وغيرها من الوظائف واللجان والإسهامات في المؤتمرات المحلية والعالمية، مثل مؤتمر التخطيط الحضري الأول في إفريقيا الذي عقد في أديس أبابا في سنة 1962، بتنظيم من اللجنة الاقتصادية الإفريقية، ومؤتمر البيئة الأول في استكهولم سنة 1972، والذي انطلقت منه عدة توصيات، من أهمها تبني ليبيا والهند التوصية الخاصة بالمأوى. وانبثقت عن هذه التوصية منظمة الهابيتات التابعة للأمم المتحدة ومقرها نايروبي بكينيا. وقد مثل المؤلف ليبيا، كرئيس أو عضو في الوفد، في ثلاثة مؤتمرات لهذه المنظمة بكل من هلسنكي سنة 1983، ونايروبي سنة 1985، وهراري سنة 1990، ففي خلال هذه السنوات التي امتدت 35 سنة في المجال نفسه، تقلد المؤلف العديد من الوظائف ذات صلة مباشرة في مجال المرافق والتخطيط كقيادي في هذا المجال، انطلاقاً من العمل البلدي مع بداية تقلده الوظيفة العامة سنة 1960 إلى توليه وكالة وزارة الأشغال لمدة تجاوزت أربع بسنوات سنة 1963 ـ 1967 ثم توليه وزارة الشؤون البلدية والتي أرسى فيها قواعد العمل البلدي وأسس التخطيط الحضري، حيث تولى أول لجنة للتخطيط الحضري على المستوى القومي. كما قام بإصدار قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية، وفي إعداد وإصدار القانون رقم 5 لسنة 1979 لتخطيط المدن والقرى، وأصدر العديد من القرارات

واللوائح المستندة إلى هذا القانون، مثل قرار تشكيل اللجان المعمارية، والتخطيط بالبلديات، ولائحة تقسيم الأراضي، وقرار حماية الطرقات العامة خارج المخططات، ومشاركته مع المختصين في بداية السبعينات في عرض مخطط مدينة طرابلس، وإعداد اللوائح المعمارية ولوائح استعمال المناطق النموذجية وتصنيفها، سواء ما كان منها يخص المخططات الشاملة أو العامة. كما تولى التدريس في الجامعة الليبية (جامعة الفاتح) لمواد ذات علاقة بالتخطيط، كمدرس منتدب لأكثر من أربع سنوات.

إن هذه المسيرة الحافلة بالجدّ والعطاء الشخصي أو الجماعي، وغرس روح التخطيط في عقول الأجهزة الفنية التي شاركته العمل في الوزارة أو البلديات، من مهندسين وإداريين ومساحين وأجهزة إدارة محلية في البلديات، وما تضمنته من خبرة عميقة وطويلة واكبت انطلاق مفهوم التخطيط الحضري والتي كانت ليبيا سباقة في هذا المجال، سواء من حيث الدراسات أو التشريع، فإن الواجب الوطني يملي توثيقها.

كما تضمنت خبرة المؤلف الشخصية في مجال اطلاعه على واقع المدن الليبية، سواء أثناء إقامته في العديد من المواقع، قبل الحرب العالمية الثانية في أثناء طفولته، أو إبان الرحلات المدرسية في خلال عقد الأربعينات، حيث زار منطقة الجبل الغربي من غريان إلى وازن، وكذلك ما شاهده لمواقع المدن والقرى الليبية خلال أول رحلة إلى المشرق سنة 1951 متجهاً إلى مصر للدراسة الجامعية، ماراً بطول الساحل الليبي، واطلاعه على واقع المدن والتجمعات الليبية من طرابلس إلى مساعد. وكانت الرحلة تستغرق أسبوعاً من السفر بالسيارة، ومشاهدته آثار الحرب وبقايا مخلفات المعارك من آليات ودبابات ومدافع وغيرها. كما كانت الصحراء الليبية على الشريط الساحلي وقبل الاستكشافات النفطية مليئة بالغزلان والورل، حيوانات يراها المسافر من السيارة، وقد اندثرت حالياً في أعماق الصحراء.

لقد تكررت رحلات المؤلف على هذا الطريق الساحلي تسع مرات أثناء الدراسة وحتى سنة 1956. ومع ذلك، فإن الصورة عن المدن الساحلية الرئيسية مثل طبرق ودرنة والمرج وبنغازي واجدابيا وسرت ومصراتة وزليتن والخمس وطرابلس، خلال عقد الخمسينات، ما زالت راسخة في مخيلة المؤلف ومكّنته من تقييم التحول الذي

مرت به ليبيا في مجال التحضر وتطور مدنها خلال النصف الثاني من هذا القرن، وإعطاء صورة واقعية عن الواقع الحضري في ليبيا.

لقد تكاملت هذه الصورة الواقعية لمشاهداته السابقة مع زياراته لبقية مناطق ليبيا عند توليه ما سبق الإشارة إليه من وظائف، وذلك خلال عقد الستينات. وتكاملت صورة الواقع الليبي لمدنه وقراه لدى المؤلف من مشاهداته لمدن وواحات الجنوب، سواء في منطقة فزان التي زار جميع تجمعاتها من الجفرة وحتى غات، مطلعاً على وادي الآجال ووادي عتب ومرزق وغيرها من المواقع، كما زار كلاً من الكفرة وغدامس وتجمعات الجبل الغربي، وكذلك تجمعات الجبل الأخضر الواقعة على الطريق الجنوبي، فقد أتاحت هذه الزيارات التي قام بها والمعايشة والاطلاع على واقع التجمعات لهذه المواقع، ومن خلال مقابلاته واتصالاته مع المسؤولين المحليين فيها من محافظين ومتصرفين ومديرين وعمداء وشيوخ محلات، تمكن استقاء العديد من واقعها وظروفها الاجتماعية.

إن هذه الحصيلة التي لم تستخلص من مرجع أو رحلة واحدة أو نظرة سريعة لمارٍّ بهذه التجمعات والتي لم تصل الكهرباء للكثير منها إلا بعد سنة 1963، مع أول خطة إنمائية شيّد من خلالها عدد كبير من المحطات الكهربائية المحلية، كما طور العديد من المحطات الأخرى المتوسطة التي كانت قائمة.

هذه الرحلات الميدانية، كانت مصاحبة لتحول الانسان الليبي في مأواه وظروف حياته بالعديد من المناطق النائية والداخلية بالسعي لتغيير سكنه من الأنواع البسيطة القديمة كالطين والكهوف وبيوت الحفر والخيام والوسائل العشوائية، إلى السكن المريح وإدخال المرافق من مياه وكهرباء ومد طرق. وقد صاحب نهاية هذه المرحلة من العمل الفني سنة 1966 ـ 1969 الإسهام في إعداد أول برنامج للتخطيط الحضري بالتعاون بين وزارات التخطيط والداخلية والأشغال، والتي اهتمت بموضوع التخطيط الحضري، وذلك قبل إنشاء وزارة الشؤون البلدية التي تولت موضوع التخطيط الحضري بالتعاون مع وزارة التخطيط إثر إنشائها. ولم يمنع الواقع الليبي وصعوبة التنقل من زيارة جميع المواقع والمبيت في العديد منها واستطلاع رأي المسؤولين بها. ولم تكن في هذه المواقع

الفنادق أو الاستراحات أو خطوط الطيران الحالية التي تتوافر الآن، بل كان التنقل بالسيارات والسيارات الطاوية والمبيت في السيارة متنقلا، وعلى فراش من التبن في قلعة غات.

إن هذه الحصيلة والتي استكملت بتوليه لجنة تقييم المخططات الإقليمية والمحلية في سنة 1980 وحتى سنة 1992 والتي تولى فيها متابعة أعمال المكاتب الاستشارية وتقييم دراساتهم وتقاريرهم بالتعاون مع أعضاء اللجنة، وتولي إعداد أو الإشراف على تقارير اللجنة وتقديمها لجهات الاختصاص من لجان شعبية محلية أو مركزية، وقيامه بزيارات ميدانية شاملة لكامل مدن وبلدات وقرى الجماهيرية والتي كانت ضمن 24 بلدية، ومشاهدة التحول الذي مرت به هذه المدن والتجمعات وتقديم المخططات النهائية للجنة الشعبية العامة، حيث تولى طرح المخططات والإجابة على الأسئلة والاستفسارات حتى تقديم آخر مخطط عنها سنة 1988.

كما استكملت المتابعة الميدانية بإشرافه الميداني على فرق المكتب الاستشاري التي تولت تطبيق هذه المخططات في معظم البلديات، ومساعدة البلديات في حل المشاكل التي واجهت تنفيذ هذه المخططات، سواء كانت ميدانية أو منهجية. وقد انتشرت فرق المكتب الهندسي الاستشاري للمرافق من نالوت وحتى طبرق، كما تواجدت بالجفرة والكفرة والعديد من المواقع الداخلية. ولولا هذا التواجد الميداني من فرق العمل الميدانية لضاع كثير من المخططات المحفوظة بالخزائن نتيجة التغييرات في الهيكلية الإدارية التي عايشتها الإدارة المحلية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

إن هذه الحصيلة والخبرة من واقع دراسات المؤلف وتقارير المكاتب الاستشارية ونتائج الاحصاءات العشرية، وما ورد بالخطط الإنمائية من مشاريع، ومن الواقع والتقييم الميداني ونتائج الاتصالات والتوجهات العامة، جميعها أملت على المؤلف تسجيل وتوثيق واقع ونتائج هذه المسيرة انطلاقاً من خلفيته كمهندس معماري ومتخصص في مجال تخطيط المدن والأقاليم، مجال لم يدخل العالم العربي بمفهومه وتقنيته الحديثة إلا في النصف الثاني من هذا القرن، وكان المؤلف معاصراً لهذه المسيرة، وهي فرصة لم تتح إلاّ نادراً. وكان على المؤلف أن يكون في مقدمة المسيرة باجتهاده الشخصي أو بالتعاون مع من تواجد معه في هذه المواقع التي مرت بها هذه المسيرة.

والمؤلف لا يستهدف من هذا الكتاب تسجيل هذه المسيرة في منهج مذكرات أو سيرة شخصية، بل يستهدف توثيق مسيرة التخطيط الحضري بليبيا ضمن عنوان هذا الكتاب: «**تطور المدن الليبية والتخطيط الحضري**»، وقد يكون المفهوم العام من ذلك هو الاستيطان والتخطيط الحضري بليبيا، انطلاقاً من الواقع الليبي، وبرؤية محلية، ووفق المنهجية والمسيرة الليبية.

ولاستكمال الصورة عن المدن الليبية أو الاستيطان الحضري، فقد تضمن الكتاب، ضمن الأبواب الثلاثة الأولى منه تطور المدن الليبية، انطلاقاً من تحول الإنسان الليبي من مرحلة الإنسان البدائي إلى الإنسان المستقر والمعتمد على الإنتاج الزراعي، وبداية تطور التجمعات وظهور القرى والمدن وتناول مواقع الاستيطان الأولى، كذلك نشأة المدن بليبيا، سواء تلك التي واكبت الحضارات والعهود التي مرت بليبيا، أو تلك المدن ذات الطابع المحلي الخاصة بالقبائل الليبية. كما يتناول الكتاب نظم ومثاليات المدن القديمة من أشورية وإغريقية ورومانية ومنهج إسلامي في المدن الاسلامية، كما يتناول الكتاب موضوع التخطيط الحضري بالمفهوم الحديث في الأبواب الثلاثة التالية، كما تشمل الأبواب الستة للكتاب تطور مفهوم التخطيط الحضري وتطور النظريات والمثاليات، والتي تواجدت في كل عصر أو عهد أو نظام.

ويستهدف المؤلف من هذا التوسع التاريخي، والشمولية لموضوع المدن الليبية والتخطيط الحضري، ليكون مصدراً علمياً وثقافياً في مجال المدن الليبية والتخطيط الحضري في إطاره التاريخي، وفي إطار تطور هذا المجال نظرياً وتنفيذياً ضمن الساحة الليبية، وليكون مرجعاً لذوي القرار والعاملين في هذا المجال على المستوى المحلي أو المركزي، وكذلك لطلبة الاختصاص في الجامعات كأقسام العمارة والتخطيط بكليات الهندسة، وكذلك بعض الأقسام الأخرى في العديد من الكليات ذات العلاقة.

وسيستخلص القارىء أن تطور مدننا وواقع التطور الحضري بليبيا لم يتخلف في هذا المجال عن الأقطار المطلة على حوض البحر المتوسط، وأن اسهام المدن الليبية نظرياً وواقعياً لا يقلّ عن اسهام الأقطار المجاورة. بل إن التطور الحضري في المدن الليبية كان في مقدمة المدن الأخرى المطلة على البحر المتوسط، وكانت قورينة ولبدة من أقدم

المدن المطلة على هذا البحر قديماً وأعظمها. وتمثل طرابلس وبنغازي وبقية المدن الليبية انطلاقة للمدن الحديثة المطلّة على البحر المتوسط.

وقد كانت ليبيا مقراً لتطبيق النظم والنظريات التخطيطية للحضارة الإغريقية والرومانية، وكذلك للمنهجية الإسلامية للأمصار وملاءمة المدينة لمناخ وبيئة الصحراء، ويمثل نظام مدينتي غدامس وغات وبعض المدن الصحراوية الأخرى منهجاً خاصاً يلائم بيئة الصحراء.

يتناول الكتاب، ضمن صفحاته، الاستيطان والتخطيط الحضري بليبيا، وذلك من خلال استعراض نماذج الاستيطان الأولى للإنسان الليبي خلال العصور الحجرية، وما تلاه من عصور مروراً بنشأة القرى والمدن على التراب الليبي بمختلف نماذجها الصحراوية والجبلية والسهلية. كذلك يتناول نشأة المدن التي كانت نماذج للحضارات التي تواجدت بليبيا، سواء منها المحلية أو حضارات البحر المتوسط والتي شملت ليبيا، وكانت أرضاً لهذه الحضارات كالفينيقية والإغريقية والرومانية، كذلك الحضارة العربية الإسلامية.

كما يتناول هذا الكتاب تلخيص أهم نماذج ومناهج ونظريات تخطيط المدن القديمة والتي مرت بها ممارسات التخطيط الحضري عبر المراحل التاريخية المختلفة، أي نظم المدن المسوّرة والمحصّنة، وأساليب الأبراج والقلاع، ومواقع قصور الأمراء والحكام والقصبات الإسلامية. كذلك يتناول الكتاب بالتحليل مقومات المواقع الحضرية وتطور مثاليات التخطيط والمدن الليبية، من خلال استعراض نماذج من الحضارات القديمة بما فيها المدن العربية الإسلامية وتطورها، ومن خلال طرح نظريات التخطيط الحضري القديمة التي كانت إفرازاً لرحلة الإنسان عبر تطوره الاستيطاني، ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، ليخلص إلى طرح أسس التخطيط الطبيعي والذي برز كمنهج وفلسفة حديثة لمجال التخطيط المكاني والتخطيط الحضري وهو مكمل للتخطيط الاقتصادي نتيجة تشابك العديد من المؤثرات في حياة الإنسان. ولم يعد التخطيط الحضري ذلك المجال الهندسي الخيالي الذي يلبي تصورات أو رغبات أو مثاليات استهدفت من خلال الملاك والملوك والحكام، بل أصبح مجالاً يعتمد على العديد من المؤثرات المحلية والعلوم الهندسية والاجتماعية والاقتصادية، أي ينطلق أساساً من

تقييم الواقع والموقع وطبيعته ومؤثراته ومصادره، وتحديد الأهداف والرؤية المستقبلية. وكذلك يتناول بدائل ومصادر الاقتصاد فيه والتطورات الديموغرافية، كما يتناول متطلبات الخدمات الاجتماعية والبنى الفنية التحتية، ومن كل ذلك يتم رسم الهيكل العام للمدينة (طرق واتصال ومياه ومجاري. . . الخ) ليلبي مختلف مناطق الاستعمال الأساسية في المدينة، كل ذلك بهدف توفير حياة سليمة لسكان الموقع أو المدينة. ومن خلال الخلفية التي يغطيها الكتاب في مختلف أبوابه الثلاثة الأخيرة، حيث يتناول موضوع تطور المدن الليبية والتخطيط الحضري في مجموعة عناوين تتعلق بممارسة هذا المجال بليبيا، انطلاقاً من بداية إنشاء البلديات بليبيا خلال القرن الماضي من قِبل العهد العثماني الثاني، كما يتناول ممارسات الاستعمار الإيطالي والإدارات العسكرية خلال النصف الأول من هذا القرن. ويخلص إلى بداية ممارسات التخطيط الطبيعي من قِبل الدولة الليبية مع عقد الستينات والسبعينات، وذلك ضمن الباب الرابع، تحت عنوان: تطور المجالات النظرية والتطبيقية والتشريعية والإدارية للتخطيط الحضري.

كما يتناول الكتاب، ضمن الباب الرابع أيضاً، التشريعات الليبية التي صدرت في هذا المجال، سواء القانون رقم (5) لسنة 1969 بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى، وما صدر عنه من لوائح، حيث يتم شرح الأسس التشريعية في مجال التخطيط الحضري. كما يتناول فلسفة التشريع الليبي في هذا المجال.

ويتناول الباب الخامس النمو السكاني والتوجه الحضري خلال هذا القرن وشرحاً لمعدلات النمو المتزايد للسكان، والذي لوحظ من سنة 1954 وحتى الآن وما صاحبها من توجه نحو المراكز الحضرية، حيث ارتفع عدد سكان الحضر من 10% مع بداية هذا القرن، إلى حوالى 75% من إجمالي السكان سنة 1984، وهذه النسبة تعني أن سكان الحضر تضاعف حوالى 27 ضعفاً من سنة 1910 إلى سنة 1984، وقد يصل إلى 50 مرة مع نهاية هذا القرن، أي أن سكان الحضر بليبيا سيتجاوز خمسة ملايين نسمة.

كما يشمل الكتاب ضمن أبوابه وضع شبكة المدن والقرى الحضرية وتطورها ومدى الحاجة إلى التوسع في ذلك تفادياً لتضخم المدن الرئيسية، مثل طرابلس وبنغازي، باعتبار أن الأولى يقيم فيها ما يتجاوز 27% من سكان ليبيا، والثانية تمثل نصف ذلك، حوالى 13%، أي أن 40% من سكان ليبيا مقيمون بمدينتين رئيسيتين، كذلك الحاجة

لتوفير شبكة من المدن والقرى متدرجة في أحجامها لتتجاوز الوضع الحالي والذي يمثل نقصاً في عدد المدن متوسطة الحجم، أي المدن التي سكانها بين 50 ألفاً إلى 100 ألف نسمة، وذلك لتوفير الخدمات التي تتوافر في مثل هذه المدن، ولا يمكن توافرها في القرى الصغيرة والمتوسطة.

كما يتناول الكتاب موضوع أحياء الصفيح والمناطق المتخلفة، باعتبارها إحدى المظاهر التي عايشتها بعض المدن الليبية نتيجة التطور والطفرة السريعة في التوجه نحو المراكز الحضرية، والتعريف بموضوع التخلف الحضري، والدعوة إلى اعتبار هذا الموضوع جزءاً مكملاً لتخطيط المدن، حيث إن معالجة التخلف، سواء في مناطق المدينة وما لحق بمبانيها من تلف، أو في مرافقها من نقص، يمثل الأسلوب السليم للمحافظة على هيكل المدينة الأساسي من مبانٍ وبُنى فنية، ويحول دون انتشار الأمراض الاجتماعية التي تستوطن مثل هذه المناطق، وتعريف التخلف باعتباره وضعاً نسبياً إلى متوسط أو معدل الوضع السكني ومرافقه، وذلك سواء من حيث طبيعة السكن وحالته، والفراغات والعناصر المتوافرة به، وربطه بالشبكة العامة. ومن المؤكد أن أهم تطلبات المدن الليبية هو العناية بمرافقها الأساسية، أي البنية الفنية التحتية والتي تمثل وجه الرئيسي للتخلف، وليس كِبر أو سعة المنزل، حيث إن المرحلة السابقة مثلت توفير الحد الأدنى للمتطلبات في ظل حجم سكاني محدود لسكان الحضر، وضمن معايير استعمال واستهلاك محددة، وأن المستقبل يتطلب رفع قدرات هذه المرافق للمدن الليبية بما يتوقع من زيادة في السكان وارتفاع في معدلات الاستهلاك والمعايير التخطيطية، وهذا يعني ارتفاعاً في قدرات المرافق لتفي بحجم سكاني يصل إلى حوالي 5،000،000 نسمة، بمعدلات استهلاك حديثة ومرتفعة.

ويتناول الكتاب في أبوابه الأخيرة تلخيصاً لتكامل مجالات التخطيط المكاني والتعريف بمختلف أنواع التخطيط الطبيعي أو الحضري، كذلك أسلوب ومنهج إعداد المخططات الحضرية وما تشمله من مسح وتحديد للاستعمالات القائمة، وقدرات للمرافق القائمة واعتماد أهداف وإقرار معايير وحساب متطلبات، وإعداد خرائط تفي بالتوقعات المستقبلية للنمو السكاني، وما يتبعها من تقدير لتكاليف الإنشاء.

كما يتناول الباب الأخير أسس استخلاص وتحديد المعايير التخطيطية التي استعملت

في الدراسات التخطيطية الأخيرة والتوجهات المستقبلية حيالها، ومنهجية التخطيط الحضري بالمفهوم الحديث، وأوجه التخطيط وأساليب التخطيط وتقنياته.

ومن طرح محتوى أبواب الكتاب، كما سبق تلخيص ذلك في الصفحات السابقة، نستهدف تحديد موضوع الكتاب ومجال الدراسة، وتحديد ذلك للقارىء الكريم للتأكيد بأن موضوع الكتاب يتناول المسيرة الليبية في مجال تطور المدن الليبية والتخطيط الحضري، ولا يتناول الجوانب النظرية إلا بهدف المقارنة والتمثيل. كما أن هذا التحديد استهدف عدم التوسع في الموضوع حيث إن مجال المدن والتخطيط الحضري أو الاستيطان والتطور الحضري يشمل مجالات تتجاوز ما يتناوله الكتاب في الإطار العام، إلا أن تحديد ذلك في ليبيا استهدف تحديد الموضوع، وأن المراجع الأجنبية في هذا الموضوع المتشعب متوافرة، إلا أنها ذات طابع نظري أو تخص أقطاراً أو مناطق محدودة، بالإضافة إلى أن معظمها باللغات الأجنبية، الأمر الذي استوجب توفير مراجع في هذا المجال للقارىء، عن ليبيا.

إن من أهم المواضيع التي يتعرض لها هذا الكتاب هو تطور مواقع الاستيطان الرئيسية بليبيا ونشأة المدن بها، وقيام هذه المدن في مختلف العصور التاريخية وأفولها، وكذلك تغيير التسميات لهذه المدن والمواقع والتي اختلفت من عهد لآخر، وتأثر الأمصار الليبية بالهجرات العربية. وواقع مدينة برقة (المرج)، وهل هي مدينة إغريقية كما يشار إليها في المراجع العربية أم أن برقة غير المرج وأن مدينة المرج هي مدينة عربية إسلامية؟.

* * *

والكتاب يتضمن العديد من الأطروحات حول المدن الليبية والتخطيط الحضري في منهج علمي معتمد على العديد من المراجع، في مقدمتها الاطلاع والإسهام الشخصي، كذلك بالاعتماد على المراجع الأثرية لمواقع الاستيطان والمدن القديمة والمراجع التاريخية وكتب الرحالين والجغرافيين، كذلك على المراجع الأم في مجال التخطيط الحضري تاريخياً ونظرياً.

ويتضمن الكتاب مجموعة أشكال ولوحات ورسومات بيانية، ونعني بالأشكال الخرائط الأفقية والرسومات الهندسية، كما نعني باللوحات الصور الشمسية وغيرها من الرسوم التعبيرية، أما الرسومات البيانية فهي معبّرة عن الوضع أو التطور للموضوع المطروح، وجميعها تستهدف استكمال الصورة للقارىء الكريم.

ويأمل المؤلف من خلال ما يقدمه هذا الكتاب، وما يحويه من دراسات وتحاليل، أن يعطي القارىء خلفية عن واقع المدن الليبية والتطور الحضري فيها وعن تطور التخطيط الحضري والذي اتسع في مجالاته وتعددت أوجه تطبيقاته.

والله الموفق.

الباب الأول

تطور الإنسان الليبي نحو الاستيطان الحضري ومواقع الاستيطان الأولى في ليبيا

الاستيطان خلال العصور الحجرية

يعتمد علماء التاريخ في دراستهم لتطور سلوك الإنسان الأول، والتحولات التي مرَّ بها وما صاحبها من تغيرات في نظام الحياة وأسلوب الاستيطان الذي مر به، على التصنيفات الأساسية للعصور السابقة، المكتوبة للتاريخ، وكذلك على ما عثر عليه من مخلفات لهذا الإنسان في مختلف العصور، وعلى تحليل تطور هذه المخلفات والنقوش والصور. ولا يغطي التاريخ المكتوب إلاّ فترة قصيرة من تاريخ الإنسان، حيث تبتدىء هذه الفترة من تاريخ اكتشاف نظم الكتابة لدى أمم حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى وأوروبا. وهذه الفترة لا تتجاوز 3000 سنة قبل الميلاد لأقدم الكتابات التي عرفت، بينما ترجع حياة الإنسان على هذا الكون إلى ملايين السنين، وإن حددت بعض المراجع تاريخ الإنسان العاقل، أي المرحلة التي تطور فيها من الحياة المماثلة لحياة الحيوان إلى حياة الإنسان العاقل بشكله الحاضر، بأقلّ من ذلك. ولم ترجع بها لأكثر من 500000 سنة ق.م. ولذلك اتجهت الدراسات لتقسيم تطور الإنسان خلال التاريخ إلى عصرين رئيسيين، وهما:

- مرحلة ما قبل التاريخ وهي تغطي مئات الآلاف من السنين.
- مرحلة تاريخية وهي تغطي حوالى 5000 سنة فقط.

وقد عرفت هاتان المرحلتان اعتماداً على تطور ما استعمله الإنسان من أدوات ووسائل في حياته اليومية، بالعصرين الأساسيين: العصر الحجري، وعصر صهر

المعادن. وقد قسم العصر الحجري إلى مجموعة عصور استناداً إلى تطور أسلوب الحياة التي مر بها الإنسان وتطور معداته وآلاته التي كانت معظمها من الحجارة المشذبة، والتي استعملها كأدوات في حياته اليومية في القطع والطحن والقنص والدفاع، وبعض الأوعية من الفخار والأدوات المصنوعة من العظام.

وقد اعتمدت المراجع التاريخية في تحديد هذه العصور الأساسية الأولى أو الثانية، أو في تقسيم العصر الحجري إلى مجموعة عصور فرعية وفق ما تم استقاؤه أو تأكيده بما خلّفه الإنسان من أدوات حجرية وآثار وأعمال ومصنوعات من صنع يده، ونقوش ونحوت على الجلود أو الصخر، أو غيرها من وسائل التسجيل. وقسم العصر الحجري إلى عصور فرعية، استخلاصاً من نتائج أعمال التنقيب ودراسة مخلفات الإنسان في الكهوف، وغيرها من المخلفات في مواقع استيطانية. كل ذلك في ظل التطورات المناخية التي حدثت على المنطقة وتركت آثاراً جيولوجية ملموسة بها.

وقد قسم العصر الحجري إلى ثلاثة عصور فرعية، هي:

- **العصر الحجري القديم**: يبتدىء منذ تطور الإنسان وحتى سنة 10000ق.م.، علماً بأن هذا العصر مقسم إلى عدة تقسيمات فرعية.
- **العصر الحجري المتوسط**: ويغطي الفترة الزمنية من سنة 10000ق.م. إلى سنة 7500ق.م.
- **العصر الحجري الحديث**: ويغطي الفترة الزمنية من سنة 7500ق.م. إلى سنة 3000ق.م.

ولا يعني أن هذه التواريخ هي محددات قاطعة وتنطبق على جميع المناطق والأمم، بل يجب اعتبارها مؤشرات عامة لمراحل تطور الإنسان الأول.

أما عصر المعادن، والذي يبتدىء من سنة 3000ق.م. مع بداية عصر النحاس والبرونز، فقد شمل حضارات الأمم القديمة وأهم الديانات السماوية، ويمتد عبر التاريخ المكتوب ليغطي الإمبراطوريات وظهور الديانات السماوية والحضارات اللاحقة.

وقد صنفت العصور الحجرية الفرعية الثلاثة السابقة وفق التطور الذي صاحب حياة الانسان وما كان فيها من أدوات حجرية قام باستعمالها في حياته اليومية، وخاصة مدى نحت الحجارة التي كان يستعملها كأدوات للصيد أو القنص أو القطع أو الطحن.

وقد لوحظ أن أهم تطورات الإنسان قد تمت خلال المئتي ألف سنة الأخيرة من العصر الحجري القديم والتي استوطن فيها الكهوف، وعاش في جماعات صغيرة، وتولى دفن موتاه. وكانت أهم اكتشافاته وتحولاته قد تمت خلال العقود المتأخرة من العصر الحجري الأول (القديم)، حيث توصل إلى استعمال النصال والأدوات ذات المقابض، والإبرة والرماح لصيد الحيتان، وقاذفات الرماح، كما لبس الجلد. وخلال هذه العقود المتأخرة وضع الأسس للعديد من الفنون، كالرسم والنحت والطلاء بالألوان والرقص والموسيقى. وعبّر عن ذلك بما تركه من صور ونقوش على جدران الكهوف وعلى الحجارة والعاج والعظام.

إن فترة العصر الحجري المتوسط لم تكن الفترة الطويلة المميزة، إنما هي فترة استمر فيها الإنسان في تطوير أساليب حفظه للفواكه والغلال وتزايدت فيها عجلة النمو والتطور، وظهر فيها بعض الحضارات التي عرفت في شمال أفريقيا وتأثرت بها أوروبا، وكانت أهمها حضارة وهران في الجزائر، وحضارة قفصة في جنوب تونس، والأخيرة شملت ضمنها ساحة شمال غرب ليبيا[1].

أما العصر الحجري الحديث، فهو يمثل تطور الإنسان في أسلوب اقتصاد حياته. فهو لم يعد يعتمد على جمع الفواكه والغلال وصيد الحيوانات، بل طور أسلوب حياته، فأصبح راعياً ومزارعاً يعتمد على الإنتاج بدل الجمع، بالإضافة إلى تربية الحيوانات التي دجنها، كما تمكن من صنع الأوعية الفخارية، وهذا العصر غني بمخلفاته الفخارية والتي عثر على الكثير منها في مواقع استيطانه. وبعض المؤرخين يسمي هذا العصر بعصر الأوعية حيث تمكن الإنسان من صنع الأوعية بجميع أشكالها من الفخار

(1) الدكتور عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1971.

والحجارة وبيض النعام والأوعية الجلدية والسلال. وقد مكنته الأوعية من تخزين فائض إنتاجه والمحافظة عليه بصفة محكمة، كما نظمت أسلوب استهلاكه[2].

ويمكن أن نتصور أسلوب حياة الإنسان الليبي خلال هذه العصور الحجرية من خلال ما عثر عليه من أدوات حجرية وأوعية فخارية في مواقع استيطانه، ومعظمها كانت في الكهوف أو حولها من مواقع الاستيطان للإنسان الأول، والتي عبرت جميعها عن واقع نظام استيطانه خلال العصور الحجرية الثلاثة.

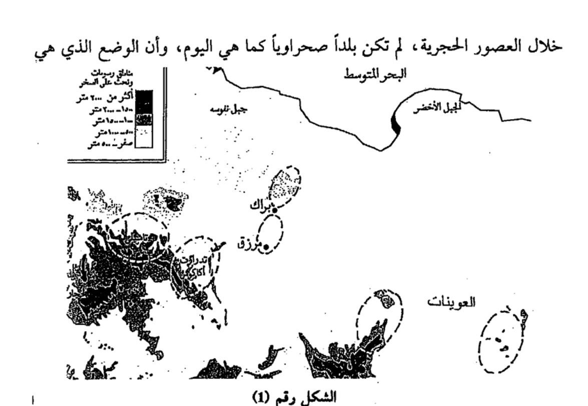
فقد عبّرت الرسوم والنقوش التي وجدت في العديد من المناطق الصحراوية بليبيا عن حياة رعاة البقر وعن الحيوانات التي كانت موجودة آنذاك، كذلك عبّرت العديد من اللوحات التي وردت في كتاب لوحات تسيلي لهنري لوت عن حياة الإنسان الليبي في العصر الحجري الحديث والتي شملت لوحة للرقص والصيد وعربة الأحصنة الأربعة ونظم اللباس، وما وصل إليه من مستوى متقدم في فن الرسم والنحت والتلوين. كذلك أكدت هذه اللوحات استيطان الإنسان لهذه المنطقة واستعمال الكهوف كمأوى له. تلك الكهوف الموجودة بجبال الهقار ضمن سلسلة جبال تسيلي والتي تمتد إلى الأراضي الليبية في منطقة غات والمعروفة بجبال أكاكوس وتمتد مواقع هذه الآثار إلى معظم أراضي فزان وكذلك جبل العوينات على الحدود الليبية المصرية.

انظر الشكلين رقمي «1»، «2»، واللوحات أرقام «1» «2»، «3»، «4»، «5»، «6»، وقد وجدت ضمن مخلفات الإنسان أمام بعض الكهوف هياكل عظمية لحيوانات مائية مثل فرس النهر والحيتان، مما يثبت أنه كانت هناك بحيرات أو فرع لنهر مكّن من وجود حياة مائية غنية بثروة سمكية. وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية آثار فرع لنهر النيجر يمتد إلى جنوب شرق الجزائر.

إن العديد من المصادر التاريخية أشار إلى الكثير من المواقع التي تم العثور عليها، وتخص الأماكن والمواقع التي استوطنها الإنسان الليبي الأول كما تم تصنيفها. وهذه المواقع منتشرة في الصحراء، كما هي منتشرة على الساحل وفي الجبال، حيث إن ليبيا

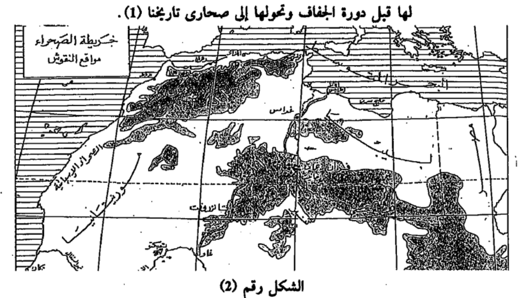
(2) لويس منفورد، المدينة على مر العصور، أصلها وتطورها ومستقبلها، الجزء الأول، أشرف على الترجمة: الدكتور ابراهيم نصحي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ـ نيويورك، 1964.

خلال العصور الحجرية، لم تكن بلداً صحراوياً كما هي اليوم، وأن الوضع الذي هي



الشكل رقم (1)

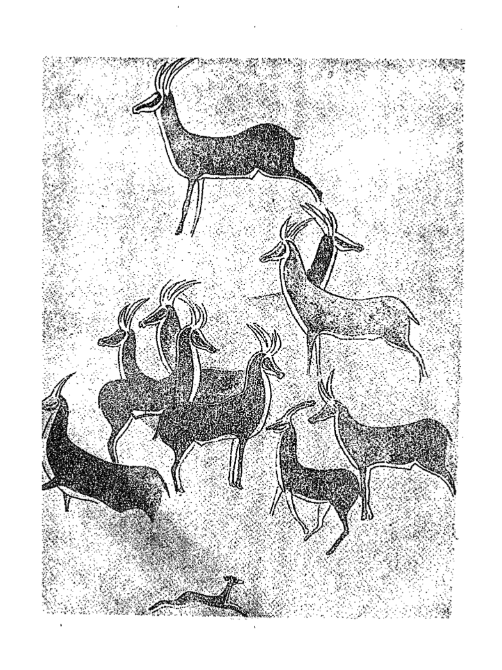
المناطق والمواقع الصحراوية التي وجدت بها الرسوم ولوح ومخلفات عبرت عن استيطان الإنسان الأول لها قبل دورة الجفاف وتحولها إلى صحارى تاريخنا (1).



الشكل رقم (2)

المواقع التي وجد بها هنري لوت العديد من اللوح لإنسان ما قبل التاريخ بهضبة تسيلي جنوب غرب ليبيا وتمتد داخل الأراضي الجزائرية.

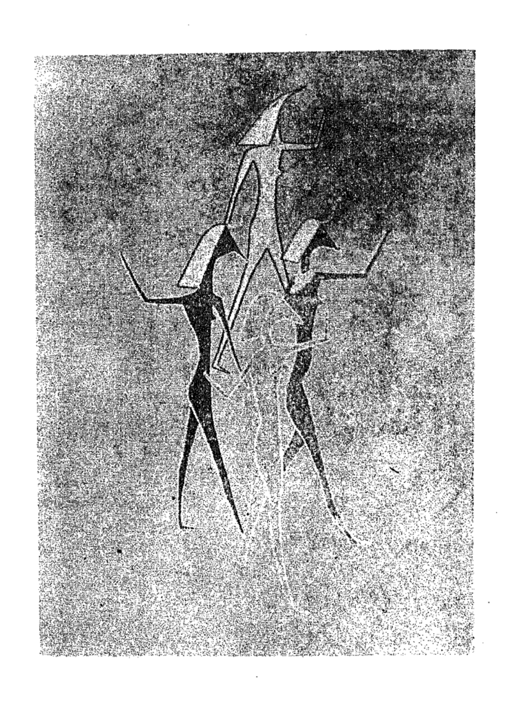
لوحات تسيلي (قصة لوحات كهوف الصحراء الكبرى قبل التاريخ) لهنري لوت.



لوحة رقم (1)

الوعول السوداء التي وجدت بأعالي تمريت وتنتمي لفترة الثيران.

لوحات تسيلي لهنري لوت



لوحة رقم (2)

ذات الرؤوس الطيرية وجدت بجبارين ويظهر بها التأثير المصري.

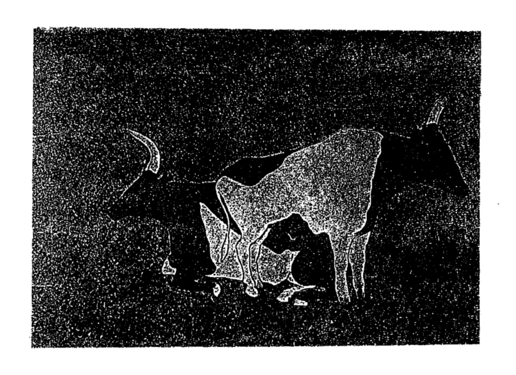
لوحات تسيلي لهنري لوت



لوحة رقم (3)

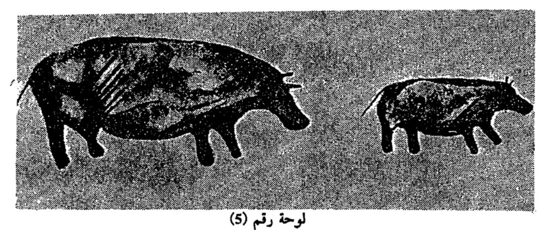
النباليون مشهد أثناء القنص وجدت بتنين تازريفت لفترة الثيران

لوحات تسيلي لهنري لوت



لوحة رقم (4)

ماشية ملونة وجدت بجبال أكاكوس بجبارين فترة الثيران تاريخنا



لوحة رقم (5)

لوحة تخص فرس النهر وجدت بتنين تازريفت لفترة الثيران تؤكدأنه كانت هناك أجسام مائية (أنهر أو بحيرات) سمحت بتواجد هذه الأفراس.

لوحات تسيلي لهنري لوت



لوحة رقم (6)

الإنسان الأبيض من لوحات موري بالصحراء بمنطقة أكاكوس من مرحلة الرعاة الطويلة والتي تعبر عن وجود جنس أبيض من خلال تقاطع معظم الوجوه والموضوعات البشرية خلال هذه الفترة والتي حددت بين (6100 ـ 2700) ق.م

تاريخ ليبيا في عصور ما قبل التاريخ ـ محمد مصطفى بازامة

عليه الأراضي الليبية الآن، من تغطية الصحراء لمعظم رقعتها، يعود لفترة متأخرة من التاريخ بدأت مع موجة الجفاف الثانية مع مطلع سنة 2588ق.م.[3].

لقد ذكر العديد من المراجع أهم مواقع الاستيطان التي تواجد بها الإنسان، مثل شمال غرب ليبيا والجبل الأخضر وبعض المناطق على ساحل سرت، بالإضافة إلى العديد من الواحات التي تواصلت فيها الحياة.

كما أشير إلى العديد من الكهوف التي وجدت فيها مخلفات للإنسان تعود إلى العصور الحجرية. ومن هذه المواقع التي وجدت في المناطق الشرقية من ليبيا (الجبل الأخضر) حقفة الضبع بوادي الكوف، وحقفة الطير أو كهف الطيور، وموقع الحاج كريم بوادي حجام قرب درنة، ووادي الناقة وعين مارة وكهف هوا الفتائح، حيث وجدت في هذا الكهف ست طبقات مثلت أزمنة تاريخية تعود أعمقها وأقدمها إلى 90000 سنة مضت، كما تضمنت الطبقة العليا آثار العصر الحجري الحديث وحتى فترة الاستيطان الإغريقي[4]. ويشير الأستاذ مكبرني في منشور جامعة كمبردج لسنة 1967 عن كهف هوا الفتائح (برقة) حول العصر الحجري بجنوب البحر المتوسط. إن التحليلات الكربونية (14) أظهرت أن الكهف قد استوطن بشرياً 46000 سنة مضت على الأقل. كذلك، وجدت مواقع أخرى غربي درنة ورأس عامر. كما عثر على مخلفات استيطانية غرب ليبيا في كل من وادي غان، وجنوب غريان وبير دوفان[5].

هذا ويشاهد العديد من الكهوف التي استوطنها إنسان العصر الحجري في العديد من جبال وتلال الجبل الغربي حيث تشاهد مجموعة من هذه الكهوف بمنطقة وادي القواسم بعد جبل أبوغيلان على الطريق إلى غريان. كذلك على تلال بير مجي على الطريق المؤدية إلى ترهونة وقبل 10كلم من المدينة وبمنطقة الداوون. كما يشاهد العديد

---

(3) **الدكتور عبد اللطيف البرغوتي**، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1971.

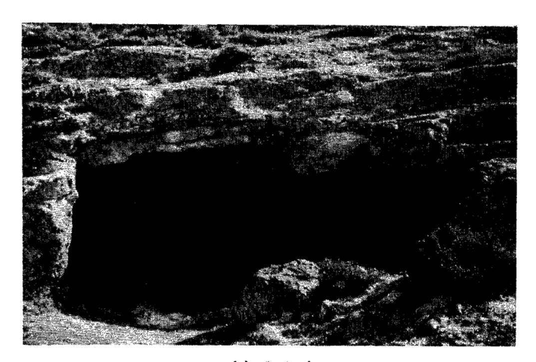
(4) **تاريخنا ـ الكتاب الأول / ليبيا**، دار التراث.

(5) **الدكتور عبد اللطيف البرغوتي**، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1971.

من هذه الكهوف على امتداد سلسلة الجبل الغربي، مثل القلعة والمواقع الممتدة من يفرن وحتى نالوت والتي أدخل عليها لاحقاً تعديلات كبناء جدار على المدخل وتركيب أبواب أو عمل ساحة (لايدة) أمام الكهف. كما يوجد في الجبل الأخضر العديد من الكهوف المماثلة، وقد زار المؤلف العديد من كهوف الجبل الغربي، كذلك كهف الفويت قرب غات، والتي توجد فيه صور ملونة. انظر اللوحتين أرقام «7»، «8».
ولعل العديد من مواقع الاستيطان في الجنوب وبعض المناطق الساحلية قد اختفت أو تقلصت نتيجة دورة الجفاف التي بدأت مع سنة 2500ق.م، وزحف الصحراء على معظم رقعة البلاد، وامتدت حتى خليج سرت ولم تترك من المساحات الصالحة للحياة والزراعة إلا مساحات محدودة وضيقة متمثلة في المنطقتين الجبليتين، (الجبل الأخضر،



لوحة رقم (7)
كهف للإنسان الأول بمنطقة الداوون.



لوحة رقم (8)
كهف للإنسان الأول بمنطقة وادي القواسم غريان.
ويلاحظ وجود مثل هذه الكهوف قرب مصادر مياه سطحية

والجبل الغربي)، وسهلي الجفارة وبنغازي، وبعض الوديان كوادي كعام وتاورغاء، وبعض الواحات الداخلية التي استمرت فيها الحياة نتيجة وجود مياه سطحية ظاهرة أو قريبة من السطح، مثل منطقة الجفرة وثلاثة أودية رئيسية معروفة، هي وادي الشاطىء ووادي الحياة (الآجال) ووادي مرزق وامتدادها. وهذه الأودية لا تجري فيها المياه حالياً في أي موسم، مثل الأودية الشمالية، إلاّ أن طبيعتها تمثل مجاري أودية قديمة أو فروع لأنهر جفّت في عهود سابقة، أو مناطق اقترب مستوى المياه الجوفية فيها من سطح الأرض، مما مكّن من وجود حياة نباتية في شكل واحات. وكذلك ظهور بعض من هذه المياه على السطح وتكوين بحيرات أو مستنقعات. إن مظهر وادي الحياة (الآجال) يعبر عن هذا الواقع القديم على طول امتداده. ومن التصورات المقبولة أن يكون كل من مساري وادي الأجال ووادي الشاطىء في قديم الزمان شُعَباً لوادٍ أو نهر عظيم، كانا

مرتبطين ببحيرة داخلية كانت قائمة ضمن حوض الرمان المعروف بأدهان أوباري - حوض الرمال الحالي - وواحة الزيغن هي البداية للواديين ويمتد بينهما الحوض. كما يتسع كلما اتجه غرباً، ويكوّن الحوض أكبر مساحة له شمال غرب أوباري. كما تتصل بهذا الحوض شعبة جنوبيي تمتد بين جبال أكاكوس وتادارات من الغرب، وجبال مساك من الشرق. وبقاء بحيرة قبرعون ضمن هذا الحوض يعزز مثل هذا التصور. ولعل هذه البحيرة هو كل ما تبقى من البحيرة التاريخية. إن تغير طعم مياه هذه البحيرات الصحراوية وملوحتها يرجع إلى ارتفاع نسبة الأملاح لما بقي فيها من كمية محدودة من الماء، كما يزداد تركيز الأملاح بالمياه السطحية نتيجة التبخر المستمر للمياه.

وقد أشار هيرودوتس ـ الذي ولد سنة 484ق.م. وكتب عن ليبيا ـ إلى وجود عيون مياه عذبة في الصحراء الليبية تنبع بين تلال من الملح. وهذا الوصف الذي يعود إلى حوالى سنة 500ق.م. ينسجم مع واقع العيون الارتوازية أو أي مياه ترشح إلى سطح الأرض، حيث إن المياه الجوفية المتدفقة تعبّر عن طبيعتها وتكوين محتوياتها. إلاّ أن هذه المياه عندما تستقر على سطح الأرض وتتبخر بفعل الحرارة وأشعة الشمس تاركة المواد الصلبة والعالقة بها، مهما كانت بسيطة على سطح الأرض في شكل شرائح لأملاح تكوّن عبر آلاف السنين تلالاً من الأملاح. وهذا ما يشاهد حالياً على سطح تربة براك من وجود طبقة بيضاء، كذلك في منطقة العيون شرقي غدامس. كما تشاهد التربة الملحية في كثير من الواحات التي تطفو المياه الجوفية على سطحها، وأن سبخ مرادة تمثل واقعاً حياً لمثل هذه العيون.

لقد كان وادي الحياة (الآجال) أكثر تعبيراً عن وضعه السابق خلال الستينات عندما قام المؤلف بزيارة لهذا الوادي وشاهد الآبار السطحية التي كانت موجودة فيه والتي كان يستعمل فيها وسائل جر المياه السطحية (الناعورة والجادوف) أي مثل جر المياه من الأنهار والبحيرات. كما أن (فقارات المياه) التي كانت معروفة بوادي الاجال خلال النصف الأول من هذا القرن والتي كانت تغذي الوادي بالمياه من عيونٍ جانبية من سلسلة التلال التي تمتد على طول الوادي من الجانب الجنوبي.

هذا الواقع القريب أصدق تعبيراً على ما كان لهذا الوادي من إمكانيات مائية استقطبت الإنسان الأول للاستقرار فيه وتكوين حضارة ليبية عرفت بالجرمنتية وكان

مركزها مدينة جرمة. وبالتنقيب على موقعها وما وجد حولها من مقابر مكّن من اكتشاف ما بقي بها من آثار وأصل سكانها وتطورهم، بالإضافة إلى المعنى المباشر لكلمة الآجال الاسم السابق للوادي، وهو جمع أجل، وعربياً تعني قطعان البقر.

إن تطور المناخ الذي طرأ على المنطقة وتسبّب في تحول الأراضي الليبية من مناطق خصبة ممطرة صالحة للاستيطان إلى صحراء قاحلة، زحفت رمال الصحراء على العديد من مواقع الاستيطان بها وغطّتها بتلال تناظر في ارتفاعها الهضاب الصخرية، مثل ما يشاهد على الطرف الشمالي بوادي الحياة، ولا شك في أن هذه التلال غطت الكثير من مواقع الاستيطان، وحالت دون استكمال الصورة التاريخية لمواقع الاستيطان الليبي وحضارته القديمة.

العصر التاريخي والحضارات الأولى بليبيا

أشرنا إلى أن العصر التاريخي يبتدىء من حوالى 3000 سنة ق.م. وذلك بالنسبة للأمم الأولى التي عرفت الكتابة أو النقوش المعبرة. إلا أن اللغة الليبية القديمة والتي يطلق عليها عدة تسميات نوميدية أو بربرية، كذلك سليلتها التيفناغ المستعملة من قبل التوارق، لم يتم الكتابة بها إلاّ بعد هذا التاريخ. وأقدم نقوش بالكتابة الليبية القديمة وجدت في تونس والجزائر، وقليل منها وجد في الأراضي الليبية، الأمر الذي أخّر وجود تاريخ مكتوب لحياة القبائل الليبية حتى فترة قدوم حضارات خارجية لليبيا. كما أن المعلومات التاريخية التي يمكن استقاؤها من التاريخ المصري حول ليبيا والعلاقات الليبية المصرية القديمة محدودة في إطار الحروب بين القبائل الليبية وملوك الأسر الفرعونية، ولم تقدم الكثير عن حياة القبائل الليبية ونظم استيطانهم، وان كانت تذكر أسماءهم وتعبّر عن ضخامة المواجهات وحجم الغنائم وأسلوب التسليح. وتشير المصادر إلى أن الأسلحة الليبية خلال الحروب الأولى كانت بسيطة، وأن ما وجد بها من سيوف وخناجر نحاسية فهي غير ليبية الأصل، وأنها من إنتاج بعض جزر البحر المتوسط، حلفاء القبائل الليبية وذلك لعدم وجود مادة النحاس الخام في ليبيا[6].

---

(6) الدكتور عبد اللطيف البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1971.

ولا شك في أن هذه الحروب والمواجهات كانت بمثابة قنوات لاحتكاك القبائل الليبية الشرقية بحضارة مصر المجاورة لهم من الشرق. وهي إحدى الحضارات القديمة وكان تأثيرها على العديد من أوجه الحياة ملموساً، كما لوحظ ذلك من تشابه في تسمية الآلهة وأنواع الحيوانات المقدسة وتحريم أكل لحوم البقر وأسلوب الرسم. وهذا التأثير امتد حتى إلى الحضارة الجرمنتية[7].

أما قبائل غرب ليبيا، فقد كانت أشد التصاقاً بالمناطق الواقعة غرب ليبيا (تونس والجزائر) حالياً وخصوصاً أنها كانت تنتمي إلى جذور القبائل نفسها ويتكلمون اللغة نفسها. وكان غرب ليبيا متأثراً بحضارة هذه المناطق كاستمرار لحضارتي قفصة ووهران.

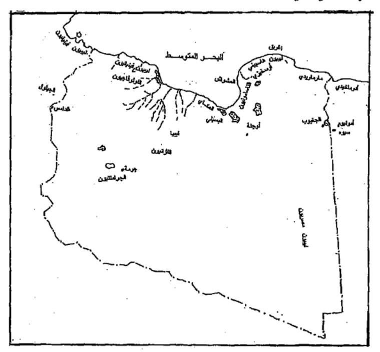
إن أقدم تاريخ مكتوب يؤرخ لليبيا ويقدم صورة جيدة عن وضع القبائل الليبية، هو ما قدمه المؤرخ الإغريقي هيرودوتس الذي يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، أي بعد قرنين تقريباً من بداية الاستيطان الإغريقي في برقة، والفينيقيين في طرابلس. ويصنف هيرودوتس القبائل الليبية بالقبائل الرحل، ولم يذكر وجود مدن أو قرى ليبية أساسية، وإنما يشير إلى وجود كل من سيوة وأوجلة كمراكز لقبائل ليبية، وإلى وجود الجرمنتيين في الجنوب. ويذكر أهم القبائل الليبية ومواقع استيطانها، (انظر الشكل رقم «3»)، الذي يتضمن أسماء ومواقع القبائل الليبية كما وضعها بلايني في القرن الأول الميلادي. كما قسم هيرودوتس سكان ليبيا إلى أربعة أجناس رئيسية: الأولى والثانية تخصان السكان من أصل ليبي ويصنفهم بالليبيين والإثيوبيين، والمجموعة الأخيرة تقطن المناطق الجنوبية. أما الجنس الثالث، فيخص الإغريق، والرابع يخص الفينيقيين وكلاهما قد قدم من خارج ليبيا. كما أشار إلى أجناس إثيوبية تقطن كهوف الجبال جنوب الجرمنتيين يمكن أن يكونوا سكان التيبستي.

كما أشار إلى إنشاء المدن الإغريقية بالاسم والموقع، إلاّ أنه لم يذكر المدن الفينيقية، علماً بأنه اشار إلى وجود الفينيقيين كأحد أجناس سكان ليبيا، ووصف محاولة الاغريق

---

(7) الدكتور عبد اللطيف البرغوتي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1971.

إنشاء مدينة على مصب وادي كعام (كمبس أو كنيبس)، حيث لا زال بعض من الآثار يشاهد في الموقع، وأنه قد تم إجلاؤهم من قبل قبيلة المكاي، وهي قبيلة ليبية من سكان المنطقة. ولكنه لم يذكر الفينيقيين سكان لبدة. وقد تكون هذه الفترة هي مرحلة بداية الاستيطان الفينيقي، وأن القبائل الليبية هي السائدة، وأن العلاقة مع الفينيقيين كانت تجارية أكثر منها استيطانية.



الشكل رقم (3)

مواقع أهم القبائل الليبية وفق وصف بلايني في القرن الميلادي الأول

تاريخنا (2)

إن ليبيا باتساعها، حيث تبلغ مساحتها 1,755,500كم مربع، وانتشار الصحراء فيها حالياً بما يغطي أكثر من 94% من مساحتها ومناخها الجاف، هذا الواقع قد شتت المواقع الاستيطانية بها بحيث أصبح الترابط بينها محدوداً وان ترابط مواقع الاستيطان بها كان متجهاً أكثر للحضارات المجاورة والتي كان لها التأثير المباشر، سواء كان ذلك بسبب قرب المسافة أو لظروف التجانس، كما هو في غرب ليبيا. ولا شك أن الحضارة المصرية، وكذلك حضارة ما بين النهرين، كانتا جذوراً لتطور الإنسان الليبي للفترة

السابقة لقدوم كل من الإغريق والفينيقيين إلى ليبيا والاستيطان فيها، وما لحق ذلك من استيطان أو غزو الرومان والوندال والبيزنطيين. ويمكن تلخيص تواجد هذه الأجناس والأمم، وما صاحبها من حضارة أو مؤشرات استيطان سلبية أو إيجابية، ضمن المراحل والفترات التاريخية التالية:

الاستيطان الإغريقي:

لقد استوطن الإغريق شرق ليبيا من خلال مجموعة المدن التي شيدوها وأقاموا فيها، وذلك ابتداءً من سنة 631 ق.م. وأنشاؤهم مدينة (قورينة) شحات، كما توسعوا بانشاء مجموعة مدن أخرى ومستوطنات شملت الجبل الأخضر وطبرق وسهل بنغازي. واستمر هذا الاستيطان حتى سنة 96ق.م. ولم يكن الحكم في هذه المدن طيلة هذه الفترة حكماً إغريقياً، بل صاحبه ابتداءً من سنة 440ق.م. وحتى نهاية العهد الإغريقي، الهيمنة والخضوع للنظام الفارسي أو البطالمي، وذلك خلال العهود التي كانت مصر محكومة فيها من قِبل الفرس أو النظام البطالمي وقد غيرت أسماء بعض هذه المدن بأسماء فارسية خلال العهد البطالمي. ومن متابعة سيرة هذه المدن وما صاحبها من تغيير في التسميات نجد أن كلاً من شحات والتي كانت تسمى قورينة أو سيرينة وسوسة والتي كانت تسمى أبولونيا لم يحدث تغير في أسمائهما، بينما تم إضفاء أسماء فارسية لكل من طلميثة حيث غيّر اسمها إلى بطليموسة، كذلك توكرة أو تويكرة إلى أرسنوى، وأيضاً غيّر اسم بنغازي القديم يوهسبيريدس إلى برنيس أو برنيق، وهذا الأخير هو الذي التصق بها تاريخياً. كما نلاحظ في المراجع الإشارة إلى كل من درنة (درنيس) وكذلك طبرق (انتي بارقوس) كمواقع. إلاّ أنه لا يوجد ما يعزز نشأتهما كمدن إغريقية لعدم العثور على أي آثار تعود لذلك العهد. كما أن أوريك بيتس يرى أن مدينة برقة ليبية الأصل وتخص قبيلة الأوسخيزي التي تقع في أراضيها، وأن انسحاب بعض من سكان قورينة إليها سنة 550ق.م. واستيطانها لم يضف عليها الطابع الاغريقي، ويوجد الكثير من الالتباس في تحديد موقع برقة في المراجع العربية ويقع الخلط بين برقة (المرج) وميناء برقة (طلميثة) أو (سوسة). وستتناول توضيح الالتباس بالنسبة لمدينة برقة والتي ترد في المراجع القديمة من أنها تسمية مرادفة إما لمدينة طلميثة

في بعض الحالات، أو لمدينة قورينة أو للمنطقة، كما في المراجع العربية، ولم ترتبط بالمرج إلاّ مؤخراً.

ونلاحظ أن العهد الإغريقي الذي بدأ بإنشاء مجموعة المدن، التي بدأت طبقاً للنظام الإغريقي كمدن مستقلة وتحولت إلى مملكة، ثم وقعت تحت النظام المصري الفارسي، ومنه إلى النظام البطالمي، كانت اللغة اليونانية والحضارة الإغريقية الكلاسيكية هي المؤثرة في هذه المدن وذلك حتى إحالة النظام البطالمي المصري لهذه المدن وكامل منطقة برقة إلى الإمبراطورية البرومانية كوريث لها وذلك سنة 96ق.م.

الاستيطان الفينيقي:

لقد سيطر الفينيقيون على النشاط التجاري البحري واحتكروا ذلك في حوض البحر المتوسط. هذا، وقد انطلق سكان مدينتي صور وصيدا في هجرات متلاحقة إلى سواحل وجزر البحر المتوسط الواقعة على الطريق الجنوبي منه، ليشيدوا المحطات الملاحية والمدن الاستيطانية. وكان من أهم المستوطنات التي أقاموها هي قرطاج وكان ذلك سنة 814ق.م. تقع هذه المدينة قرب مدينة تونس الحديثة، ولا زال الموقع يعرف بهذا الاسم، وتوجد به آثار هذه المدينة. وقد آل على عاتق هذه المدينة مسؤولية الدفاع عن المصالح والمستوطنات الفينيقية الواقعة خارج البلد الأم عند سقوطها في أيدي جيوش الإسكندر، سنة 323ق.م.

وتظهر الحفريات التي أجريت على مدينة صبراتة أن الفينيقيين أقاموا محطة تجارية خلال القرن السادس قبل الميلاد، ويمكن إرجاع قيام محطات أخرى للفترة نفسها في مواقع كل من لبدة وطرابلس (فيعات) ومدينة سرت مغمداس أو (مكومادس ـ يوفرانت)، وفي موقع مدينة سلطان الحالية (ايشينا ـ شراكس) وقد شكلت هذه المحطات أسواقاً لتبادل السلع ومراكز لتغذية السفن بمتطلباتها من مياه وغذاء واللجوء إليها عند وجود أخطار كالعواصف والرياح، والمحطات الثلاث الأولى قد تطورت إلى مستوطنات فينيقية خلال القرن الخامس، وصاحب هذا الاستيطان امتداد نشاط المستوطنين إلى المجال الزراعي، وخصوصاً أن لكل من لبدة وطرابلس وصبراتة ظهيراً زراعياً جيداً لما يوجد في هذا الظهير من أودية (وادي لبدة، وادي المجنين) ومصادر

مائية غنية، بالإضافة إلى أن هذه المراكز هي بداية طرق القوافل المتجهة إلى أواسط أفريقيا، سواء تلك المارة بغدامس أو القريات أو الجفرة ومرزق. وقد استمر التواجد الفينيقي بمنطقة طرابلس في إطار سلطة قرطاج وتحت هيمنتها حتى دمرت قرطاج من قِبل الرومان سنة 146 ق.م. إلاّ أن تبعية المستوطنات بليبيا للرومان لم تتم إلاّ سنة 46ق.م. ولم تكن الآثار التي تم العثور عليها في كل من لبدة وصبراتة بما يتلاءم والمعروف عن الحضارة الفينيقية، وامتداد التواجد في هذه المدن إلى ما يصل إلى أكثر من أربعة قرون. وقد يعود ذلك للتوجه التجاري للفينيقيين، وإلى حلول العهود الرومانية والوندالية والبيزنطية اللاحقة على هذه المواقع، واستبدال ما كان بها من منشآت فينيقية بأخرى للعهود اللاحقة، غير أن تأثير الفينيقيين كان كبيراً في ميدان الزراعة لما أدخلوه من معدات وأسلوب زراعة وفصائل جديدة من الأشجار كالزيتون والتين والرمان واللوز، وغيرها.

الهيمنة النوميدية:

لقد كانت نتيجة الحروب البونيقية الطويلة بين قرطاج وروما من سنة 264 إلى سنة 146ق.م. أن تحالف الرومان مع الدولة النوميدية القائمة في الجزائر وتمكّنوا من قهر وتحطيم قرطاج، الأمر الذي مكّن من نهوض دولة نوميدية امتدت هيمنتها على المستوطنات الفينيقية على ساحل ليبيا الغربي، وتم ذلك بدعم روما ومساندتها. وخلال هذه الفترة التي اختفت فيها سيطرة قرطاج، أي من سنة 146 إلى سنة 46ق.م. كانت المدن الثلاث قد استمرت في نشاطها التجاري دون قيود قرطاج واستمرت معاملاتها التجارية مع روما في الشمال، وكذلك مع المدن النوميدية في الغرب وتعاونت في تجارتها مع الجرمنتيين المقيمين في الجنوب. ومع أن هذه المرحلة لم تبرز ظهور مدن أو قرى جديدة إلاّ أنها لا شك قد مكنت الليبيين من التواجد داخل المدن الثلاث، ودفعتهم إلى ممارسة النشاط التجاري والهيمنة على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، وشجعت السكان البربر الليبيين على الاستقرار والاستيطان باعتبارهم امتداداً لسكان نوميديا سواء من حيث الجنس أو اللغة، وإن كانت اللغة البونيقية (الفينيقية) هي السائدة في المدن، حيث تواصل استعمالها حتى العهد الروماني.

الجرمنتيون:

لم تؤكد الدراسات التاريخية أصل الجرمنتيين وانتسابهم إلى شعوب شمالية، إلاّ أن أعمال الحفر والتنقيب التي قام بها د. محمد سليمان أيوب على مجموعة قبور بمقابر الجرمنتيين، اتضح له من دراسة الهياكل العظمية لأصحابها أنهم يرجعون إلى أربعة مجاميع رئيسية: اثنتان منها ترجعان إلى السلالات البيضاء، وواحدة من السلالة السوداء، وواحدة هي مزيج بين السلالتين أي خلاسية[8]. وهذا يعني وجود السلالة البيضاء لدى الجرمنتيين. وتميل المراجع إلى اعتبار جنس الجرمنتيين شمالي الأصل وليس إفريقياً وذلك من خلال دراسة العديد من جماجم الهياكل العظمية لموتاهم التي وجدت في مقابر جرمة. وتتعدد النظريات حول أصلهم ومن أين أتوا؟ فبعض الآراء يعزوها إلى الهجرات الدورية، أي سكان إغريق من آسيا الصغرى حاولوا الهجرة إلى مصر ومنعوا، ولعلهم تمكّنوا من الدخول إلى ليبيا سنة 1694ق.م. وآراء أخرى تنسبهم إلى أصل الطوارق أي أنهم أجداد قبائل الطوارق، الحاليين المنتشرين في جنوب غرب ليبيا وحتى موريتانيا. ويمكن ارجاعهم إلى سكان ليبيا البربر في الشمال وانتقلوا إلى الجنوب. وترجع آثار تواجدهم بمنطقة فزان لسنة 800ق.م. أي أنهم كانوا في الفترة نفسها التي استوطن فيها الإغريق برقة، والفينيقيين طرابلس وأنهم احتكروا تجارة القوافل في الجنوب، وأن التجارة مع مدن السواحل الاغريقية والفينيقية لا تمر إلاّ من خلالهم، سواء ما يخص منتجات الجنوب كذلك ما يخصهم، أو السلع التي تورد أو تصدر إلى الأقطار الأفريقية الواقعة جنوب ليبيا. وقد امتد اتصالهم التجاري بكل من مصر شرقاً وقرطاج غرباً. وقد كانت لهم حضارة محلية تمثلت في نظام الاستيطان والنشاط التجاري واحتكار العديد من السلع، كذلك صناعة الذهب والفضة وإنتاج الياقوت، أي حجر الأمازون، واستعمال الخيل والعربات في تنقلهم. وخبروا مختلف طرق القوافل المتجهة من السواحل الليبية إلى الجنوب ووسط افريقيا وأقاموا المدن. وقد أثبتت الحفريات أن أول مستوطنة أقامها الجرمنت كانت على قمة جبل زنككرا، بنيت

---

(8) دكتور محمد سليمان أيوب، جرمة تاريخها وحضارتها، رسالة دكتوراه مقدمة من: محمد سليمان أيوب إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.

مساكنها بالآجر النّي والأحمر وبطريقة ثابتة ومستديمة، والتي تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد[9].

كما أن مدينة جرمة وهي المقر الرسمي للجرمنتيين، مدينة متكاملة المرافق ومسورة يظهر على آثارها تأثير العمارة الإغريقية والرومانية. وأثبت التنقيب أن بعض المباني بها تعود إلى قبل القرن الأول للميلاد، وخلال هذه الفترة تبرز أسماء مدن أخرى تقع على طرق القوافل كمحطات رئيسية، مثل غدامس وقرى الجفرة.

ونستقي من المؤرخ بليني الذي أرخ لحملة كورفيليوس بالبوس القائد الروماني الذي قاد حملة إلى الجنوب الليبي خلال العقد الثاني قبل الميلاد، حيث يورد بأنه احتفل بعيد نصره في هذه الحملة في 27/ 3/ 19ق.م. نقلاً عن رتشارد دانليز كما جاء في كتابه «الجرمنتيون سكان جنوب ليبيا القدماء»، تعريب أحمد اليازوري، حيث ذكر المؤرخ بليني المواقع والمدن والقبائل التي وصل إليها بالبوس، بأن مجموعة منها تقع خارج أراضي الجرمنتيين مثل مدينة سيدامي (غدامس) ومنطقة فزان والتي يصفها بأنها تقع بين غدامس غرباً والجبال السوداء شرقاً، أي تقع ضمن منطقة الحمادة الحمراء، ويعني ذلك أن تعميم اسم فزان على كامل الجنوب قد تم في فترة لاحقة لاختفاء اسم الجرمنتيين.

وقد ذكر وحدد صراحة أهم مدن الجرمنتيين في جرمة ودبريس وثلجة. وقد تكون زنككرا أو (زنككرة) إحدى الأخيرتين حيث استمر اسم جرمة على الموقع نفسه وإن اختفت جرمة الجرمنتية تحت رمال وتربة جرمة الإسلامية وفي سانية جبريل الواقعة إلى الشرق من جرمة. وتعتبر زنككرة أقدم مستوطنة جرمنتية في المنطقة وتقع على حافة ربوة، ويرجع تاريخها إلى حوالى ألف سنة قبل الميلاد، (أنظر اللوحة رقم «9»)، وبذلك يمكن اعتبارها من أقدم مواقع الاستيطان بليبيا أي من أقدم المدن الليبية. وقد بلغت مساحتها الإجمالية حوالى 20 هكتاراً، أما بقية المواقع التي ذكرها بليني من مدن وغيرها، فقد أمكن نسبة الكثير منها إلى بلدان قائمة اعتماداً على تقارب التسمية أو

(9) **الدكتور عبد اللطيف البرغوتي**، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الاسلامي، دار صادر ـ بيروت، الطبعة الأولى 1971.



لوحة رقم (9)

موقع مستوطنة أو حصن زنككرة

والواقع على المنحدرات الجنوبية لسلسلة الجبال الواقعة على الضفة الجنوبية لوادي الحياة ويعرف موقع هذا الحصن بجبل زنككرة الذي أقيم عليه هذا الحصن حيث يرجع استيطان الموقع إلى ألف سنة قبل الميلاد واستمر حتى القرن الأول الميلادي.

الجرمنتيون لتشارلز دانيلز

الاستنتاج، فنجد سباي بسبها، ورابة بغات، وبراكوم ببراك وبوين بأبو نجيم وسلابة أو شيلالا بزويلة. ويعتقد المؤلف بأن توبان قد تكون ودان، ومكسة قد تكون مكنوسة ومجلس قد تكون جردلس، وبالإضافة إلى هذه المدن والمواقع نجد أكثر من تسعة أسماء أخرى يتعذر تحديد موقعها أو نسبتها، ومع هذا الاجتهاد فإننا نستخلص من تعدد هذه المدن والمواقع في الجنوب الليبي أنه زاخر بمواقع استيطانية رئيسية تمثلت في مجموعة مدن وردت صراحة ولا زالت قائمة، مثل غدامس، وجرمة، وغات، وسبها، وزويلة، وودان، بالإضافة إلى مجموعة أخرى تفوقها في العدد، وجميعها تمثل مواقع

استيطانية رئيسية، سواء في شكل مدن أو بلدان أو قبائل مستوطنة مناطق الجنوب الليبي. كما يؤكد هذا الاستيطان آثار بقايا قنوات الفقارات والعيون، سواء تلك التي وجدت بوادي الحياة (الآجال) أم بالمواقع الأخرى، وعلى كثافة هذا الاستيطان. وتذكر تقارير التنقيب بأن هناك مئات من الأميال من هذه القنوات وأنها متقاربة ويصل عددها إلى حوالى عشر قنوات في الميل الواحد على الوادي، أي حوالى كل 150 متراً. يوجد قناة تنقل الماء من جوف الجبل على الجانب الجنوبي من الوادي إلى وسط الوادي الزراعي. وبالإضافة إلى هذا الشاهد الذي يؤكد كثافة الاستيطان في هذا الوادي، فإن ما يعزز ذلك كثافة المقابر فيه. فإن ما توصل إليه الأثري كبوتي من حصر هذه القبور بلغ حوالى 59686 قبراً بين الأبيض وطين ابرندة. غير أن الأبحاث اللاحقة لتقديرات كبوتي ترفع هذا العدد إلى ثلاثة أو أربعة أمثال ذلك، وتوجد عدة أنواع من القبور بما فيها الأنواع الهرمية.

إن كل ذلك يؤكد أن وادي الحياة وامتداداته وكذلك بقية الوديان التي تقع حوله كوادي الشاطىء ووادي مرزق، كانت مواقع استيطانية ذات كثافة عالية. ولا زال وادي الحياة يعبر عن ذلك بتعدد القرى التي لا زالت قائمة، وتحول العديد منها إلى بلدان أو مدن صغيرة مثل الغريفة وبنت بيه واوباري. وقد تحول هذا الوادي خلال العقود الثلاثة الماضية بين أول رحلة قام بها المؤلف خلال منتصف الستينات لمتابعة العديد من الأعمال في هذا الوادي، كالمشاريع الإسكانية ومحطات المياه والكهرباء، وآخر مرة زار فيها الوادي مع أوائل التسعينات عند تقديم مخططات تجمعات بلدية اوباري والتي تشمل جميع القرى والبلدات والمدن الممتدة من الأبيض بأول الوادي وحتى غات والبركت بالطرف الجنوبي الغربي الليبي، وما لحقها من زيارات عمل.

لقد استمرت الحضارة الجرمنتية حتى سنة 395م، حيث اختفت لظروف غامضة كان من شواهدها بقايا آثار احتراق بمدينة جرمة. وقد اطلع المؤلف على بعض من آثار هذه المدينة وآثار الحريق ضمن آثار أحد المباني برفقة مدير آثار منطقة فزان الأستاذ محمد سليمان أيوب خلال سنة 1965م، كما قابل فيها بعثة علمية من جامعة بريطانية تقوم بدراسة آثار المنطقة.

ونلاحظ استمرار الحياة بمدينة جرمة حيث أشير إليها في الفتوحات الإسلامية، وبالذات في الحملة الثانية بقيادة عقبة بن نافع، حيث كانت إحدى المدن التي فتحها في هذه الحملة. وجاء على لسان بن عبدالحكم أن ملكهم قد أجبر على السير على القدمين إلى معسكر عقبة بن نافع بعد الاستسلام للمهاجمين العرب.

مما سبق، نستخلص أن واقع الاستيطان الأول تمثل في تواجد الإغريق في برقة، والفينيقيين في طرابلس، والجرمنتيين في فزان إلى جانب انتشار القبائل الليبية على بقية رقعة البلاد على شكل بلدات وقرى وقبائل رحل، وضمن هذه المجموعات. وأعقب ذلك مرور ليبيا بمرحلة ثانية من التطور الحضري المتمثل في قدوم الرومان من روما والروم، والبيزنطيين من القسطنطينية والتي امتدت عدة قرون كانت فيها هذه الإمبراطوريات مهيمنة أو حامية أو مسيطرة على أهم المواقع الحضرية الليبية، وذلك في إطار سيطرتها على حوض البحر المتوسط.

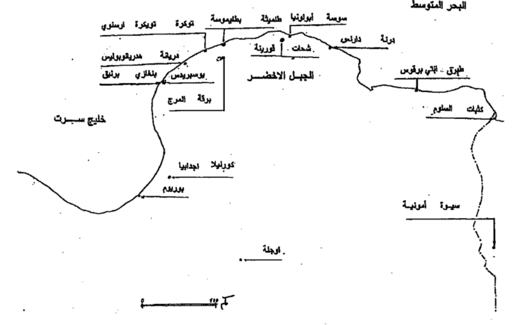
الرومان والبيزنطيون:

لقد أورث البطالمة المدن الإغريقية ببرقة إلى الدولة الرومانية، والتي حكمت الإقليم من سنة 96ق.م. وحتى سنة 390م. ومنذ هذا التاريخ قسمت الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية أي بيزنطية وعاصمتها بيزنطة أو القسطنطينية (اسطنبول حالياً)، وغربية رومانية وعاصمتها روما وآلت برقة إلى بيزنطة أي الدولة البيزنطية اعتباراً من هذا التاريخ وحتى الفتح الإسلامي سنة 644م. طيلة هذه الفترة، أي من سنة 96ق.م. وحتى سنة 644م، لم يتم إنشاء أي مدن جديدة. وتنحصر أعمال الاستيطان في تطوير هذه المدن وفي مجال الطرق والتحصين وبعض القلاع وتحصين الحدود الخاصة بهذا الإقليم. وكانت هذه التحصينات قرب مرسى البريقة وحراسة اجدابيا، كما تذكر المصادر وجود مدينة بوقرادة المسورة ووجود ثلاث قلاع كخط دفاع غربي في كل من زاوية الطيلمون وزاوية الشليظمة وزاوية مسوس. كذلك أقام الرومان مزارع محصنة لحماية المرج، وأيضاً المنطقة بين المرج والأبيار، ووجدت حصون بوادي الكوف «10» وحصنت طبرق كنقطة دفاع شرقية، وكانت معظم المنشآت الرومانية الحضرية الجديدة قد تمت في المدن الإغريقية.

ونلاحظ ضمن مجموعة المدن الليبية التي أشير إليها خلال العهدين الروماني والبيزنطي كامتداد لبرقة ضمن الجزء الشرقي لخليج سرت هي (اجدابيا، بوقرادة، وبلدة بوريوم). وقد ذكر الأستاذ محمد مصطفى بازامة في كتابه «بنغازي عبر التاريخ» أن الإمبراطور جستنيان (سنة 572م ــ 565م) قد طارد الاسرائيليين في البلاد، فعمل على تحويل كنيسة يهودية قديمة في بلدة بوريون أو بوريوم إلى كنيسة مسيحية بعد أن أجبر اليهود فيها على اعتناق المسيحية. ونلاحظ أن موقع بوريوم قد حدد جنوب غرب اجدابيا على بعد حوالي 80 كلم في الشكل رقم (4 ــ أ) من كتاب «تاريخنا»، الجزء الثاني. وهذا الموقع يناظر ما جاء نقلاً عن البرغوتي (وكانت هذه التحصينات قرب مرسى البريقة) ولعل الكهوف الواقعة على شاطىء البحر شرق مرسى البريقة، وعلى الطرف الغربي لمدينة البريقة السكنية الجديدة والمعروفة كمنطقة أثرية ويطلق عليها بومريم، هي من بقايا هذه البلد وتحول اسمها من بوريوم إلى بومريم. كما نطرح التساؤل حول مدينة بوقرادة هل هي بوريوم أم غيرها؟ وتذكر بعض المراجع أن مدينة اجدابيا قديماً كان يطلق عليها تورنيكلا.

أما بالنسبة لمدن طرابلس الفينيقية، فقد آلت في تبعيتها للدولة الرومانية سنة 46 ق.م. بعد ابعاد السيطرة النوميدية عنها. وقد تطورت المدن الثلاث خلال العهد الروماني وأقيم عليها من المنشآت ما نافس أعظم المدن الرومانية، وتمثل آثار كل من لبدة وصبراتة عظمة هذا العهد، وبالذات ما تضمنته هذه المدن من منشآت كلاسيكية معروفة عن المدن الرومانية. كما أن أعمال الاستيطان التي تمت بإقليم طرابلس وذلك فيما يخص تنظيم شبكات الطرق وترقيمها وإقامة الحصون والقلاع على خطوط الدفاع وربط الوديان بالحواجز والسدود كوادي المجينين ووادي لبدة ووادي كعام، كل ذلك جعل من سهل الجفارة ومعظم الجبل الغربي وامتدادهما شرقاً حتى لبدة وزليتن (سبقولي) ومعظم الوديان الواقعة بإقليم طرابلس، منطقة متكاملة الاستيطان والعمران وتمتد حتى جنوب تونس غرباً وأبو نجيم شرقاً. وقد حصن الرومان هذه المنطقة بثلاثة خطوط دفاعية، العميق منها يمتد من غدامس (سيدامى) إلى قلعة قريات الغربية وإلى قلعة أبو نجيم. أما خط الوسط، فهو عبارة عن سلسلة من المزارع المحصنة المنتشرة على امتداد حوضي وادي سوف الجين وزمزم، يقيم فيها جنود متقاعدون من الليبيين لحماية

وصد غارات القبائل البربرية والجرمنتيين. أما خط الدفاعي الثالث، فهو عبارة عن طريق استراتيجي يمتد على الحافة الشمالية للجبل الغربي بدءًا من لبدة وهضبة ترهونة، ثم هضبة غريان والاصابعة والزنتان وكاباو حتى يصل إلى شط الجريد في جنوب تونس[10]، انظر الشكلين (4 ـ أ) و(4 ـ ب) والبارز عليهما مواقع الاستيطان والمدن الليبية القديمة خلال العهود الإغريقية والفينيقية والرومانية. واللوحات أرقام «10»، «11»، «12»، «13»، «14»، المعبرة عن هذه المنشأة.



الشكل رقم (4 ـ أ)

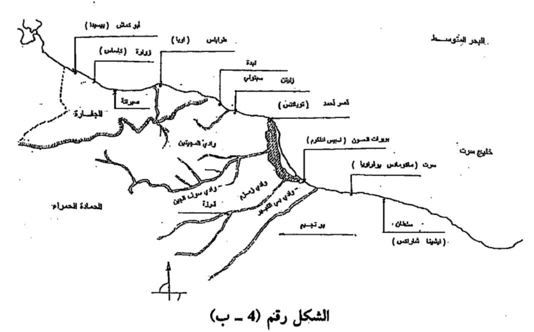
مواقع الأستيطان والمدن الليبية خلال العهد الإغريقي والروماني والبيزنطي بشرق ليبيا.

تاريخنا (2)

شيدت هذه التحصينات لحماية المدن الرومانية من هجمات القبائل الليبية البربرية، وكذلك من غزوات الجرمنتيين وكانت المواجهات متعددة بين الرومان والجرمنتيين. ومحاولة سيطرة الرومان عليهم. إلاّ أن هذه المواجهات كانت تنتهي بالاتفاق والتعاون بين الطرفين في سبيل تأمين تجارة القوافل.

---

(10) **قورينة وبرقة القديمة**، دليل باللغة الإنجليزية، تأليف س.ج. هيلوب وأس ابلباووم، المطبعة الحكومية ـ طرابلس 1945.



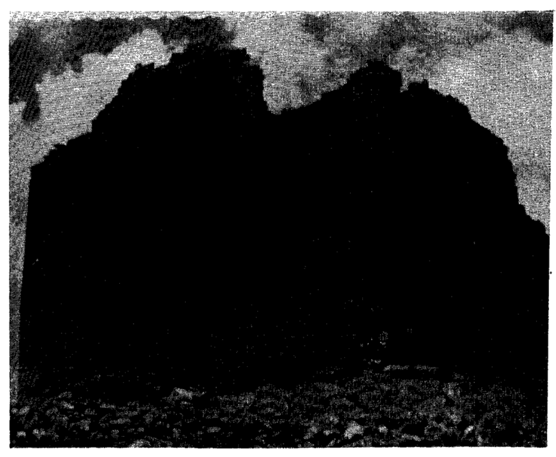
الشكل رقم (4 ـ ب)

مواقع الاستيطان والمدن الليبية خلال العهد الإغريقي والروماني والبيزنطي بغرب ليبيا.

تاريخنا (2)

هذا، وقد واجهت المدن الساحلية، سواء الغربية منها أو الشرقية، خلال الفترة الأخيرة من العهد الروماني، مجموعة كوارث تمثلت في هجمات القبائل الليبية على هذه المدن. كذلك أصيبت هذه المدن بزلازل شديدة أدت إلى انهيار العديد من المنشآت داخل المدن والسدود التي كانت مقامة على الوديان. وقد صاحب كل ذلك فترة جفاف قلّصت من المحاصيل الزراعية، وكان خاتمة هذه النكبات غزو الوندال لمدن ليبيا الغربية الثلاث طرابلس وصبراتة ولبدة وتهديم أسوارها خلال سنة 439ق.م.، واستمر الاحتلال الوندالي حتى سنة 533م، حيث زحف البيزنطيون على الوندال من الشرق وتمكّنوا من طردهم من كامل شمال أفريقيا، وتم ذلك سنة 534م. ويعني ذلك سيطرة وظهور البيزنطيين على كامل السواحل الليبية الغربية والشرقية، وامتد ذلك حتى سنة 644م وهو تاريخ بداية الفتح الإسلامي لليبيا. ومن هذا التاريخ الذي يحدد زوال الحكم البيزنطي عن ليبيا وبداية سيطرة الجيوش العربية على كامل ترابها، ومنه بدأ تحول وجه ليبيا حيث لازمت ليبيا العروبة كقومية والإسلام كدين واللغة العربية كلغة لسكانها. ورسخ كل ذلك الهجرات العربية لقبائل بني هلال وبني سليم التي استوطنت العديد منها مناطق ليبيا خلال القرن الحادي عشر الميلادي حتى كانت هذه الهجرات الدافع

لاختفاء الديانة المسيحية من بعض سكان القبائل الليبية. كذلك انتشار اللغة العربية بين السكان.

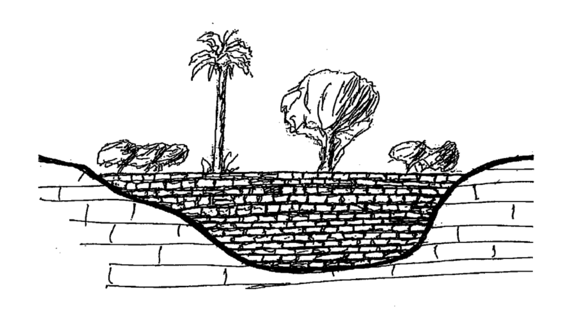


لوحة رقم (10)

قلعة بمنطقة محصنة ببيرشديوه وادي سوف الجين

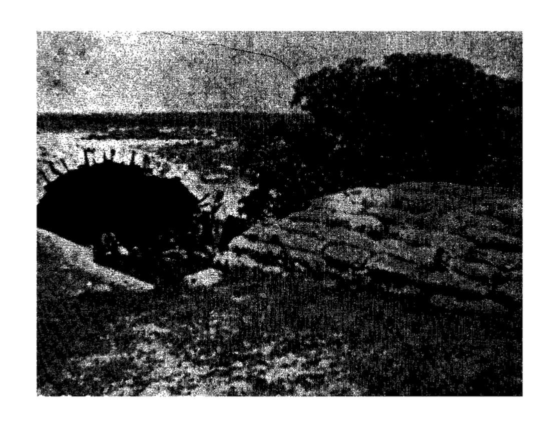
نموذج المزارع المحصنة التي أقيمت بخط التحصين لمنطقة المدن الرومانية الثلاثة مكونة من ثلاثة أدوار.

آثار طرابلس لهاينز



لوحة رقم (11)

سد روماني قديم على وادي بتلال النقيزة بمنطقة الخمس ويلاحظ تشييد مثل هذه السدود على الطبقات الصخرية سواء لهدف حجز المياه أو منع الانجراف وتكوين المدرجات الزراعية. وقد شاهد المؤلف هذا السد في سنة 1992 وعندما حاول تصويره في سنة 1996 وجده قد تم تغطيته نتيجة أعمال مسار النهر الصناعي العظيم الأمر الذي رأى عمل مخطط يدوي لهذا السد كنموذج لربط بعض الوديان وشعبها.



لوحة رقم (12)

صهاريج المياه الرومانية الضخمة بمنطقة شحات الصفصاف على الطريق الساحلي القديم والتي يرجع انشاؤها إلى النصف الأول من القرن الأول الميلادي والتي شيدت لتجميع مياه الأمطار لتغذية مدينة قورينة خارج أسوارها وقد أشير إليها من المؤرخين العرب في وصف مدينة برقة.

مدينة قورنية وبرقة القديمة ـ سياحة بليبيا.



لوحة رقم (13)

قصر بني قويدم لحراسة منطقة وادي الكوف يماثل نظام المزارع المحصنة بطرابلس ويظهر أنه مكون من ثلاث أدوار.

مدينة قورينة وبرقة القديمة.



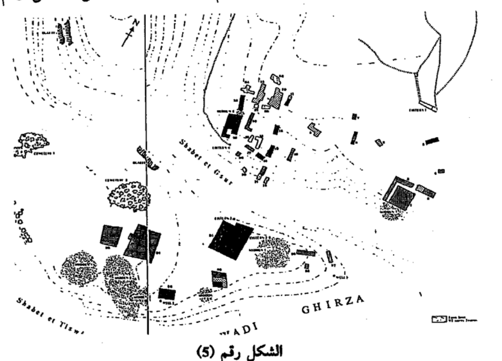
لوحة رقم (14)
آثار لجسر روماني قديم على وادي زوياتا على طريق روماني، طلميثة قورينة وبرقة القديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن العهد البيزنطي لم يكن عهد بناء بقدر ما كان عهد محافظة على ما تبقى من مدن ودفاع عن وجوده، حيث تم إعادة بناء أسوار كل من لبدة وصبراتة على حيز أصغر. وقلّصت مساحة هذه المدن بأقل من نصف مساحتها، ولم يعد لها ذلك الشأن الذي كانت عليه خلال عهود ازدهارها، وآلت معظم البلدان والمراكز الاستيطانية الأخرى إلى مواقع إقامة تخص القبائل الليبية، مثل مجموعة البلدان الواقعة على خليج سرت، وكذلك المواقع التي وجدت غرب صبراتة، مثل زوارة (كاساس) وأبي كماش (بيسيديا).

مواقع استيطان القبائل الليبية:

ضمن العناوين السابقة لهذا الباب. تم تناول جميع المدن وأساليب الاستيطان للسواحل الليبية سواء الشرقية منها، والتي تميزت بانتمائها للحضارة الإغريقية وما لحقتها من حضارات، وكذلك المدن الغربية التي بدأت مع العهد الفينيقي وانتمت

للحضارة الرومانية ثم البيزنطية. ولا يجب أن نستبعد واقع الإنسان الليبي الذي كان متواجداً بهذه المناطق وداخل المدن عند تطورها، فهي مدن ليبية نشأت على أراض ليبية وبتواجد عناصر ليبية، وقادمة إغريقية وفينيقية ورومانية وبيزنطية. إلاّ أن هذه المدن نشأت في مناخ ساحلي ومن خليط من الجنسيات في ظل حضارات البحر المتوسط، ولم تسعفنا المراجع عن ذكر أي مدن ومستوطنات شيدت بدواخل البلاد، وتتعلق بسكن القبائل الليبية، إلاّ ما تم الإشارة إليه وذلك فيما يخص مدن الجرمنت، كذلك ما يخص بعض مواقع الاستيطان التي أنشئت ضمن الخطوط الدفاعية الرومانية والتي كانت مسكونة من الليبيين. ويأتي في مقدمتها مدينة قرزة التي ورد بشأنها تقرير مصلحة الآثار رقم (1) لسنة 1984م بأنها مستوطنة ليبية وجدت خلال العهد الروماني. ويتضمن التقرير تفاصيل موسعة عن أعمال التنقيب وما احتوته المدينة والتي تقع بوادي قرزة حوالى 250 كلم جنوب شرق طرابلس. ويشير التقرير إلى أنها تعود إلى حوالى الجزء الأخير من القرن الثالث بعد الميلاد وحتى أوائل القرن السادس الميلادي. وتعبّر الخرائط والأشكال واللوحات التالية عن أهم معالمها، حيث يمثل الشكل رقم «5»



الشكل رقم (5)

آثار مدينة قرزة الروماني، على وادي قرزة

مستوطنة قرزة خلال العهد الروماني، سلسلة الآثار الليبية ـ طرابلس سنة 1984

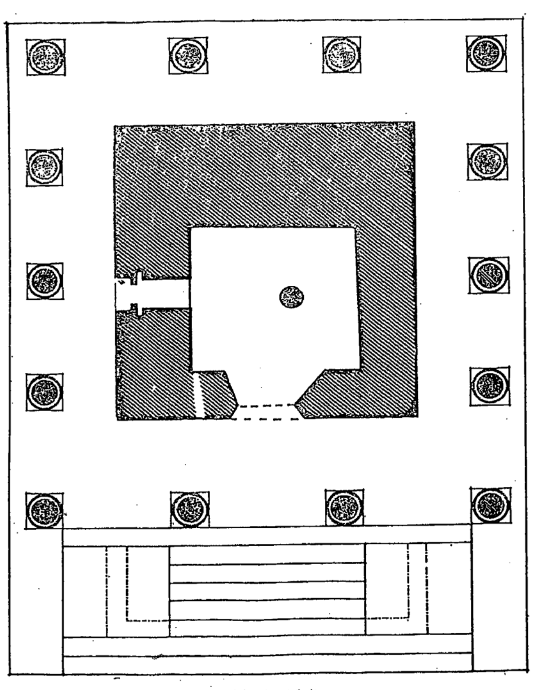
خريطة لموقع مدينة قررة. ويلاحظ أن من أهم المباني الباقية فيها هي تلك النصب الخاصة بقبور الموتى، وهي إما على شكل حجرات أو مسلات. أنظر الأشكال أرقام «6»، «7»، «8»، «9»، «10»، «11»، كما يعبر الشكل رقم «12» على مسقط أفقي لآثار أحد المساكن وهو يماثل نموذج البيوت لحوض البحر المتوسط، وتعبر اللوحات أرقام «15»، «16»، «17»، «18» عن بعض من آثار هذه المدينة ونظام البناء فيها.

بالإضافة إلى مدينة قرزة، يمكن الإشارة إلى العديد من تجمعات الجبل الغربي والواحات الصحراوية والتي أشير إلى تواجدها خلال العهد الإغريقي أو الروماني كأوجلة وغدامس وبعض المدن الأخرى التي ورد ذكرها في الفتح الإسلامي، كأجدابيا ومغمداس (سرت) وشراكس (سلطان) وزويلة وجادو وشروس ومنطقة الجفرة ودان، كمواقع لاستيطان القبائل الليبية.

ويمكن أن نستخلص مما سبق، بالنسبة لمناطق استيطان القبائل الليبية الرئيسية، أن منطقة طرابلس كانت خلال العهد الروماني مزدهرة بما أنشىء بها من مدن رئيسية تمثلت في المدن الثلاث الرئيسية وبعض المدن الثانوية الممتدة على الساحل، مثل سرت وسلطان وزوارة وأبي كماش. كذلك بما طور بها من نشاط زراعي بالأودية وما شيد على الأودية من سدود للتحكم في مياهها، كوادي كعام ولبدة والمجينين وبعض الحواجز الثانوية وما أنشىء بها من طرق وخطوط دفاع. كذلك بما انتشر في هذه المنطقة من عمران لا زالت تشاهد آثاره في ضواحي طرابلس، مثل قرقارش وعين زارة وتاجوراء، كذلك في منطقة لبدة، مثل زليتن وجبال ترهونة ومسلاتة من معاصر ودارات (فيلات) وحصون، وكان الاستيطان في هذه المنطقة خليطاً من الأجناس الوافدة والليبيين بالنسبة للمدن الثلاث وبعض المناطق الساحلية، بينما كانت المناطق الداخلية، سواء أكانت قرى أم تجمعات ساحلية أو جبلية أو مزارع محصنة، فقد كانت مستوطنة من قِبل القبائل الليبية وبمثله كانت مدن الجبل الأخضر وسهل بنغازي، حيث اختصر استيطان الإغريق وما تلاهم من أمم للمدن الإغريقية الرئيسية كشحات وطليمثة وتوكرة وبنغازي، بينما كانت المدن والقرى والمناطق الأخرى مستوطنة من قبل القبائل الليبية[11]، مثل طبرق ودرنة وأجدابيا وبريوم وغيرها.

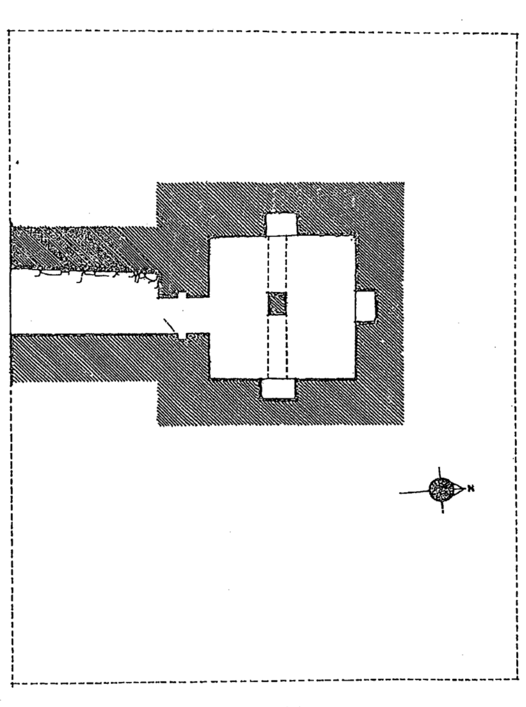
---

(11) د. ل. هاينز، آثار طرابلس، دليل للآثار التاريخية ما قبل الإسلام، منشورات متحف الآثار، طرابلس ـ ليبيا 1965.



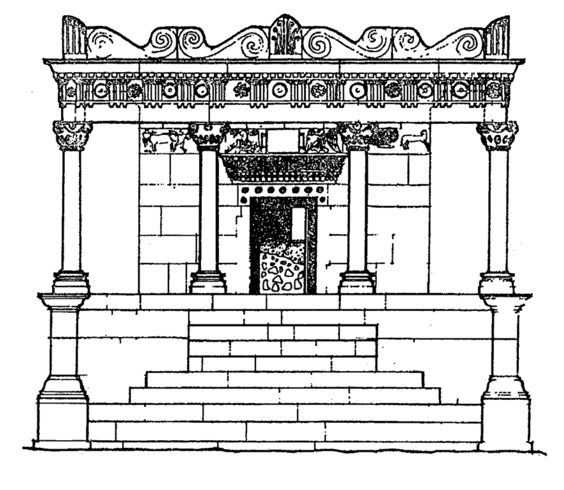
الشكل رقم (6)

المسقط العلوي لضريح تذكاري نوع (A) بآثار ترزة



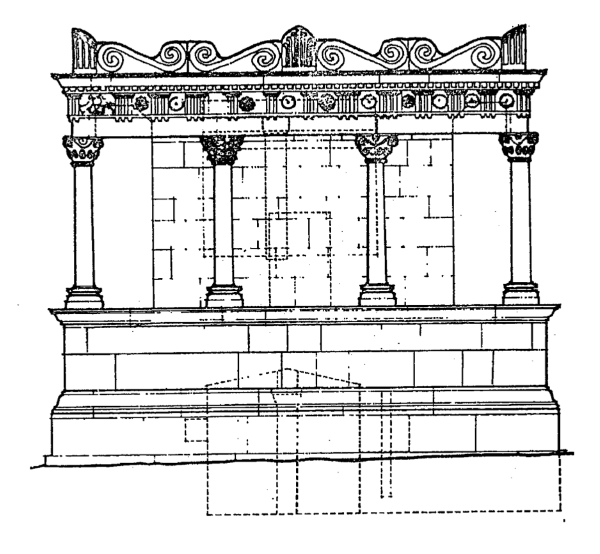
الشكل رقم (7)

المسقط السفلي لضريح تذكاري نوع (A) بآثار قرزة.



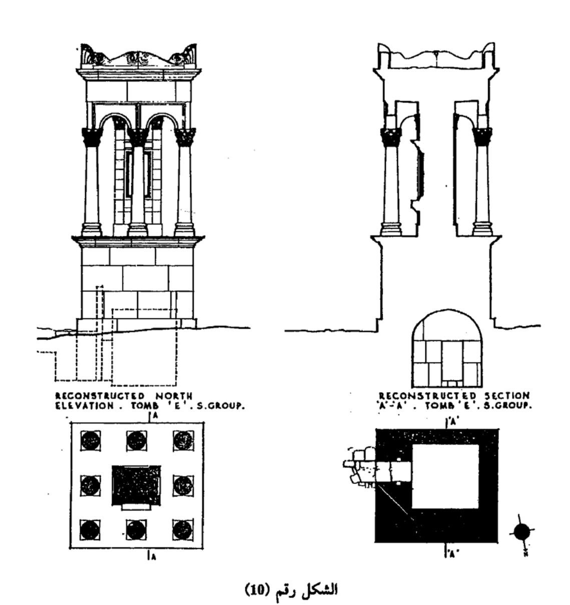
الشكل رقم (8)

الواجهة الشرقية للضريح نوع (A) بآثار قرزة.



الشكل رقم (9)

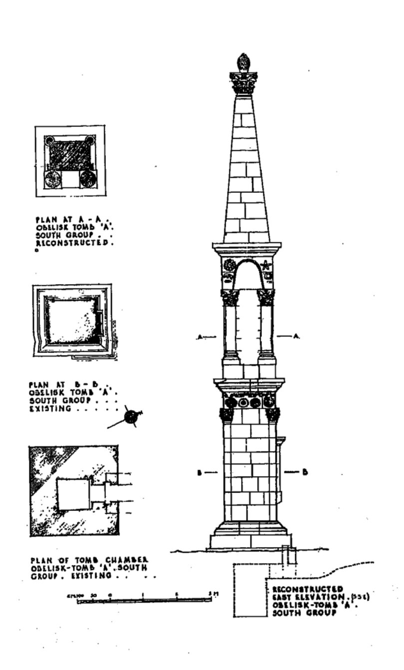
الواجهة الغربية للضريح نوع (A) بآثار قرزة.



الشكل رقم (10)

ضريح نصب تذكاري.

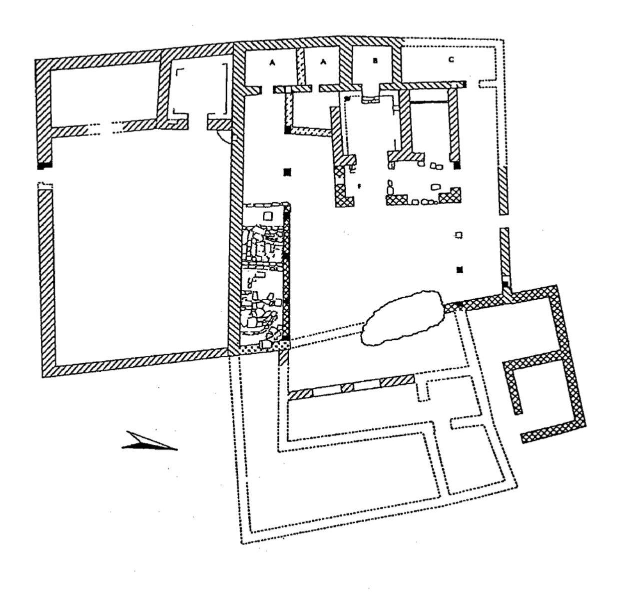
مستوطنة قرزة خلال العهد الروماني، سلسلة الآثار الليبية، طرابلس سنة 1984



الشكل رقم (11)

ضريح مسلة.

مستوطنة قرزة خلال العهد الروماني، سلسلة الآثار الليبية، طرابلس سنة 1984



الشكل رقم (12)

مسقط أفقي لمبنى سكني بموقع قرزة مكون من دورين،

مبني بنظام الحجارة ومرصوف أرضيات الحجرات، ويلاحظ أن معظم فتحات الحجرات بالمباني السكنية بمدينة قرزة توجه للشرق (الاتجاه المفضل).

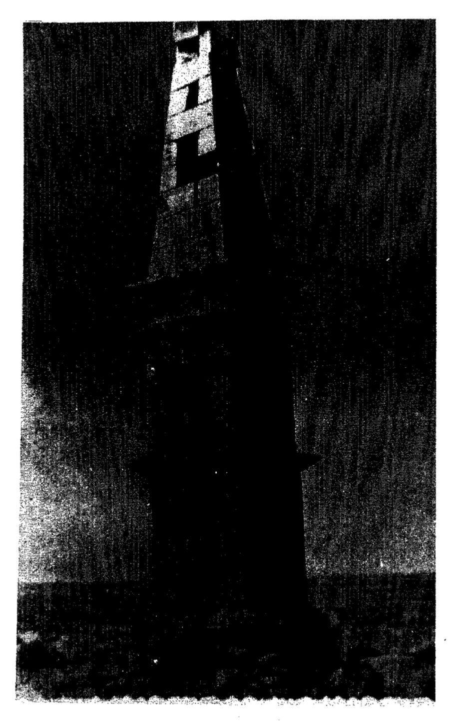
مستوطنة قرزة خلال العهد الروماني، سلسلة الآثار الليبية، طرابلس سنة 1984



لوحة رقم (15)

صورة تعبر عن مدينة قرزة من أعلى في القرن الرابع الميلادي.

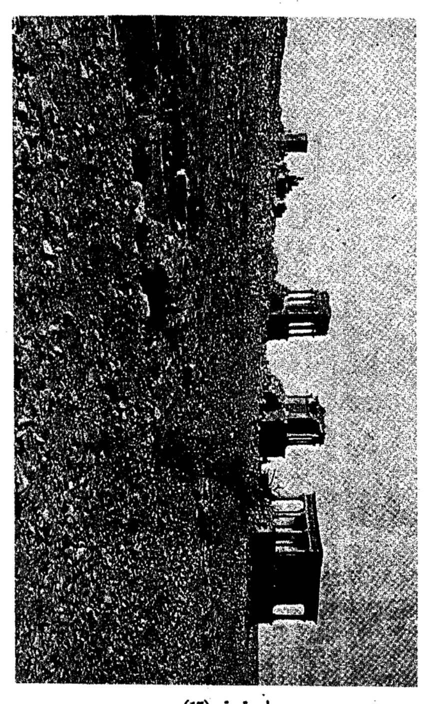
آثار طرابلس لهاينز



لوحة رقم (16)

ضريح مسلة بوادي مردوم مسلاتة.

آثار طرابلس لهاينز



لوحة رقم (17)

بعض من أطلال قرزة

مستوطنة قرزة خلال العهد الروماني مسلسل.

الآثار الليبية ـ طرابلس سنة 1984



لوحة رقم (18)

تأثير البيئة المحلية على النحت والزخارف المعمارية (النخلة والجمل) بمباني قرزة.

مستوطنة قرزة خلال العهد الروماني مسلسل الآثار الليبية طرابلس سنة 1984

ويشير الشيخ الطاهر الزاوي إلى هذا الموضوع في كتابه «تاريخ الفتح العربي في ليبيا» مستدلاً برأي ابن خلدون والذي تضمن ما يلي:

ويظهر أن حكم هؤلاء المتغلبين كان مقتصراً على الأمصار حيث يذكر ابن خلدون: «وكان للبربر وراء هذه الأمصار المرهوبة الحامية ما شاء الله من قوة وعدد وملوك ورؤساء وأقيال وأمراء لا يرامون بذل ولا ينالهم الروم والإفرنج في ضواحيهم تلك بمسخطة الإساءة»[12].

ويعني كل ذلك، أن القبائل الليبية والسكان الأصليين يديرون شؤونهم ويسيطرون على جميع المناطق الداخلية باستثناء الأمصار التي يسيطر عليها الروم، أي المدن وما يتبعها خلال العهد البيزنطي الذي كان متواجداً في شرق ليبيا، وكذلك في منطقة طرابلس إثر طرد الوندال منها. وقد تقلص تواجد العناصر البيزنطية، سواء داخل المدن أو خارجها، خلال فترة الانحطاط التي مرت بها المدن الليبية نتيجة الغزو الوندالى لمدن إقليم طرابلس، وما واجهته من تخريب في منشآتها وأسوارها، وما تعرضت له بعض المدن من زلازل وفيضانات كلبدة وشحات. كذلك تقلّص النشاط الزراعي نتيجة دورات الجفاف واستمرار حملات وغزوات القبائل الليبية المستمرة على هذه المدن. كل ذلك يؤكد بأن القبائل الليبية كانت تسيطر على المناطق الداخلية الجبلية والصحراوية، كما أنها تتواجد في العديد من التجمعات الساحلية.

وضع المدن والقرى الليبية خلال الفتح العربي الإسلامي

نستخلص من خلال ما سبق توضيحه، بأن الوضع الاستيطاني في ليبيا وتطور المدن والقرى، كانت متأثرة بمجموعة عوامل، أهمها الطبيعة كالموقع والمناخ، أي ساحلي أو جبلي أو صحراوي، ومنها الوضع البشري أو السكاني أو القبلي، حيث نلاحظ التقسيم القبلي وتأثيره على طبيعة الاستيطان ونماذجه، سواء من حيث الشكل أي مستقرين أو

(12) **الطاهر أحمد الزاوي**، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار الفتح ــ دار التراث العربي، ليبيا.

رحل، كذلك تأثير الحضارات التي سبق الإشارة إليها كالإغريقية والفينيقية والبونيقية والرومانية والجرمنتية والبيزنطية، والتي سبق أن تواجدت على الأراضي الليبية. وكان من نتائج وجودها تطور العديد من المدن والموانىء ونظم الطرق والتحصينات والقلاع، كما أن الوضع الإداري والسياسي والديني الذي كانت عليه ليبيا خلال القرن السابع الميلادي، أي فترة الفتوحات الإسلامية، حيث كانت المدن والقرى على السواحل الليبية تتبع دولة بيزنطة، وذلك بالنسبة لمجموعة المدن، مدن برقة الموجودة في الجبل الأخضر وبسهل بنغازي ومدن طرابلس المعروفة بالمدن الثلاث. وكان النظام البيزنطي خلال هذا القرن يغلب عليه الضعف وعجز الدولة البيزنطية عن السيطرة والتحكم في هذه المناطق، مما أدى إلى تقلص السيطرة البيزنطية على داخل القطر[13] واستقلالية القبائل البربرية وامتناعها عن سداد الضرائب للدولة البيزنطية. وكانت معظم هذه السواحل تتبع إدارياً للنظام البيزنطي بالإسكندرية، وإن كانت منطقة طرابلس تتجاذبها كل من الاسكندرية والولاية البيزنطية بشمال أفريقيا. كما زاد في ضعف النظام، الصراعات المذهبية للدين المسيحي ومحاولة فرض مذاهب معينة على السكان الذين يدينون بالديانة المسيحية، سواء داخل المدن أو خارجها.

نستخلص من ذلك، أن السكان البربر خارج المدن الرئيسية يكوّنون سلطة خاصة بهم، ولهم نظامهم ومراكزهم. وتتمثل عصبية القبائل البربرية في المناطق القبلية على السواحل وفي جبل نفوسة. وبمثله نلاحظ تواجد العديد من المراكز الحضرية والقرى المنتشرة بالمناطق الصحراوية في الجنوب والتي يعتبر سكانها خليطاً من البربر والطوارق وسكان هذه المناطق الأصليون والقادمون من أواسط أفريقيا، جميعها ذات نظم مستقلة، وتشير المراجع التاريخية إلى مجموعة القبائل الليبية ومواطنها على الأراضي الليبية إلى المعلومات التالية: حيث كانت القبائل البربرية والتي كانت تمثل أهم المجموعات مقسمة إلى مجموعة قبائل التوارق المنتشرة في الصحراء، ومجموعة القبائل البربرية في الشمال وقد عرفت عند الفتح الإسلامي بقبائل لواتة وزناتة، وكانت مواطن لواتة وهوارة في أراضي سرت وتمتد حتى شرق مدينة طرابلس، بينما كانت

(13) الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار الفتح ـ دار التراث العربي، ليبيا.

زناتة تقطن غرب طرابلس. كما كانت توجد قبيلة الاستوريين بين برقة وسرت وسكان التبو جنوب برقة وعلى الأطراف الجنوبية لليبيا.

في إطار ما آلت إليه الدولة البيزنطية من ضعف في المدن الساحلية الليبية، وسلطة ضعيفة تكاد تقتصر على تواجد اسمي أكثر منه تواجد سكاني ووجود عسكري. ولا تلمس وجود قوة عسكرية بهذه المدن، سواء كجيوش برية أو أساطيل بحرية، وان المدينة الوحيدة التي تواجد بها بعض البيزنطيين، سواء كحامية، أو حجم سكاني، هي مدينة طرابلس، وفق ما يمكن استنتاجه من الفتوحات الاسلامية، حيث لم يلاحظ أي مواجهات أثناء الحملة العربية الأولى مع أي قوة بيزنطية، سواء في برقة والتي فتحت سلماً، بالاتفاق على الجزية مع سكانها وبمثله منطقة الخليج، أجدابيا، وسرت. وإن الإفادات التاريخية التي وردت حول عهد أهل برقة مع عمرو بن العاص، قائد الحملة، يتعذر استخلاص مضمونها هل كانت تخص مدينة برقة (قورينة)، كما سميت من قبل المؤرخين العرب، كما سيرد فيما بعد، أم تشمل كامل الإقليم المعروف لدى العرب، وهي المنطقة الممتدة من مدينة برقة إلى خليج سرت وتشمل مدينة أجدابيا، وسواء كان هذا العهد اختص بمدينة برقة أو بمجموعة المدن المعروفة، فإنه لم يرد ذكر هذه المدن صراحة بالاسم، وإن فسرت بعض المراجع بأنها شملت مدن برقة الخمس، إلا أن المراجع في هذا الشأن لا يمكن الاستناد إليها وتحديد أهمية تلك المدن التي كانت قائمة سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية وخصوصاً أنه يوجد عدد لا بأس به من المدن التي تطورت خلال العهود السابقة وتم الاشارة إليها: (قورينة، ابولوني، برقة أو (طلميثة)، توكرة، وبرنيق) بالإضافة إلى إنشاء دريانة، والإشارة إلى درنة. وقد تواصلت الحياة في هذه المدن بعد الفتح الإسلامي، مثل قورينه (برقة لدى العرب) وابولونيا (اجيه لدى العرب) وطلميثة، وبروز درنة. إلاّ أن مدن ساحل بنغازي: توكرة، ودريانة، وبرنيق، فقد اختفت هذه الأسماء بالمراجع العربية، وقد يكون ذلك، لتقلص أهميتها أو لتغيير أسمائها.

من ذلك نلاحظ أن الجيوش العربية لم تعرها اهتماماً ولم يُشر إليها على الرغم من تعدد الحملات اللاحقة التي تكررت لاخضاع المدن التي ارتدت، مثل زويلة ودوان،

ولمواجهة الثورات التي واجهت حملات الفتوحات الاسلامية. كما نلاحظ أن مدينة لبدة وهي أعظم مدينة خلال العهد الروماني قد تجاوزتها الحملة الأولى إلى طرابلس دون فتحها، ولم يتم فتحها إلاّ في الحملة الثانية، وهذا يدل على عدم أهمية هذه المدينة أو أي حامية فيها حيث لا يقبل قائد مثل عمرو بن العاص بالابقاء على جيوش معادية خلفه وعلى طرق اتصاله بقواعده في مصر والجزيرة العربية، وعندما باغتت الجيوش الإسلامية صبراتة لم تجد فيها إلاّ مجموعة محدودة من الرعاة، مما يدل على تحولها إلى ملاذ لمجموعة من الرعاة وليست هي تلك المدينة الرومانية العظيمة، والمدينة الوحيدة والتي كانت ضمن مجموعة المدن الليبية تحت الهيمنة البيزنطية والتي حوصرت لمدة شهر وفرّ منها ما وجد فيها من روم (بيزنطيون) بالتسابق إلى سفنهم عندما تمكنت جيوش عمرو بن العاص من اقتحامها، سواء من جهة البحر أو من أبوابها، هي مدينة طرابلس.

ونستخلص، أنّ المدن الليبية الساحلية التي عايشت حضارات زاخرة في قمة مجدها كالإغريقية والرومانية والبيزنطية، قد مرّت بمرحلة تقهقر واضمحلال ابتداءً من القرن الرابع الميلادي، وكانت أسبابه متعددة، منها الكوارث الطبيعية كدورات الجفاف والزلازل وتلف السدود كانهيار سد وادي لبدة وعدم القدرة المالية على صيانة ما أنشىء بهذه المدن من منشآت وهجر بعض المنشآت الرومانية التي لم ترَ الدولة البيزنطية استمرارها كالكلسيوم وحلبات المصارعة والسباق والحمامات والعديد من المعاهد، وستتطرق لذلك في الباب الثاني. ومن هذه الأسباب أيضاً الصراعات والثورات الدينية التي شاهدتها قورينة وبرنيق والصراعات على السلطة التي شاهدتها مدن برقة، والتحول من النظام الإغريقي إلى البطالمي إلى الروماني والبيزنطي وما صاحب كل ذلك من حروب داخلية قامت أثناء هذه العهود، أما مدن منطقة طرابلس فقد مرت بمرحلة احتلال وندالي استمر حوالى قرن من الزمان أي من سنة 439م إلى 535م. وعند إعادتها من قِبل البيزنطيين، ورثة الرومان في هذه السنة، لم تكن هي تلك المدن التي عرفت بذروتها، بل آلت إلى خرائب وأطلال ومدن غطتها الرمال وغزت شواطئها أمواج البحر. حتى أن البيزنطيين لم يعيدوا أسوار لبدة إلاّ على مساحة 20 هكتاراً بدلاً من مساحتها 104 هكتارات كما عرفت (بما فيها مساحة الميناء) دون احتساب المساحات

الواقعة شرق وادي لبدة والتي تشمل مواقع حلبات السباق والكلسيوم ومنشآت أخرى، وحولت إلى مقابر في العصور المتأخرة لهذه المدينة بالإضافة إلى ضواحيها الجنوبية. وتصل مساحة لبدة الإجمالية إلى 400 هكتار، كذلك لم يسور من صبراتة إلاّ مساحة 8 هكتارات بدلاً من 32 هكتاراً، مساحة صبراتة المركز (الأسوار الرومانية)، دون احتساب منطقة الكلسيوم، ولم تكن مساحة طرابلس أكثر من 20 هكتاراً. جميع هذه الأرقام، وفق دراسة المؤلف وردت في كتاب «طرابلس المدينة العربية ومعمارها الإسلامي».

من كل ذلك نستخلص، أن هذه المدن قد تقلصت إلى حوالى 20% من مساحة مركزها الروماني، وإلى 5% من مساحة حاضرتها، وأن الجيوش العربية لما فتحت هذه المدن، مدن برقة ومدن طرابلس كانت مدن خربة محدودة المساحة قليلة السكان، يغلب عليها نظام سكان بدو القبائل الليبية، وليس بحياة حضر لمدن مزدهرة، كما عرفت في أوج ازدهارها. ولم تكن المدن الليبية الأخرى بأحسن حظاً منها، فقد أشرنا إلى اضمحلال مدينة جرمة ولم تستمر الحياة بمدينة قرزة. ومثلت بعض المدن الأخرى مقار أو مراكز القبائل الليبية، مثل اجدابيا ومصراتة البحرية، قصر أحمد (توباكتس) وسرت وزويلة وودان وجادو وشروس وغدامس وأوجلة، وغيرها.

من كل هذه المؤثرات نستطيع أن نقسم الوضع الاستيطاني، أي التطور الحضري وانتشار القرى والمدن على التراب الليبي إلى المجموعات الواردة فيما بعد، والتي تتجانس في طبيعتها وظروفها وذلك خلال فترة الفتوحات الإسلامية للأراضي الليبية، والتي استمرت حوالى ثلاثة عقود من سنة 22هـ إلى حوالى 50هـ، أي من 644م إلى 670م، وتضمنت عدة حملات.

منطقة الجبل الأخضر وسهل بنغازي:

تشير معظم المراجع التي توسعت في موضوع الفتوحات الاسلامية لليبيا كـ «تاريخ ليبيا» للدكتور إحسان عباس، وتاريخ الفتح العربي للشيخ الطاهر الزاوي وغيرهما، إلى إن عمرو بن العاص توجه إلى برقة تتبع الولاية البيزنطية بالإسكندرية وفتح مدنها سنة 22هـ. وكانت مدن برقة المشار إليها تتمثل في المدن الخمس المعروفة قورينة، أي

(شحات المدينة) وبطليموسة «طلميثة»، ويشار إليها ببرقة، وأريسنوى أي طوكرة، وبرنيق (بنغازي الحالية) وابولونيا، (سوسة الحالية). كما أشير إلى كل من درنة وطبرق، ويعني ذلك أن هذه المراكز الحضرية الأساسية كانت في هذه المنطقة . وسبق لنا أن أوضحنا حول وجود كل هذه المدن وتحول العديد منها إلى قرى أو خرائب، وقد يفهم من المراجع التاريخية الأخرى بأن فتح برقة قد يعني برقة كإقليم، أو برقة كمجموعة المدن، أو برقة كمدينة، وفي رأي المؤلف أن مدينة برقة، في المراجع العربية تعني قورينة وليس طلميثة أو المرج كما فسرتها بعض المراجع وربطت بين كلمة برقة كمدينة في العهد الإغريقي والمرج في العهد الإسلامي، وسنشرح ذلك فيما بعد.

منطقة خليج سرت: المنطقة الوسطى

يستقى من المراجع نفسها أنه تم فتح اجدابيا سلماً، حيث وجّه عمرو بن العاص جزءاً من جيشه برئاسة بشر بن أبي ارطأة لفتح سرت، والتي كانت تسمى ماكومادس. كما فتحت مجموعة أخرى قرى ودان والتي تشمل حالياً هون وسوكنة وودان وزلة، وذلك خلال الحملات الأولى،كما أعيد فتحها في الحملات اللاحقة.

المنطقة الصحراوية:

لقد وجّه عمرو بن العاص، عند توجهه للغرب، جزءاً من جيشه بقيادة عقبة بن نافع لفتح زويلة. وقد قام بفتحها مع الفتوحات الأولى، ويطلق عليها في بعض المراجع تسمية زويلة السودان تمييزاً لها عن زويلة التي تقع قرب المهدية بتونس والتي بناها عبيدالله المهدي، وإليها ينسب باب زويلة في أسوار القاهرة الفاطمية، ويصف البكري زويلة بأنها مدينة كبيرة فيها مسجد وأسواق وحمامات ومنازل. ولم تشر المراجع إلى المسار الذي سلكته هذه الحملة، عن طريق أوجلة أو غيرها، ولم تذكر المراجع وضع أوجلة خلال هذه الفتوحات حيث إنها كانت قائمة من عهد هيرودوت، ويؤكد وجودها وأهميتها كمركز استراتيجي في عصر الفتوحات الإسلامية وجود ضريح الصحابي عبدالله بن أبي سرح وأخ عثمان بن عفان في الرضاعة والذي شارك في معظم الحملات على ليبيا واستشهد فيها. كما قام عقبة بن نافع بفتح كل من جرمة

وغدامس وقصور فزان في حملاته اللاحقة. من ذلك يتضح أن مراكز الاستيطان بالمناطق الصحراوية يمكن تحديدها في كل من أوجلة وزويلة وجرمة وغدامس وودان وما يسمى بقصور فزان، أي العديد من الواحات بفزان، وهو يقصد بقصور فزان القلاع التي كانت بتلك الواحات.

منطقة طرابلس الساحلية:

لقد قام عمرو بن العاص بفتح مدن طرابلس الساحلية والتي تمثلت في كل من طرابلس وصبراتة في الحملة الأولى حيث أن لبدة لم يكن موقعها مهماً، وتم فتحها في الحملات اللاحقة نتيجة تحصن سكانها فيها، ويعني ذلك أنه لم يجد مقاومة على الساحل الغربي لليبيا من سرت وحتى مدينة صبراتة إلاّ في مدينة طرابلس، والتي تحصنت حاميتها داخل أسوارها. وعندما تمكن العرب من اقتحامها فرّ الروم في سفنهم التي كانت راسية في الميناء. وتشير بعض المراجع إلى إهمال لبدة، سواء لعدم أهميتها أو لأن طرابلس كانت عاصمة الإقليم فتوجه إليها عمرو أولاً، تلاها مباغتة مدينة صبراتة.

منطقة الجبل الغربي أو جبل نفوسة:

يستنتج من استراتيجية عمرو بن العاص الحربية، أنه خلال الحملة الأولى التي قادها، وجّه جيوشه إلى أهم النقاط الأساسية في ليبيا بالإضافة إلى فتح برقة. فقد وجّه جيشه لكل من زويلة جنوباً واجدابيا وسرت وودان في الوسط وطرابلس ومدنها في الغرب. كما توجه بجيشه إلى مركز الجبل الغربي حيث فتح مدينة شروس، وهي أحد المراكز الرئيسية للقبائل البربرية بجبل نفوسة إلى جانب جادو. وتشير المراجع إلى أن العديد من تجمعات القبائل البربرية توجد في جبل نفوسة.

لقد جسمت حملة عمرو بن العاص وحدة التراب الليبي من حيث تغطية الحملة لكامل مناطق ليبيا الرئيسية.

الهجرات العربية والتطور الاستيطاني:

نلاحظ أن معظم هذه المراكز والمدن استمر الإشارة إليها، على الرغم من الصراعات المذهبية التي وجدت في ليبيا، وبالذات انتشار المذهب الأباضي بين القبائل البربرية

خلال القرون الأولى من الإسلام، ثم الصراع مع المذهب الفاطمي عند ظهور الدولة الفاطمية وتحكّمه في منطقتي تونس وليبيا. إلاّ أننا نلاحظ اختفاء العديد من هذه المواقع أو استبدالها نتيجة الهجرات العربية من بني هلال وبني سليم لليبيا وتونس. كما نلاحظ تحولاً نحو الاستيطان القبلي في العديد من المواقع فلم نعد نلاحظ أهمية لكل من شحات وصبراتة ولبدة. كما حلّت أو اندمجت القبائل العربية في كثير من المواقع التي كانت مستوطنة من قبل قبائل بربرية مثل مصراتة ومسلاتة وورفلة والماية وغريان وغيرها من المواقع الساحلية. كما استوطنت العديد من القبائل العربية سفح جبل نفوسة وبعض المواقع على سفح الجبل بحيث يلاحظ حالياً تجاور بين مواقع الاستيطان للقبائل العربية مع القبائل البربرية في الجبل. ويشير ابن خلدون لهذا التحول في الاستيطان السكاني.

ونستخلص من هذه الهجرات العربية أنها كانت مؤثرة في انتشار اللغة العربية وترسيخ الدين الإسلامي واختفاء المسيحية التي كانت متواجدة حتى فترة هذه الهجرات، خلال القرن الحادي عشر الميلادي. ولعل بعض الجيوب المسيحية تواجدت بعد هذا التاريخ، كما كان لهذه الهجرات العربية أنها أضافت إلى الطبيعة البدوية التي اتصفت بها القبائل البربرية، الأمر الذي أدى إلى ترسيخ الاستيطان البدوي القبلي، أي نمو وتزايد في القرى والأسواق الأسبوعية. ومن هذه الصفة الجديدة نلاحظ انتشار العديد من القرى والمراكز الجديدة والتي حملت أسماء قديمة أو أسماء عربية جديدة مثل العجيلات، صرمان، الزاوية، الماية، جنزور، تاجوراء، زليتين، مصراتة، وغيرها. كما ظهرت مراكز جديدة للقبائل التي استوطنت جنوب الجبل الغربي كالحساونة والمقارحة وأولاد بوسيف. وظهرت مزدة والشويرف والقريات وبني وليد وبمثله كان التطور في برقة بظهور قرى تحمل أسماء مواقع وقبائل عربية مثل القبة والأبيار. وقد كان لانتقال الخليفة الفاطمي المعز لدين الله سنة 361هـ حوالى منتصف القرن العاشر الميلادي من المهدية إلى القاهرة، تأثير في نشأة بعض المراكز التي شيدت بها استراحات لهذه الرحلة. وقد ورد إنشاء مثل هذه الاستراحات بكل من سرت واجدابيا والعزيات جنوب شرق درنة وغيرها. وقد كان للفترة الصوفية التي مرّ بها العالم الإسلامي والتي لوحظ ظهورها في ليبيا في القرن السادس الهجري، أنها ساعدت على ظهور العديد

من المراكز الاستيطانية الجديدة نتيجة تشجيع وتحبيب الإقامة قرب أضرحة الشهداء والعلماء والمرابطين (الأربطة الساحلية والداخلية)، وكذلك انتشار الزوايا. ومن هذا التأثير نلاحظ ظهور أو نمو العديد من المراكز الاستيطانية كالعجيلات والزاوية وغنيمة وزليتن والزروق والمحجوب والجغبوب والبيضاء، وغيرها من المواقع التي تحمل اسم زاوية.

إن العهد العربي الإسلامي أضاف إلى شبكة الطرق الرئيسية التي كانت تخص النشاط التجاري شمالاً جنوباً، وهي عديدة مثل طريق (صبراتة ـ الجبل الغربي ـ غدامس ـ وغات أو الشاطىء) كذلك (طريق طرابلس ـ غريان ـ الشاطىء ـ سبها ـ مرزوق أو تراغن ـ القطرون)، وأيضاً عن طريق بني وليد أو الجفرة وسبها أو (سرت ـ الجفرة ـ سبها)، أو (بنغازي ـ أوجلة ـ ومنها إلى زويلة أو الكفرة). كذلك الطريق الساحلي (تونس ـ مصر)، فقد تم إضافة مجموعة طرق تخص قوافل الحجيج من المغرب إلى الأراضي المصرية وكان أشهرها الخط الساحلي الشمالي والمعروف بطريق الحاجية والذي يمر بالمراكز الساحلية زوارة أو النوائل، العجيلات، صرمان، الزاوية، طرابلس، تاجوراء، الخمس، زليتن، مصراتة، سرت، أجدابيا. ومن أجدابيا يمكن أن يأخذ ثلاث مسارات: طريق الجبل أو جنوب الجبل أو أوجلة سيوة، كما يوجد طريق وسط يسلكه الحجاج من وسط الجزائر وجنوب المغرب ويمتد من غدامس، القريات، الجفرة، زلة، مرادة، أوجلة، سيوة، الفيوم. كذلك يوجد طريق مرزق، زويلة، أوجلة، سيوة، الفيوم. والأخير ذكره الرحالة (فريدريك هورنمان) عند مصاحبته لعودة الحجيج من القاهرة إلى مرزق سنة 1797م. لاشك في أن جميع هذه الطرق التجارية وطرق الحجيج قد ساعدت على بقاء الحياة في العديد من الواحات والقرى وقيام غيرها.

هذه المنظومة من الطرق تشكل شبكة القوافل القديمة التي ربطت مواقع الاستيطان الرئيسية بليبيا. كذلك ربطت ليبيا بالأقطار المجاورة الشرقية والغربية منها. وكذلك الأقطار الأفريقية الواقعة إلى الجنوب.

ويظهر من كل ذلك، أن طبيعة مراكز الاستيطان الرئيسية بليبيا، أي المناطق الحضرية خلال العهد الاسلامي يغلب عليها النظام القروي، أي قرى وبلدات أكثر منه

وجود مدن كبيرة، وأن معظم المدن القديمة الإغريقية والرومانية الرئيسية قد اضمحلت أو هجِّرت مثل شحات القديمة وبرنيق ولبدة وصبراتة. كما تقلصت أو اختفت بعض المدن الأخرى مثل سوسة وطلميثة وتوكرة وجرمة، وأنه خلال العهود الإسلامية كان التحضر متوجهاً إلى مدن رئيسية محدودة تمثلت في طرابلس والمرج واجدابيا. كما نمت درنة ومصراتة كأمصار وجميعها اتخذت الطابع الإسلامي حتى التي أسست على أنقاض مدن قديمة، بالإضافة إلى المدن الصحراوية المعتمدة على تجارة القوافل كغدامس وغات ومرزق وزويلة ومدن الجفرة. وقد كان للحروب الصليبية والصراع بين الأقطار الاسلامية بافريقيا والمسيحية بأوروبا، وما صاحبه من مواجهة بحرية أو ساحلية ونمو الدولة الاسبانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أن غزت الأخيرة العديد من مدن الشمال الإفريقي بما فيها طرابلس التي احتلت من قبل الإسبان سنة 1510م، الأمر الذي أدى إلى الابتعاد عن الاستيطان المكثف للسواحل الليبية خشية هجمات من الأساطيل الصليبية، ولذلك اختصرت المدن الساحلية على تلك التي أمكن تحصينها أو الدفاع عنها.

ونلاحظ أنه خلال القرون الأخيرة، أي من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، تمثلت أهم المدن الليبية خلال هذه الفترة في طرابلس ومصراتة وبنغازي والمرج ودرنة كمدن ساحلية، وأوجلة وودان ومرزق وغدامس وغات كمدن صحراوية، وغريان ويفرن ومنطقة جادو كاباو كمراكز جبلية. أما غيرها من المدن القديمة، فقد تقلصت إلى بلدان أو أصبحت ذات طابع قَروي محلي أو محطات للقوافل، ولهذا نلاحظ تركيز السلطة الإدارية أو العسكرية الممثلة لطرابلس أو الدولة العثمانية في هذه المراكز التي سبق الإشارة إليها. ومن المفيد الإشارة إلى بعض المراكز الحضرية المستجدة والتي تطورت خلال هذه الفترة وتم إنشاؤها خلال العهد العثماني الثاني، كمراكز بريد أو نقل أو موانىء مثل العزيزية، والتي نسبت إلى السلطان العثماني عبد العزيز، والخمس والتي كانت تعرف بلقاطة وسرت الجديدة، والأخيرتان تمثلان موانىء انتظمت عليها حركة النقل البحري مع بقية الموانىء الساحلية المعروفة منذ القِدم كزوارة وطرابلس وزليتن ومصراتة (وقصر أحمد) في الطرف الغربي لليبيا، وبنغازي وطلميثة وسوسة ودرنة وطبرق في الطرف الشرقي منها. وقد أشير في بعض المراجع

إلى ميناء أجدابيا. وجاء في معجم البلدان لياقوت الحموي، نقلاً عن أبو عبيد البكري: «أجدابيا مدينة كبيرة في الصحراء أرضها صفاء وآبارها منقورة في الصفاة طيبة الماء. بها عين ماء عذب. كما يشير إلى أن بها جامع حسن البناء وحمامات وفنادق كثيرة وأسواق حافلة مقصودة، ولها مرسى على البحر يعرف بالمادور أو (الماجور) يبعد عنها ثمانية عشر ميلاً». ونستقي تاريخياً استمرار مدينة أجدابيا كمدينة ذات أهمية حتى القرن السادس الهجري، وبدأت أهميتها بعد ذلك تتقلّص ويطمر ميناؤها. ولعل ميناء الزويتينة النفطي الذي أنشىء في أواخر الستينات قد حل محل ميناء اجدابيا القديم (المادور).

نلاحظ، أنه خلال القرن الحالي، تطور العديد من مواقع الأسواق الأسبوعية إلى تجمعات أو قرى أو مراكز خدمية. ويتضح ذلك من تسمية هذه القرى بهذه الأسماء، مثل سوق الجمعة وسوق الأحد بترهونة، وسوق الثلاثاء بزليتن، وسوق الخميس بفم ملغه ويساحل الخمس وسوق السبت... الخ.

القلاع والمستوطنات الإيطالية ومحطات ومراكز على الطرق الوطنية

لقد قامت الدولة الإيطالية خلال فترة استعمارها لليبيا بنوعين من المنشآت كان لها تأثير على ظهور مناطق استيطانية جديدة.

النوع الأول، تمثل في بناء مجموعة من القلاع بمواقع استراتيجية وعلى بعض من تقاطعات الطرق. وكانت هذه القلاع إما مرادفة أو بديلة لقلاع قديمة، أو أنها جديدة على الموقع. ويهمنا الإشارة إلى العديد من هذه القلاع في المواقع الاستراتيجية المستحدثة، والتي كانت سبباً في قيام تجمعات وظهور قرى. ومن هذه الأمثلة، نذكر كلاً من: بن غشير، السواني، بير الغنم، القربوللي، قصر خيار، أوباري، بنينة، الأبيار، وجميعها كانت سبباً في ظهور أو نمو قرى أو مدن جديدة في هذه المواقع.

أما النوع الثاني من المنشآت، فتخص القرى الإيطالية لخدمة المناطق الزراعية للمستوطنين الإيطاليين الذين أحضروا من إيطاليا للاستيطان بليبيا، وقد أنشئت عدة قرى من هذا النوع تضمنت عناصر خدماتية أساسية لهذه القرى، مثل الكنيسة

والمدرسة وسكن الرهبان، بالإضافة إلى المقهى أو الحانة، وهي في الوقت نفسه عبارة عن مطاعم وحوانيت أساسية. كما يشمل مركز القرية مركزاً للشرطة ومبنى إدارياً للخدمات البلدية. وتحيط هذه المباني بساحة رئيسية تحوي سوق القرية لتصريف الفلاحين لمنتجاتهم. وكان من أهم هذه القرى مجموعة المنطقة الغربية بالزاوية. وشملت الزهراء وجود الدئم والساعدية ومجموعة ترهونة. وشملت الخضراء والقصيعة وكذلك مجموعة مصراتة الدفنية، الكراريم، مجموعة المرج والجبل الأخضر، مثل البياضة والعويلية ومسة، كذلك تغرنة بغريان. وجميع هذه القرى الخدماتية تطورت وبعضها نما نمواً كبيراً، مثل الزهراء والعويلية ومسة، بينما بقي الكثير منها بحجم صغير، كما تطورت العديد من المواقع الخدمية على الطرق الرئيسية، وأصبحت قرى أو بلداناً أو مدناً صغيرة، وذلك بداية من النصف الثاني لهذا القرن والتي كانت في السابق محطات على الطرق الرئيسية العامة، أو مراكز إدارية أو مواقع وطنت بها منشآت الخدمات الصحية والتعليمية. ومن أمثلة ذلك الهيشة الجديدة (بوقرين) وبن جواد والتميمي وأم الرزم على الطريق الساحلي. كذلك مجموعة التجمعات التي بقدم الجبل الغربي كبير الغنم وتيجي والجوش وبدر، بالإضافة إلى بعض المراكز التي تقع قرب الحدود أو كنقاط حدودية مثل أبي كماش ومساعد والعسة والبركت، ووازن والغزايا والعوينات والقطرون. وجميع هذه المواقع شاهدها المؤلف في الأربعينات والخمسينات وأوائل الستينات، ولم يكن بها أكثر من محطة، فيها مطعم أو حانوت للشاي، أو مركز للشرطة، أو بعض المنشآت التعليمية أو الصحية، أو نقط مراقبة للحدود. وحالياً هي قرى وبلدات ومدن صغيرة نشطة متطورة، وتمثل مراكز خدمات أساسية للمناطق المحيطة به، أو على الطرق الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدافع والمحرك الأساسي لنمو العديد من المراكز التي أشرنا إليها وتحولها إلى بلدات ومدن هو ما حصل من تطور في الطرق التي تمر بها أو تصل إليها ابتداءً من تعبيد الطريق الساحلي الذي تم في عقد الأربعينات من هذا القرن، وخطط التنمية الوطنية التي توسعت في مجال هذه الطريق، سواء بإعادة تعبيدها أو تعبيد طرق قديمة مشهورة، أو شق وتعبيد طرق جديدة، والتي أصبحت تمثل شبكة من الطرق الوطنية والإقليمية، أهمها الطريق الساحلي غرب شرق، ومجموعة الطرق

الشمالية الجنوبية (طرابلس ـ الجبل الغربي ـ نالوت ـ غدامس)، (طرابلس، غريان، براك) و(الهيشة الجديدة، الجفرة، سبها، تراغن، القطرون، أوزلة) و(اجدابيا، الواحات، الكفرة) ثم مجموعة الطرق الإقليمية كمجموعة طرق الجبل الغربي، وطريق وادي الحياة غات وسبها ومرزق وطرق الجبل الأخضر وغيرها، وعلى جميع هذه الطرق ظهر العديد من القرى والبلدات الجديدة، شكلت شبكة من التجمعات السكنية الحديثة كتوابع لمدن رئيسية على امتداد هذه الطرق.

كما ساهمت في نمو المراكز الحضرية أعمال التوسيع والتطوير للعديد من الموانىء القديمة في نمو المراكز وإضافة موانىء جديدة لأغراض الشحن وأخرى كموانىء نفطية أو صيد بحري، وأصبحت بالجماهيرية مجموعة موانىء تخدم الساحل الليبي والمناطق الداخلية، وتمثلت هذه الموانىء في: طبرق، درنة، بنغازي، الزويتينة، البريقة، رأس لانوف، السدرة، سرت، مصراتة، زليتن، الخمس، طرابلس، الزاوية، زوارة وأبو كماش.

الاستيطان ونظم وأنواع المأوى

بعد هذا الموجز عن أهم مواقع الاستيطان والمدن الليبية وتطورها، والتي نشأت من خلال حضارات محلية أو حضارات البحر المتوسط التي وجدت في الأراضي الليبية، وكذلك ظهور العديد من المراكز الإدارية والموانىء ومواقع للخدمات الزراعية أو على الطرق الوطنية وتطورها إلى قرى وبلدات، خلال هذا القرن وبالذات النصف الثاني منه، نرى من المناسب العودة إلى موضوع نشأة المأوى وتكوين المستوطنات والتجمعات السكنية في المراحل الأولى لتكوينها، حيث إننا نعتقد أن مواقع مدن حضارات البحر المتوسط الإغريقية أو الفينيقية لم تكن مواقع خالية تطورت بها هذه المدن، بل إنها كانت مواقع استيطان سابقة لقدوم هذه الحضارات وتم تطويرها من خلال تعاون الشعوب القادمة والمحلية التي كانت تقيم بها، وأصح دليل على ذلك بقاء اللغة المحلية البونيقية بالمدن الرومانية، بل إن ابن لبدة (سبتيموس سيفاروس) عندما نصب قيصراً على روما كانت لغته اللاتينية تشوبها لكنة غريبة باعتبارها لم تكن لغته الأصلية، بل كان أفراد عائلته لا يجيدون اللاتينية. ونجد من الواجب محاولة التوسع في اعطاء تصور لنظم

نشأة الاستيطان للقبائل الليبية وأساليب التشييد للمبنى أو المأوى من خلال الإفادات البسيطة الواردة في بعض المراجع، كذلك محاولة الاقتباس والاستنتاج من بعض الحفريات التي تمت في بعض المواقع الداخلية، وأيضاً من دراسة وصف الرحالة لنظم الاستيطان أثناء مرحلة الاستكشاف الجغرافي بالقرون السابع والثامن والتاسع عشر للواحات الليبية. وأخيراً، من دراسة مواقع الاستيطان لهذه القبائل كما وجدت عليه خلال أوائل هذا القرن، مع الاعتماد على المقارنة للظروف المشابهة.

وتجدر الإشارة إلى أن واقع كثير من القرى ومواقع الاستيطان خلال عقد الأربعينات كانت تمثل النظام الاستيطاني الذي يمكن العودة به إلى الفتح الإسلامي أو قبل ذلك، حيث لم تدخل الطرق المعبدة أو شبكات المياه والكهرباء أو أي مرافق حديثة إلاّ مع النصف الثاني من هذا القرن. ولا زال العديد من قرى الجبل الغربي وواحات الجنوب المهجورة تعطي المثل المعبر عن ذلك.

المأوى ونشأة التجمع والقرية

في تعريفنا للمأوى، نقصد مختلف الأساليب التي استعملها الإنسان لتوفير نظام لإقامته تتوافر فيه الحماية اللازمة له من الظروف المناخية الصعبة وغضب الطبيعة، كالرياح والعواصف والأمطار والثلوج، كذلك حمايته من أخطار الحيوانات المفترسة، وأيضاً نظم الحماية من المجموعات البشرية الأخرى المعادية. ومن هذا التعريف أو التوضيح، نجد أن المأوى في مفهومه العام يجب أن يتضمن هدفين أساسيين:

الأول، المأوى الشخصي للفرد وعائلته أو مجموعته، والثاني نظام الحماية. وسواء أكان هذا النظام تنظيماً طبيعياً باستغلال الظروف الطبيعية، كاستغلال تلال الجبال أم الاحتماء بالمياه، أو بناء الأسوار أو الحصون والخنادق، وكذلك يندرج ضمن نظم الحماية أساليب الترابط الجماعي والقبلي والدفاعي المشترك من أي خطر. وهذه العناصر الطبيعية عند نشأتها تكوّن نواة القرى، ومنها تتطور المدن أي أنها اللبنة الأولى نحو الاستيطان والاستقرار والتي تنشأ منها المواقع الاستيطانية وتتطور إلى قرى ثم بلدات ومدن عند استمرار توافر المصادر الأساسية لمتطلبات الحياة من مصادر ماء

وغذاء وظروف عمل وإنتاج.

وبنمو هذا الاستيطان تنشأ الحاجة لمزيد من الخدمات وتوسع في طبيعتها. وضمن هذا المنهج تكونت مواقع الاستيطان الأولى ونشأت القرى والمدن الليبية. ويمكن أن نقتفي ذلك، سواء من خلال ما جاء من وصف ببعض المراجع، أيضاً من خلال عادات وأساليب الحياة التي مورست حتى أوائل هذا القرن، وكذلك من مشاهدة ما بقي من نظم بدائية اعتمدت على إمكانيات ومواد محلية ومقارنة، كل ذلك في المراحل التي مر بها الإنسان في الأقطار المجاورة والمشابهة.

ونستطيع أن نعطي تصوراً لنظم الإيواء أو الاستيطان التي لحقت عصر الكهوف الجماعية، حيث تحول الإنسان خلال العصر الحجري الحديث إلى المزارع المنتج المستقر المعتمد على ما ينتجه من حقله المجاور له، أو ما يرعاه من حيوانات مدجنة لديه، كما تعرَّف على وسائل حفظ وتخزين فائض إنتاجه، الأمر الذي استوجب أن يكون له مأوى. كما دعم مبدأ الاستقرار والاستيطان المنتظم التوجه نحو النظام الأسري. ويوعز الكثيرون من البحاثة مثل (لويس منفرد) أن للمرأة دوراً كبيراً في الدعوة للاستقرار، انطلاقاً من غرائزها، نحو الأمومة والانجاب والحضانة والاعتناء بالأبناء. ولا شك في أن مجموعة الدوافع قد أدت لتكوين الأسرة والبحث الجاد لتوفير المأوى في إطار أسري والابتعاد عن الإقامة الجماعية. ومن هذه التحولات انطلقت القيم الجديدة للإنسان نحو الترابط العائلي والانتماء إلى فرع المجموعة، والمجموعة (اللحمة والقبيلة) لنزعة الإنسان إلى الترابط والاحتماء بالقبيلة، كذلك الارتباط بالأرض سواء أكانت هذه الأرض في حدود حقله وحدود القبيلة الضيق، أم في إطار الوطن ككل. ونلخص رأي (لويس منفرد) حول موضوع تكوين القرية وهيكلية نظمها من أن الاستيطان الذي تم من قبل مجموعة المزارعين لم يتَّبعه الإنسان الصياد، سواء لطبيعة نشاطه المتطلب ملاحقة صيده، كذلك لما يتطلب هذا النشاط من تنقل وتحفز وقوة عضلات وخفة حركة واستعداد ذهني. كل هذه الصفات سخّرته لفرض نوع من الهيمنة على مجموعة الفلاحين، وخصوصاً عند التزامه بالدفاع عن حيواناتهم وإنتاجهم من خطر الحيوانات المفترسة.

من هنا، ظهرت في القرية طبقة الفلاحين التي أفرزت من شيوخها الحكماء لحل

مشاكلهم وقيادتها المنتخبة من الصيادين. ويعزز هذا الرأي بن خلدون حيث يشير بأنه إذا حصل اجتماع للبشر وتم عمران العالم بهم (أي وجود مجتمع عمراني)، فإنه من الضروري وجود واعز يدفع بعضهم عن بعض، ويكون هذا الواعز واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطة واليد القاهرة، ويعرِّف ذلك بأنه معنى الملك، وتتصف القرية بأنها لا يوجد فيها إنتاج حرفي متبادل بين السكان. والحرف المحدودة هي الزراعة والرعي والصيد. وتقوم كل أسرة بتوفير متطلباتها بنفسها. وإن كان هناك أي تبادل فهو محدود. أي أن النشاط الحرفي يمارس ضمن المأوى لاستعمال الأسرة فقط، ولا يوجد سوق في القرية عند بداية ظهورها.

وقد نستخلص من وصف الرحالة (فريدريك هورنمان) من رحلته من القاهرة إلى مرزق أفضل مثل لنظام القرية الذي شاهده بسيوة، والذي استمر آلاف السنين، حيث يقول: «وتبعاً للتقاليد القديمة وقانون الولاية فإن الحكم يوزع على اثني عشر شيخاً ويتناوب اثنان منهم الحكم» والشيوخ المشار إليهم، بالإضافة إلى كبر سنهم، فهم يمثلون الطبقة الارستقراطية في الواحة[14].

نظم المأوى القديمة بليبيا:

بالرجوع إلى طبيعة سكن الليبيين، فإننا نجد أن حياة غالبيتهم كانت حياة بدوية لا تتصف بوجود مدن كبيرة، حيث كان معظم سكان ليبيا، مع بداية هذا القرن، يقيمون في القرى الصغيرة ويمارسون النشاط الزراعي، أو كانوا بدواً رحل. ولا يمثل سكان المدن الرئيسية إلا 10% تقريباً من إجمالي السكان. وعليه فإن نظم المأوى القديمة لغالبية السكان الليبيين هي نظم بدوية أو سكان رحل لا يوجد فيها نظام المأوى الحضري، إلاّ في بلدان ومدن محدودة وذات حجم سكاني بسيط. ويعزز بن خلدون هذا الرأي حيث يشير بالنسبة للمدن والأمصار بافريقية والمغرب بأنها قليلة، والسبب في ذلك بأن هذه الأقطار كانت للبربر قبل الإسلام، وكان عمرانها كله بدوياً. وعليه، يغلب على طبيعة

---

(14) فريدريك هورنمان، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان، عام 1797، تعريب مصطفى محمد جودة، مكتبة الفرجاني ـ طرابلس 1968.

الاستيطان والعمران بليبيا النوع البدوي أي القروي البسيط أو القبائل الرحل، وكانت مساكن قدماء الليبيين إمّا الكهوف الطبيعية أو الأكواخ أو الخيم المتنقلة أو المنازل الثابتة في القرى والواحات. وتنحصر نظم تحصينهم في اختيار المواقع المحصنة أو الاحتماء بعمق الصحراء، أو توفير حصون لغلالهم كما في الجبل الغربي، كما يشير الدكتور البرغوتي في كتابه «التاريخ الليبي القديم» إلى وجود بعض القلاع التي بنيت من قبل الليبيين القدماء. وتختلف عن القلاع الإغريقية والرومانية كنقط تحصين عند حدود القبائل والتي وجدت جنوب غرب بنغازي. كما أشير إلى وجود نوع من مخازن الحبوب التي نحتت في الأرض الصخرية، وهي نوع من مطامير الحبوب والتي كانت تستعمل من قبل الليبيين.

ويمكننا تصنيف نظم الإيواء وتطورها ضمن القرية أو القبيلة أو التجمع اعتماداً على أسلوب حياة الإنسان الليبي ومواقع الاستيطان، وما توافر بها من مواد ووسائل تؤهله لتوفير المأوى المطلوب. ونصنف هذه النظم وفق المجموعات التالية:

1 ـ البدو الرحل.

2 ـ السكان المستقرين على السواحل.

3 ـ السكان المستقرين بالجبال.

4 ـ السكان المستقرين بالواحات.

وسنحاول إعطاء وصف لهذه الأنواع الأربعة من المأوى، معتمدين على وصف بعض الرحالة وعلى مشاهدة المؤلف، علماً بأن واقعها القديم قد يكون أكثر بدائياً وتطوراً مع توجه الإنسان الليبي نحو الاستيطان والاستقرار، وظهور القرية.

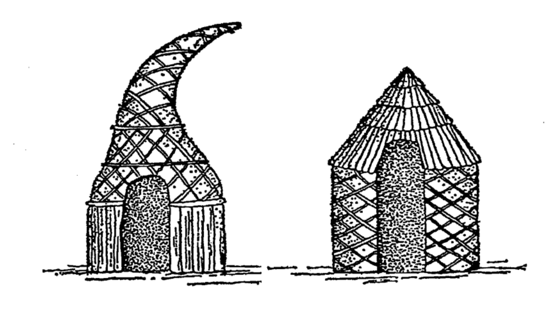
نظم المأوى للبدو الرحل:

نظم المأوى للبدو الرحل لم تتغير كثيراً، فقد اعتمدت على المأوى المؤقت أو المتنقل أي الكوخ أو الخيمة. وقد أشار بعض المراجع التاريخية، مثل كتاب «التاريخ الليبي القديم» للدكتور عبد اللطيف البرغوتي، إلى استعمال نوع من الأكواخ المخروطية الشكل عرفت بأكواخ المباليا (لوحة رقم «19») كذلك إلى استعمال خيم الجلد. ولا شك في أن مثل هذه المواد أو ما يكون منها وسائل الإقامة المؤقتة لا زالت تعتمد على

الأسس نفسها مثل الأكواخ المبنية من أغصان الأشجار وفروعها، أي ما يعرف بالزريبة أو التي كانت تشيد من الصنور وجريد النخيل، وكانت تستعمل لوقت قريب من قبل سكان الدواخل لإيوائهم عند ترحالهم للسواحل خلال فترة الصيف لجمع التمور. كما أن مثل هذه الزرائب تستعمل بكثرة في البساتين، سواء على الساحل أو بالواحات لإيواء الفلاحين أو ماشيتهم. كما وصف الرحالة التركي عبد القادر جامي خيم الجلد المستعملة من قِبل قبائل التوارق، وأيضاً الزرائب المصنوعة من جريد النخيل بدون سقف. كما تعرف بعض أنواع المأوى بالعشش وهي المعمولة من غصون الأشجار، وأوراقها الجافة نوع بدائي جداً حلت محله أكواخ الصفيح. أما الخيم والتي تطورت من الخيم الجلدية التي كان يستعملها الإنسان الأول عند تحوله من سكنى الكهوف، فقد تطورت من الخيم الجلدية إلى الخيم المصنوعة من منسوجات صوفية أو وبر الإبل أو شعر الماعز. ومكن ذلك من التوسع في أحجامها والتفنن في أشكالها وألوانها وأساليب تصميمها. هذا، ولا زالت بعض الخيم الجلدية تستعمل من قبل قبائل الطوارق. (انظر اللوحة رقم «20»)، وتخص الأكواخ أو الزرائب والعشش والخيم كأنواع من المأوى المؤقت أو المتنقل.

نظم المأوى لدى السكان المستقرين بالسواحل:

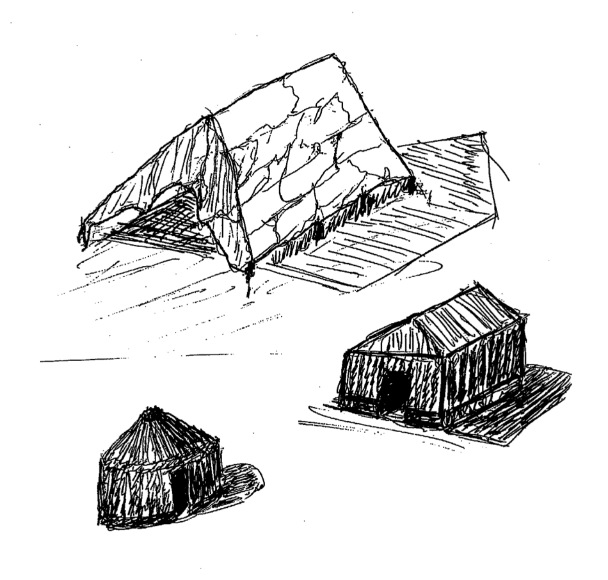
يمكن شرح نظم المأوى والمسكن بمناطق السواحل من خلال الاطلاع على العديد من أطلال المباني السكنية التي يمكن ملاحظتها بسهل الجفارة أو منطقة مصراتة، وكذلك سهل بنغازي. وأيضاً بدراسة المباني السكنية في المدن الأثرية المنتشرة في هذه المناطق كصبراتة ولبدة وتوكرة وقرزة. ونستطيع أن نستخلص بأن نظم الإيواء في هذه المناطق متطورة وقد وصلت إلى مرحلة الإيواء الثابت والدائم والذي يعتمد على مواد طبيعية محلية اقتطعها الانسان من محاجر ومواقع قريبة، وأن منهجها المعماري قد اقتفي وتطور من نظام المسكن المعروف بنظام البحر المتوسط والذي وجد لدى حضارات هذه المنطقة كالفينيقية واليونانية والرومانية، وأن المباني كانت متراصة بالمدن والقرى ومنفصلة بالأرياف والبساتين وإن كانت مساحتها محدودة بالمدن الأثرية الرومانية، ومقتصرة على وحدات المعيشة والنوم، وكانت تخلو من المرافق الصحية أي الحمّام والمرحاض، المتوفرة لدى بيوت الأغنياء فقط، ويعتمد النظام الروماني على المراحيض



لوحة رقم (19)

كوخ المباليا أو المباليوم والذي تشير المراجع إلى استعماله كمأوى بدائي يشيد من أغصان وأوراق الأشجار ولا زال يشاهد مثيله بالعديد من الأقطار الافريقية.

الجرمنتيون لتشارلز دانيلز



لوحة رقم (20)

نماذج لخيم جلدية أو من المنسوجات وعشش، زرائب أي الأكواع المشيدة من جذوع وجريد النخيل أو من جذوع وأغصان وأوراق الأشجار.

إعداد المؤلف

والحمامات العامة. إلاّ أن الوحدات السكنية للعهود الإسلامية تتوافر بها هذه المرافق، وإن كان في الأرياف يفصل المرحاض عن داخل المنزل ويربط بالمنزل من الخارج، والمعروف ببيوت الخلاء. كما تطور المأوى، أي (مأوى المباني) إلى مراعاة التوجيه المناسب لمناخ المنطقة وتوجيه الفتاحات إلى الشرق، كما هو ملاحظ في مساكن مدينة قرزة، واللوحة (رقم «21») عبارة عن صورة جوية لشعبة القصور بتجمع قرزة والتي تعبر عن تراصّ الوحدات السكنية.



لوحة رقم (21)

نظم المأوى للسكان المستقرين، حيث تعبر الصورة الجوية لأطلال مجموعة البيوت المتراصة بشعبة القصور بتجمع قرزة عن نظام المباني للتجمعات المستقرة.

قرزة مستوطنة ليبية في العهد الروماني ـ إدارة الآثار الليبية تقرير رقم (1) سنة 1984

نظم المأوى لدى سكان الجبل:

يستهدف نظام البناء وتشييد المأوى في المناطق الجبلية حماية الانسان من الظروف المناخية الشتوية والتي تشتد فيها البرودة وتنخفض درجة الحرارة عن الصفر، وقد

تواجه المباني تساقط الجليد. ونلاحظ في قرى الجبل الغربي أنها أقيمت في مواقع استراتيجية لأغراض الحماية والدفاع، لمنع الحملات الاستيطانية التي اندفعت نحو المنطقة عبر التاريخ. ويصف عبد القادر جامي في كتابه من «طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى» ـ الذي زار المنطقة خلال أواخر القرن الماضي ـ نظم الإيواء لسكان جبل نفوسة، بما يلي:

«أكثر أهالي جبل نفوسة يسكنون بيوتاً تحت سطح الأرض وفي المغارات المنحوتة في الجبال. وتوجد البيوت المبنية في يفرن وغيرها من القرى، حيث ترى المساكن على حافة الجروف الشديدة الانحدار وعلى القمم العليا، وكأنها أعشاش الصقور متصلة ببعضها في الجبال الوعرة، اتقاءً من الغارات التي تعرض لها الشمال الإفريقي في العصور الماضية، وتسهيلاً لإمكانية الدفاع[15].

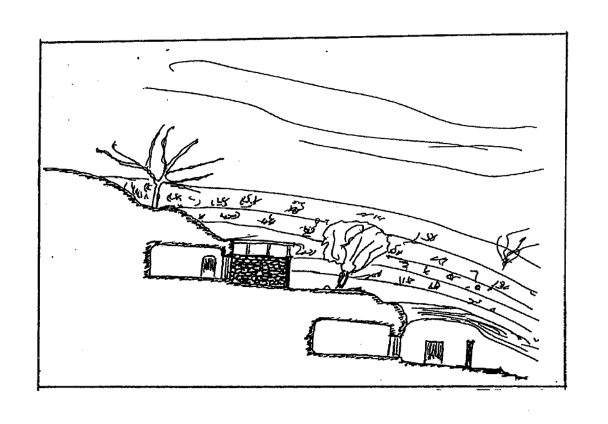
وعبد القادر جامي كان ضابطاً تركياً ضمن جهاز الإدارة التركية بليبيا، عاش فيها أربع عشرة سنة امتدت خلال أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن. درس جغرافية ليبيا وزار معظم مناطقها، واطلع على نظم الحياة فيها.

إن معظم قرى الجبل الغربي في شكل كتل من الوحدات السكنية المتراصة مكونة من حجرة أو أكثر وفناء محدود، وجميعها مبنية بالحجارة ومونة الجير أو الجبس، ومسقوفة بأقبية أو جذوع الأشجار. وتقتبس في شكلها نظام الكهوف وفي نظامها التجمعات البدائية الدفاعية، ومن تحليل نظم المأوى قديماً في الجبل نلاحظ أنه يعتمد على أسلوبين في تشييده:

الأول، ينطلق من نظام الحفر الأفقي والأقبية الأفقية المتطورة من نظام الكهف، حيث تستعمل الأقبية من قِبل السكان للنوم، ويشيد أمامها (لايدة) أي ساحة مفتوحة تحيط بها مخازن ومظلات الحيوانات والعلف والحطب والمطبخ (انظر الشكل رقم «13»). أما النظام الثاني، والذي يعتمد على الحفر الرأسي ويمثل بيت الحفر الغرياني. ولعل هذا النظام طور مؤخراً. وهذا النوع من المأوى يعتمد على استغلال الطبيعة،

---

(15) عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، الطبعة الأولى 1974.



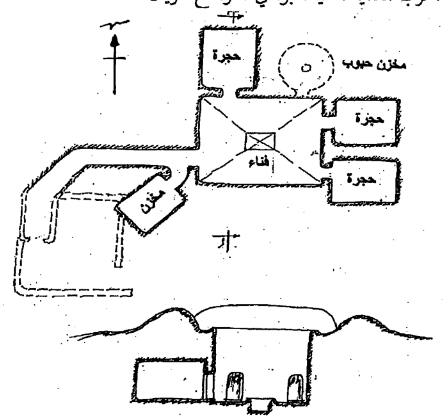
الشكل رقم (13)
قطاع يعبر عن نظام المأوى
للحفر الأفقي في تلال الجبل الغربي.



لوحة تتبع الشكل رقم (13)
تعبر على القرى والتجمعات الجبلية السكنية
تشمل خليط من الحفر الأفقي والبناء.

سواء من حيث طبيعة تربتها والتي تمكّن من حفر سكن متكامل مماثل لنظام البيوت في البحر المتوسط بفنائه دون إقامة أي جدران أو سقف. ويعني ذلك نحت فناء السكن في الأرض باتجاه عمودي إلى أسفل، كذلك نحت المنحدر الذي يصل بين مستوى سطح الأرض ومستوى فناء المسكن الذي ينخفض عن الأرض بحوالى 5 إلى 6 أمتار. ويتم نحت الحجرات أفقياً من فناء المنزل وإضاءة الحجرات من بابها ولا توجه أبواب الحجرات إلى الغرب، وتنحت حفرة بوسط الفناء لتتجمع بها مياه الأمطار، كما تنحت حجرة في منتصف ارتفاع حائط الفناء كمخزن للحبوب، لصبّ الغلال بها من سطح المنزل وتسحب الحبوب من بابها المرتفع عن مستوى أرضية الفناء، كما يوفر في المنزل مخزن للحطب والحيوانات وعلفها، ويتم حماية فناء المنزل ومدخله على مستوى الأرض من سيول الأمطار بواسطة حواجز من مادة الطين المتوافرة من عمليات الحفر الرأسي والأفقي.

كما يستفاد من الطبيعة في الجوانب المناخية حيث إن هذه الأنواع من البيوت لا تتأثر بسرعة بالتغييرات المناخية الخارجية، وبالتالي، لا تتغير درجات الحرارة بحجرات المنزل بسرعة، كما هي في المباني العادية. أي أنه يختص بصفات البيت الطبيعي الذي عرف بالعمارة الحديثة باستغلال الطبيعة في الحماية المناخية. وهذا النوع من بيوت الحفر وجد في عدة مواقع في المنطقة حيث يوجد مثله بواحة مطماطة بتونس (انظر الشكل رقم «14») الذي يمثل بيت الحفر الذي أقام به المؤلف سنة 1941م لمدة قاربت السنة خلال الحرب العالمية الثانية. بوادي القواسح غريان

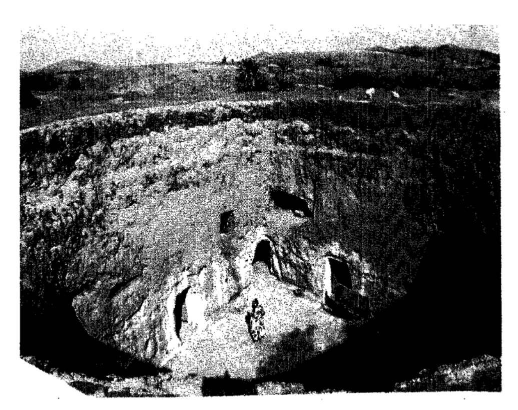


الشكل رقم (14)

نموذج لمسقط أفقي لبيت حفر غرياني،

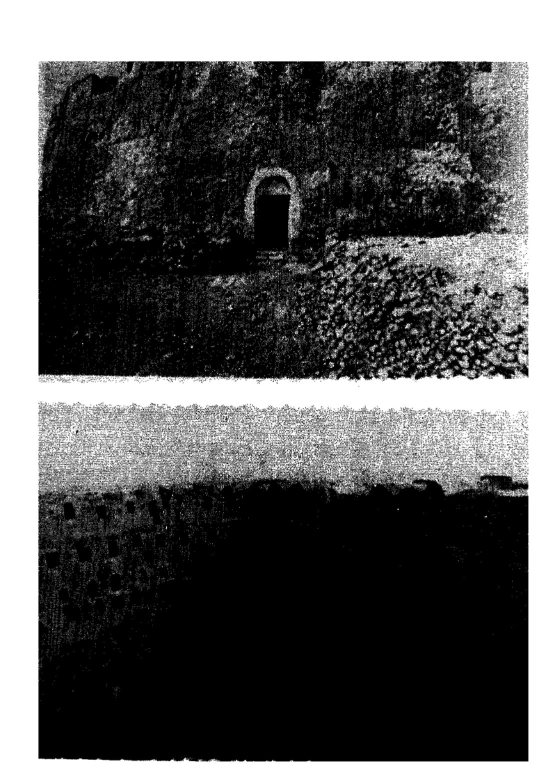
ويلاحظ أن فتحات الحجرات موجهة إلى الشرق أو الجنوب.

إعداد المؤلف نقلاً عن بيت أقام به المؤلف بوادي القواسم خلال الحرب العالمية الثانية.



لوحة تتبع الشكل (14)
لفناء بيت حفر غرياني،
حفر رأسي.

وتستكمل منظومة التجمع السكني في الجبل الغربي قصر التخزين الخاص بالغلال، حيث يكون لكل تجمع قصر في شكل قلعة من عدة أدوار، له باب وحيد يستعمل في تخزين الغلال ويقع بمركز التجمع، ولكل عائلة حجرة أو أكثر بهذا القصر تخزن بها غلالها، ويتم حراسة هذا القصر بنظام جماعي، وتشاهد مثل هذه التجمعات والقصور بمعظم تجمعات الجبل الغربي مثل قصر الحاج وكباو. وأولاد محمود ونالوت، وغيرها من القصور التي أزيلت بكل من يفرن وجادو وشكشوك (انظر اللوحة رقم «22») وكانت هذه القصور مستعملة حتى عقد الخمسينات من هذا القرن. وقد شاهد المؤلف معظمها، كما يشار إلى وجود بعض القصور الأخرى في العديد من تجمعات الجبل الغربي، إلاّ أنها قصور إقامة وليست قصور تخزين المتعارف عليها في الجبل الغربي. وقد كانت مدينة شروس الواقعة قرب جادو عاصمة الجبل الغربي قديماً، وهي المدينة التي



لوحة رقم (22)

قصور الغلال بالجبل الغربي. قصر الحاج من الخارج والداخل.

المعالم الإسلامية بالمتحف الإسلامي بمدينة طرابلس لسعيد علي حامد

فتحها عمرو بن العاص، ولا يزال بموقعها يشاهد العديد من الخرائب الخاصة بجامعها ومنشآتها، (لوحة رقم «23») ويمثل مظهرها نظم التجمعات في الجبل الغربي.



لوحة رقم (23)

مظهر مدينة شروس قرب جادو.

المعالم الإسلامية بالمتحف الإسلامي بمدينة طرابلس لعسيد علي حامد

نظم المأوى لدى سكان الواحات:

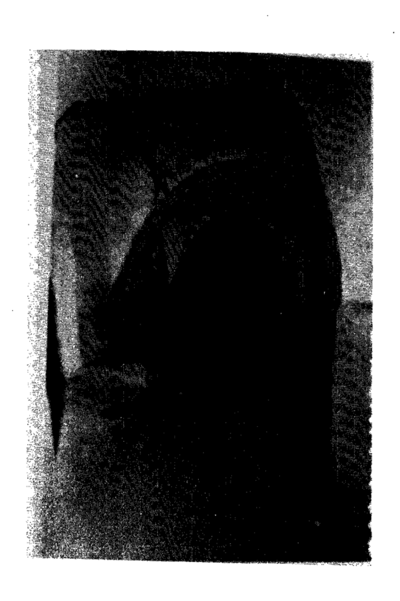
نظام المأوى في الواحات والمدن الصحراوية يشابه نظام المأوى في الجبل الغربي، من حيث الهدف وهو الوصول إلى مأوى يقي قاطنيه حر الصيف الشديد، كما يمنع عنهم برد الشتاء الليلي الذي تنخفض فيه درجة الحرارة عن الصفر نتيجة الجو الصحراوي، وتختلف درجات الحرارة الدنيا الشتوية عن القصوى الصيفية بما يتجاوز 45 درجة مئوية، ولا تهطل الأمطار في معظم الواحات الليبية بصفة منتظمة أو موسمية، إلاّ أنه في حالات نادرة تهطل عشوائياً في بعض مناطق الجنوب. والدارس لنظم الواحات يقسمها إلى مجموعتين أساسيتين:

الأولى منها، تعبر عن المدن الصحراوية وتميزها عن غيرها من الواحات. فنجد مثلاً غدامس وغات وسوكنة وأوجلة تعبر عن نوع المدن الصحراوية ذات النظام المتكامل من بيوت متراصة بأكثر من دور في معظم الأحيان، مدن بشوارعها المسقوفة وأسواقها وبها تقسيمات لأحيائها ضمن نظامها القبلي. ويعتبر البيت خلية من خلايا مدينة مسورة ومحصنة وبنظم رقابة لأبوابها الرئيسية وأبواب أحيائها الفرعية، بالإضافة إلى زنقاتها (زواريبها) ذات الخصوصية العائلية حيث تعتبر الزنقة طريقاً مسدود النهاية ولا تؤدي ألاّ إلى مجموعة وحدات سكنية قاطنوها ذو ارتباط عائلي. وتتميز غدامس بقنوات المياه الواصلة إلى داخلها، والتي هي في الواقع قنوات للتزود بالمياه وتلطيف للمناخ والمحافظة على معدل للرطوبة يناسب الإنسان، ومباني المدينة المشيدة بالطين (انظر اللوحتين «24/ أ» و«24/ ب») لمعالم غدامس.

والدراسات والمراجع الأخرى قد استفاضت في وصف كل من مدينتي غدامس وغات، وفي شرح نظم هذه المدن وأسلوب تخطيطها والمميزات المناخية التي توفرت بها نتيجة الأسس التخطيطية ونظام البناء الذي يعتمد على قوالب الطين المقوى بألياف نباتية، وكذلك على تطويع الطبيعة لذلك. وهذا النظام القائم حالياً في هذه المدن لا يرجع في شكله الحالي إلى بداية نشأة هذه المدن، وإنما تطور على مر العصور من خلال النظام البسيط لنظم المأوى للتجمعات والواحات. وقد استقى المؤلف من سكان مدينة غات بأن الجزء القديم من المدينة يرجع لأكثر من سبعة قرون، بينما الجزء الجديد في حدود أربعة قرون، وأن عمر الجامع العتيق بها يتجاوز أحد عشر قرناً. ولا في شك أن



لوحة رقم (24)
معالم مدينة غدامس العتيقة
مركز غدامس والجامع العتيق بها
شوارع مدينة غدامس المسقوفة.
المعالم الإسلامية بالمتحف الإسلامي بمدينة طرابلس لسعيد علي حامد



تابع لوحة رقم (24)

نظم هذه المدن الصحراوية قد قام في ظل العهد العربي الإسلامي. ويلاحظ تواجد نظام التخطيط العربي الإسلامي فيها من حيث نظام الفصل ومواقع الأسواق والمسجد الجامع وغيرها من مقومات المدينة العربية الإسلامية.

ومباني المدن التي أشرنا إليها، سواء أكانت مبنية بالحجارة الجيرية أم بقوالب الطين المقوى بألياف نباتية ومسقوفة بجذوع الأشجار والنخيل والجريد، فإن المسكن يتكون

من دور أو أكثر ويحوي أكثر من حجرة، وإن الإنارة لكل المنزل تتم من فتحات علوية لبهو المنزل أو وسط البيت. وقد قام المؤلف بزيارة كل من غات وغدامس وسوكنة خلال الستينات من هذا القرن عندما كانت مدناً حية ومسكونة، وحالياً هي مدن مهجورة أو حولت إلى اسطبلات للحيوانات، كغات، أو هدمت كسوكنة، وبقت آثاراً وأطلالاً تشهد على ماضيها كغدامس وغات. أما نظام بيوت الواحات والتي تمثل النوع الثاني من المدن والقرى، فهي عبارة عن وحدات سكنية صغيرة متراصة تفتح على أزقة ضيقة، وتكون فتحات الإضاءة من طاقات محدودة وضيقة وأبواب صغيرة ومنخفضة وتشكل الواحة في مجموعها كتلة واحدة من المباني الطينية بارتفاع دور واحد فقط تتخللها طرق ضيقة ومسقوفة في معظم مساراتها، ومعظم قرى الواحات القديمة قد هجرها سكانها وغزتها الحشرات وأزيلت معظمها.

هذا، وإن تنقصنا المصادر التاريخية عن تاريخ الاستيطان القديم بالصحارى الليبية والمناطق الجنوبية، باستثناء ما أشير تحت عنوان الجرمنتيون، إلاّ أنه يمكننا الاستدلال عن مواقع الاستيطان في هذه المناطق من مؤلفات الرحالة المتأخرة التي شملت الكثير من مواقع الاستيطان، حيث يشير فريدريك هورنمان في يومياته «الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797 ـ 1799م» إلى أن في مملكة فزان مائة وواحد مدينة وقرية[16]، وقدر عدد السكان بين سبعين إلى خمسة وسبعين ألف نسمة، وورد في هذا المرجع العديد من الواحات والمدن التي تلي مرزق في الأهمية، مثل أوجلة وقراقة وزويلة إلى الشرق والقطرون إلى الجنوب وسوكنة وهون وودان وسبها بالشمال وجرمة وغدامس إلى الغرب، كما ذكر العديد من القرى الأخرى مثل تمسة وحميرة وتراغن وغيرها. وبمقارنة هذه الأرقام بما لدينا من معلومات حديثة نجد أن عدد تجمعاً المناطق الصحراوية يقلّ عن 101 تجمع، حيث أن عدد تجمعات اقليم سبها مضافاً إليها الواحات وغدامس وتجمعاتها تقلّ عن 70 مدينة وقرية شملتها المخططات. كما أن عدد سكان فزان في إحصاء سنة 1954م كان حوالى 51000 نسمة فقط.

(16) فريدريك هورنمان، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان، عام 1797، تعريب مصطفى محمد جودة، مكتبة الفرجاني ـ طرابلس 1968.

ويصف الرحالة (هورنمان) زويلة، بما يلي:

«ومساحة المدينة ميل واحد مثل أوجلة، منازلها من طابق واحد. وتضاء الحجرات من فتحات الأبواب. وبالقرب من وسط المدينة توجد أطلال بناء من عدة طوابق بحوائط سميكة وقيل لنا إنه كان قصر السلطان. وبالقرب من الحائط الشمالي للمدينة ينتصب مسجد قديم هدمته السنين، وينهض كأحد أمجاد زويلة القديمة، وهو يضم بهواً واسعاً رائعاً تحوطه الأعمدة الرخامية العالية»[17].

وتجدر الإشارة إلى أن زويلة حلت مكان جرمة كعاصمة لفزان أثناء دولة بني خطاب 386هـ/ 996م، والتي استمرت حتى أوائل القرن الثاني عشر ميلادي، وقد استبدلت بتراغن من القرن الثالث عشر وحتى القرن الخامس عشر ميلادي، وذلك أثناء سيطرة دولة الزغاويين على منطقة فزان ومناطق إلى الجنوب في السودان، ثم تحولت العاصمة إلى مرزق من سنة 1560م إلى سنة 1930م خلال العهد العثماني الأول، والقرمانللي أثناء حكم عائلة محمد الفاسي، واستمرت مرزق عاصمة للجنوب حتى سنة 1930م، وقد اتخذت الإدارة العسكرية الايطالية من هون مركزاً لادارة الصحراء الليبية. واعتباراً من سنة 1943م نقلت العاصمة إلى سبها لإدارة فزان، سواء من ممثل الإدارة العسكرية الفرنسية أو الدولة الليبية.

نظم البناء ومواده قديماً:

من المناسب تناول مواد البناء المستعملة في نظم المأوى والمباني القديمة بليبيا، والتي يمكن أن تصنف ضمن ثلاثة أنواع رئيسية، هي ضمن سلسلة اكتشافات الإنسان الحضارية والتطور في أسلوب توفير المأوى الثابت. وهي:

1 ـ البناء بالطين.

2 ـ البناء بالحجارة العادية ومونة الجير أو الجبس.

3 ـ البناء بالحجارة المنحوتة ومونة الجير وغيرها.

---

(17) فريدريك هورنمان، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان، عام 1797، تعريب مصطفى محمد جودة، مكتبة الفرجاني ـ طرابلس 1968.

البناء بالطين (دك الباب) أو (ضرب الباب):

البناء بالطين أو ما يعرف محلياً التشييد بضرب الباب، هذا النظام كان مستعملاً حتى أوائل هذا القرن ولا زال يشاهد في العديد من الحيطان والخرابات والتي كانت مشيدة بهذا النظام. ويعتمد هذا النظام على بناء الأساسات والتي تكون من الحجارة، وبمونة طينية أو جيرية حتى منسوب يعلو سطح الأرض بقليل لتفادي رطوبة الأرض وتأثير المياه التي توجد بها نتيجة الأمطار أو الصرف. ويتم دك الطينة الرطبة المخلوطة بالرمل أو الحصى أو تربة نظيفة داخل شدة من الجانبين بطول الساس وبارتفاع محدود حوالى متر. ويتم دك المخلوط بوسائل الرص والهرس وبالأرجل والأنواع المتقدمة من البناء بنظام ضرب الباب يتم فيها حشو الوجهين الخارجيين للحيطان بمونة جيرية رملية لإيجاد نوع من البياض الخارجي ضمن الدكة يمنع مياه الأمطار من اتلاف الحائط. وفي بعض الأحيان، يتم بياض المنطقة المتأثرة بمزاريب المياه فقط بعد استكمال البناء (انظر اللوحة رقم 25)، كما استعملت القوالب الطينية المقواة بألياف نباتية في البناء في المناطق الصحراوية، كغدامس وغيرها.

وقد وصف ابن خلدون في مقدمته هذا النوع من البناء باستفاضة والذي كان يمارس خلال منتصف القرن الرابع عشر ميلادي. ويتم تسقيف هذا النوع من المباني بصنور النخيل أي قطاعات طولية من جذوع النخيل، ثم تطرح عليه طبقة من جريد النخيل عادة ما يكون منسوجاً تعلوها طبقة طينية ثم كرسان، أي طبقة ميول أخيرة من الرمل والجير. كما تركب مزاريب المياه اللازمة من الفخار والحجارة. وفي المناطق التي لا يتوافر فيها النخيل يتم التسقيف بجذوع الأشجار الرئيسية كعوارض حاملة، والفروع كسدة أو تسدية ثم تغطى بالطين أو أي مواد مانعة، وأخيراً طبقة السطح النهائي.

البناء بقطع الحجارة ومونة الجير والجبس:

لقد توصل الإنسان لصناعة العديد من مواد البناء خلال العصر الحجري الحديث وعصر المعادن مثل صناعة الفخار وبمثله الآجر النيء أو المحروق، وأيضاً صناعة الجير



لوحة رقم (25)

البناء بالطين، آثار مدينة جرمة الجرمنتية للمنطقة السكنية المبنية بالطين.

الجرمنتيون سكان جنوب ليبيا القدماء لتشارلز دانيلز

والجبس بحرق الحجارة الجيرية والجبسية. كما توصل الرومان إلى صناعة الإسمنت الطبيعي بطحن البومس اللافا التي تخرج من البراكين وتتجمع حولها في شكل حصى (حصو البراكين) المماثلة للكلنكر في صناعة الإسمنت والحصول على إسمنت البوتسلانة. كما عرف الإنسان أن رماد الأفران والكوش هي مادة لاصقة جيدة عرفت محلياً باسم الشهبة. ومن خلال جمع أو اقتلاع الحجارة من محاجرها وصناعة الآجر المحروق، تمكن من البناء بأسلوب أكثر مقاومة وأصلب وذلك باستعمال هذه الحجارة

والآجر واستعمال المواد اللاصقة كالمونة الجيرية أو الجبسية كمادة لاصقة ومادة تبييض داخلي. وكانت الحيطان تبنى بهذه الحجارة بنظام الترويم في مداميك أفقية ومحاولة الوصول إلى أسطح مستوية من الجانبين الداخلي والخارجي. ويتم تسقيف هذه المباني بمثل نظام التسقيف لأسلوب ضرب الباب أو بالأقبية الأسطوانية والتي تبنى أيضاً بالحجارة والمونة. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون المباني متراصة، أو أن الحيطان الخارجية بسماكة كافية، أو فيها أكتاف وركابات، كل ذلك لمقاومة القوة الأفقية الناشئة من الأقبية، (انظر اللوحتين رقم «26 و27»).

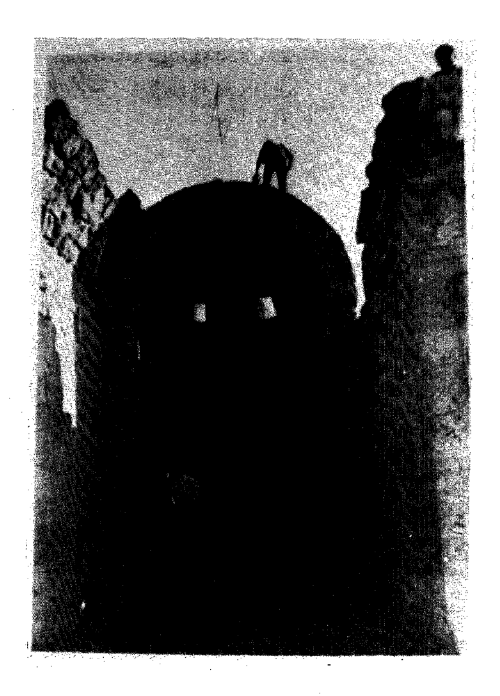


لوحة رقم (26)

البناء بقطع الحجارة (بناء الحوائط بطرق الترويم)

آثار بعض مباني مدينة سلطان لنظام الحوائط بطريقة الترويم.

المعالم الإسلامية بالمتحف الإسلامي بمدينة طرابلس لسعيد علي أحمد



لوحة رقم (27)

التسقيف بنظام الأقبية والقباب. بقايا القصر الفاطمي من الداخل بمدينة أجدابيا.

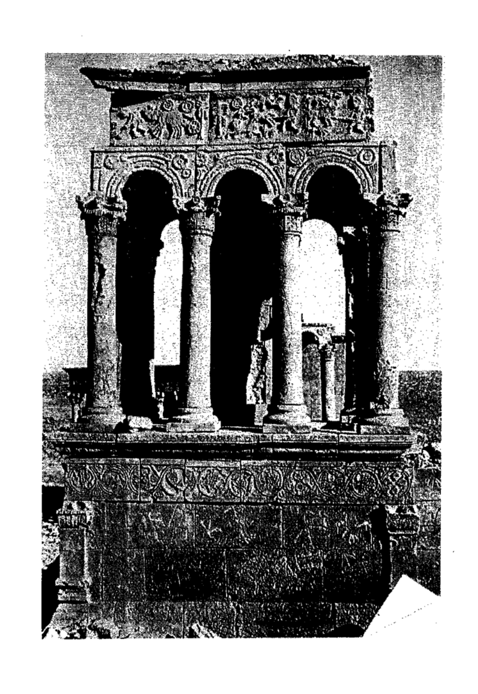
المعالم الإسلامية بالمتحف الإسلامي بمدينة طرابلس لسعيد علي أحمد

البناء بالحجارة المنحوتة:

هذا النوع من البناء يشبه النوع السابق من البناء بالحجارة. إلاّ أن قطع الحجارة تكون منحوتة بمقاييس محددة ومنتظمة تلائم عرض الحائط وبارتفاع ثابت. ويدخل ضمن منظومة البناء بالحجارة المنحوتة جميع أنواع المباني المشيدة بمختلف أنواع الأعمدة والأكتاف، وغيرها من العناصر الإنشائية المشيدة بحجارة أو رخام منحوت وفق الشكل المطلوب. ويتم البناء بمونة الجير أو البوتسلانة، ويتم التسقيف بالحجارة المنحوتة في شكل أقبية، كما ظهرت القباب كنظام للتسقيف في تاريخ لاحق، وهذا النوع من البناء هو أفضل الأنواع. ومعظم المباني الرئيسية في المدن الأثرية شيدت بهذا النظام. ويرجع هذا النظام إلى العهد الإغريقي والفينيقي والروماني بليبيا. كما لوحظ استعمال الآجر المحروق بالحوائط من العهد الفينيقي، حيث وجدت في العديد من مواقع الاستيطان الفينيقي بطرابلس بقايا مبانٍ بالطوب، كذلك آثار لأفران الطوب (انظر اللوحتين رقم «28 ـ 29»).

تأثير الطبيعة في نماذج الاستيطان والتطور الحضري:

نستطيع أن نستخلص أن نماذج الاستيطان التي تم تناولها قد تأثرت بمجموعة عوامل طبيعية واجتماعية واقتصادية. إلاّ أن أهمها كانت تلك العوامل الطبيعية والاقتصادية التي شكلت النماذج الاستيطانية الأولى بليبيا، وأتاحت فرص التطور الحضري. ونجد في مقدمة هذه العوامل طبيعة الموقع، الظروف المناخية، توافر المياه، القاعدة الاقتصادية، والوضع القبلي أو العرقي. لقد تحكمت طبيعة الموقع في نماذج الإستيطان حيث اختلفت في المناطق السهلية عنها في المناطق الجبلية، فأتاحت الأولى الانتشار، وفرضت الثانية التركز في مساحات ومواقع محدودة. كما كان للمناخ تأثيره سواء من حيث الحرية في نماذج المأوى أو الحاجة إلى مأوى ثابت يقي الإنسان من الظروف المناخية الصعبة ويفرض نماذج من العمارة الجبلية أو الصحراوية. كما كان لعامل توافر المياه تحديد مواقع الاستيطان حيث توافرت المياه في مساحات غير محدودة، كالمياه الجوفية وكثافة مناسبة من المطر. أما إذا كان مصدر المياه محدوداً في عيون ومياه

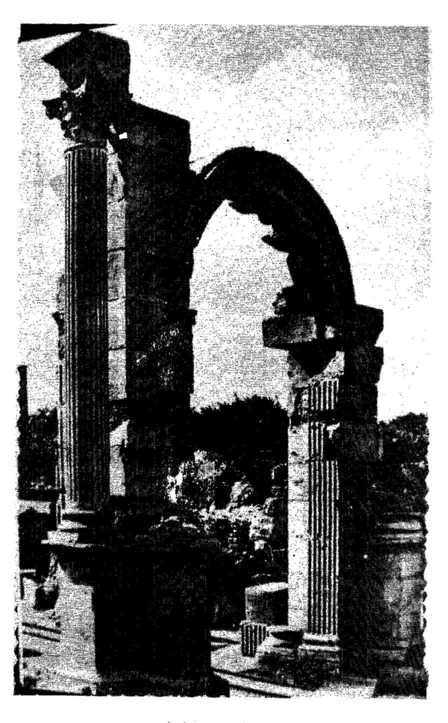


لوحة رقم (28)

البناء بالحجارة المنحوتة. ضريح بمدينة قرزة

لوحة رقم (74) قرزة مستوطنة ليبية.

إدارة الآثار الليبية تقرير رقم (1) سنة 1984



لوحة رقم (29)

قوس تراجان بمدينة لبدة الأثرية

المشيد بتشكيلة من العناصر المعمارية المنفذة بالحجارة أو الرخام المنحوت.

آثار طرابلس لهاينز

من مصادر محدودة كالوديان تركز الاستيطان حول هذه المصادر، كما كان للقاعدة الاقتصادية عامل أساسي في تطور الاستيطان من النموذج الريفي إلى النموذج الحضري، حيث تطورت المراكز التي توافر بها النشاط الحرفي والتجاري إلى مراكز حضرية، بينما بقيت ذات طابع قروي أو تحولت إلى بلدات صغيرة، تلك المراكز التي اعتمدت على المحصول والإنتاج الزراعي، على الرغم من ارتفاع الكثافة السكانية بالمنطقة. ومن هذه المؤثرات، نجد نموذج الاستيطان في معظم الساحل الليبي يتضمن: سهل الجفارة، سهل مصراتة، خليج سرت، سهل بنغازي، جميعها ذات طبيعة انتشارية وذلك بسبب توافر المياه الجوفية ووجود معدلات مناسبة من المطر حيث تتيح الأولى الحصول عليها من خلال الآبار، والثانية تسمح بالاعتماد عليها في الزراعة وتخزينها في صهاريج. كما يتصف المناخ بجودته التي تسمح بهذا النوع من الاستيطان، ويتمثل في استيطان زراعي أو رعوي ضمن تجمعات زراعية أو بدو رحل، ضمن مناطق محدودة.

إن تلك المراكز الحضارية الرئيسية التي وجدت بهذا الساحل لم تكن بالكثافة المرتفعة أو ذات حجم سكاني كبير. كما أن عددها محدود وموزعة على مساحة كبيرة ومتباعدة ولم يتجاوز سكان هذه المدن 10% تقريباً من إجمالي السكان، وإذا ما استثنينا مدينتي طرابلس وبنغازي، فإن بقية المدن الأخرى المحدودة العدد لا تمثل إلاّ مراحل ومحطات للسفر مثل مصراتة، سرت، اجدابيا، المرج ودرنة. كما أن بقية التجمعات السكانية الأخرى بالساحل الليبي تتصف بالنموذج القروي الزراعي. وأكثر المناطق كثافة للبلدات والقرى الزراعية تقع بين العجيلات وتاجوراء بطول لا يتجاوز مائة كيلومتر، أو بعض المناطق الأخرى مثل الخمس ومنطقة زليتن. أما منطقة الجبل الغربي، أي جبل نفوسة، فإن الطبيعة فرضت الاستيطان المركز في تجمعات بمواقع توافرت بها مصادر للمياه كالعيون، واعتمدت هذه التجمعات على تجميع المياه في صهاريج أو عيون بالمنطقة. كما أن الظروف المناخية استوجبت المأوى الثابت الحصين وخاصة في فصل الشتاء. كما أن الحاجة إلى الحماية من الخطر الخارجي استوجبت اختيار المناطق الجبلية الصعبة. كل ذلك أدى إلى وجود عدد كبير من التجمعات على حافة الجبل الغربي. ويمكن وصف هذا النموذج من الاستيطان بالثابت في مستوى تجمعات قروية أو

بلدات محدودة، واشتهر منها: يفرن، الزنتان، الرجبان، جادو، كاباو، نالوت، ككله. كما تمارس بعض قبائل الجبل الغربي نوعاً من الترحال سعياً وراء المطر أو المرعى، إلاّ أنهم يعودون إلى مراكزهم الأساسية بقراهم أو ببعض المراكز الوسطى كمزدة، والشويرف، والقريات. أما بالنسبة للمناطق الدا خلية الصحراوية، فإن مواقع الاستيطان قد أملتها ظهور مياه جوفية إلى سطح الأرض أو قريباً منها، حيث مكّن ذلك من قيام واحات استقطبت الانسان للاستيطان. كما أوجدت هذه الواحات وما وجد بها من مياه، ظروفاً مناخية أكثر ملاءمة لحياة الإنسان، سواء من حيث تلطيف المناخ وتحسين نسبة الرطوبة. وعليه، كانت نماذج الاستيطان بالمناطق الصحراوية ترتبط بالواحات وتتطلب المأوى الذي يحمي من الحر الصيفي الشديد في النهار، والبرد الشتوي القارس في الليل. كل ذلك أدى إلى تكتل المباني وتحديد الأسطح المعرضة منها للخارج.

لقد كانت نماذج الواحات والقرى منتشرة بأعداد كبيرة تبرز منها تلك المراكز الأساسية التي كانت نقاطاً للتبادل التجاري أو مراكز للحكم، مثل: جرمة، غدامس، مرزق، غات، زويلة، سوكنة، جالو والكفرة. كما كان للوديان الداخلية تأثير على استقطاب الاستيطان بمواقع رئيسية حول هذه الوديان كمجموعة تجمعات بني وليد. كما نلاحظ وجود كثافة سكانية في المناطق ذات المعدل المرتفع لهطول الأمطار مثل المنطقة الممتدة بين (غريان، ترهونة، مسلاتة، الخمس، زليتن) وكذلك (صبراتة، الزاوية، طرابلس، تاجوراء).

لقد تحول نموذج الإستيطان في الجبل الأخضر إلى نوع من الاستيطان القبلي الرحل، ضمن مواقع الأراضي القبلية، ونتيجة للصراعات بين قبائل الشرق خلال القرون المتأخرة، فقد حدث تغير في مواقع استيطان هذه القبائل، ونتيجة لهذا الصراع والتحول في الأراضي القبلية لم تظهر ببرقة سلسلة من القرى أو البلدات بكثافة عالية تضاهي إمكانيات الجبل الأخضر من حيث غزارة الأمطار وتوافر العيون، ولم تنمُ إلاّ درنة والمرج وبنغازي، وتقلّصت أو اختفت المدن الأخرى التي اشتهرت وعرفت قبل الفتح الإسلامي. ويشير الأستاذ محمد مصطفى بازامة في كتابه «تاريخ برقة» وبعض المراجع الأخرى، بأن بداية تطور كل من مدينتي درنة وبنغازي الحديثة كان حوالى

منتصف القرن الخامس عشر، وأن هذا التطور كان بسبب قدوم مستوطنين من مناطق الغرب، مصراتة وتاجوراء وزليتن وكذلك بعض المهاجرين الأندلسيين إليها.

لقد كانت قورينة أهم مدن برقة عندما قامت المدن بها، كما نافستها طلميثة في بعض الفترات. وفي العهد العربي الذي اعتمد فيه السفر على نظام القوافل البرية بدلاً من البواخر البحرية، احتلت كلّ من المرج واجدابيا أهمية، وتلاشت المدن الإغريقية قورينة وسوسة، وطلميثة، وتوكرة وبرنيق على إثر الهجرات العربية، ولم تبرز كل من بنغازي ودرنة من جديد إلاّ مع منتصف القرن الخامس عشر. والآن تمثل مدينة البيضاء الملاصقة لشحات المدينة الثانية ببرقة. إن المدينة قد تقلّ أهميتها أو تختفي خلال فترات من التاريخ، إلاّ أن ميزات ومقومات مواقعها لا تزول إلاّ بإزالة هذه المقومات، والتاريخ خير شاهد على واقع العديد من المدن الليبية التي قامت واختفت وانطلقت من جديد مثل قورينة، وبنغازي وأجدابيا والخمس، وغيرها كثير.

الباب الثاني

نشأة المدن ومقوماتها ومثالياتها

يستهدف هذا الباب طرح نشأة المدن وتحليل مقوماتها الطبيعية والاقتصادية، كذلك يتناول مسيرتها والمنهجية التي تطورت بها مدن أقطار حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط، وما استخلص من كل ذلك من أسس ومعايير ونظريات في مختلف العصور التي مرت بها مراحل تخطيط المدن لدى أهم الحضارات القديمة، وإبراز ما اتصفت به المدن أو تضمنته من عناصر تخطيطية ومعمارية وأسس ومثاليات في مختلف العصور، كذلك تلخيص لأهم النظريات والممارسات التي صاحبت مجال تخطيط المدن قديماً، وتطور هذا المجال مع الإشارة والمقارنة والتمثل بمسيرة المدن الليبية. وسيتم تناول مقومات مواقعها وإبراز أهم أسس ومثاليات التخطيط فيها وما أقيم بها، من منشآت مميزة خلال تطورها التاريخي لدى مختلف الأمم بالمنطقة ذات الحضارات المميزة.

ظهور المدينة

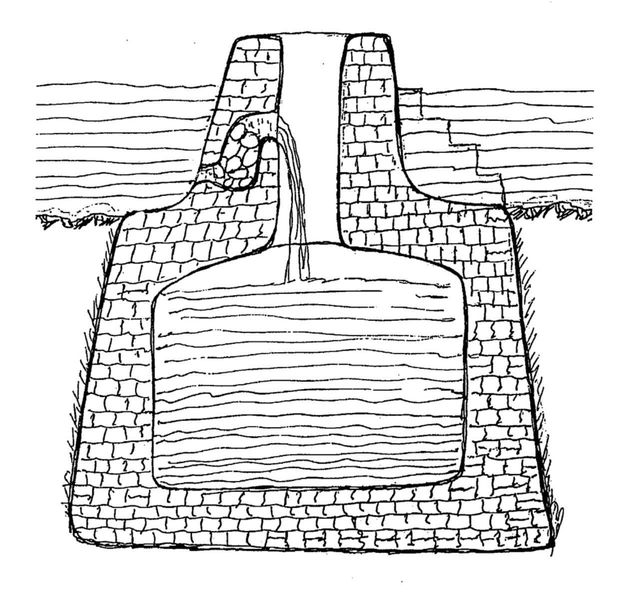
لقد ظهرت المدن للوجود في مصر وبلاد ما بين النهرين وبعض الأقطار الأخرى منذ خمسة آلاف سنة أو أكثر[1] وذلك تطوراً من القرية. وبمقارنة ذلك مع تاريخ نشأة المدن الليبية، نجد أن أقدم المدن الليبية والتي عرفت حتى اليوم، تعود إلى حوالى 2700 سنة مضت، وذلك بالنسبة للمدن الإغريقية والفينيقية وجالو وبعض المدن الصحراوية. أما مراكز الاستيطان الأخرى، فمعظمها ذات طبيعة قروية أو مناطق لقبائل رحل، وقد أشير إليها سواء من قبل المؤرخ الإغريقي هيرودوتس، أو وجدت في بعض المنحوتات الفرعونية، أو ذكرت في التاريخ الروماني الأحدث منها.

لقد استخلص بأن القرية تطورت من توجه إنسان العصر الحجري الحديث للاستقرار والاعتماد على النشاط الزراعي في معيشته، وأن القرية كانت مأوى لمجموعة

من المزارعين، أي مجموعة وحدات سكنية، تطورت على أساس المأوى الثابت، وشيدت بما توافر محلياً من مواد صالحة للإنشاء. ونشأ عن ذلك تجمعات أو قرى أهّلت للترابط والحماية، وبرز ضمن مجموعة الوحدات السكنية سكن رئيس القرية والذي تحيط به مساكن الفلاحين. ولقد تطورت القرية المصرية على المواقع المرتفعة من الأرض لحمايتها من فيضانات النيل، حتى إنها وصفت من قبل هيرودوتس وقت الفيضانات بأنها كالجزر في البحار. ومثل هذه الفيضانات والأخطار تواجه المناطق المنخفضة نتيجة سيول الأمطار في الأراضي الليبية. ولهذه الأسباب، كانت معظم مواقع التجمعات في السهول توجد على ضفاف الوديان تفادياً لأخطار سيول الوديان مهما اتسعت، والاستفادة من مياه هذه السيول بزراعة بطون الوديان أو تخزين مياهها خلف السدود والمدرجات، أو في صهاريج شيدت بمجاري الوديان ورفعت فتحاتها لاستقبال المياه فقط. وتشاهد مثل هذه الصهاريج في الجزء العلوي من مجرى وادي المجينين (انظر الشكل رقم «15»). كما بنيت قرى الجبل الغربي على حافة الجبال المطلة على الوديان تفادياً لمثل هذه السيول ولصعوبة حصارها، وفي الوقت نفسه مطلة على ظهيرها المتضمن لمصدرها للمياه والمناطق الزراعية والرعوية، سواء أكانت في الوديان أم قِدم الجبل أم في سهل الجفارة أم حقول الزيتون والتين الواقعة في الجبل (انظر شكل رقم «16») المعبر عن موقع ككلة، و(الشكل رقم «17») المعبر عن موقع كاباو.

كما أن الواحات الصحراوية وما نشأ بها من تطور واستيطان تمثل جزراً خضراء في بحر من الرمال، وقد شيدت قرى هذه الواحات على المناطق المرتفعة نسبياً، أو على منحدرات التلال أو ضفاف الوديان كجرمة وغات وغيرها. وكثيراً ما وصفت الواحات الصحراوية بالأرخبيل الصحراوي.

أما المدن الساحلية، فشيدت على الخلجان والبحيرات الداخلية ومصبّ الوديان للاحتماء بها والاستفادة منها، ولتصريف مياه الأمطار إليها، مثل أبي كماش وصبراتة وطرابلس ولبدة وبنغازي ودرنة.



الشكل رقم (15)
صهاريج المياه بمجرى وادي المجينين.



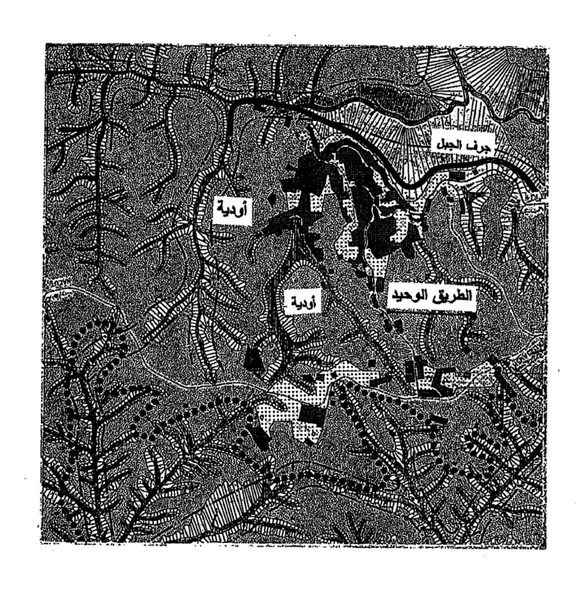
لوحة تتبع الشكل رقم (15)
صورة لصهريج بمجرى وادي المجينين
وتعبر المباني بأنها من نماذج المباني الحديثة.

العهد العربي



الشكل رقم (16)

موقع بلدة ككلة القديمة على تلة الجبل، يظهر بها أسلوب التحكم في الوصول إليها.



الشكل رقم (17)

موقع لبلدة كباو القديمة على تلة الجبل، يظهر بها أسلوب التحكم في الوصول إليها.

لقد كانت قرى الجبل الغربي وواحات الجنوب بوضعها البدائي مأهولة ومستعملة حتى عقد الأربعينات وأوائل الستينات. وقد عايش المؤلف حياة هذه القرى والسكن في بيت حفر غرياني بوادي القواسم بغريان لمدة سنة أثناء الحرب العالمية الثانية سنة 1941م. كما أتيحت له زيارة العديد من قرى الجبل الغربي لأول مرة، وهي مأهولة، في الرحلة المدرسية سنة 1949م، كما زار العديد من قرى الجنوب في أوائل الستينات قبل هدم وإزالة معظمها بسبب تعذر توفير المرافق واستبدالها بمساكن تؤهل إدخال المرافق الصحية لها من مياه ومجارٍ، وكذلك مد خطوط الكهرباء لها وأن الصورة التي عايشها وشاهدها تمثل واقع نظام القرى الليبية التي تعبر عن نظام الاستيطان للقرى البدائية والتي استمرت آلاف السنين قبل دخول الحضارة والتقنية الحديثة في النصف الثاني من هذا القرن، وأن هذا الواقع الذي عايشه المؤلف والصور الذي شاهدها كانت من الدوافع التي شجعته لتسجيل كل ذلك في هذه الدراسة المقارنة.

يعرّف البحاثة القرية خلال المراحل الأولى لإنشائها بأنها موقع استيطاني، وأن الإنتاج يتم في المزارع القريبة ومن خلال الرعي بالحقول المحيطة. ولا يوجد بها نشاط تخصصي حرفي، وأن أي منتجات حرفية أو يدوية هي لاستعمال العائلة الشخصي، ولا توفر القرية سوقاً لتبادل السلع. وإن حدث مثل هذا التبادل فهو في إطار محدود وقد يكون بصفة دورية أو موسمية(1)، وهي الممارسات الثي عرفت بالبلدان والقرى الليبية في شكل أسواق أسبوعية. ولا زال هذا النظام قائماً حتى الآن بالعديد من المدن والقرى الليبية، ولا زالت العباءة الرجالي (الحولي) صنع العائلة، تتميز عن عباءة السوق، وتتميز بموقع صنعها مثل الحولي النالوتي.

يصف أستاذ الدراسات الإنسانية لويس منفرد في كتابه «المدينة عبر العصور»، التطورات التي حدثت على القرية استناداً إلى ما عرف بالنسبة للتطور الحضري بكل من منطقة حوض النيل وما بين النهرين والحضارة الإغريقية، وما لحقها من حضارات. إن هذا التطور تمثل في مجموعة عوامل، من أهمها إدخال العنصر الديني على السكان لتدعيم سلطة الرئيس واعتبار هذا الرئيس رمزاً أو ملكاً ممثلاً للآلهة وإضفاء صفة

---

(1) ليونارد بثينولو، تاريخ المدن، مطبعة م.أ.ت. كمبردج 1980.

الألوهية عليه. واستوجب ذلك بناء المعبد والقصر[2] أو غيرها من المنشآت التي يمكن التركيز عليها كمنشآت دينية ورمزاً للسلطة يستوجب على المواطن الإيمان بها، وإطاعة التعليمات الصادرة عنها، كما ظهر السوق في القرية كموقع أو ساحة لتبادل السلع أو المنتجات الزراعية، أو فائض الإنتاج الزراعي أو الحرفي عند تطورها. ويمثل هذا الوضع وصول القرية إلى حدٍّ من الثراء يستدعي وجود وسائل للتخزين، وهذا التخزين يتم ضمن نظام جماعي لسهولة حمايته. إن مثل هذا النظام من التخزين سبق الإشارة إليه في ليبيا، وظلَّ يمارس حتى عقدي الخمسينات والستينات في قرى الجبل الغربي في القصور المعروفة بالجبل الغربي، مثل قصر الحاج وقصر كباو وقصر نالوت وغيرها (اللوحة رقم «22») المعبرة عن ذلك، كما وصف الرحالة فريدريك هورنمان وجود مثل هذا النظام بواحة سيوة خلال رحلته سنة 1798م، وهي نموذج للواحات بالمناطق الصحراوية حيث وصف ذلك بما يلي: «ويحفظ ناتج البلح في محلات عامة يحتفظ الشيخ بمفاتيحها وينقل البلح إلى هذه المخازن مكبوساً في سلال ويحتفظ بسجلات للكميات المخزونة»[3].

بازدياد فائض الإنتاج في القرية ونمو ثرائها واستقطاب مزيد من السكان إليها لممارسة الحرف والتنوع في الإنتاج، تبرز هيمنة القرية على القرى المجاورة الأخرى، وتظهر الحاجة إلى تحصينها وبناء سور حولها وإعداد جند لتحرسها. ونتيجة لهذه التحولات ووجود هذه الصفات وقيام هذه المنشآت، تتحول القرية إلى مدينة بتراثها وترفها وعبيدها وجواريها وتطور حضارتها.

إن هذه التحولات تتطلب مجموعة وظائف أساسية جديدة ترتبط بدور المدينة، وتتمثل في تحول جزء من السكان للتفرغ للإنتاج الحرفي وتبادل السلع وظهور النشاط التجاري، ووجود نظام إداري وقضائي وتوجه ديني متمثلاً في الملك أو السلطان

(2) **لويس منفرد**، المدينة على مر العصور، أصلها وتطورها ومستقبلها (الجزء الأول)، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ــ نيويورك.

(3) **فريدريك هورنمان**، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797، تعريب مصطفى محمد جودة، مكتبة الفرجاني ــ طرابلس 1968.

والكهنة والسحرة، وكذلك نظام أمني ودفاعي متكامل بما يتطلب من شرطة وجند، ورفع في درجة التحصينات والأسوار والأبراج والخنادق وقلاع متقدمة. كما تظهر الحاجة إلى وجود أشخاص بمستويات أعلى في مختلف هذه المجالات. وهذا يستوجب تحسيناً ورفعاً في نظام التعليم وتوفير إمكانيات ومؤسسات أفضل من سابقتها. وكلما عمقت هذه الخصائص واتسع الفارق بين واقع القرية المحدودة الإمكانيات وتركيبة سكانها المتكون من مجموعة الفلاحين وبين المدينة، بما احتوته من امكانيات واكتساب سكانها لمزيد من العلم والخبرة والتنوع في النشاط والإنتاج وتحكّم في الأسواق وعرض الإنتاج أو شراء المعروض والسيطرة العسكرية بالمدينة. كل ذلك يؤدي إلى تعميق مبدأ الحماية على المناطق المحيطة، وتتسع ساحة السيطرة والجباية ويكثر جند المدينة وتنطلق الاجتهادات من المسؤولين بها في جميع المجالات.

من كل ذلك يتضح أن المدينة هي بوتقة للنشاط الاجتماعي والثقافي والإداري، ومجال لتطور الحرف والمعاملات المالية والتجارية، ومنطلق للسلطة والتحضر.

إن الدكتور محمد عبد الستار عثمان في كتابه «المدينة الإسلامية» يعبر عن المنطلقات نفسها تحت موضوع الفكر الإسلامي واستراتيجية العمران، حيث يستخلص من تعريف المصادر الإسلامية للأمصار أو المدن بأنه «العمران المحصن والذي تتعدد فيه الحرف والأنشطة التجارية وتتواجد به الإدارة والقضاء وقد تكون المدينة قصبة، أي مقر الأمير. والفلسفة الإسلامية ترى أن تكثير العمارة وتطور العمران ركن من أركان الملك، وقد صنفها البعض بأنها الركن الخامس للملك بعد منصب الوزير وإقامة الشريعة وإعداد الجند وحفظ المال)[4]».

هذه المنهجية المستقاة من اقتفاء التطور الاستيطاني والحضري في البلاد التي سبقت ليبيا في هذا المجال، هي المنهجية نفسها التي مرت بها القرى والمدن الليبية، حيث يمكن الاستدلال على ذلك بالعديد من الشواهد. فالمعابد وجدت في العديد من القرى والمدن الليبية أو المحيطة بها، مثل معبد (جوبيتر) أمون بسيوة واشتهر تانيت بأنه إله

(4) **الدكتور محمد عبد الستار عثمان،** المدينة الإسلامية، عالم المعرفة (سلسلة ثقافية شهرية) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت.

الليبيين. كما وجدت المعابد في المدن الاغريقية والبطالمية في برقة، وكذلك وجدت المعابد في المدن الرومانية. واشتهرت شحات بأنها دلفى المدن الإغريقية بليبيا، أي المدينة المقصودة للحج واستقصاء المشورة الإلهية وفق المعتقدات الإغريقية القديمة. ولعل لوح الكهوف في الصحراء يمثل رموزاً دينية، كما ورد في رسالة الدكتوراه بعنوان (جرمة، تاريخها وحضارتها» للأثري سليمان محمد أيوب الذي تولى إدارة آثار فزان خلال عقد الستينات في هذا المجال بالنسبة للنظام الجرمنتي، ما يلي: «كان الملك هو رأس الدولة وربما كان هو الكاهن الأعلى إذ أن عبادة جراما لم تكن الآ عبادة لشخص الملك أو الزعيم. ويظهر من قبور الملوك الضخمة أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم حكاماً لا في الحياة الدنيا فحسب، بل في الآخرة أيضاً. وذلك واضح من أنهم أقاموا مقابرهم على مكان مرتفع من الوادي يمكّنهم من الإشراف على رعاياهم الذين أقيمت جباناتهم في بطن الوادي»[5].

ويقدم الأستاذ محمد مصطفى بازامة في كتابه «ليبيا في عصور ما قبل التاريخ» اجتهاداته وبراهينه في ربط العديد من اللوحات الصحراوية بتسيلي، بأنها تعبر عن إلهة صحراوية مشابهة للآلهة المصرية القديمة مثل «حتحور الصحراء» بأنه إله الرقص والطرب والإله تحوت المماثل للإله المصري تحوت برأس ايبيس، ويعتمد في ذلك على تشابه الأشكال. كما أن المسلاة الضخمة والمباني والأضرحة البارزة والمزخرفة التي وجدت فوق القبور بمدينة قرزة الأثرية تعبّر عن هيمنة أصحابها في حياتهم على المدينة. وقد تكون تلك المنشآت امتداداً لهذه الهيمنة بعد مماتهم.

نستخلص من كل ذلك، أن نظام الملكية المتصف بنوع من الألوهية كان متواجداً في المدن الليبية، وأكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك، قيام النظام الملكي في المدن الإغريقية ببرقة. وقد تحول هذا الأسلوب إلى نظام السلاطين في العصور المتأخرة، حيث ظهرت أسرة بني خطاب بزويلة، كما ظهرت أسرة أولاد محمد الفاسي بمرزق، وقبائل التوارق لا زالت تعترف بنظام السلطنة والذي يتجاوز حدود الدول القائمة بالمغرب العربي ويمتد إلى الأقطار الأفريقية، وربط السلطة بالدين هو أساس نظام الحكم في

(5) **سليمان محمد أيوب**، جرمة، تاريخها وحضارتها، رسالة دكتوراه.

المجتمع الإسلامي، سواء بالنسبة للخلافة الإسلامية، أو ولاة الأقاليم، أو أمراء المدن، كما أفرزت الطرق الصوفية في فترات مظلمة هيمنة شيوخ الصوفية ومرابطيها على الطبقات الحاكمة والشعبية. كل ذلك يعزز استمرار العلاقة التي وجدت مع ظهور المدن بين الحاكم والجوانب الدينية.

لقد تطور العديد من القرى الليبية وتحولت إلى مراكز تجارية باعتبارها محطات رئيسية على طرق القوافل، أو مرافىء أساسية وتحولت إلى مدن رئيسية هيمنت وسيطرت على المناطق المحيطة بها، مثل المدن الإغريقية والرومانية على الساحل والعديد من المدن الصحراوية، مثل غدامس وغات وزويلة وجرمة وأوجلة ومرزق ومدن الجفرة. ومعظم هذه المدن كانت مسورة ولها نوع من التحصينات ووجدت فيها القصور. إن المدينة عند ظهورها في إطارها المتكامل، كما تم وصفه، لم يتغير شكلها الخارجي بما احتوته من أسوار وستائر وأبراج وخنادق وبوابات حتى القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنها تطورت بما ظهر بها من مهام ووظائف حضرية جديدة، فقد تعددت منشآتها وأضيف للمعبد والقصر وساحة السوق العديد من المنشآت الجديدة. فقد أتاحت المدينة إمكانية الاجتماع للمواطنين من خلال أسواقها ومنشآتها، فاتسعت ساحة السوق وتحولت إلى أجورة في النظام الإغريقي، أو فورم في النظام الروماني، وأسواق تخصصية أو رحاب في المدن الإسلامية. ونتيجة لاجتذاب واستقطاب المدينة للسكان من المناطق المحيطة بها، وكذلك للقادمين من مسافات بعيدة وذلك لسهولة الانتساب إليها والإقامة بها، نشأت الخانات والفنادق. كما تطور بعض المدن وتحولت إلى عواصم لدول وأقاليم أو امبراطوريات فوجدت بها الستدل والقلاع والقصور الفخمة والقصبات الإسلامية للخلفاء والأمراء وتطلب ذلك التوسع في القلاع وأماكن إقامة الجند ومتطلباتهم. كما تطور عن المعبد أنشطة ذات علاقة كالمرصد والكليات التعليمية والمكتبات. وتسربت من القلعة أو القصر مختلف الفنون التي كانت محتكرة من الأمير وطبقة النبلاء، وظهرت للجمهور المسارح والملاعب وأدب الكتابة والخطابة والملاحم الشعرية وفنون التصوير والنحت والكتابة، وغيرها. كما وجدت في المدينة بعض المرافق التي اختصت بها القلعة وطبقة النبلاء، كالحمامات والحدائق وحلبات السباق والصرف الصحي، وتحولت المدينة إلى مركز أتاح إمكانية تبادل الخبرات والتنافس في الاجتهادات بين مختلف السكان في إطار النظام الطبقي للطبقة الواحدة.

لقد أتاحت المدينة إمكانيات التسجيل والتوثيق، وتطور عن فن الرسم والنقش فنون جديدة حيث تطورت الكتابة ومختلف الفنون. ففيها سجل التاريخ وألفت القصص والملاحم الروائية، وعبّر عن الحوادث التاريخية بالتصوير والنحت. واستمرت المدينة في تطورها بما أضيف إليها من منشآت ووظائف في ظل نظام طبقي، قمته السلطة العليا والكهنة والنبلاء. وتدرجت بقية الطبقات طبقاً لنشاطها الديني أو العسكري أو المدني، والأخيرة قسمت طبقاً لمهنها أو حرفها. ومن كل ذلك، ظهرت الطبقات الاجتماعية والانغلاق الحرفي والاتحادات النقابية، وتعددت التقسيمات داخل المدينة كالقصر أو القصبة، وسكن النبلاء ومناطق السكن الأخرى والسوق ومناطق النشاط الحرفي والمناطق العامة، كالملاعب والحمامات والحلبات، وغير ذلك.

مثاليات وأسس التخطيط وعناصرها في المدن القديمة

عرفت المدن القديمة بمدن الحضارات الأولى والتي ظهرت ما بين النهرين وفي حوض النيل وعلى سواحل البحر المتوسط، وتضمنت هذه الحضارات الأولى نماذج للمدن القديمة كالأشورية والبابلية والفرعونية والفينيقية والإغريقية والرومانية. كما تضمنت مدن هذه الحضارات العديد من المكونات المعمارية والتخطيطية والمنشآت الخدمية. وهذه العناصر كونت في مجموعها نماذج لهذه المدن أرست بموجبها العديد من الأسس اعتبرت أول مثاليات في تخطيط المدن، حيث اقتبست بشكلها الأصلي أو طورت بثوب وشكل جديدين بما يلائم التطورات والحضارات والديانات اللاحقة.

ونلاحظ تشابه الحضارة الأشورية والبابلية مع الحضارة المصرية الفرعونية من حيث طبيعة الموقع والاستيطان على ضفاف الأنهر، إلاّ أنهما اختلفتا من حيث نموذج المدن بينما نجد المدن الرومانية وما تضمنته من منشآت معمارية هو تطوير للنموذج الاغريقي.

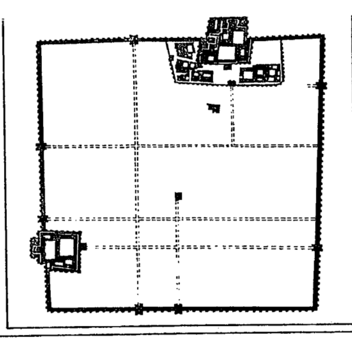
مدن ما بين النهرين والمدن المصرية

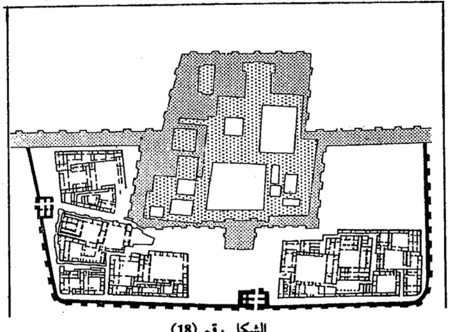
لقد تشابهت الحضارتان في الاستيطان على ضفاف الأنهر حيث قامت مدنها على هذه الضفاف معتمدة على النشاط الزراعي، كما كانت المواد الأساسية للمباني العامة في

هذه المدن من الطين والآجر وهي مواد قابلة للتلف والتحلل، ولم يبق من منشآت هذه المدن إلاّ تلك المباني التي استهدفت البقاء والديمومة كالمعابد والمقابر والقصور والتي بنيت بالحجارة. وتعود مدن حضارة ما بين النهرين إلى حوالى 5000 سنة مضت. وقد وصلت بعض المدن القديمة إلى حجم مشابه للمدن المزدحمة في عصرنا الحاضر، وكانت المدن محصنة ومسورة.

واختصت هذه المدن بمجموعة صفات وعناصر، أهمها أنها كانت مقاراً لملوك يحكمون أقطاراً، حيث وجدت بها القصور لإقامة الملك أو الامبراطور، وكانت منطقة القصر الملكي وما يحيط بها من مبانٍ تخص طبقة الرهبان تقع داخل منطقة خاصة مسورة بالمدينة، تليها منطقة ذات الاتصال المباشر بالملك (الطبقة الخاصة) ثم مجموعة السكان. كما اتصفت القصور الملكية بالمباني الهرمية المدرجة والتي جاء منها ما يوصف بالحدائق المعلقة (انظر الأشكال أرقام «18 ـ 19 ـ 20»). ومن هذا النظام، فإن مدن ما بين النهرين هي عبارة عن مدينة طبقية عزل فيها الملك ورهبانه في مدينة ملكية داخل مدينة عامة، مع تخصيص المنطقة المحيطة بأسوار المدينة الملكية إلى طبقة النبلاء والمسؤولين، وهذه بدورها كانت لها فواصلها وكانت بيوت هذه المجموعة من النبلاء والمسؤولين مشابهة في الشكل لنظم البيوت في حوض البحر المتوسط أو البيت العربي. ويتكون البيت من دور أو دورين (انظر الشكل رقم 18»)، وهو يعبّر عن هذا النوع من المباني السكنية المشيدة في نظام متلاصق.

إن مخطط المنطقة الوسطى، منطقة القصر والأعوان لمدينة بابل ذو الشكل المستطيل وبمساحة 400 هكتار تتضمن العناصر والصفات نفسها حيث تظهر بهذا المخطط الأسوار الأساسية لهذه المنطقة، والمكونة من قسمين رئيسيين على نهر الفرات، كما تظهر المناطق المسورة والمحصنة الداخلية والخاصة بالقصر والكهنة. لقد اتصفت شوارع مدينة بابل باستقامتها وانتظام عرضها، وأن المباني المقامة على هذه الشوارع متعامدة عليها. وللمدينة عدة أبواب تواجه طرقاً رئيسية تتعامد مع طرق الأبواب الأخرى الواقعة على أضلاع المدينة. إن الشكل رقم «21» يعبّر عن مخطط مركز مدينة بابل، والذي يعود إلى حوالى 4000 سنة مضت.



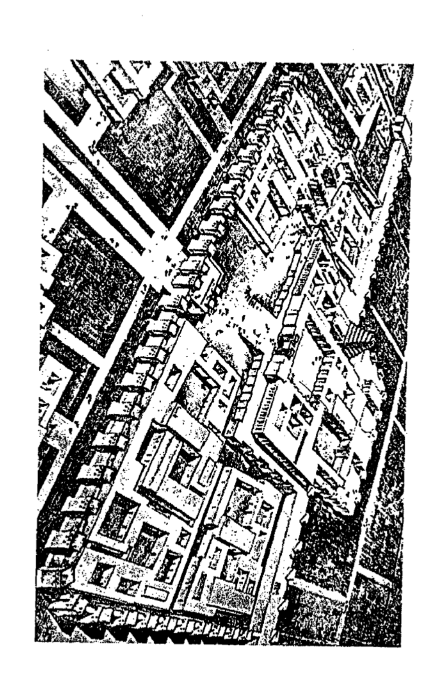


الشكل رقم (18)

المنطقة الخاصة بمدينة خرسباء

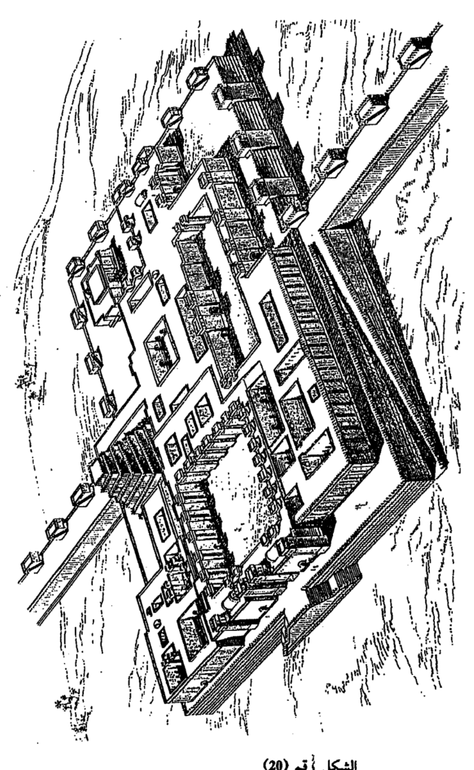
المسقط الأفقي لموقع القصور وما يحيط بها من مساكن للنبلاء ونظام السكن بها.

تاريخ المدن



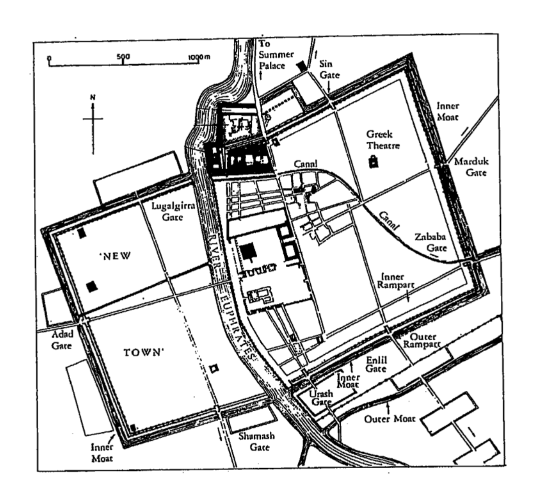
الشكل رقم (19)

منظر للمنطقة الخاصة بمدينة خرسباء.



الشكل رُقم (20)

منظر للقصر الملكي بمدينة خرسباء.



الشكل رقم (21)

المسقط الأفقي لمخطط مدينة بابل والذي يعود إلى 4000 سنة مضت.

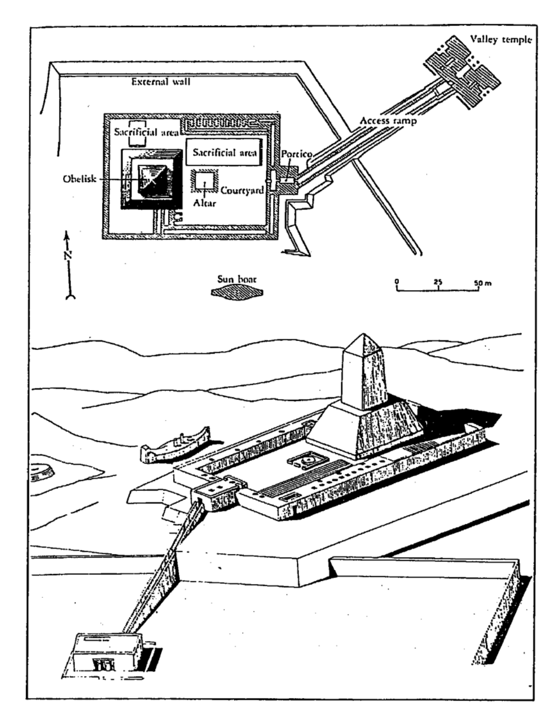
لقد وصفت المدن المصرية بمدن الأموات، لأن ما بقي من منشآت للحضارة الفرعونية تتمثل في هذا النوع من المباني كالأهرامات والمقابر والطرق الجنائزية، وأن مدن العامة قد زالت بسبب فيضانات النيل المتكررة ولم يبق منها إلا أمثلة محدودة اتصفت بمواقع استيطانية للعاملين في بناء مدن الأموات، والأمثلة الباقية من العهد الفرعوني عبّرت عن هذه الحضارة. فهي متعددة، ويمكن الإشارة إلى النماذج المهمة منها كأهرامات الجيزة والأهرامات المدرجة بصقارة والمعابد، مثل معبد الكرنك. لقد قام النظام الفرعوني على اعتبار فرعون إلهاً له القدرة على التحكم في أقدار الشعب بتنظيم مصدر الرزق الذي يعتمد على فيضانات النيل والذي يتم توجيهه من فرعون. لذلك، كانت الإمكانيات كلها مسخرة له، وكانت قصوره المرتبطة بالمعابد وما يتبعها من منشآت تخص الكهنة أو مقابر فرعون والتي سيوارى فيها بعد مماته تصمم جميعها للتعبير عن استمرارية حياته وبقاء قدرته. هذه المعتقدات برزت في مدن الأموات ومثلت أهم خصائصها، وتعبر المواقع الأثرية المصرية عن هذه الفلسفة. إن مدن العامة لم تكن مسورة لإطاعة الشعب لتوجيهات فرعون. وبذلك لم يكن هناك تطاحن أو عداوات أو اعتداءات بين المدن [انظر الشكل رقم «22/ أ»، والذي يخص معبد الشمس بأبي صير، يتضمن العناصر الأساسية لأي مدفن فرعوني:

مبنى التحنيط، الطريق الجنائزي، هرم الدفن والسفينة]، والشكل «22/ ب» ويخص المعبد الجنائزي لرمسيس الثالث.

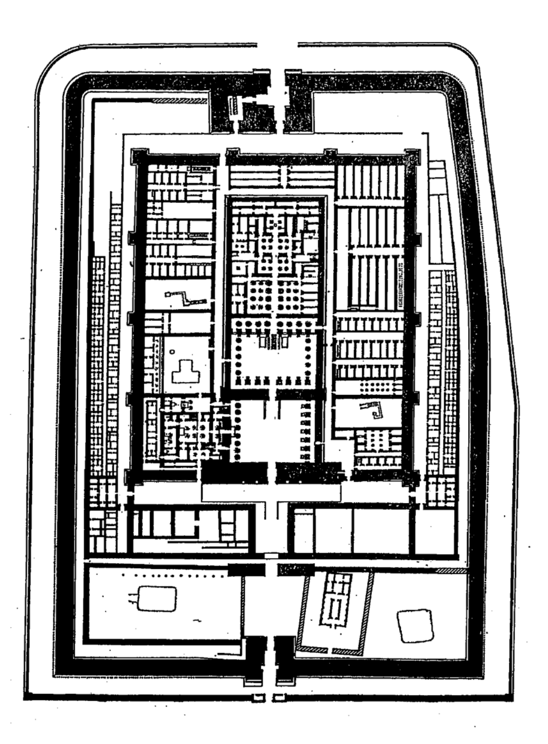
المدن الإغريقية:

يمكن تقسيم تطور المدن الإغريقية إلى مراحل أساسية، وذلك وفق تطور الحضارة الإغريقية، وتأثيرها على التطور الحضري وتشكيل المدن الاغريقية وما اتصفت به هذه المدن من مظاهر عمرانية وأساليب إدارية، والتي نشأت جميعها على شبه جزيرة البلقان وعلى جزر وشواطىء بحر إيجة، وانتشرت من خلال توسع استيطاني واستعماري على العديد من شواطىء وجزر البحر المتوسط.

إن الطبيعة الخاصة بشبه جزيرة البلقان وشواطىء وجزر بحر إيجة، جميعها تتصف بالتلال والجبال والوديان. كما أن أرخبيل بحر إيجة عبارة عن رؤوس لهذه التلال



معبد جنائزي مصري بأبي صير سنة 2500 ق.م.



الشكل رقم (22 ـ ب)

معبد جنائزي لرمسيس الثاني سنة 1200 ق.م.

والجبال التي برزت فوق مستوى سطح البحر، وكونت مجموعة الجزر التي استوطنها الإنسان، وكان البحر وسيلة الاتصال بينها وبين شبه الجزيرة وليس النهر، واختلفت المنتجات الزراعية والحيوانية ببلاد الإغريق المعتمدة على الأمطار والوديان عنها في الأراضي السهلة المعتمدة على الأنهار، وبذلك كانت القرى التي نشأت على قمم التلال، سواء في شبه الجزيرة أو على الجزر، عبارة عن تجمعات استيطانية ذات طبيعة استقلالية لم تتواجد بها السيطرة المركزية المتحكمة في التطور والاستيطان الذي قام على ضفاف الأنهار، مثل ما حدث للقرى والمدن البابلية والأشورية والمصرية التي كانت تدين للسلطة المركزية.

المدينة المينوئية:

ظهرت المرحلة الأولى من تطور المدن الإغريقية في جزيرة كريت، وترجع للحضارة المينوئية التي نشأت مع العصر الحجري الحديث، وأن هذه المدن اعتمدت على نظام اقتصادي واحد يعكس طبيعة الجزيرة، وكان سكان هذه المدن يعيشون في سلام. ولهذا، لم يتطور نظام التحصين بها ولم تكن هذه المدن تخضع لنظام مركزي. لقد كان وسط المدينة يتكون من المعبد والقصر والعناصر الأساسية التي وجدت بمدن الحضارات السابقة، أي أنها اقتفت الحضارة المصرية وحضارة ما بين النهرين من حيث وجود هذه المنشآت، واختلفت عنها من حيث عدم وجود تسلط من سلطة مركزية على مجموعة القرى والمدن التي تطورت على جزيرة كريت. ومثّل البحر حصناً لها من أي خطر خارجي. ولم يعثر على نماذج متكاملة لهذا النوع من المدن، وتعذر استخلاص ملامح جيدة لها نتيجة ما واجهته جزيرة كريت من زلازل أضاعت آثار مدن هذه الحضارة.

المدينة الإغريقية الحرة:

تمثل المدن الحرة المرحلة الثانية للمدن الإغريقية والتي ظهرت لأول مرة في ايونيا بالأناضول على شواطىء بحر إيجة، وانتشر هذ النوع على معظم شبه جزيرة البلقان

وجزر بحر إيجة، وامتد إلى الكثير من الجزر الشرقية في البحر المتوسط وكذلك سواحل أوروبا الجنوبية. ويرى المؤرخون أن ظهور هذا النوع من المدن كان خلال الفترة من 734ق.م. إلى 585ق.م. وقد تم انتشار هذا النظام من المدن الحرة انطلاقاً من المدن الأم بالأراضي الإغريقية، وبوحي من إله الإغريق بمدينة دلفي الذي يرجع إليه في أخذ المشورة والتوجيه. وكان هذا الانتشار يستهدف نوعاً من الاستعمار ونشر الحضارة الإغريقية، وتعود هجرة بعض من الإغريق إلى الجبل الأخضر لإنشاء مدينة قورينة (شحات) وغيرها من المدن، إلى وحي من إله مدينة دلفي في إطار الأهداف نفسها.

هذه المجموعة من المدن والتي وصفت بالمدن الحرة، اكتسبت هذه الصفة من عدة خصائص وصفات وممارسات من قِبل سكانها، تمثلت في:

1 ـ لقد نشأت هذه المدن على مواقع متفرقة كقرى صغيرة اعتمدت في الأساس على إنشاء معبد المدينة والذي يعتبر مبنى يخص إله المدينة المعبّر عنه بتمثال (أبولو)، كذلك مباني سكن الرهبان والقصر وعادة ما كانت هذه المباني تشيد على تل أو هضبة مرتفعة على الوادي الذي توجد به حقول المزارعين، وكان هذا التل وما يحويه هو رمز للتجمع، سواء من حيث العبادة أو اللجوء إليه عند الخطر. وعرف في أثينا بالأكروبول. وكان لكل قرية هذا النموذج الذي يمثل تغييراً في نظام سلطة المدينة، أي التحول من تسلط الإله البشري الذي يتحكم في كامل المنطقة إلى المعبد الرمزي الخاص بالمدينة، كما تحول القصر والذي كان مقراً للملك إلى مبنى المدينة الإداري، وانتشرت مع السهل المحيط بالتل المباني السكنية والحرفية وغيرها.

2 ـ لقد كانت كل مدينة تمثل وحدة إدارية مستقلة تشمل المدينة وما يحيط بها من مناطق زراعية تخصها وقد تراوحت مساحتها بين 100 كيلومتر مربع إلى حوالى 10000 كيلومتر مربع، كما كان لكل مدينة مرفأ خاصاً بها، وبالتالي تكاملت متطلبات المدينة الاقتصادية من أراضٍ زراعية ومرفأ للاتصال البحري. إن مؤشر المساحة المحيط بالمدينة يعبر عن إمكانية الانتقال اليومي والتزود بما تحتاجه العائلة أو المدينة من منتجات زراعية. وبهذا، وجدت الحرية الاقتصادية للمدينة، ومن كل ذلك فإن المدينة وريفها أي ظهيرها الزراعي، يؤلفان وحدة منسجمة متكاملة

يختفي فيها تسلط المدينة على الأرياف أو القرى المحيطة.

3 ـ لقد تطورت المدن الحرة ضمن إطار وحجم سكاني محدود تم التحكم فيه بدفع الفائض وحثه للهجرة لتطوير مواقع ومدن استيطانية جديدة، سواء على الأراضي اليونانية أو خارجها، وبذلك أمكن تحجيم المدن من حيث المساحة وعدد السكان، ونادراً ما تجاوز حجم سكان المدن الحرة الـ10000 نسمة، وكان الدافع لذلك الرغبة في التعرف على مجتمع المدينة أي أن أفراد المدينة كانوا على علاقة شخصية فيما بينهم وخصوصاً في التعاون للقيام بالواجبات المقسمة بينهم، حيث قام نظام المدن الحرة على توزيع المسؤوليات بين سكانها من خلال نظام ديمقراطي مباشر. ويتم تكليف المسؤولين والعاملين من خلال اجتماعات عامة تتم لكامل سكان المدينة من الرجال يحدد فيها المسؤولون على كل مرفق أو قطاع، وكذلك العاملون فيه من الشباب، كما يحدد فيه المدافعون عن المدينة، وهذه الممارسة الديمقراطية المباشرة وتوزيع العمل عبّر عن الاستقلالية في إدارة المدينة من قِبل سكانها، وابتعدت عن الأوامر الإدارية الصادرة عن السلطات المركزية.

4 ـ لقد استوجب نظام المدن الحرة ظهور عناصر جديدة للمدينة ذات وظائف اختصت بها المدينة الحرة. هذه العناصر تمثلت في اعتبار ساحة السوق بالمدينة كساحة للقاء واتخاذ القرار لسكان المدينة وعرفت بالأجورة. ومن هذه الوظيفة كانت الأجورة إحدى العناصر الأساسية للمدينة الحرة، ولعلها كانت النواة للمجالس التشريعية في النظم اللاحقة، كما كانت منطلقات لانتشار الأسواق.

كما ظهر في المدينة الحرة المسرح والجمنازيوم، صالة الألعاب الرياضية، والحمام وذلك نتيجة قيام الألعاب الأولمبية عند الإغريق واهتمامهم باللياقة البدنية، حتى أن الفلسفة الإغريقية المتأخرة لا تعترف بمدينة لا تضم مكاتب حكومية وجمنازيوم ومسرحاً وسوقاً وتمديدات صرف الصحي، وأن وجود مثل هذه المرافق هي التي تميز المدينة عن القرية.

إن هذه المنشآت التي وجدت في المدن الإغريقية عند تطورها، إضافة إلى المباني السكنية التي أقيمت عند بداية نشأتها وما استجد منها على المدينة الحرة،

كوّنت الهيكلية الأساسية بها وصنفت في ثلاثة استعمالات أساسية، سواء وطّنت هذه الاستعمالات في مناطق متجاوزة أو موزعة، إلاّ أن منطقة الأكروبول بقيت المركز المهيمن والمطل على المدينة والذي منه يمكن أخذ صورة متكاملة عن المدينة، وهذه الاستعمالات الأساسية والهيكلية، هي:

- المنطقة المقدسة، الأكروبول، على الهضبة أو التل.

- منطقة الاستعمال السكني والحرفي في السهل.

- ساحة الأجورة والمنشآت الترفيهية (المسرح، الجمنازيوم والحمام) أي المنطقة العامة.

5 - لقد كان سكان المدن الحرة متساوين في المواطنية، وتحدد نظم المدينة توزيع المسؤوليات بينهم ولا تختلف مساكنهم من حيث الشكل الخارجي، وان اختلفت في الداخل، ولا يوجد تصنيف طبقي للمناطق السكنية. وقد استهجن الإغريق عند بداية نشأة هذه المدن النشاط التجاري والحرفي، واعتبروا هذه النشاطات من مهن المهاجرين. وانحصرت الطبقية في استبعاد فئات التجار والمهاجرين والعبيد.

6 - كان من نظم المدن الحرة وجود مدن متخصصة يتوجه إليها الإغريق للزيارة والحج والمشاركة. فقد نشأت ثلاث مدن تميزت بأنشطة خاصة هي: (أوليمبيا، ودلفي، وكوس) فالأولى، كانت هي المدينة التي كانت تقام فيها الدورات الأوليمبية كل أربع سنوات، ويتم فيها لقاءات الأوليمبياد والتي أنشئت سنة 776ق.م.، وهذا الحدث الدوري أتاح اللقاء بين شباب الإغريق، كما شجع على اللياقة البدنية والافتخار بها كأسلوب للتنافس.

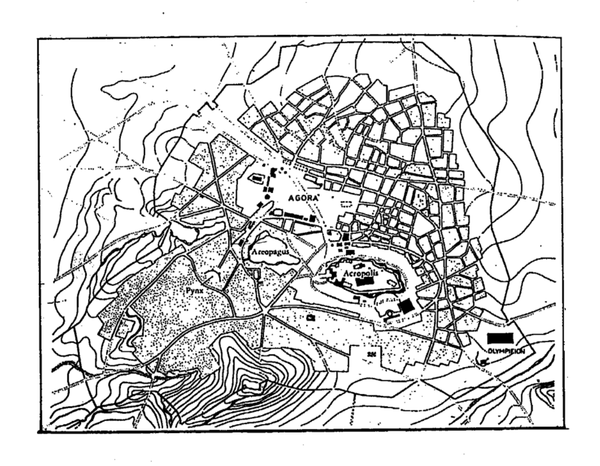
أما مدينة دلفي، فكانت تضم المعبد الرئيسي لأبّولو ومهبط وحيه المقدس، بالإضافة إلى العديد من الهة الإغريق الأخرى، أي أنها مدينة مقدسة تزار لأخذ الرأي من وحي الإله أبولو والذي يتم من خلال رهبانه الحكماء، عند وقوع مشاكل، أو لاتخاذ أي قرار خطير أو الاستماع إلى التوجيه. أما المدينة الثالثة، فهي عبارة عن مدينة استشفاء يوجد فيها حكماء الطب ووسائل العلاج،

وتطوزت إلى مركز طبي شمل متطلبات الإقامة والعلاج للمرضى بما يتطلب ذلك من توفير للانزواء والاختلاء مع النفس، كما كانت هذه المدينة مركزاً للأبحاث الطبية.

لقد كانت هذه الخصائص والصفات والعناصر التي ظهرت في المدينة الحرة، مثاليات للمدينة الإغريقية الحرة وكانت الأساس لعدة اجتهادات لاحقة في مجال تطور نظم تخطيط المدن، والعديد منها تعتبر نماذج أو نظريات في علم تخطيط المدن الحديث، مثل الحد من انتشار المدن وتحديد حجم سكانها، وتوفير عناصر الترفيه فيها وتكامل المدينة مع ظهيرها والتخصص والتصنيف وتكامل المرافق، إلى غير ذلك من الأسس.

لقد تطورت من خلال نظام المدينة الحرة أنواع من التعاون والاتحادات بين هذه المدن، مثل منح المواطنة لسكان مدينة من قِبل مدينة أخرى، أي المواطنة المزدوجة لسكان مدينتين (ازدواجية الجنسية) مع بقاء كل مدينة مستقلة عن الأخرى، كذلك دخول مجموعة مدن في نوع من التعاون في إطار سلطة تربط بينها على قدم المساواة. وقد تطور عن هذا التعاون خلال فترة سنة 447 ق.م. إلى سنة 386 ق.م. نظام اتحاد للبيوت ونوع من الاتحاد الفدرالي قام بين مجموعة من المدن الحرة.

لقد تطورت المدينة الحرة خلال الفترة التي أشرنا إليها، أي خلال العهد الهليني واستمرت كمدن ذات نظم مستقلة دون إنشاء تحصين أو سور يحيط بالمدينة. واستطاع هذا النظام البقاء بسهولة بما منحته الطبيعة لهذه المدن من عزلة ساعدته على البقاء، كذلك لقناعة الإغريق بأن الدفاع عن المدن يتم بواسطة جند المدينة المدربين لذلك. إن نظام المدن الحرة هذا لم يعتمد على سلطة مركزية تهتم بشؤونه العليا حيث وجد بديلاً عنها من خلال المدن المتخصصة والتي وفرت العديد من الروابط الروحية والاجتماعية، كذلك من خلال نظام الترابط والتعاون (اتحاد فدرالي)، إلاّ أنه فشل عندما تعرض للغزو الفارسي والذي أدى إلى ظهور الملوك في شبه جزيرة البلقان، أسوة بما سبقه في بلاد ما بين النهرين وعلى حوض النيل (ويعبر الشكل رقم 23 عن هذا النوع من المدن الحرة).



الشكل رقم (23)

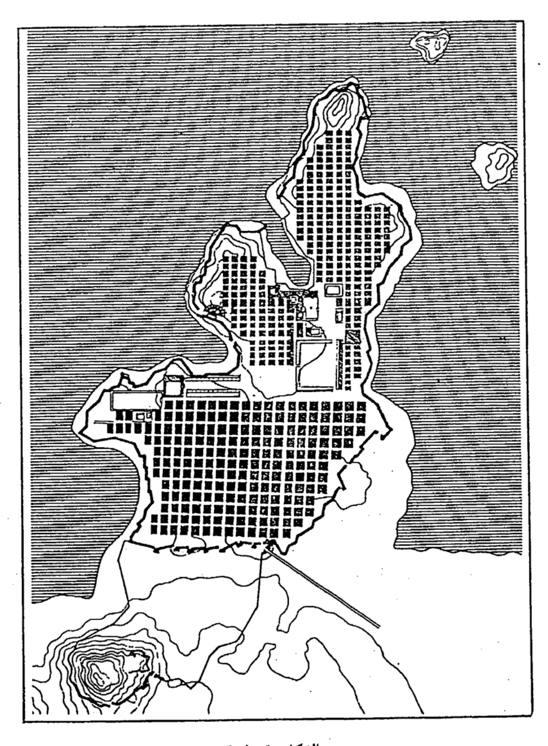
مسقط أفقي لمدينة أثينا التاريخية

(المدينة الحرة وتشمل منطقة الأكروبول بالهضبة ومنطقة الأسواق والمنشآت العامة تحيط بها المنطقة السكنية).

مدينة الحاضرة الهيلينية:

لقد لوحظ من تطور المدن الإغريقية في القرن السابع قبل الميلاد، أنها اعتمدت في إبراز ملامحها الأساسية، على عنصرين أساسيين: الاكروبول والأجورة، وبذلك اعتمدت مدن البلقان وجزر بحر إيجة على النمو التلقائي المعتمد على الاكروبول، وكان نمو هذه المدن غير منتظم، بينما اعتمدت مدن أيونيا في آسيا الصغرى على الأجورة ونشاطها. وعليه، فإن نظامها منتظم أما شبكة شوارعها فهي شبكية، حيث إن الاكروبول قائم بذاته على التلة وبعيدة عن عمران المدينة الذي ينتشر في سفح التلة وفي السهل، بينما الأجورة هي جزء من منطقة العمران السكنية والعامة، وبذلك تطلب تنظيم سهولة الوصول إليها واعتبارها الهدف من سكان المدينة إلى مركزها، أي تنظيم شبكة الطرق للمدينة انطلاقاً من الأجورة. ونظراً لنمو النشاط التجاري في المجموعة الأخيرة والاعتراف بهذا النشاط والسماح للمواطنين بمزاولته والذي توسع إلى التصدير، فقد تطور العديد من المدن وتوسعت وتحولت من مدن محدودة المساحة والسكان إلى مدن كبيرة، حتى عرف البعض منها بمدن المتروبول أو الحاضرة. وهذه مثلت المرحلة الثالثة لمدن الإغريق، كمدينة الإسكندرية التي تطورت في إطار هذا القطاع، وظهر فيها نظام الطرق الشبكية. كما حددت في المدينة الشوارع الرئيسية العريضة في الاتجاهين والتي قسمت المدينة إلى مجموعة مستطيلات وإبقاء مساحات منها فارغة كميادين أو ساحات خضراء، وطورت الأجورة بما أضيف حولها من حيطان وبواكي وحوانيت والتي كانت أساساً للفورم الروماني الذي تميزت به المدن الرومانية. وبذلك كانت المدينة الهيلينية المنطلق الأول للمدينة الرومانية اللاحقة (انظر الشكل رقم «24»).

لقد أضيفت للمدينة الهيلينية عدة عناصر جديدة، منها استخدام النباتات والأشجار في تزيين الشوارع، كما أدخلت البواكي والهياكل والنوافير والنصب والمنشآت التذكارية كعناصر جمالية شيدت في مواقع بارزة ورئيسية من المدينة، لإحياء أحداث ومناسبات تاريخية وتخليد شخصيات عظيمة. إن التطبيقات الطبيعية والمعنوية التي مورست في المدن وكانت ضمن تأثير الحضارة الإغريقية قد طوّرها وخلّدها ما طرحه الفلاسفة الإغريق حول مثاليات المدن وآرائهم حول المدينة الفاضلة، وتحديد العديد من



الشكل رقم (24)

مدينة الحاضرة الهلينية ذات نظم الطرق الشبكية منطلقة من مركز المدينة، الأجورة والأسواق.

تاريخ المدن

المعايير الخاصة بالمدينة النموذجية ومتطلباتها، وحجمها ومظهرها. كل ذلك هيأ المدينة الإغريقية بعناصر وخصائص تميزت بها عن المدن التي سبقتها، كما طرحت معايير وأسس تخطيطية، لا زال العديد منها يمثل مدارس ومناهج في مجال تخطيط المدن والتصميم الحضري. وقد أشير إلى الكثير منها فيما سبق تناوله، وقد يكون أهم ما يمكن استخلاصه من مثالياتها الصفات التالية، التي تميزت بها المدينة الإغريقية الحرة والهيلينية:

1 ـ المدينة تركيبة حضارية موحدة لها استقلاليتها ولا توجد بها مناطق محرمة أو تصنيفات طبقية في أجزائها، وجميع وحداتها السكنية متشابهة. ولا يوجد تخصيص لأي طبقة أو عائلة في منشآتها، ولا يحق حضور اجتماعات المدينة التي تتم بالأجورة أو المسرح، إلاّ للمواطنين الإغريق من الرجال المعترف لهم بما هو مسموح به من نشاط.

2 ـ المدينة مقسمة إلى ثلاثة استعمالات أساسية تعبر عن وظائفها، وهي المنطقة المقدسة والمنطقة السكنية والحرفية ومنطقة المنشآت العامة. والمواطنون مسؤولون عن إدارتها.

3 ـ المدينة كيان اصطنع ووطن ودمج في موقعه الطبيعي بهدف خلق مناخ جديد مترابط عضوياً، أي محاولة دمج منشآت المدينة في طبيعة الموقع بما اتصفت به من هضبة ومنحدر وسهل ووادٍ أو شاطىء وبحر.

4 ـ المدينة كيان متطور ونامٍ، إلاّ أنه عند الوصول بها إلى الحجم المثالي للاستقرار والتكامل، يلجأ إلى الحدَ من النمو وتشجيع إنشاء مدن أو مواقع استيطانية أخرى للابتعاد عن انتشار المدينة غير المنظم، أو حشر النمو ضمن المساحات الأصلية للمدينة.

أما مدينة الحاضرة الهيلينية، فقد انتقلت بالمدينة من الحجم المحدود إلى مدينة الحاضرة واعتمدت في نظام طرقها على النظام الشبكي، وأدخلت إلى المدينة العناصر المعروفة اليوم بتجهيز المدينة من تنسيق الطرق بالأشجار والزهور وإدخال النصب والحنفيات والبواكي وهي عناصر مستجدة على المدينة الهيلينية، كما حسنت الظروف

الصحية للمدينة بجلب المياه لها بقنوات للمياه. ونلخص هذا التحول في تخطيط المدن بأنه تم إضافة التصميم الحضري الذي يهتم بالمظهر الجمالي للمدينة، وإثرائها بعناصر معمارية جذابة للنظر، إلى مثاليات تخطيط المدن السابقة.

المدن الإغريقية بليبيا

لقد سبق الإشارة إلى قيام مدن حضارات البحر المتوسط بليبيا، وتم تسمية المدن الإغريقية التي أقيمت في برقة والحضارات اللاحقة التي حكمت هذه المدن. وفي هذا المجال سنضيف ما يخص نشأة هذه المدن ومقومات مواقعها، كذلك المثاليات التخطيطية التي نقلت إليها عن النظام الإغريقي.

لقد قامت مدينة قورينة نتيجة هجرة عدد محدود من الإغريق من جزيرة تيرا الواقعة شمال جزيرة كريت، وتعرف اليوم بجزيرة سانتورين إلى سواحل برقة. وهذه الهجرة تمت بوحي من إله دلفي إلى شخص إغريقي يدعى باتيوس كان يشتكي من سوء حاله، فأمر من إله دلفي بالتوجه إلى ليبيا لإنشاء مدينة فيها. وبعد التردد لمدة والتوجه للإله من جديد، أكد له الأمر وتوجه مع مجموعة من مواطنيه الإغريق إلى الشواطىء الليبية، ويذكر أنهم نزلوا على جزيرة، تسمى في المراجع الإغريقية بجزيرة باتيا[6].

يستنتج من قصة إقامتهم بها ورحيلهم غرباً إلى موقع مدينة قورينة أنها تقع قرب خليج البومبة ويحددها د. ابراهيم نصحي بجزيرة المراكب، إحدى ثلاث جزر قرب خليج البومبة[7] وقد أقاموا فيها سنتين ثم انتقلوا منها إلى الساحل الليبي في موقع تشير إليه القصص الاغريقية باسم ايزيريس، لعله يقع بوادي التميمي القريب من أم الرزم. ويرى الدكتور ابراهيم نصحي أن موقع ايزيريس يقع بوادي الخليج لمشابهة هذا الوادي بما وصف به موقع ايزيريس من وجود أشجار كثيفة، بينما تتصف المواقع الأخرى بالجفاف[8] والشكل رقم «25» يتضمن خريطة تخص المنطقة محددة عليها هذه المواقع

(6) **د. عبد اللطيف البرغوثي**، التاريخ الليبي القديم.
(7) **د. ابراهيم نصحي**، انشاء قورينة وشقيقاتها.
(8) **د. ابراهيم نصحي**، انشاء قورينة وشقيقاتها.

وأيضاً مواقع المدن الإغريقية بالساحل الشرقي لليبيا.

أقام الثيرانيون ست سنوات بموقع ايزيريس ثم انتقلوا إلى الموقع الذي أقيمت به مدينة قورينة. وقد تم هذا الانتقال بتوجيه من قبيلة الجليجامي الليبية حيث نصحوهم بذلك، لأن الموقع المقترح كان أكثر ملاءمة لهم، ويتصف بأنه موقع به ثقب في السماء أي أنه غزير المطر[9].

وتم تأسيس قورينة على الموقع الذي انتقلوا إليه والذي يوجد به نبع كان يعرف لدى الليبيين بنبع قوري أو قورا، كما أن تل مدينة قورينة كان يدعى تل قورة، لذلك ترجح بعض المصادر تسمية قورينة نسبة إلى أسماء المعالم التي اتصفت بها المنطقة[10]، ولا نرجح ما جاء في قطعة شعرية إغريقية ذكرت بعد مئتي سنة تربط اسم المدينة باسم حورية جميلة تزوجت من الإله أبولو، كما غيَّر اسم النبع خلال العهد الاغريقي وسمي بنبع أبولو. ونرى أن ما جاء في القطعة الشعرية لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر لما يعرف عن منهج القصص الإغريقية من ربط بين حوادث الحياة الطبيعية ودور ونظم الآلهة لديهم والتي لا تمثل واقع الحياة.

تؤكد معظم المصادر أن مدينة قورينة قد أسست خلال النصف الثاني للقرن السابع قبل الميلاد وتذكر بعضها تحديداً سنة 631 ق.م. تلك السنة التي انتقل فيها الثيرانيون من ايزيريس إلى موقع قورينة[11]. ونلاحظ أن موقع شحات الذي استقر فيه المهاجرون يتصف بأنه يقع على الهضبة الأولى للجبل الأخضر، وهي منطقة خصبة فيها نبع ماء، ويحيط بها واديان يعرفان حالياً بوادي الغدير ووادي شحات والمنطقة وافرة الأمطار وكان يوجد بها نبع أشارت إليه المراجع وأنشئت عليه نافورة وحوض ابولو (انظر الشكل رقم «26» الذي يعبر عن مدينة قورينة الأثرية. لقد تبع إنشاء مدينة قورينة

---

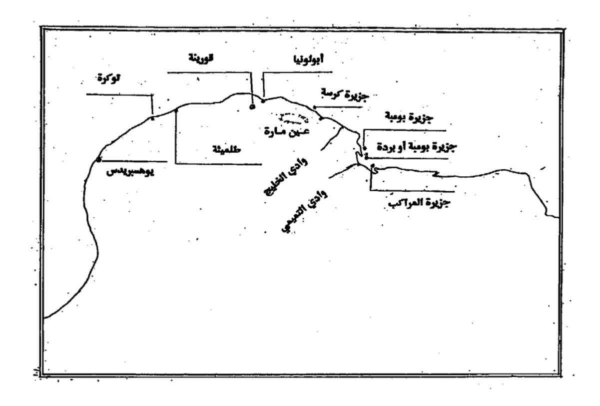
(9) د. ابراهيم نصحي، إنشاء قورينة وشقيقاتها.

(10) د. ابراهيم نصحي، إنشاء قورينة وشقيقاتها.

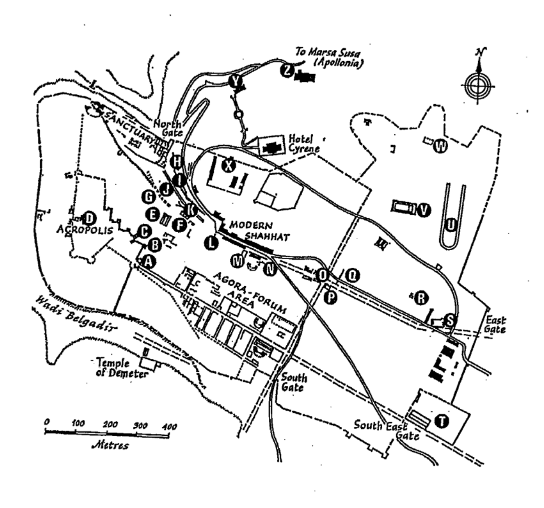
(11) د. ابراهيم نصحي، إنشاء قورينة وشقيقاتها.

الشكل رقم (25)

المواقع المشار إليها في رحلة باتيوس ورفاقه والمدن الإغريقية الأولى.



تشير الاسطورة اليونانية إلى المواقع التي أقام أو مر بها باتيوس ومجموعته في رحلته الاستيطانية إلى ليبيا وتأسيسه مدينة قورينة وما لحق من إنشاء مدن إغريقية بشرق ليبيا. وتمثل الخريطة أهم المواقع التي رجحت المصادر التاريخية الإشارة إليها في الاسطورة.



الشكل رقم (26)

مخطط المنشآت الأثرية بقورينة اليونانية ثم الرومانية والبيزنطية

ويظهر بها المنطقة المقدسة بالشمال الغربي ومنطقة الأجورة والفورم بجنوب المخطط

كما يوجد على المخطط شحات الحديثة والفندق والمتحف.

مجموعة مدن هي أبولونيا (سوسة) طلميثة، توكرة، وبنغازي. وتدرج جميع المراجع مدينة برقة (المرج) ضمن هذه المجموعة من المدن. وسنتناول واقع مدينة برقة وهل هي المرج أم أنها غير ذلك، وقد أشير إلى موقعي درنة وطبرق، إلاّ أن ما وجد من آثار استيطانية ومعالم معمارية تعود للعهد الإغريقي أو الروماني كانت مقتصرة على كل من (بوسة، شحات، طلميثة، توكرة وبنغازي)، وقد اختلفت الآراء حول تحديد المدن الخمس في منطقة برقة، والرأي المرجح هو اعتبار طلميثة بدلاً من المرج والتي تستكمل اتحاد المدن الخمس، نظراً لاختفاء اسم برقة[12] نتيجة تغيير أسماء بعض المدن الإغريقية إلى أسماء فارسية، علماً بأن المدن الإغريقية التي استمرت حتى العهد الروماني، تمثلت في كل من: شحات، سوسة، طلميثة، توكرة، وبنغازي.

إن الدارس لمواقع هذه المدن، يلاحظ وجود مجموعة خصائص كانت مقومات لقيامها، وتتمثل في:

- وجود المياه، سواء نتيجة غزارة الأمطار أو وجود وديان وعيون، كذلك توافر المياه الجوفية في سهول بعض المدن، وأيضاً كذلك وجود وديان بقرب هذه المدن، مثل وادي القطارة ببنغازي ووادي الغدير وشحات. كما يحيط بطليمثة وادي زويانا من الشرق، وآخر من الغرب. وتتدفق سيول التلال خلف سوسة على سهل سوسة، وكذلك تنحدر السيول على سهل توكرة من التلال الواقعة خلف توكرة وتتوافر في كليهما مياه سطحية أمكن استخراجها بواسطة آبار غير عميقة.

- تتميز هذه المناطق التي أقيمت عليها هذه المدن بجودة مناخها ووقوع معظمها على شاطىء البحر باستثناء شحات التي لا تبعد عن البحر كثيراً حيث تشاهد مياه البحر المتوسط من تلالها. وأن أبولونيا (سوسة) قد أنشئت في الأصل كمرفأ لشحات وفق النظام الإغريقي بضرورة وجود منطقة زراعية ومرفأ يتبع المدينة وأن كلاً من طلميثة وتوكرة وبنغازي يمتد نطاقها إلى المناطق الزراعية المحيطة بكل منها، ويوجد فيها ميناء خاص بها، وقد تكون سهول المرج هي الظهير الزراعي لمدينة طلميثة.

---

(12) د. ابراهيم نصحي، إنشاء قورينة وشقيقاتها.

- توافرت في المناطق المحيطة بهذه المدن حقول زراعية جيدة تعتمد على مياه الأمطار والسيول والوديان، وفرت الغذاء لها، واعتمدت هذه المدن على البحر في اتصالاتها بجزر وشواطىء البحر المتوسط.

- أسست مدينة قورينة حسب النظام الإغريقي من حيث إنشاء المنطقة المقدسة، أي تشييد المعبد الاكروبول بمنطقة منفصلة أعلى من المنطقة التي أقيمت عليها المباني السكنية. وقد أقيمت قلعة بالربوة العليا قد ترجع مبانيها للعهد البيزنطي وفق النظام البيزنطي، كما يوجد في المدينة ساحة الأجورة. وعلى الرغم من التعديلات والإضافات التي تمت بمدينة قورينة خلال العهود اللاحقة، سواء من قبل النظام البطالمي أو الروماني أو البيزنطي، فإن مخطط شحات يمثل النموذج الإغريقي للمدن الحرة من حيث وجود المعبد الخاص بإله المدينة ووجود أجورة وفصل المنطقة السكنية. إلاّ أن نظام الحكم فيها قام على أساس النظام الملكي الوراثي الذي توارثته عائلة باتيوس. وقد نمت شحات حتى أصبحت من أكبر المدن في الشمال الإفريقي ونافست قرطاج في ذلك الوقت، وكان لها مؤسساتها ومعاهدها، واشتهر منها العديد من الفلاسفة، وظهرت فيها التيارات الدينية والايديولوجية وقامت عدة ثورات دينية من قِبل من وُجد فيها من طوائف دينية، كاليهود والمسيحيين.

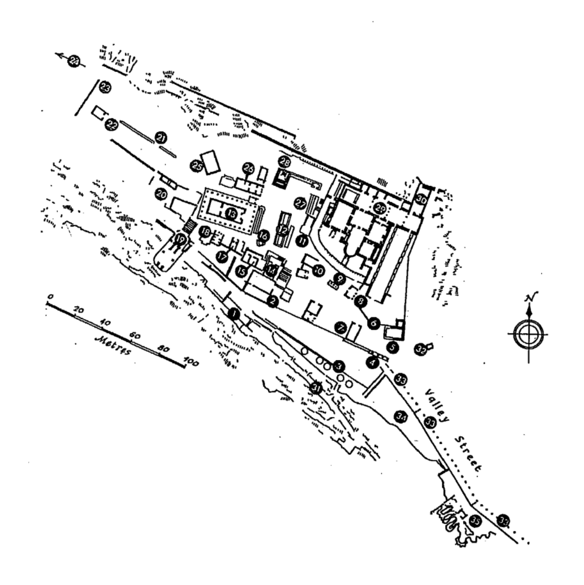
وقد حاولت المدن الاغريقية إنشاء مراكز استيطانية على مصب وادي كعام (الكنبس) ومنعت من ذلك من قبل القبائل الليبية كقبيلة المكاي بمساندة القرطاجيين. لقد اعتبرت قورينة دلفي المدن الإغريقية ببرقة أي أن معبد قورينة يحج إليه سكان هذه المدن. وتغطي المساحة الأثرية لمدينة شحات داخل أسوارها 300 هكتار تقريباً، وهي مساحة تتجاوز مساحة معظم المدن الأثرية الرومانية داخل أسوارها حيث تزيد على ضعف مساحة لبدة، أكبر المدن الرومانية الليبية.

إن الآثار الحالية لمدينة شحات لا تمثل المنشآت الإغريقية الأصلية، بسبب ما أضيف إليها من منشآت للعهود اللاحقة، وبالذات المنشآت الرومانية والبيزنطية اللاحقة. ويعبر الشكل رقم «27 ـ أ» عن المنطقة المقدسة، والشكل رقم «27 ـ ب» عن منطقة الأجورة والفورم، ويشملان أهم المباني الأثرية التي وجدت في مدينة قورينة الأثرية. وتشمل هذه معظم العهود التي مرت بها المدينة، سواء العهود الإغريقية أو البطالمية أو الرومانية والبيزنطية، وتخص المساحة الكبيرة لمدينة قورينة وما احتوته من منشآت عظيمة في عهد ازدهارها حيث كانت من أعظم المدن بالمنطقة وأن عدد سكانها تجاوز (80000) نسمة وقد يكون قد اقترب من (150000) نسمة، وهذه الأرقام تعبر عن متوسطات للكثافة السكانية بمدن تلك العهود، أي بين 200 و400 شخص للهكتار، بينما يعبر الشكل رقم «28» عن المواقع الأثرية لمدينة سوسة (أبولونيا).

لقد كانت مساحة طلميثة كبيرة أيضاً، حيث إنها تجاوزت 200 هكتار داخل أسوارها، إلاّ أن معظم آثارها تعود إلى العهد الهيليني وما بعده. لذلك، تتصف شوارعها بالنظام الشبكي. (انظر الشكل رقم «29» الذي يعبر عن مخطط طلميثة الأثري. وتجدر الإشارة إلى أن الآثار والمنشآت والمعابد الإغريقية في هذه المدن لا تعطي صورة عما كانت عليه، سواء بسبب ضياعها وتلفها أو غمر البحر لجزء منها، كما يشاهد في الأجزاء المغمورة من مدينة سوسة بشواطئها. كما أن التوسع الحديث لهذه المدن قد غزا بعضاً من آثارها الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات والاضافات والمباني الجديدة التي شيدت في هذه المدن خلال العهود اللاحقة للعهد الإغريقي قد أوجدت في آثار هذه المدن العديد من النظم والطرز المعمارية والتي تمثل مجموعة هذه العهود من حيث أنواع المباني والمنشآت، إلاّ أن أصالتها الاغريقية تمثلت في اختيار مواقعها ونظامها التخطيطي الأول، وتكامل الظهير الزراعي والمرفأ البحري مع المدينة. كما نود أن نشير إلى أن التنقيب على كل من شحات وسوسة وطلميثة لم يستكمل، ولم يتم أي تنقيب يذكر على توكرة باستثناء ما ظهر من آثار، أما مدينة بنغازي القديمة فإن آثارها قد غطيت بما استحدث عليها من مبانٍ ومقابر.

الشكل رقم (27 ـ أ)

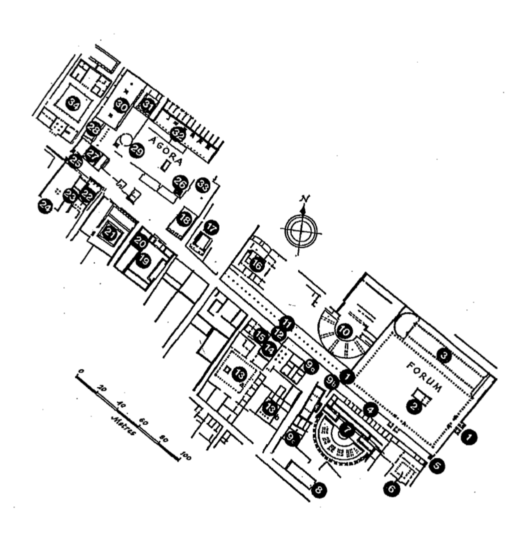
مخطط المنطقة المقدسة لقورينة



. . . يتبع الشكل رقم (27 ـ أ)
المنطقة المقدسة لقورينة

1 ـ نافورة أبولو
2 ـ سلم للمنطقة المقدسة
3 ـ كوشة جير بيّزنطية
4 ـ مداخل يونانية
5 ـ معبد أفروديت
6 ـ مدخل الحمام البيزنطي
7 ـ ساحة تدريب عسكرية
8 ـ مداخل رومانية
9 ـ نافورة هيلينسكية
10 ـ معبد مادس
11 ـ معبد ديوسكري
12 ـ مذبح أبولو (ALTAR)
13 ـ معبد أبولو
14 ـ معبد جاسون ماجنوس
15 ـ ضريح أبولو
16 ـ نافورة سيرلينا رومانية
17 ـ نافورة يونانية
18 ـ معبد إيزيس
19 ـ كهف القديسين
20 ـ شرفة معبدة
21 ـ حائط محوري
22 ـ معبد غير مسمى
23 ـ حائط نيكودامس
24 ـ مسرح يوناني وامفيتيتر روماني
25 ـ معبد غير مسمى
26 ـ معبد أرتيميس
27 ـ مذبح أرتيميس
28 ـ معبد هيكاتس
29 ـ حمام تراجان
30 ـ متحف حمام
31 ـ طريق شق في الصخر
32 ـ حجارة ميلية (هايدرنت)
33 ـ طريق مقدس
34 ـ منطقة النافورة الجديدة (مياه جوستا)
35 ـ حمام يوناني

الشكل رقم (27 ـ ب)
منطقة الأجورة والفورم لقورينة



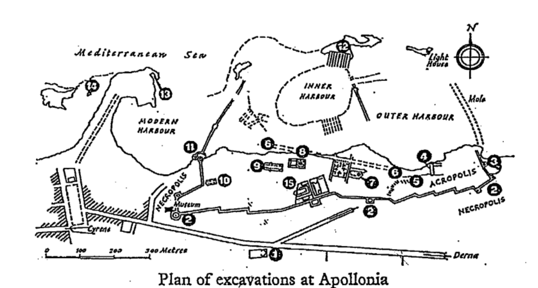
.../ يتبع الشكل رقم (27 ـ ب)
منطقة الأجورة والفورم لقورينة

1 ـ مدخل الفورم
2 ـ معبد باخوس
3 ـ بازيلكة مدنية (دار القضاء)
4 ـ طريق الملك باتوس
5 ـ المدخل الشرقي (PROPYLON)
6 ـ بيت خاص (العهد الروماني)
7 ـ مسرح روماني
8 ـ معبد فينوس
9 ـ مقامات صغيرة
10 ـ مسرح هلينسكي (أوديون)
11 ـ رواق لهيرمس (هيريكيولس)
12 ـ برج بيزنطي يسد الطريق
13 ـ بيت جاسون ماجنوس
القصر الرئيسي (A)
مكان الإقامة (B)
14 ـ قاعة عامة
15 ـ معبد هيرمس
16 ـ بيت هيسيكيوس
17 ـ قاعة اله الشعر
18 ـ قاعة ثمانية القاعدة
19 ـ مبنى غير محدد
20 ـ قاعة ميدوس
21 ـ بريتينيوم (PRYTANEUM)
22 ـ معبد جوبيتر
23 ـ مكتب تسجيل عام
24 ـ مبنى غير محدد
25 ـ المدخل الغربي
26 ـ نصب بحري
27 ـ معبد ديميتر
28 ـ رواق الأمبراطور
29 ـ ضريح باتوس
30 ـ الرواق الغربي
31 ـ مبنى غير محدد
32 ـ الرواق الشمالي للأجورة
33 ـ الرواق الشرقي للأجورة
34 ـ جميزيوم

شكل رقم (28)
مخطط آثار مدينة أبولونيا (سوسة)

سوسة التي نشأت كميناء إغريقي يخص مدينة قورينة وفق النظام الإغريقي للمدن وأطلق عليها البيزنطيون اسم سوزوسا كما أطلق عليها العرب اسم اجيه قد تطورت خلال العهد الروماني وانفصلت عن مدينة قورينة وأصبحت إحدى المدن الخمس في برقة في القرن الخامس ميلادي وتحصلت على لقب إحدى المدن الرئيسية بليبيا العليا.

إن جزءاً كبيراً من مدينة سوسة الأثرية يقع في قاع البحر الذي امتد إليها وأغرق أهم منشأتها بما فيها جزءاً كبيراً من طريقها الرئيسي مما يدل على أنها تعرضت لزلزال عنيف.



Plan of excavations at Apollonia

Plan of excavations at Apollonia

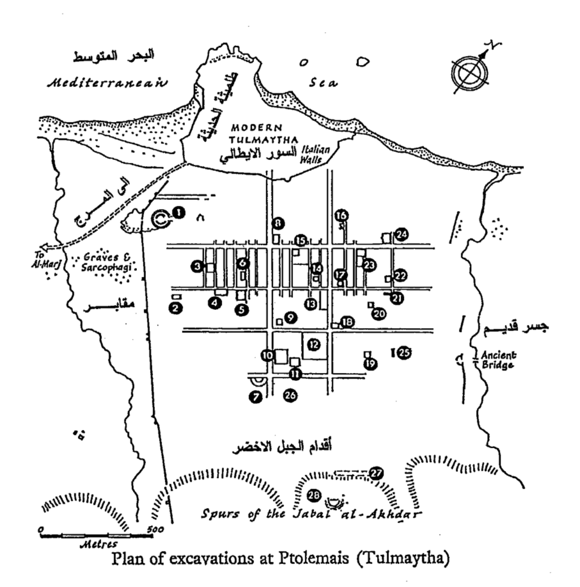
1 ـ كنيسة خارج سور المدينة
2 ـ سور المدينة الهلنسكي
3 ـ مسرح
4 ـ بيت بصهريج
5 ـ حجرة صخرية (مخزن)

6 ـ الطريق الرئيسي
7 ـ الكنيسة الشرقية
8 ـ حمامات رومانية
9 ـ الكنيسة المركزية
10 ـ الكنيسة الغربية

11 ـ البوابة الغربية
12 ـ منحدر على الجزية للقوارب
13 ـ محجر مغمور
14 ـ مدافن بالمحجر
15 ـ قصر الحاكم البيزنطي

الشكل رقم (29)

مخطط آثار مدينة طلميثة.



Plan of excavations at Ptolemais (Tulmaytha)

Plan of excavations at Ptolemais (Tulmaytha)

.../يتبع الشكل رقم (29)

مدينة طلميثة التي قامت كمدينة إغريقية في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد وتحولت إلى مدينة رومانية حيث أصبحت عاصمة للمدن الخمس بتتابولس في سنة 297م. ومن بعدها بيزنطية يظهر بها بشكل واضح نظام الطرق الشبكية (الطرق المتوازية والمتعامدة) الذي أسسه المخطط هيبوداموس المالطي خلال القرن الخامس وتطورت المدينة الهلينية على أساسه، كما أصبح النظام الأساسي للطرق بالمدن الرومانية، ويظهر بالمخطط أن المدينة تحتل المنطقة المحيطة بالميناء، وقد قام المستعمر الإيطالي بإنشاء سور حولها عرف بالسور الإيطالي، وقد أطلق على طلميثة في العديد من المراجع ميناء برقة، أما معالم مدينة طلميثة فيمكن مشاهدتها من خلال ما بقي من آثار بموقعها.

معالم المدينة التاريخية ـ منطقة الآثار

1 ـ مسرح	2 ـ كنيسة حصن
3 ـ مباني محصنة ـ قلاع	4 ـ مباني محصنة ـ قلاع
5 ـ فيلا رومانية	6 ـ كنيسة
7 ـ مسرح بيزنطي	8 ـ مبنى عام
9 ـ مسرح	10 ـ مسرح
11 ـ صهاريج خزان مياه	12 ـ صهاريج خزان مياه
13 ـ قصر بصفوف من الأعمدة	14 ـ صهاريج
15 ـ حمامات المدينة	16 ـ تريكونكس
17 ـ معقل أو حصن	18 ـ معقل أو حصن
19 ـ معقل أو حصن	20 ـ معقل أو حصن
21 ـ صهاريج	22 ـ معقل أو حصن
23 ـ القيادة العسكرية	24 ـ حصن الشرق
25 ـ معقل أو حصن	26 ـ زاوية رواق مهدن
27 ـ حلبة سباق	28 ـ مسرح بيزنطي نصف دائري

ملاحظة: يلاحظ كثرة الحصون بآثار طلميثة.

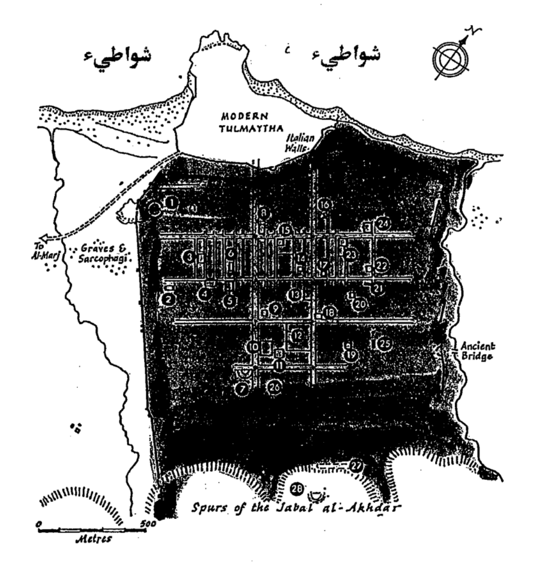
يُظهر مخطط طلميثة الأثري استخدام النظام الشبكي في طرقها، وهو نظام عرف في مرحلة متأخرة لنظم المدن الإغريقية خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وقد استخدم النظام الشبكي في المدن الإغريقية من قِبل مخطط إغريقي يعرف باسم هيبوداموس المالطي. كما تظهر هذه المدينة وجود قناة مياه (قناطر مائية) رومانية كان يتم عن طريقها جلب المياه للمدينة من مصدر يقع إلى شرقها ويبعد حوالى 25 ميلاً عنها، كما يحد طرفي المدينة واديان أحدهما من الشرق والآخر من الغرب. ويمكن ارجاع تاريخ كل من (برقة) طلميثة كذلك ميناء برقة، ميناء طلميثة وبنغازي، إلى النصف الثاني من القرن السادس ق.م. أي بين سنتي 520 و550 قبل الميلاد، وتظهر المسوحات التي تمت بالنسبة للوضع القائم لكل من طلميثة وتوكرة وسوسة، بأن المساحات الأثرية داخل المخططات الحديثة لهذه المدن والتي توصي هذه المخططات بالمحافظة عليها، تصل في طلميثة إلى 172 هكتاراً من المساحات الأثرية، بالإضافة إلى 92 هكتاراً من مناطق الحماية. أما توكرة فحددت مساحة المنطقة الأثرية فيها بـ 99 هكتاراً و50 هكتاراً منطقة حماية، كما حددت المنطقة الأثرية لسوسة بـ 26 هكتاراً و15 هكتاراً مساحة حماية. علماً بأن جزءاً كبيراً من مدينة سوسة الأثرية قد غمره البحر، وتشاهد من الجو مغمورة تحت سطح مياه البحر على الشاطىء الشرقي للمدينة.

لقد حددت المساحات الأثرية في مخطط شحات للامتداد الجنوبي لمدينة قورينة على الربوة الثانية بمساحة 109 هكتارات بالإضافة إلى المنطقة الأثرية الأصلية لمدينة قورينة الواقعة شمال شحات الحديثة على الربوة الأولى. انظر الأشكال التالية:

- شكل رقم 30، المناطق الأثرية المجاورة لمخطط طلميثة (مناطق حماية الآثار بالمخطط).
- شكل رقم 31، المناطق الأثرية لتوكرة (مناطق حماية الآثار بالمخطط).
- شكل رقم 32، المناطق الأثرية لسوسة (مناطق حماية الآثار بالمخطط).
- شكل رقم 33، المناطق الأثرية بموقع شحات (مناطق حماية الآثار بالمخطط).

الشكل رقم (30)
مناطق الحماية لآثار مدينة طلميثة.

مخطط طلميثة

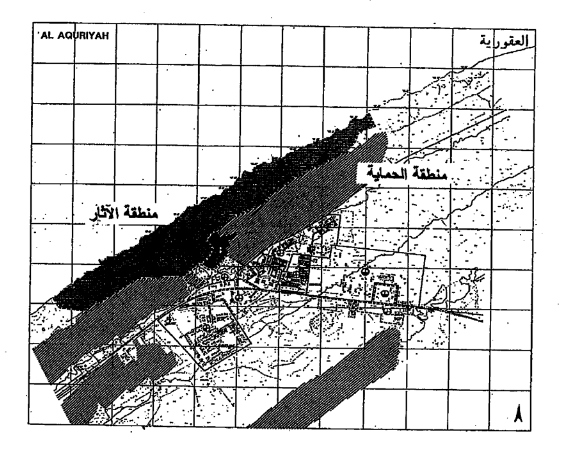


منطقة آثار طلميثة.

الشكل رقم (31)

مخطط حفريات مدينة توكرة الأثرية.

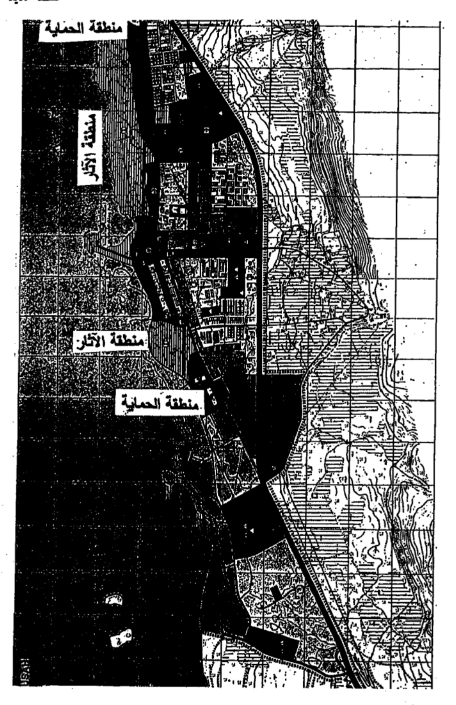
مناطق الحماية لآثار مدينة توكرة



الشكل رقم (32)

مناطق الحماية لآثار مدينة سوسة.

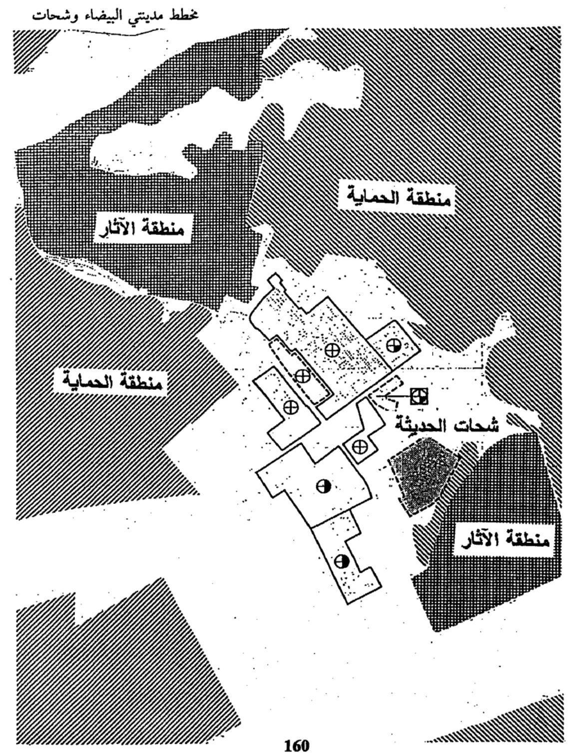
مخطط مدينة سوسة



الشكل رقم (33)

مناطق الحماية لآثار مدينة قورينة (شحات).

مخطط مدينتي البيضاء وشحات



لقد استدل من الصورة الجوية ومن أعمال التنقيب وما عثر عليه من مخلفات، حددت جميعها موقع مدينة يوهيسبيريدس والتي أشار الأستاذ محمد مصطفى بازامة في كتابه (بنغازي عبر التاريخ) إلى مختلف التسميات التي وردت بشأنها مثل هسبيردس، ومدلولات هذه التسمية كمدينة أقصى الغرب، أي أبعد مدينة إلى الغرب في الإقليم للمدن الإغريقية بليبيا، أو مدينة حدائق الغرب الخصبة، والتي يرجع تأسيسها إلى العهد الإغريقي. وقد أقيمت على ربوة مشرفة على سبخة السلماني في موقع جبانة سيدي عبيد حالياً. وقد انتقلت مدينة برنيق في العهد البطالمي إلى شاطىء البحر مباشرة في موقع مدينة بنغازي العتيقة. وقد عثر على آثار أرضيات في مقبرة السيد غربيش. وسواء الموقع الأول الداخلي المطل على سبخة أو الموقع الثاني، فإن كليهما يقع ضمن مدينة بنغازي الحديثة. وتحيط بنغازي حالياً بجميع هذه السبخ والبحيرات، باستثناء عين الزيان التي تقع في طرف بنغازي الحديثة.

إن موقع يوهيسبيريدس الإغريقية ينسجم مع معظم الإفادات التاريخية والقصص الإغريقية التي أشارت إلى موقعها وعلاقتها بالأجسام المائية الداخلية، والتي تعرف حالياً بسبخة السلماني وسبخة سيدي يونس وسبخة الكيش، ولا شك في أن هذه الأسباخ كانت أعمق قديماً وكانت تمثل مرافىء داخلية وقد قلّ عمقها، وتحولت إلى سبخ نتيجة ما تراكم عليها من رمال نقلتها رياح القبلي خلال مواسم الربيع والصيف، (وتم ردم السبخ خلال الستينات من هذا القرن). وبالإضافة إلى هذه المجموعة من السبخ، يوجد موقع المرفأ القديم نفسه أو الحوض الداخلي والذي طور حالياً إلى بحيرة داخلية، وتقع إلى الشمال الغربي من مدينة بنغازي وعين الزيان والتي تمتد لمسافة على شاطىء البحر وتكوّن بحيرة متصلة بالبحر بفتحة محدودة. وماء هذه البحيرة من مصدر أرضيّ عذب.

إن جميع هذه الأجسام المائية والتي أزيل البعض منها، مثل سبخة السلماني ينسبها الأستاذ بازامة حسب ما ورد في القصص الإغريقية إلى بحيرة تريتونس ونهر (ليتون) مجرى وادي القطارة وملامسته أو مقاربة الأخير لمدينة هيسبيريدس. إن وادي القطارة يمتد مصبه إلى هذه البحيرات تاريخياً، وكثيراً ما عرّض ضواحي بنغازي إلى الفيضانات، وكان آخر مرة فاض فيها هذا الوادي على ضواحي المدينة بمنطقة البركة، كان في شتاء

سنة 1969م، حيث شاهد المؤلف هذا الفيضان أثناء توليه مسؤولية وزارة الشؤون البلدية، وشارك مع زملائه وزير الأشغال العامة وعميد بلدية بنغازي وبعض المسؤولين بالمدينة في أعمال الحد من الفيضان واتخاذ الإجراء اللازم.

إن موقع مدينة بنغازي الإغريقية يناظر العديد من مواقع المدن القديمة والتي تحتمي بالأجسام المائية، وتستعمل ضفافها الداخلية كمرافىء. ويمكن مقارنة موقع بنغازي بموقع مدينة قرطاج الفينيقية والتي أسست على ضفاف بحيرة داخلية، كما نقلت تونس الإسلامية إلى موقع آخر مطل على البحيرة نفسها، حيث تقع قرطاج على الضفة الشمالية، وتقع تونس على الضفة الغربية منها، وحالياً تحيط تونس الحديثة بالبحيرة من جميع جوانبها.

نستخلص من تطور مدينة بنغازي الإغريقية إلى أنها احتمت بالسبخة واستفادت من البحيرة في المواصلات نظراً لأنها كانت أعمق مما عرفت به هذه السبخة. وعندما قلّ عمقها نتيجة ترسب الرمال بها، كذلك ظهور مراكب كبيرة تتطلب عمقاً مائياً أكبر، تم نقل المدينة إلى الموقع الجديد حيث اتصلت بالبحر مباشرة عن طريق المرفأ القديم، واستفادت من ظهيرها الزراعي، سواء بالنسبة للحقول الواقعة إلى شرقها أو إلى الشمال منها، والشكل رقم «34» يعبّر عن كل ذلك.

موقع مدينة برقة التاريخية

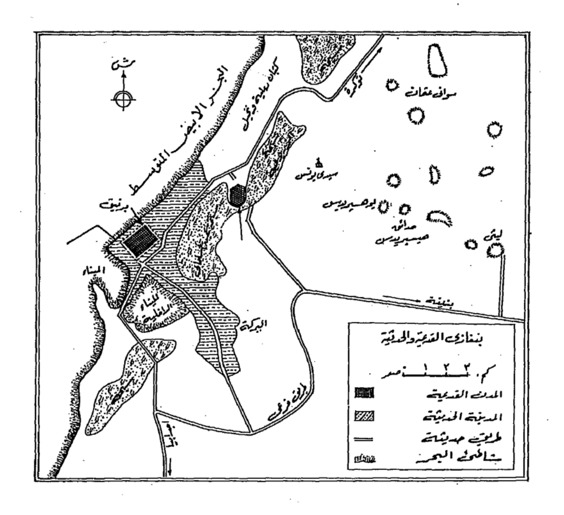
عند الحديث عن المدن الإغريقية بليبيا، تم تناول أشهر الآراء حول هذه المدن والتي عرفت بكل من قورينة (شحات) وبرقة (المرج) وبطليموسة (طلميثة) ويوهسبيريدس (بنغازي) وأرسينوى (طوكرة) وقد استنتجنا بعض الآراء حول مدينة برقة من حيث تداخلها مع موقع مينائها، أي أنها كانت ضمن موقع بطليموسة (طلميثة) عندما عرفت الأخيرة بهذا الاسم. وحيث إننا لاحظنا وجود أسس تدعم الرأي الثاني وتعتمد على منهج تخطيطي وإفادات تاريخية، رأينا أن نقدم رأينا بهذا الخصوص، والذي يستخلص أن مدينة برقة التي أنشئت من مجموعة مهاجرين حضروا من مدينة قورينة تم توطينها بموقع طلميثة، وليس موقع مدينة المرج العربية، ونعتمد في ذلك على ما يلي:

الشكل رقم (34)

خريطة تبين تطور مواقع مدينة بنغازي،

الموقع القديم هسبيريدس أو يوسبيريدس وموقع مدينة برنيق (بريتش).

تاريخ مدينة بنغازي لـ ر. ج. جودتشايلد



خريطة تبين الموقع القديم والموقع الحديث لمدينة بنغازي.

1 ـ من المعروف عن أراضي سفح الجبل الأخضر بأنه لا توجد فيها عيون مياه، وأن العيون لا تتواجد إلا في المنخفضات مثل الوديان أو سفح الجبل أو عند الهضبة الأولى، وذلك لأن الطبقة الجيولوجية الحاملة للمياه تقع على مستوى عميق من سفح الجبل يتعذر الوصول إليها بتقنيات ذلك العهد. ولذلك، فإن معظم مياه الأمطار تنساب لهذه الطبقة، ومنها تتدفق إلى الشمال أو الجنوب فوق مستوى الطبقة الحاملة، وتظهر في شكل عيون أو شلالات في المنخفضات أو في سفوح الجبل الجنوبي. ومن ذلك، نلاحظ أهم مواقع مصادر المياه بالجبل الأخضر، تتمثل في شلالات درنة وعين مارة وعين رأس هلال وعين الدبوسية. وقد عرف العرب الخصائص المائية للجبل الأخضر، وجاء في هذا المجال الوصف التالي:

«وقد حكى غير واحد أن طرف هذا الجبل يصل إلى البحر (حيث الطرف) المسمى أوتان من برقة وفي هذا الجبل كل طريفة من الثمار وغرائب الأشجار. **والمـاء يطرد منه وبواسطته وجوانبه** ويوجد النبات أبداً مخضراً في كل الأزمان»[13].

من الشواهد التاريخية المعززة لنظام تزويد المدن الإغريقية بالمياه، ما بقي من آثار بهذه المدن مثل وجود نبع شحات، وكذلك جلب المياه إلى طلميثة بواسطة قناطر مائية، والاعتماد على تخزين مياه المطر في صهاريج في سفح الجبل بالنسبة للامتداد الجنوبي لقورينة، تلك الخزانات التي تشاهد على الطريق الساحلي بسفح الجبل (انظر اللوحة رقم «12»). لكل ذلك، فإن موقع المرج يفتقر إلى مصدر محلي للمياه ولم يعثر على أي أثر لأسلوب تزويد المدينة بالمياه، سواء من حيث وجود خزانات أو قنوات وقناطر مائية، أو الاشارة إلى وجود عيون بالموقع وأن المياه الجوفية أعمق مما يمكن الاستفادة منها بتقنيات تلك العهود. كما يتعذر اعتماد مدينة كبيرة على مياه الأمطار وهي موسمية لا تغطي إلاّ سبعة أشهر من السنة، وقد تشحّ في بعض السنوات. ولم يعثر على أي نظام يخص تزويد المدينة بالمياه، كذلك لم تشر المراجع التاريخية إلى مصادر المياه الخاصة بالمدينة، حتى من المراجع العربية التي تهتم بهذا الموضوع.

---

(13) **د. ابراهيم نصحي**، إنشاء قورينة وشقيقاتها.

2 ـ ان النظام الإغريقي لاختيار مواقع المدن يعتمد على اختيار التلال وليس السهول والمنخفضات، كما هو معروف على موقع المرج القديمة، وأن المنخفضات والسهول تخصص للنشاط الزراعي كظهير للمدن. وعليه، فإن موقع المرج القديم لا يتمشى مع أسس تخطيط المدن الإغريقية، إلاّ أنه يمكن أن يكون ظهيراً لمدينة برقة كمنطقة زراعية لما يتصف به من تربة جيدة وأرض منبسطة تتجمع بمنخفضاتها مياه الأمطار في السنوات الغزيرة، مثل المنخفض الواقع شرق المرج.

3 ـ لم يتم العثور بموقع المرج على أي آثار تعبر عن وجود مدينة كبيرة نافست قورينة، وكانت مدينة مسوَّرة ومحصنة حالت أسوارها وحصونها دون اقتحامها من قِبل جيوش الفرس، ولم يتمكنوا من ذلك إلاّ بالحيلة والغدر. ويلاحظ أن اسم مدينة برقة لم يختف حتى القرن الرابع قبل الميلاد، بظهور اسم بطليموسة الذي حل محل اسم ميناء برقة. ونفسر ذلك بحلول اسم بطليموسة محل كل من مدينة برقة وميناء برقة وأن كلاً من مدينة برقة وميناثها كانا بموقع طلميثة ولا وجود لمدينة بموقع المرج، وهذا الرأي يوازي ما حل بالنسبة لكل من بنغازي عند تغيير اسمها من هيسبيريدس إلى برنيق، وتغيير اسم توكرة إلى ارسينوى وتم تغيير اسميهما على مدن تواجدت على الموقع نفسه.

4 ـ إن مدينة برقة تم تخريبها في سنة 482 ق.م. من قِبل جيوش الحملة الفارسية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تابعة لمدينة قورينة سياسياً وفي نظام عملتها. واستمر ذكرها حتى القرن الرابع ق.م. عندما غيرت أسماء العديد من المدن الإغريقية. لذلك، فإنه يتعذر تعليل اختفاء مدينة برقة بسبب الحروب أو الكوارث والتي لم تشر إليها أي مصادر تاريخية.

5 ـ إن موقع مدينة طلميثة ينسجم مع نظم توطين المدن الإغريقية، سواء من حيث وجود منحدر يؤهل لتوطين المنطقة المقدسة بالجهة العليا منه، وتوطين المناطق السكنية أسفلها، كذلك وجود ميناء ينتهي إليه هذا المنحدر، وأيضاً وجود ظهير زراعي إلى الجنوب منها بسفح الجبل، وكذلك إلى الغرب منها بسهل العقورية.

كما وجد بآثارها ما يفيد عن نظم تغذيتها بالمياه من وجود قناطر مائية تمتد شرقاً، لعلها كانت تتغذى من نبع أو عيون تقع بمنحدرات الجبل الأخضر.

6 ـ إن ما وجد من عملات ولوحات تشير إلى أن مدينة برقة وجدت في طلميثة ولم توجد في المرج.

نستخلص من كل ذلك، أنه لم تنشأ مدينة برقة الإغريقية بسهل المرج، إنما أنشئت بموقع طلميثة. وعرف العمران بهذا الموقع في مدينة برقة وميناء برقة. وقد أشار هيرودوتس إلى مدينة برقة وهي المدينة نفسها التي أطلق عليها بطليموسة في القرن الرابع قبل الميلاد، أي في تاريخ لاحق لتاريخ هيرودوتس. وقد أورد هذا الرأي كل من استرابون وبلينيوس، وهما مؤرخان قديمان[14]، وأن سهل المرج كان ظهيراً لمدينة برقة وامتداداً زراعياً لها فقط. ونلاحظ استمراراً لذكر مدينة برقة في المراجع العربية، وأن العرب أطلقوا على قورينة اسم مدينة برقة، كذلك ربطوا بين ميناء قورينة (أبولونيا) سوسة بمدينة برقة، وأطلقوا على سوسة اسم إجيه. وسيأتي ذكر ذلك بالتفصيل ضمن موضوع تطور المدن الليبية خلال العهد العربي الإسلامي.

استناداً إلى ما سبق من تحليل تخطيطي وعدم العثور على أثر ما يتعلق بمدينة المرج القديمة، أي عدم العثور على آثار بها أو حولها يتعلق بالعهد الاغريقي، فإننا نرى بأن مدينة برقة المشار إليها في التاريخ القديم تتعلق بمدينة طلميثة. أما الإشارة إلى مدينة برقة في العهد العربي حتى الهجرات العربية، فإنه يقصد بها مدينة قورينة. بينما وردت طلميثة في المراجع الغربية باسمها.

المدينة الرومانية

تطورت المدن الرومانية من خلال نظم حضارتين سبقتها تمثلت في الحضارة الإغريقية من خلال نظم المدن في العهد الهيليني، وكذلك من الحضارة الترورية التي قامت بشمال شبه الجزيرة الإيطالية والتي وجد من خلالها مجموعة مدن بشمال إيطاليا.

---

(14) د. ابراهيم نصحي، إنشاء قورينة وشقيقاتها.

وقد اختلفت نظم المدن الترورية عن الإغريقية من أنها قامت على أساس المدن المسورة، أي أن سور المدينة يحدد وينشأ مسبقاً، أو مع المدينة، ولا يأتي في مرحلة لاحقة كما كان نظام المدن الإغريقية بل إن أسوار المدن الترورية كان يتم بناؤها على طقوس وإيحاءات سحرية تبارك أسس إنشائها.(15)

لقد تطورت الحضارة الرومانية اعتماداً على مدينة روما التي كانت نقطة استقطاب الحضارتين والتي يؤرخ نشأتها إلى سنة 753 ق.م. وكان نظام الحكم فيها ملكياً وتحول في سنة 507 ق.م. إلى النظام الجمهوري، على أساس اختيار القناصل للإمبراطورية الرومانية، وامتدت سلطة روما من خلال غزو العديد من المدن الواقعة بشمال إيطاليا في منطقة ألاتروسكا، وامتدت سلطتها لتشمل كامل مقاطعات ايظاليا. كما شمل هذا الامتداد الشمال الإفريقي بأراضي الدولة البونيقية وشرق البحر المتوسط موطن الحضارة الإغريقية. كما ضمت الإمبراطورية الرومانية شمال وغرب أوروبا، حيث شملت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإنجلترا. واعتبرت جميع هذه الأقطار كمقاطعات لهذه الإمبراطورية.

في سنة 390م. قسمت الدولة الرومانية إلى شرقية وعرفت بالامبراطورية البيزنطية أو بيزنطة وعاصمتها القسطنطينية (اسطنبول)، وغربية رومانية عاصمتها روما. وقد انتهت الدولة الرومانية في سنة 445م. باختيار النظام الملكي.

لقد كان من خصائص المدينة الرومانية هو دمج المنطقة المقدسة والأجورة في المدينة الإغريقية في موقع واحد هو الفورم، والذي كان يوطن بمركز المدينة ويشمل مجموعة عناصر أو منشآت أساسية هي الكوريا مقر المجلس البلدي، والبزلكا صالة النشاط التجاري وملتقى رجال الأعمال، ومقر مجلس القضاء، كما يشمل الفورم سوق المدينة بما يضمه من حوانيت وساحة رئيسية ويشكل الفورم من هذه العناصر وحدة معمارية مستطيلة تحيط بساحة مفتوحة وحولها ممرات ببواكٍ تتواجد فيها هذه العناصر. كما كانت هذه الساحة تمثل مركز المدينة وتضم تماثيل أو قوس نصر. ويتم الاعتناء

---

(15) لويس منفرد، المدينة على مر العصور، أصلها وتطورها ومستقبلها (الجزء الأول)، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ـ نيويورك.

بمظهرها من حيث تنسيق المماشي المسقوفة (البواكي) والأعمدة المحيطة بالساحة وما يعلوها من إطارات (كادرات)، وما ينصّب فوق كل ذلك من تماثيل ومنحوتات. وأسست المدينة الرومانية على نظام الطرق الشبكية الموازية للطريق المحوري الشمالي الجنوبي الرئيسي والذي يعرف بالكاردو، ويعتبر أوسع الطرق ويمر بمركز المدينة، وتضم المدينة مجموعة طرق موازية له من الجانبين. ويمتد الطريق المحوري إلى خارج المدينة من خلال بوابابت المدينة الرئيسية وغالباً ما يكون امتداداً للطرق الريفية.

كذلك يوجد في المدينة الرومانية طريق تقاطع شرقي غربي ويعرف بالدوكمان، ويلاقي الطريق المحوري الرئيسي في مركز المدينة، وهذا أيضاً يمتد إلى خارج المدينة عبر بواباتها أسوة بالطريق المحوري. وتوجد مجموعة طرق عرضية موازية له من الجانبين. وتشكل هذه الطرق المتقاطعة والمتعامدة مربعات أو مستطيلات تمثل تقسيمات المدينة والتي لا يقلّ طول أضلاعها عادة عن 70 متراً توطن بها منشآت المدينة السكنية، بالإضافة إلى موضوع نظام الطرق وإنشاء الأسوار والتركيز على الفورم في المدن الرومانية، فقد تطورت مجموعة المنشآت العامة التي بدأت بالمدن الإغريقية الهيلينية وشملت هذه المنشآت المسرح، والمسرح المستدير (كلسيوم)، وصالة الألعاب (البلسترا) والحمام، وحلبة السباق، وطريق البواكي، والمراحيض العامة، والتركيز على النصب كالأقواس والتماثيل والمنشآت العامة. وقد شيدت معظم المسارح اليونانية نصف الدائرية من خلال نحت مدرجاتها في التلال مثل مسرح شحات، وتطور بتشييد هذه المسارح بالمباني الحجرية وأخذت شكلها النهائي في المسرح الروماني والذي تطور إلى نوعين، المسرح الروماني نصف الدائري، والكلسيوم المقفل الدائرة، والأخير إما يشيد فوق الأرض مثل كلسيوم روما بايطاليا، والجم بتونس، أو المحفور والمنحوث في الأرض مثل كلسيوم صبراتة ولبدة.

وتميز الاستيطان الروماني بالاعتناء بشبكة الطرق التي ربطت أطراف الإمبراطورية، ومعظمها كانت مرصوفة بقطع حجرية، وشيدت القناطر والكباري على الأنهر والوديان، وتم ترقيم ومراقبة هذه الطرق، كذلك وجهت العناية بحدود الدولة بإنشاء القلاع والتحصينات وبعدة وسائل أخرى بما فيها تشييد الأسوار على حدودها. كما اعتنت الدولة الرومانية بمرفق الماء وبما تطلبه من سدود على الأودية وجلب مياه للمدن

على قناطر مائية. واعتمدت الدولة على إدارة أمورها على نظام البلديات والمقاطعات، وكذلك على فرق الجيش الروماني التي اختصت بالعناية بالطرق والحدود والسدود وإنشاء المعسكرات، والتي كانت النواة للعديد من المدن الأوروبية الحالية. وقد اعتمدت الدولة الرومانية الديانة المسيحية في سنة 331م. باعتبارها دين الدولة ومنذ ذلك التاريخ هجر المسيحيون المواقع السرية التي كانوا يتعبدون فيها (الكتاكوم)، وحولت البازلكا إلى كنائس في الفورم الروماني.

وعلى الرغم من أن مدينة القسطنطينية استمرت كعاصمة للدولة البيزنطية حتى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، إلاّ أن أهم عناصر المدينة الرومانية قد اختفت مع بداية القرن الخامس الميلادي. فقد توقفت الألعاب الأولمبية من الكلسيوم مع بداية سنة 394م. وحولت هذه المنشآت من قِبل الدولة البيزنطية إلى قلاع وتحصينات للمدن، كما توقفت آخر حمامات روما (حمامات كركلا بروما) سنة 524م. وأقفلت مدرسة أثينا أبوابها سنة 525م.

النظام الروماني في المدن الليبية

إن نظام المدن الرومانية شمل كلاً من لبدة وصبراتة وطرابلس بالساحل الغربي من ليبيا، كذلك وجد بكل من قورينة وطلميثة وسوسة بما أضيف من منشآت وتعديلات على المدن الإغريقية في شرق ليبيا، إلاّ أن أصالة النظام الروماني يشاهد بكل من لبدة وصبراتة باعتبار أن نظام المدينتين ومنشآتهما يعود معظمه إلى العهد الروماني. ولم يظهر الكثير من آثار العهد الفينيقي أو البونيقي السابقين له. وسنختصر مدى تطبيق أسس ومثاليات التخطيط الروماني على مدينتي لبدة وصبراتة باعتبار أن نظاميهما يعودان إلى الأسلوب والعهد الروماني. ويجب ألاّ نغفل بأن هذا التطور التخطيطي والمعماري الذي مرت به هذه المدن يعبّر عن نهضة معمارية محلية جارت ما يجري من نهضة وتطور معماري ضمن الإمبراطورية الرومانية، فهو في الواقع حضارة محلية وتراث ليبي أسهم في وجودها امتداد وجود هذه المدن السابقة لظهور الرومان بليبيا. وقد امتد تواجد اللغة البونيقية بهذه المدن، وذلك بتواجد السكان الليبيين فيها، ولم يكن سكانها من المهاجرين الرومان إليها فقط.

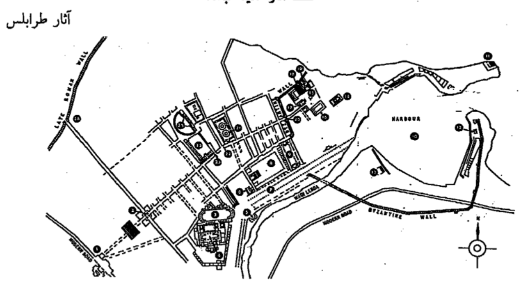
إن من أهم معالم مدينتي لبدة وصبراتة وجود فورم أو أكثر في كل منهما، كذلك فإن نظام الطرق فيهما نظام شبكي. كما شملت المدينتان معظم العناصر التي اختصت بها المدن الرومانية مثل المسرح، والحمامات، والأسواق، والمراحيض العامة والبزلكا. وتميزت لبدة بوجود طريق البواكي وحلبة السباق. وتقع الأخيرة إلى شرق المدينة شمال الكلسيوم. ونلاحظ أن كلاً من كلسيوم لبدة وصبراتة يقع إلى الشرق منها خارج الأسوار التي عرفت، وهو النظام الروماني في توطين الكلسيوم، سواء في أطراف المدينة أو خارجها. ودرج العهد البيزنطي على تحويل الكلسيوم إلى قلعة. ومن هذا المنطلق، فإننا نرى أن قلعة مدينة طرابلس قد شيدت على أنقاض الكلسيوم الخاص بها. وموقعها يناظر موقعي كلسيوم لبدة وصبراتة حيث يقع كل منهما في اتجاه الباب الشرقي من المدينة وعلى مسافة تقلّ عن 500م منه. وقد غطت الرمال كلسيوم لبدة وحلبة سباقها ومثله كلسيوم صبراتة. وقد تمّ التعرف على موقع كلسيوم صبراتة من خلال الصور الجوية التي أخذت لمدينة صبراتة عند إعداد مخططها الأول سنة 1966م.

لقد أوردنا بأن مساحة مدينة قورينة بلغت 300 هكتار. وعليه، فإن مساحتها تجاوزت ضعف مساحة مدينة لبدة، وفق ما جاء في كتاب المؤلف «طرابلس، المدينة العربية ومعمارها الإسلامي» وذلك بالنسبة لمساحة مدينة لبدة والتي حددت بـ 104 هكتارات لكامل الأراضي الواقعة داخل السور الروماني ومنطقة الميناء. إلاّ أن كتاب «تاريخ المدن» يحدد مساحة مدينة لبدة بـ 400 هكتار ويضعها في مقدمة المدن الرومانية بعد روما من حيث المساحة، وأكبر المدن خارج إيطاليا وفق الجدول التالي[16]. وهذه المساحة تضم مساحة المدينة وضواحيها، وبالذات الامتداد الجنوبي الذي لم ينقب عنه بعد. كذلك الامتداد الشرقي والذي توجد فيه المقابر والمنشآت العامة الأخرى كالكلسيوم وحلبة السباق. وقد قدر عدد سكانها بـ 100000 نسمة، أي بكثافة إجمالية حوالى 250 نسمة للهكتار. يمثل الشكلان رقما «35» و«36» المسقطين الافقيين لمخطط آثار كل من مدينتي لبدة وصبراتة. أما مدينة أويا (طرابلس)، فإنها كانت معاصرة لمدينتي لبدة وصبراتة، وتطورت من مدينة فينيقية إلى مدينة رومانية. ولا شك في أنه

(16) ليونارد بثينولو، تاريخ المدن، مطبعة م.أ.ث. كمبردج 1980.

الشكل رقم (35)

مخطط آثار مدينة لبدة.



1 ـ المدخل (للحفريات)

2 ـ قوس سيفران

3 ـ صالة الألعاب

4 ـ حمامات هادريانك

5 ـ نصب سيفران (نيفيوسيفران)

6 ـ كنيسة

7 ـ طريق البواكي

8 ـ الفورم الجديد

9 ـ بازللك سيفران

10 ـ الميناء

11 ـ المنار

12 ـ معبد دوركي

13 ـ معبد

14 ـ الكوريا (مبنى المجلس البلدي)

15 ـ الفورم القديم

16 ـ البازليكا القديمة

17 ـ كنيسة الفورم القديم

18 ـ معبد ليبرباتر

19 ـ معبد روم وأغسطس

20 ـ البوابة البيزنطية

21 ـ السوق

22 ـ قوس تيبريوس

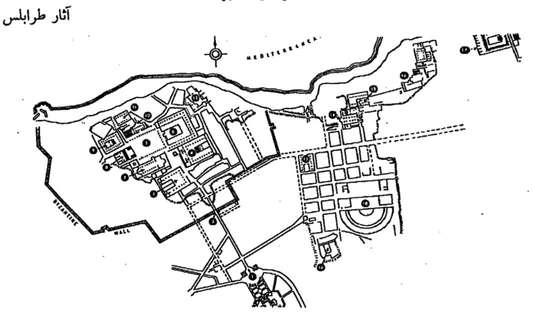
23 ـ قوس تراجان

24 ـ تمثا لديم

25 ـ المسرح

26 ـ البوابة الغربية

الشكل رقم (36)
مخطط آثار مدينة صبراتة.



1 ـ المدخل
2 ـ البوابة البيزنطية
3 ـ معبد الفورم
4 ـ معبد أنطونيني
5 ـ الفورم
6 ـ معبد ليبرباتر
7 ـ البازلك
8 ـ معبد الكابتوليوم
9 ـ معبد سيرابيي
10 ـ الكوريا (مبنى المجلس البلدي)
11 ـ بازلك جستونيان
12 ـ الحمامات (حمامات سيوارد)
19 ـ منزل برستايل
13 ـ معبد هيروكلس
14 ـ بازلك مسيحية
15 ـ بازلك مسيحية
16 ـ حمامات أوسينوس
17 ـ معبد أوزيس
18 ـ المسرح

وجد فيها العديد من عناصر المدينة الرومانية التي اختفت نتيجة استمرار الحياة والتطور على الموقع نفسه، وان أهم دليل على ذلك ما بقي من آثار مركزها المتمثل في قوس ماركوس أوريليوس ونظام شبكة الطريق بالجزء الروماني منها، بالإضافة إلى ما استقي عن منشآتها الرومانية من المراجع التاريخية، كوجود بزلكا وكنيسة، بالإضافة إلى مجموعة آثار عثر عليها من خلال بعض الحفريات المحدودة.

لقد تناولت في كتابي «طرابلس، المدينة العربية ومعمارها الإسلامي» الجوانب المعمارية للمدينة خلال العهدين الروماني والبيزنطي، كذلك واقع أسوارها البيزنطية. ولا شك في أن النظام البيزنطي قد حوّل مسرحها الخارجي (كلسيوم) إلى قلعة، حيث درج النظام البيزنطي على ذلك، وكان في حاجة لهذه القلعة باعتبار أن طرابلس المدينة الأساسية في العهد البيزنطي، والشكلان «37» و«38» يعبران عن تصور لواقع مساحة وأسوار مدينة طرابلس، من كل من الأثري الإيطالي الأستاذ سلفتوري أوريجيما، ومن المؤلف.

لقد ورد في كتاب تاريخ المدن كشف مقارنة لمساحة المدن الرومانية موزعة بين تلك المدن التي قامت على الأراضي الايطالية وغيرها من المدن التي وجدت خارجها، وقد تضمن الكشف رقم (1) هذه المقارنة.

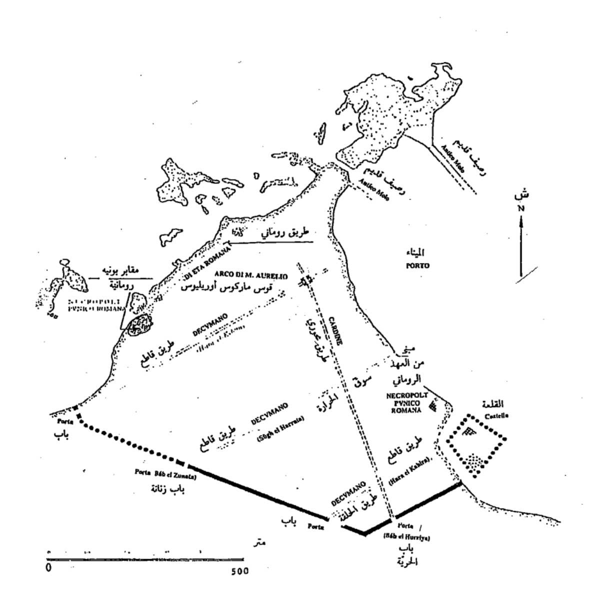
كشف رقم (1)

كشف مقارنة لمساحة المدن الرومانية

مدن في الأراضي الايطالية	هكتار	مدن خارج الأراضي الايطالية	هكتار
ميلانو	133	لبدة	400
بولونيا	83	تريير	285
تورينو	47	نيم	220
فيرونا	45	فيينا	200
اوستيا	41	لندن	140
رميني	34	كولون	100
فلورنس	22	قادس	80
بولا	16	باريس	55

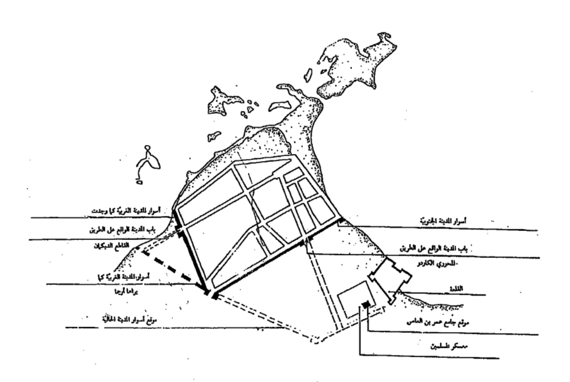
الشكل رقم (37)

تصور الأستاذ سلفاتوري أوريجيما لمخطط مدينة أويا الرومانية.



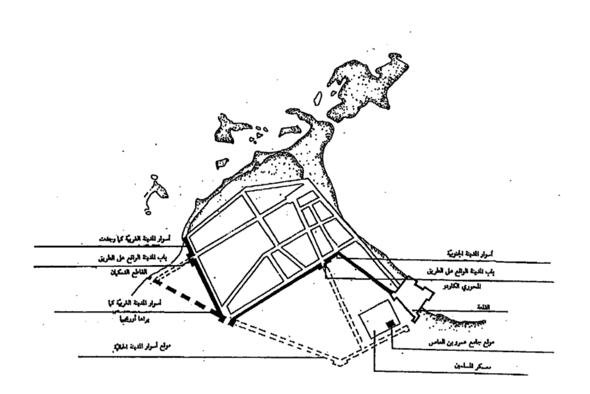
الشكل رقم (38)

مخطط وأسوار مدينة طرابلس الرومانية.



. . ./يتبع الشكل رقم (38)

خطط وأسوار مدينة طرابلس الرومانية.



نلاحظ أن مساحة المدن خارج الأراضي الإيطالية أكبر بكثير من مساحة المدن التي قامت على الأراضي الايطالية. ويشير المرجع نفسه إلى أن مساحات المدن الرومانية لم تتجاوز مساحات العديد من المدن التي سبقت في وجودها المدن الرومانية باستثناء عاصمة الدولة الرومانية (روما)، حيث يذكر أن الإسكندرية كانت بمساحة 900 هكتار، وتراوح عدد سكانها بين 500 ألف ومليون نسمة. كذلك كانت قرطاج بمساحة 305 هكتارات وبعدد سكان بين 200 ألف إلى 300 ألف نسمة، وكانت مساحة القسطنطينية قد وصلت إلى 1400 هكتار في القرن الخامس الميلادي، وقاربت في المساحة رقعة روما في ذلك العهد والتي كانت بمساحة (2000) هكتار، علماً بأن المساحة داخل السور الأوريلي والذي يحمي وسط مدينة روما يضم 1386 هكتاراً. وتعتبر المساحة المثالية للمدن الرومانية بين 12 هكتاراً إلى 200 هكتار، وأن الكثافة السكانية بهذه المدن تراوحت بين 200 و500 شخص للهكتار الواحد.

لقد سبق الإشارة إلى نظام السدود الذي وجد على الأودية، وأيضاً نظام المزارع المحصنة التي وجدت بالخط الأوسط لتحصينات إقليم طرابلس، وكذلك شبكة الطرق. علماً بأن جميع هذه المنشآت أقيمت لخدمة المدن وإيجاد ترابط وتكامل بين هذه المدن وظهيرها الزراعي، أو تنظيم الاتصال بينها وبين امتداد هذا الظهير، وفي الوقت نفسه لتوفير الحماية، جميعها قد ساهمت في تحويل النظام الاستيطاني إلى النظام المستقر، سواء في المدن أو في المواقع الزراعية.

مدن القبائل الليبية:

بالإضافة إلى تحليل مجموعة المدن التي قامت على التراب الليبي ضمن الشريط الساحلي في ظل حضارات البحر المتوسط، سواء من خلال المهاجرين الإغريق إلى منطقة برقة والذين شيدوا مجموعة المدن الاغريقية من قِبل هؤلاء وأسلافهم ومن شاركهم وأقام بهذه المدن من ليبيين وغيرهم من أعراق، تواجدت بهذه المدن كالبطالمة والرومان واليهود، أو مجموعة مدن اقليم طرابلس التي تطورت من مواقع استيطانية محلية أسهم في نموها التواجد الفينيقي ثم البونيقي وأضفى عليها العهد والنظام الروماني طابع ونموذج المدن الرومانية، فإن استكمال منهج التحليل لمجموعة المدن

الليبية يتطلب أن نستكمل بقية المدن والتي تخص مجموعة القبائل الليبية، والتي سبق الاشارة إلى تواجدها قبل الفتح الإسلامي، وكانت تمثل مراكز حضرية مهمة لهذه القبائل واستمرت الحياة بمعظمها، وإن تقلصت أهميتها، ونخص بالذكر المدن التالية: أجدابيا، أوجلة، سرت القديمة، ودان، قرزة، زويلة، جرمة، غات، غدامس، شروس وجادو، بالإضافة إلى ما أشير إليه من مجموعة أخرى في إفادات جماعية مثل قصور فزان أي غات وغيرها، وتجمعات الجبل الغربي.

إن ما يمكن طرحه من خصائص ومثاليات لهذه المجموعة قد يتعذر الوصول إليه من واقع الوضع القائم، لأنه لا يمثل ظروف ذلك العهد لما حدث من تغير في المعتقدات والنظام الاجتماعي للسكان، كما أن الإفادات التاريخية لا يوجد بها ما يمكن استنتاجه عن نظم هذه المدن. كما أن أعمال التنقيب مقتصرة على المدن الأثرية بالإضافة إلى التباين في الظروف الطبيعية والمناخية لكل مجموعة، حيث يمكن تصنيف هذه الظروف ضمن أربع مجموعات رئيسية هي:

- ظروف ساحلية ضمن مواقع منبسطة (سهول) أجدابيا وسرت.
- ظروف شبه صحراوية على ضفاف الوديان (قرزة)، والعديد من المزارع المحصنة.
- ظروف جبلية (الجبل الغربي على قمم الجبال) (جادو وتجمعات الجبل الغربي).
- ظروف صحراوية ـ واحات أوجلة، ودان، جرمة، غات، غدامس وزويلة وغيرها.

هذه الظروف الأربعة كانت الأساس في تشكيل كل مجموعة بطابع ومميزات تلائم ظروف ومناخ المنطقة، إلاّ أننا نلاحظ أن هناك عنصرين يتواجدان في معظم هذه المدن، وهو ما أشير إليه بقصر أو قصور، ويعني ذلك إما أن في المدينة قصراً يأوي الحاكم أو الملك أو السيد، كما أكدته أعمال التنقيب على جرمة، أو قصور وقلاع المزارع المحصنة، أو يعني وجود حصن أو تحصين في المدينة، أو وجود قصور الغلال (مخازن الغلال) كما في الجبل الغربي، وهذا يعني وجود تحصين شامل أو خاص وهو عنصر تضمنه معظم مدن الحضارات التي سبق الإشارة إليها. وبالإضافة إلى هذا التحصين الذي وضعه الإنسان، فقد تحصنت معظم المدن الليبية بعوامل طبيعية تمثلت

في الاحتماء بقمم الجبال أو العمق الصحراوي أو البعد المكاني، فنجد المساحات الشاسعة بين هذه المدن والصعوبة في قطع المسافات للوصول إليها، وهو ما يمكن مقارنته بما خلصت إليه المدن الإغريقية التي احتمت بالبحر. وقد نستخلص أن البعد بين التجمعات الرئيسية يتجاوز 200 كلم وفي حدود 400 كلم.

أما العنصر المشترك بين جميع هذه المدن هو قيامها على مصادر مياه محلية ثابتة، سواء كانت آبار أو عيون أو وديان، مثل اجدابيا وسرت وقرزة وجادو، أو على طبقات سطحية غزيرة بالمياه شكلت بحيرات وواحات، مثل المدن الصحراوية. وقد أكدت الشواهد وأعمال التنقيب أنه كانت توجد بحيرات وفجارات ببعض المدن الصحراوية.

وأخيراً، فإننا نجد أن معظم مدن الجبل الغربي ومدن الواحات أخذت نظام المباني المتراصة للاحتماء من الظروف الطبيعية، وفي الوقت نفسه يشكل هذا التراص الجدار الخارجي للتجمع. أما المدن الساحلية وشبه الصحراوية، فإن نظام المباني فيها يتصف بالمباني المنتشرة والمنفصلة. كما يشاهد من آثار قرز وهو النظام الليبي للمدن الساحلية والذي يعتبر النظام المفضل للسكان حتى الآن، ولا شك أن النظام القبلي قديماً والذي لا زال يتواجد في إطاره الجديد، كان الدافع لتعدد القرى والبلدات في معظم المناطق الليبية، والذي لا زلنا نشاهد تعدده في مدن الجفرة، وامتدادات بني وليد، وعلى قدم الجبل الغربي، وفي تجمعات الجبل الأخضر، أي الاستيطان المنتشر في تجمعات وقرى صغيرة على امتداد الوديان وحواف الجبال، ولا شك أن هذا الانتشار قد أملته الحاجة إلى التواجد قرب حقول الانتاج والرعي والنشاط الزراعي الموسمي، ويمكن مقارنته بنظم المدينة الحرة الإغريقية، من حيث إدارة المدينة وحمايتها.

مقومات وخصائص المدن الليبية القديمة

بتقييم المواقع التي قامت عليها المدن والبلدات الليبية القديمة السابقة للفتح الاسلامي، نلاحظ وجود مجموعة مقومات وخصائص توافرت بهذه المواقع، سواء فيها كلها أو بمعظمها، وتمثل ذلك في توافر الماء، سواء في شكل ينابيع وعيون أو مياه جوفية أو غزارة في معدلات سقوط الأمطار، كذلك الاستفادة من مياه الأمطار من

خلال الأودية التي تتدفق فيها وحجزها بمدرجات وسدود أو تخزينها بصهاريج. كذلك الاستفادة من بطون الوديان بزراعتها وتشجيرها والاستفادة من كلئها.

ونتيجة لوجود هذه المياه كان ظهير هذه المدن حقولاً زراعية ومواقع رعوية ووجود أشجار مثمرة وغابات وأحراش مثل غابات النخيل في الواحات وأشجار التين والزيتون في المناطق الجبلية، ومناطق رعوية محيطة بالعديد من القرى والبلدات الساحلية ومناطق السهول وفي بطون الوديان. لقد قامت أهم هذه المدن على خطوط المواصلات، أي خطوط التجارة البحرية والبرية الصحراوية، حيث كانت المدن الساحلية موانىء رئيسية على البحر المتوسط، والمدن الداخلية محطات ترحال للتجارة الصحراوية. كما قامت عدة محطات على طرق القوافل ساعدت في هذا النشاط التجاري وأسهمت في وجود شبكة من المدن. لقد اعتمد بعض المدن على ظروف الموقع الطبيعية في مجال الاحتماء من الغزو، كالتلال وقمم الهضاب أو بالسبخ، وكذلك بالعمق الصحراوي، والعديد منها لجأ إلى تشييد الأسوار. ونلاحظ، أن معظم المدن والبلدات قد قامت ضمن مجموعات إقليمية متجانسة السكان عرقياً، كمجموعة المدن الإغريقية بالجبل الأخضر وسهل بنغازي، ومجموعة المدن بالساحل الغربي والتي تطورت من خلال التواجد الفينيقي واستمرت كمدن مستقلة خلال العهد البونيقي ثم العهد الروماني، كذلك مجموعة البلدات على الجبل الغربي لقبائل جبل نفس الليبية، كذلك قيام مدينة جرمة وغيرها من البلدات بوادي الحياة (الآجال) والجنوب لقبائل الجرمنت. كما تواجدت مواقع الاستيطان لبعض القبائل الليبية الأخرى في حزام ساحلي يحيط بالمدن الإغريقية أو الرومانية، أو ببعض المناطق الأخرى والتي قامت بها العديد من البلدات كخليج سرت والجفرة والواحات الجنوبية والشرقية. إن أهم ظاهرة اتصفت بها هذه المدن هي وجودها على ضفاف أودية تسيل أو بطون الأودية الجافة كوادي الحياة ووادي مرزوق، أو على مواقع ظهرت فيها المياه الجوفية على شكل بحيرات أو برك. وأن معظم المدن الساحلية قامت على ضفاف وديان، مثل طرابلس، لبدة، بنغازي، درنة، طبرق، وغيرها من التجمعات الصغيرة الحديثة مثل القربوللي، سوق الخميس (الخمس)، بن جواد، أم الرزم، والتميمي والبردي، وغيرها.

لقد كانت مدينة قورينة من أعظم وأكبر المدن في العهد الإغريقي من حيث النظام والتطور التخطيطي للمدن الحرة، كذلك كانت لبدة في مقدمة المدن الرومانية بنظامها

المتكامل ومنشآتها المعمارية التي لا زالت شاهداً على ذلك. ومثلت كل من سرت، جالوا، واجدابيا، وقرزة وزلة وجرمة وغدامس وودان نماذج للمدن الليبية الصحراوية، أو شبه الصحراوية والتي كانت قائمة وعاصرت حضارات البحر المتوسط قبل الفتح الإسلامي، وكانت على اتصال ببقية المدن الليبية الواقعة على السواحل الليبية أو الجبل الغربي والجبل الأخضر، كذلك كانت على اتصال بمصر والشمال الإفريقي. ومثلت هذه المجموعة من المدن الصحراوية حلقة الاتصال مع أواسط إفريقيا أي الأقطار الواقعة جنوب الصحراء، وأمنت اتصالها إلى كل من أراضي النيجر وبحيرة تشاد وحوض النيل.

من كل ذلك، نستطيع أن نستخلص بأن الاستيطان الحضري بليبيا قام مع القرن السابع قبل الميلاد ونما وجارى حضارات البحر المتوسط وتكونت بليبيا شبكة من المدن والبلدات والقرى والاستيطان الرعوي للقرية الرعوية غطت الشريط الساحلي والجبلين الأخضر والغربي، كذلك المناطق الصحراوية، وكانت تربطها شبكة طرق رئيسية تربط المدن الشمالية بالمدن الصحراوية، كذلك تربط المدن الشرقية بالمدن الغربية. وامتدت هذه الطرق إلى الأقطار المجاورة الشرقية والجنوبية والغربية مصر وجنوب الصحراء والشمال الإفريقي، والتي تعرف بأراضي السودان وتونس والجزائر. وقد وجد بعض من هذه المدن في وضع متقلص ومتهدم، أو آلت إلى أنقاض وآثار عند الفتح الإسلامي، وامتد تواجدها على مواقعها نفسها أو قامت مدن بالقرب منها ناظرتها أو كانت بديلة عنها.

ولوجود مجموعة كبيرة من اللوحات تخص المدن الأثرية ذات النظام الإغريقي أو الروماني أو الليبي، فإننا فضلنا في هذا الباب تجميعها ضمن مجموعة من اللوحات تعبر عن نوع المنشآت والنظم المعمارية التي قامت في هذه المدن، نقدمها كمجموعة بعد هذا الباب لاستكمال الصورة عن هذه المدن وما احتوته من منشآت معمارية مستقاة من آثارها، وتضم هذه اللوحات من الرقم «30» إلى الرقم «50».

لوحة رقم (30)
منظر عام لآثار قورينة
قورينة وبرقة القديمة



لوحة رقم (31)
الحمام اليوناني
قورينة وبرقة القديمة



لوحة رقم (32)

أعمدة يونانية بالفورم اليوناني، (أعمدة نوع دورك)

قورينة وبرقة القديمة

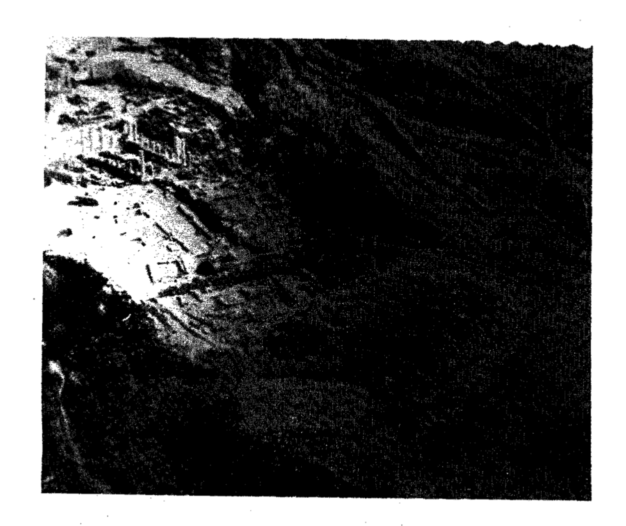


لوحة رقم (33)
أضرحة منحوتة في الصخر بقورينة
ونصب ضريح برأس هلال
قورينة وأبولونيا أو قورينة وبرقة القديمة

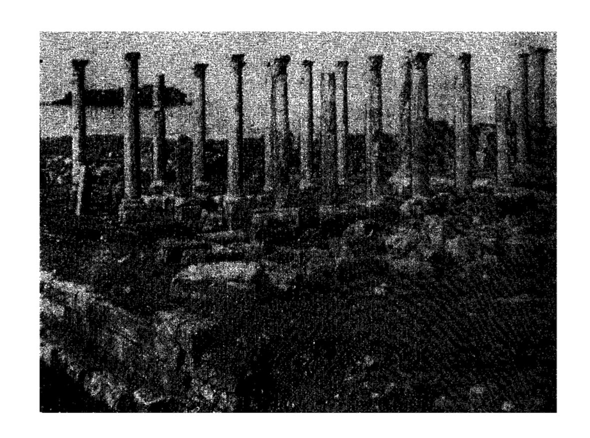




لوحة رقم (34)
مسرح قورينة المنحوت في الصخر
قورينة وأبولونيا



لوحة رقم (35)
بعض من آثار سوسة
قورينة وأبولونيا

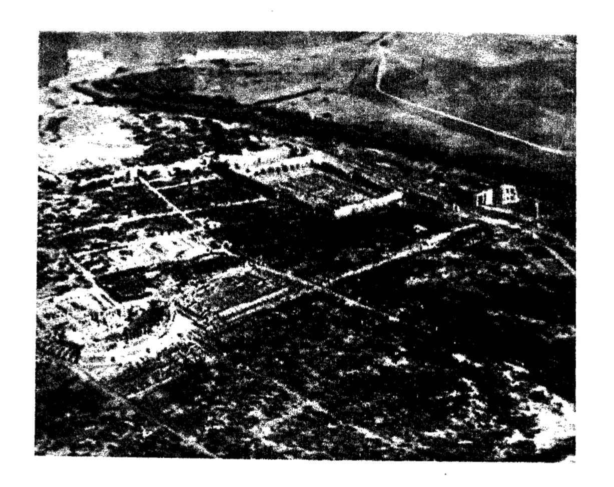


لوحة رقم (36)

لبدة من الجو

وتشمل أهم معالم لبدة (المسرح والسوق وفورم سيفروس والبزلكا وحمامات هايدرنت).

آثار طرابلس

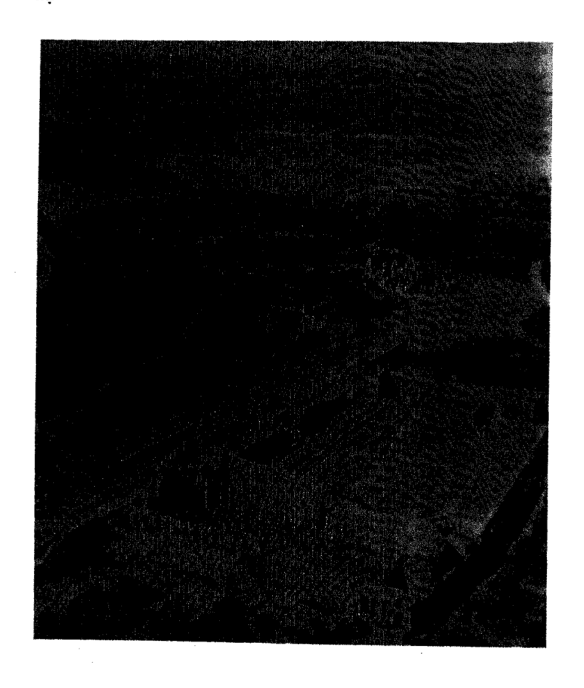


لوحة رقم (37)

منظر من الجو.لمركز سيفروس بلبدة

يضم الفورم والبزلكا وطريقة الأعمدة وخلفهم حمامات هايدرنت.

لبدة



لوحة رقم (38)

طريق النصر المؤدي للسوق.



لبدة

لوحة رقم (39)

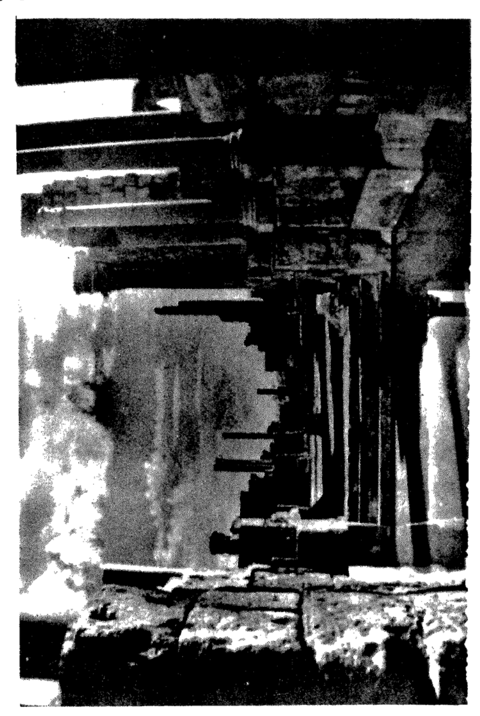
المسرح الروماني.



لبدة

لوحة رقم (40)

حمام حايدرنك بلبدة (الحوض البارد).



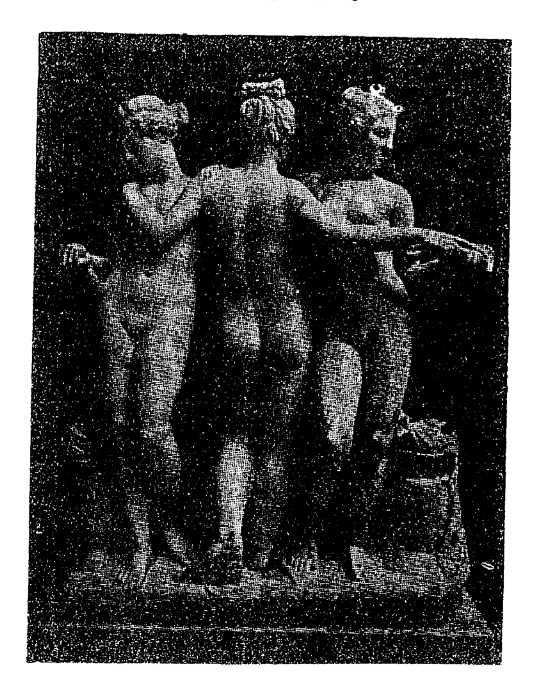
لوحة رقم (41)

منظر من الجو لآثار صبراتة ويظهر به المسرح الروماني ونظام الطرق بها.

آثار طرابلس، صبراتة دليل الزائر



لوحة رقم (42) أ
تمثال رخامي من مدينة قورينة
يمثل الحسناوات الثلاث
من أشهر التماثيل الكلاسيكية العالمية



لوحة رقم (42) ب

منحوتة تعبيرية للنصر

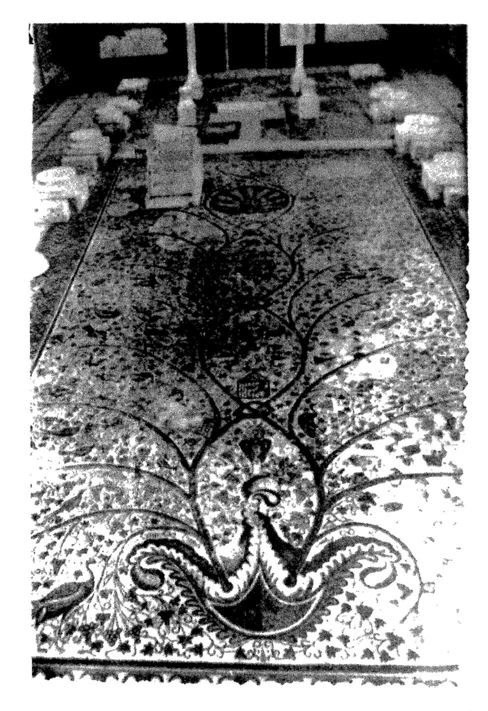
من قوس سبتيموس سفيروس في لبدة



لوحة رقم (43)

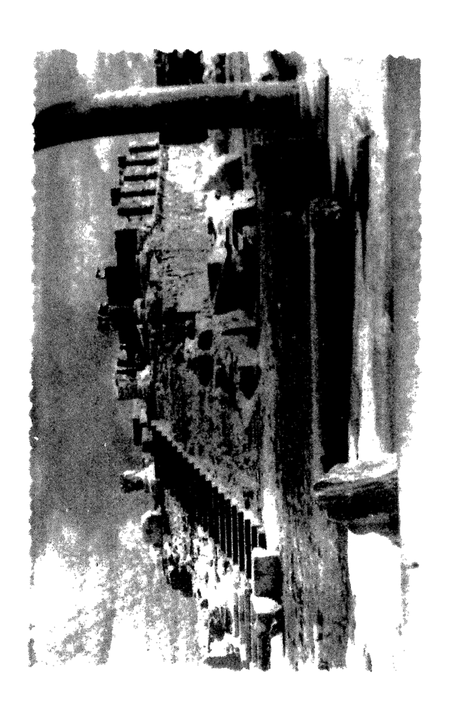
أرصفة موزاييك لبزلكا رومانية (فسيفساء بزلكا، أوغسطين صبراتة).

آثار طرابلس



لوحة رقم (44)

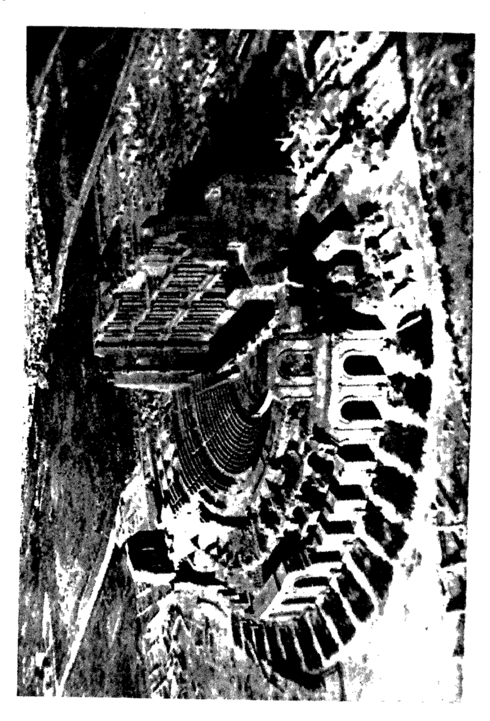
معبد أنطونين (صبراتة).



لوحة رقم (45)

مسرح صبراتة.

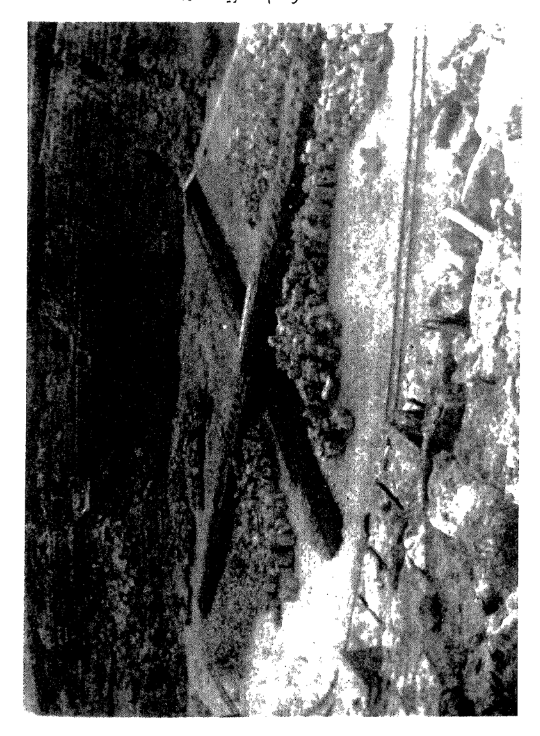
آثار طرابلس



لوحة رقم (46)

المسرح الدائري بصبراتة.

منظر عام للحفريات الت[illegible] تمت [illegible] [illegible].



لوحة رقم (47)

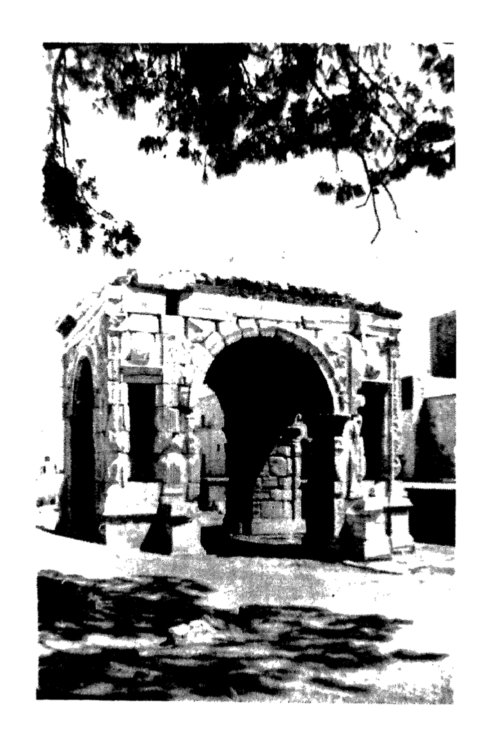
المنظر الداخلي لبزيلكة سيفران.



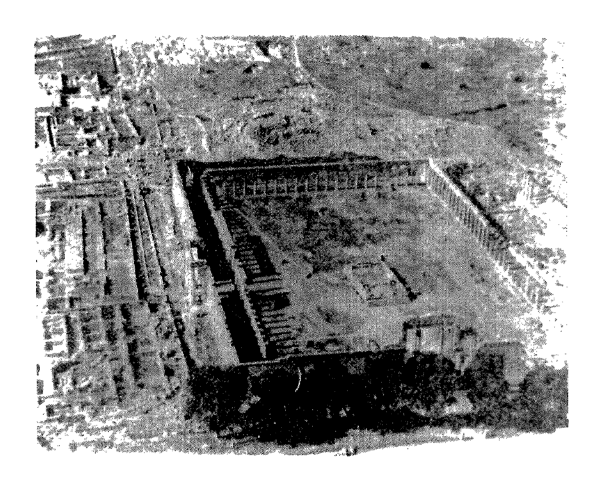
لوحة رقم (48)

قوس ماركوس أوريليوس بمدينة طرابلس.

آثار طرابلس



لوحة رقم (49)
منظر جوي يعبر على مجموعة منشآت بمدينة قورينة
المشار إليها في الشكل رقم (27 ـ ب) ويظهر بمركزها
(الفوروم الروماني ـ معبد باغوس، وإلى اليمين منه بازيلكة وإلى اليسار منه مسرح
هلينسكي (أوديون) وإلى اليسار مسرح روماني)
بالإضافة إلى العديد من المنشآت الأخرى



لوحة رقم (50)

نصب من الحجارة (قصر وطوط)

تفيد نتائج التنقيب الأخيرة بأنه شاهد لمقبرة ملكية جرمنتية

فزان لهلمت برونة



الباب الثالث

المدينة العربية الاسلامية

إن اختيار هذا العنوان يتطلب التوضيح والتعريف قبل تناول منهج المدن العربية الاسلامية، وما تضمنته هذه المدن من أسس وعناصر وأسلوب إدارة، وما اتصفت به من مظاهر. ونتناول هذا التوضيح من خلال شرح ربط العروبة بالإسلام في تكوين هذه المدن، ونقصد بذلك تلك المدن التي تطورت مع انتشار الإسلام والدعوة الإسلامية في الجزيرة العربية، وفي الأقطار المحيطة. وكانت هذه المدن هي النماذج الأولى التي شكلت فيها المدن وانطلق منها نظام اختصت به مدن العالم الإسلامي. كما أننا، بهذا التوضيح، نستبعد المدن التي قامت في الجزيرة العربية أو بأطرافها قبل ظهور الإسلام. وكانت ضمن حضارات سبق الإشارة إليها، كمدن شمال الجزيرة العربية ومدن حضارة ما بين النهرين أو مدن جنوب الجزيرة العربية في الأراضي اليمنية، حيث إن هذه المدن تعود في نشأتها إلى عهود سابقة لظهور الإسلام كدمشق وحلب والقدس والمدن الغابرة. كما أن أمثلتنا تعتمد على المدن التي قامت في الأراضي العربية الحالية، أكثر منه في بقية ديار الإسلام الأخرى.

من المعروف أن الأمثلة الأولى التي شكلت المدينة العربية الإسلامية، سواء فيما فتح من مدن قائمة أو ما أنشىء من معسكرات، وتحولت إلى مدن فيما بعد، كانت في ظل الخلافة الإسلامية المهيمن على إمارتها وإدارتها العنصر العربي، وإنها واقعة بأراضٍ عربية أو عمّتها العروبة كامتداد للجزيرة العربية. وكانت اللغة العربية السائدة بها مثل شمال أفريقيا والأندلس، وباستثناء أمثلة ظهرت في تاريخ لاحق لصدر الإسلام ببلاد فارس وتركيا وغيرها، فإننا نجد أوضح الأمثلة لهذه المدن هي تلك المدن التي قامت خلال الامتداد العربي في ظل الفتوحات الاسلامية.

لقد اختلفت المصادر في تسمية هذه المدن، فنجد من يشير إليها بالمدن الاسلامية، إلاّ أنها لم تستطع أن تغفل أن نشأة هذه المدن بدأت مع الفتوحات الإسلامية بجيوش وقيادات عربية وسيطرة الادارة العربية في صدر الإسلام على الأقطار التي امتد إليها الإسلام. كما نجد من يطلق على هذه المدن تسمية المدن العربية في البلاد الاسبانية وجنوب ايطاليا، عندما امتدت إليها الحضارة العربية. ويقصد من ذلك مدن الأندلس وبالرمو بصقلية. كما يعنون المستشرق الفرنسي اندريه ريمون في كتابه «المدن العربية الكبرى في العصر العثماني» والذي يتناول مرحلة من حياة المدن العربية الإسلامية الكبرى خلال الإدارة العثمانية والتي امتدت حوالى أربعة قرون من أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، وهي التي تلت فقدان العرب السيطرة على غرب البحر المتوسط، وخروجهم من إسبانيا وجميع الجزر الواقعة غرب البحر المتوسط، وسيطرة الخلافة العثمانية على معظم الأقطار العربية.

لقد امتدت الإدارة والهيمنة التركياتان بليبيا من سنة 1551 وحتى سنة 1911، أي حوالى ثلاثة قرون ونصف حيث قامت الإدارة التركية على العديد من مدنها كطرابلس وبنغازي ودرنة ومصراتة والخمس وجادو ومرزق، بالإضافة إلى النقاط الحدودية. والقصد من هذه التسمية والتعريف والمقدمة هو تحديد الأسس التخطيطية التي برزت مع ظهور وانتشار الإسلام، وكانت المنهج الأساسي لمعسكرات الجيوش الاسلامية، وتطورت إلى نظم تخطيطية عمّت معظم المدن العربية وامتدت إلى بعض من ديار الإسلام.

لقد كان أول تطور لمضمون عناصر المدينة العربية الإسلامية، قد تم من خلال منهج الرسول (صلى الله عليه وسلم) لدى استقراره في المدينة المنورة بعد هجرته إليها من مكة المكرمة، كذلك من خلال أوامر الخلفاء الراشدين للولاة وأمراء الجيوش. ومن الممارسة الميدانية التي تمت من قِبل الخلفاء والولاة وأمراء الجيوش. من كل ذلك تشكلت العناصر الأساسية للمدينة العربية الإسلامية، وكذلك سنّت الأساليب الإدارية لها، ووضعت النواة الأولى لمؤسساتها. ونلاحظ تطور هذه الأسس من خلال الاجراءات التي اتخذت من قبل أمراء الجيوش بالنسبة لانشاء المعسكرات التالية بكل من البصرة والكوفة والفسطاط، والتي اقتفت الخطوات نفسها التي قام بها الرسول

(صلى الله عليه وسلم) في المدينة المنورة عندما استقر بها، وأن جميع الأسس التي بنيت عليها المدينة العربية الإسلامية كانت منطلقة من مبادىء الدين الحنيف.

ومن منطلقنا هذا حول المدينة العربية الإسلامية، نود أن نميز بين الدراسات والمراجع المتوجهة نحو العمارة العربية الإسلامية، والتي ننطلق لتشمل معظم النظم والطرز المعمارية التي ظهرت في دار الإسلام، والتي يمكن أن تصنف وفق مختلف العهود والساحات الإسلامية التي ظهرت بها هذه النظم، والأشكال المختلفة للعناصر المعمارية وأسلوب الإنشاء، كالعقود والأعمدة والمقرنصات والشرفات والكرانيش والقباب والمآذن والكتابات والزخارف، وأسلوب التشييد، وبين نظام المدينة العربية الإسلامية، من حيث الجوانب التخطيطية وهيكليتها ونظام الإدارة فيها وإن تكونت مختلف منشآتها من مساجد وقصور وخانات وغيرها، والتي تحمل طرزاً وعناصر معمارية مميزة تنتمي لتصنيفات معمارية، لذلك فإن توجهنا ينطلق نحو المدينة ككل، وليس نحو النظم والعناصر المعمارية المميزة للمدينة فحسب.

لقد كانت أولى خطوات الرسول (صلى الله عليه وسلم) هي توطين وتجاور مسجده وبيته، وتحديد المسجد الجامع للمدينة المنورة في مسجده والذي يتم فيه اجتماع المسلمين مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) لا ستكمال تعاليم دينهم ولتدبير أمورهم والتشاور فيما يخصهم، وإقامة الصلاة فيه. إنه المركز الديني ومكان التعليم والدراسة ومقر التشاور والقرار، مثل بيته المجاور والملاصق لمسجده مقر إقامته. وكانت له خصوصيته إلاّ أنه سهل له مهمة الاتصال به لممارسة مهامه الدينية والدنيوية، وقد أحيط بيته ببيوت أقربائه[1].

كذلك كان الأساس الثاني لعناصر المدينة العربية الإسلامية مبدأ اقتطاع الأرض لإنشاء السكن وتوفير ذلك، سواء من الأراضي التي خصصها الأنصار للمهاجرين، أو من أراضي البلاد التي فتحت، وتم ذلك بتحديد الطرق الرئيسية والفرعية واقتطاع المساحات لرؤساء الفرق والقبائل وفق معايير ملائمة لظروف القبيلة وتوقعات نموها. ويعني كل ذلك مسؤولية الدولة عن تدبير مواقع السكن وتنظيم التقسيم لما يتوافر لها

(1) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

من أراضٍ عامة. وتركت التقسيمات الداخلية ليتم تنظيمها من قبل رؤساء القبائل، وفقاً لما يرونه مناسباً لهم، وتحديد الدروب والساحات العامة لكل مجموعة، أي تحديد متطلبات التجاور العامة من قِبل المجموعة وفق حاجاتهم وارتباطاتهم القبلية، ومتطلبات كل عائلة وفق حجمها وتوقع نموها.

إضافة إلى ما حققه هذا الإجراء من تخصيص الأرض، فإنه أقر مبدأ التنسيق الحضري للمناطق السكنية وتنظيم شوارعها وتقسيمها وفق التركيبة الاجتماعية لسكانها، وتولي الدولة تنظيم هذه الأمور بما يتلاءم من إشراف ومسؤولية[2].

وقد كان لمرفق السوق اعتبار أساسي في المدينة العربية الإسلامية أعطي الاهتمام اللازم من حيث توفير المساحات اللازمة له وتوطينه بمواقع مركزية من المدينة تتصل بجميع الطرقات الرئيسية. فإن المسجد والسوق الرئيسي يمثلان مركز المدينة الاقتصادي. كما وفرت أسواق فرعية بالقطائع السكنية. وقد أنشأ الرسول (صلى الله عليه وسلم) سوقاً واحدة بالمدينة المنورة اختص بها المسلمين وقال: «هذا سوقكم فلا يضيق ولا يؤخذ فيه خراج»[3]. كما أقر الرسول (صلى الله عليه وسلم) نظام المراقبة للأسواق، ومن ذلك نشأ نظام الحسبة اللاحق للمراقبة في الأسواق[4]. كما نجم عن حفر الخندق حول المدينة المنورة إقرار مبدأ تحصين المدن[5]. كما أقر الرسول (صلى الله عليه وسلم) الوقف في المدينة وتعتبر بئر رومه في المدينة خير مثال، حيث شجع النبي (صلى الله عليه وسلم) عثمان بن عفان (رضي الله) عنه على شراء بئر رومه وتخصيصها للمسلمين، ومثل ذلك توفير أو جلب الماء للمدن، بالإضافة إلى نظام الوقف في الاسلام[6]. وقد تطور نظام الوقف حيث أسهم في قيام العديد من مؤسسات المدينة العربية الاسلامية.

---

(2) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

(3) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

(4) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

(5) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

(6) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

ونلاحظ أن مبدأ جلب الماء للمدن قد تطور بمدّ القنوات من الأنهر لمواقع المدن الجديدة، حيث تم مثل هذا العمل عند توسيع وتطوير مدينة البصرة 25 ـ 36هـ. الموافق (646 ـ 657) م[7]، توفير ماء السبيل بالطرق العامة من الممارسات الشائعة بالمدن وخارجها.

وتقر الشريعة الإسلامية الملكية العامة لمتطلبات الحياة الأساسية المتمثلة في مصادر المياه الطبيعية والهواء والكلأ في الأراضي المشاع، وإن كان الكلأ يوجد خارج المدن والأمصار. ويمثل المرعى مصدراً تتغذى منه الحيوانات وهو في الوقت نفسه مصدر غذاء لدواب المدن ومصدر للطاقة (حطب لايقاذ النار). كما أن ممارسة الصلاة في الإسلام تتطلب الطهارة، وهذه تعتمد على توافر الماء، الأمر الذي يتعارض مع احتكار أي مصدر طبيعي للماء.

هذه الممارسات والأسس والمبادىء العامة، كانت نواة مقومات المدينة العربية الإسلامية، حيث شملت الجوانب التخطيطية الهندسية والإدارية، كذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدفاعية ومقومات الحياة في المدينة.

لقد تطورت هذه العناصر والأسس مع تطور الحضارة العربية بما حدد لكل ذلك من أسس ومعايير، وما انبثق عنها من مؤسسات. كذلك، ما تم من توسع في الخدمات اعتماداً على مبدأ القياس وصالح المجتمع. كذلك كان للشريعة الإسلامية وأحكام قضائها النهج الذي تطورت من خلاله، ونمت في ظله المدن العربية الإسلامية، وتعددت مرافقها ومؤسساتها. إن معظم المراجع الغربية التي تناولت تقييم وتحليل وتطور مقومات وأسس ومحتويات المدن وسيرتها عبر التاريخ، لم يتعرض للمدينة العربية الإسلامية، وتنتقل مباشرة من المدن الرومانية والبيزنطية إلى مدن العصور الوسطى، وهي فترة تمتد حوالى ألف سنة، أي من القرن السادس إلى نهاية القرن الخامس عشر، إلى بداية تطور مدينة القرون الوسطى. هذه الفترة هي التي ظهرت فيها المدينة العربية الإسلامية، وكانت هذه المدن مراكز الاستقطاب العالمي في مجالات التجارة والعلم والسياسة.

---

(7) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

إن القليل من هذه المراجع تطرق لهذه المدينة وفي نطاق محدود، كما كان حكمه عليها ينطلق من الوضع الذي آلت إليه في شيخوختها ومرحلة انحدارها، وبالمقارنة بالتطور الذي تم في مدن العالم الغربي في عصور النهضة اللاحقة، وما حدث بها من ازدهار ونمو وتحسن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وظهور العمارة الباروكية. وقد عرّف البعض المدن العربية الإسلامية بالمدن العشوائية وأنها لا تمثل النظام الحضري، كما وصفها البعض بمدن الدروب. كل ذلك من خلال المقارنة بالمدن الرومانية، أو تطبيق معايير هذه المدن، ووصف المدينة العربية الإسلامية بأنها خالية من المسرح والبلسترا وحلبة السباق والكلسيوم، ناسين أن هذه المنشآت لم تستمر في المدن الرومانية واختفت مع أوائل القرن السادس الميلادي، ولم تكن معاصرة للمدينة العربية الاسلامية. واختلطت عليهم عناصر المدينة فوصفوا أسواقها ومركزها بالقصبة، خلافاً لما عرفت به قصبات المدن الإسلامية.(مقر الأمير أو الحاكم) من تطور وكمال وجمال خلال العهود التي كانت فيها أوروبا في عصورها المظلمة، وسبقت هذه القصبات كالحمراء والزهراء بالأندلس في تشييدها قصور ملوك أوروبا التي شيدت بعد ذلك، واعتبرت نماذج التنسيق الباروكي كقصر فرساي. وما زال جامع قرطبة يعتبر أكبر صالة واحدة مسقوفة في أوروبا حتى الآن. ويعتبرون نموذج المعسكر الروماني نواة للعديد من المدن التي تطورت في اوروبا، ويتجاهلون معسكرات الجيوش الإسلامية التي كانت هي أيضاً نواة للعديد من مدن العالم العربي، كالبصرة والكوفة والقيروان.

لقد كان لدراسات سوفيجيه لمدينتي دمشق وحلب وما استخلصه من نتائج، أن عممّت على معظم المدن العربية الإسلامية، بحيث أصبحت الصفة والمثل الذي رجع إليه كل مستشرق أو كاتب غربي تعرض للمدن العربية. وتم تعميم الدروب المستعملة في المناطق السكنية على نظام الطرق الرئيسية في المدينة العربية. وقد استرشد المهندس جاسبرى مسانا بهذا الرأي، في تحليل وتقييم نظام الطرق بمدينة طرابلس في كتابه «المعمار الإسلامي في ليبيا».

لقد بدأت تظهر مجموعة كتب ودراسات تنصف المدينة العربية الإسلامية، وتعمقت هذه الدراسات في أصول وجذور هذه المدينة. كما كان التقييم مبنياً على المبادىء العامة المتعلقة بتنظيم هذه المدن والتي سمحت لها بالتطور والازدهار والاستمرار. وكانت

القاهرة وحلب تناظران باريس ولندن خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان في مقدمة هذه الدراسات التي صدرت وأنصفت المدينة العربية الإسلامية كتاب بعنوان «المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، لمؤلفه أندريه ريمون»، وقد صدر هذا الكتاب باللغة الفرنسية وتم ترجمته وطبعه باللغة العربية سنة 1985. وكتاب «المدينة الإسلامية» للدكتور محمد عبد الستار عثمان الذي صدر في سنة 1988، وتضمن أسس وفلسفة المدينة الإسلامية. هذان الكتابان وغيرهما تمثل طلائع لدراسات تستهدف إبراز أسس ومقومات ومعالم ودور هذه المدينة في الحياة الحضرية لسكانها. ان بعض المراجع الغربية ترجع المدينة العربية الإسلامية إلى نظام المدينة الإغريقية السابقة للمدينة الهيلينية استناداً إلى وجود عنصرين أساسيين، هما المسجد الجامع ودار الأمير المرادفان للمعبد والقلعة كذلك السوق المرادف للأجورة، علماً بأن هذه العناصر وجدت في المدن منذ إنشائها. ومع القبول بمثل هذا الاجتهاد والتحليل، إلاّ أن عناصر ونظم المدينة العربية الإسلامية تطورت مثل غيرها. فقد اكتسبت عن الحضارات التي حلّت مكانها مثل بعض العناصر التي وجدت في المدن البيزنطية والفارسية والتي فتحت في الشام وشمال افريقيا وبلاد فارس، وقد تطورت هذه المدن خلال العهود الإسلامية اللاحقة واكتسبت حلتها ونظامها الجديد، في ظل الإدارة والقضاء الإسلامي والذي اختلف في أسلوبه عن نظام العالم المسيحي الذي اعتمد على الأمير والكنيسة.

إضافة إلى ما تم الإشارة إليه من أسس للمدينة العربية الإسلامية، مثل تجاور المسجد الجامع ومقر الأمير أو الوالي، كذلك نظام تحديد القطائع السكنية وفق تجانسها ومتطلباتها ونظم الطرق الرئيسية للمدينة والقطائع، وتحديد الرحاب والميادين والسوق الرئيسي بمركزها وأسواقها الفرعية، وتحديد مركز المدينة في أسواقها وربطها بطرق رئيسية تؤدي إلى أبوابها. كذلك تحديد مصلى ومقبرة المدينة خارج أسوارها، والعمل على جلب الماء إليها. كما ان المدينة العربية الإسلامية تشكلت في مظهرها من واقع المناخ المحلي، والذي أثر في مظهر المدينة العام، وذلك بالحاجة لتراص المباني لتقليل الأسطح المعرضة للجو الحار. كذلك توفير الظل اللازم للمارة سواء بالتوجيه أو تقارب الجدران أو تسقيف الطرق والدروب، والاستفادة من المساحات. وقد نستطيع أن نخلص إلى أن أسس وجذور المدينة العربية، قد تشكلت من:

ـ اقتفاء سنّة الرسوم ومتطلبات الشريعة الإسلامية، وممارسة الخلفاء والولاة والأمراء لذلك.

ـ ما تم توارثه عن الحضارات التي حلت محلها كالبيزنطية والفارسية وغيرهما.

ـ الظروف المناخية المحلية.

ـ الاجتهاد والاقتباس والتطور.

جذور المدينة العربية الاسلامية

إن مدن العالم العربي الإسلامي، ترجع في أصلها إلى مجموعتين أساسيتين:

ـ الأولى منهما وجدت قبل الإسلام وضمت إلى دار الإسلام وتطورت مع الزمن بما أدخل عليها من عناصر ومرافق إسلامية أو بما تم بها من تعديل. وهذه تتمثل في كثير من المدن كدمشق وحلب والقدس والإسكندرية وطرابلس، وغيرها. ونلاحظ على هذه المجموعة أن ما بقي بها من آثار عن ماضيها هو محدود، سواء في منشآتها أو مظهرها، حيث إن معظمها امتدت واتسعت ولم يبق من خلفيات الماضي إلاّ معالم قليلة، مثل الإشارة إلى موقعها أو ما بقي من آثار يعود للعهود السابقة للإسلام، مثل الإشارة إلى طرق دمشق الرومانية وإحلال الجامع الأموي محل معبد روماني، أو وجود قوس ماركوس أوريليوس ضمن موقع طرابلس العتيقة، أو ربط تونس الإسلامية بقرطاج الفينيقية، مع أن موقع قرطاج الأثري يقع شمال شرق مدينة تونس الإسلامية العتيقة. إن جميع هذه المدن يمكن إرجاع نشأتها إلى عهود وحضارات سابقة للإسلام. أما ثوبها الذي اكتسبه، فهو ثوب عربي إسلامي، وقد يكون أفضل مثل لهذه المجموعة هو مدينة اسطنبول آخر مدينة ضُمّت لدار الإسلام، وكانت عاصمة الدولة البيزنطية، وترجع في جذورها للمدن الإغريقية ثم الرومانية. وحالياً لم يبق من معالمها العتيقة إلاّ أجزاء من سورها وبعض المنشآت القديمة كمتحف أيا صوفيا الذي يعود في أصله إلى كنيسة بيزنطية. أما واقعها الحالي فقد تجاوز ذلك بما احتوته من مظاهر ومرافق إسلامية والمتمثلة في مجموعة مساجد عظيمة كمسجد السليمانية والمسجد الأزرق والتي تجاوزت في عظمتها كنيسة أيا صوفيا. كذلك نجد في أسواق اسطنبول والتي اتبعت نظام

الأسواق المسقوفة والقيسريات والفنادق والوكالات، أسواقاً مسقوفة ومتخصصة، أسواقاً ظهرت في المدينة العربية الاسلامية سبقت غيرها في هذا النظام. كما تعددت في اسطنبول الحمامات والخانات، وإن أشهر قصورها العثمانية هو قصر (تب كبيه) حيث يرجع في نظامه المعماري للنظام العربي الإسلامي الذي يركز على الأفنية الداخلية وليس على الحدائق المحيطة به كقصور النهضة والعصر البروكي بأوروبا، وأن مدينة اسطنبول العتيقة أكثر المدن الإسلامية تعبيراً عن مظهرها الاسلامي ببروز مساجدها ومآذنها، من أي مدينة أخرى في العالم الإسلامي، وتصنف ضمن أجمل ثلاث أو أربع مدن في العالم.

أما المجموعة الثانية من المدن فقد تم تأسيسها وإقامتها خلال العهد العربي الإسلامي، وإن أهم الأمثلة لذلك البصرة والكوفة وبغداد والقاهرة والقيروان والمهدية وفاس ومراكش، كذلك تطورت كل من قرطبة وطليطلة وبالرمو من بلدات صغيرة إلى حواضر رئيسية، كذلك العديد من مدن بلاد فارس كشيراز وسمرقند وطشقند. لقد امتدت هذه السلسلة من الحواضر والتي كان معظمها عواصم لولايات أو أقطار إسلامية، ووصلت أعداد سكان معظمها إلى مئات الآلاف ومثلت مساهمة الحضارة العربية الإسلامية في تطور المدن والتحضر على الساحة العالمية، سواء كانت جذور المدن العربية والإسلامية الحالية ترجع إلى النوع الأول أو الثاني، فإنها حالياً تنتسب إلى الحضارة العربية الإسلامية، وتعمها، إما اللغة العربية أو الدين الإسلامي أو كلاهما، وهي مجموعة مدن يطلق عليها اسم مدن الشرق ذات الطابع الخاص والشخصية المتميزة وملامح تختلف عن مدن الغرب، وان كانت الحضارة الحديثة تحاول أن تعمها أسوة بما يتم في جميع مدن العالم.

تطور مرافق المدينة العربية الإسلامية

بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه من أسس ومرافق تضمنتها النماذج الأولى للمعسكرات والمدن العربية الإسلامية عند بداية انتشار الإسلام وامتداده للأقطار المجاورة، فإننا نجد من خلال التتبع التاريخي لتطور هذه المدن وما شيد من مدن جديدة أخرى تضمنت المنشآت والأسلوب نفسه ترسيخاً لهذه الأسس وتطويراً لها، ونقصد

بذلك تلك العناصر المميزة للمدينة الإسلامية، وهي: المسجد الجامع، قصر الأمير أو قصر الإمارة، وما عرف بالقصبة بمدن المغرب والأندلس، نظم الطرق فيها، مواقع ونظام المناطق السكنية (أربضتها)، الأسواق الرئيسية وتصنيفاتها، المرافق العامة، أسوار المدينة وتحصيناتها، اتصال أسواق المدينة بأبواب المدينة الرئيسية.

لقد استمر نظام تجاور المسجد الجامع مع قصر الإمارة وتوطين هذين المرفقين بجهة مركزية، وذلك عند تحويل تلك المعسكرات إلى نواة لمدن جديدة كالبصرة والكوفة، وكان هذا المحور الديني والإداري مع أسواق المدينة يمثل مركز المدينة، كما كان النظام المتبع في المدن الإسلامية عند أول نشأتها تخصيص مسجد جامع واحد للمدينة ليصلي فيه المسلمون صلاة الجمعة، ويؤم الصلاة فيه الخليفة، أو الوالي، أو الأمير، حسب الأحوال. وكانت جميع الطرق الرئيسية في المدينة تصل بين المناطق السكنية ومركزها المتضمن المسجد الجامع وقصر الإمارة والسوق الرئيسي للمدينة. وباتساع المدن وابتعاد المناطق السكنية عن مركزها وارتفاع عدد السكان بها، نشأت الحاجة إلى تعدد المساجد الجامعة، إلاّ أن كل مدينة كان لها جامعها الرئيسي أو المركزي، والذي كثيراً ما يميز بتسمية خاصة به كجامع المدينة، أو الجامع الأعظم، أو الجامع العتيق. وقد لجأت بعض العهود إلى تخليد دورها التاريخي وابراز منجزاتها باجراء توسيعات رئيسية على جامع المدينة الرئيسي لمواجهة النمو السكاني، مثل ما تم في الجامع النبوي في المدينة المنورة. كذلك التوسعات والاضافات التي تمت بجامع قرطبة، أو بإنشاء جوامع جديدة تحمل اسمها، ويضاف إلى الجامع السابق بالمدينة ليستوعب جزءاً من جمهور المصلين، حيث نلاحظ ذلك في مدينة القاهرة بوجود جامع يخص كل عهد مرت به المدينة مجارياً لنشأتها وتطورها ونموها واتساعها، حيث أنشىء جامع عمرو بن العاص البسيط بالفسطاط عند فتحها، ثم تطوير جامع عمرو بن العاص مع انتشار الإسلام بها، ثم أنشىء جامع ابن طولون خلال العهد العباسي، كما أنشىء الجامع الأزهر مع إنشاء مدينة القاهرة الفاطمية. كما برز جامع القلعة مع الأسرة الخديوية بقلعة صلاح الدين، ونلاحظ مثل ذلك بمدينة طرابلس في تطور جامعها الرئيسي ابتداءً من جامع عمرو بن العاص عند فتحها، وتلاه جامع القصبة (جامع الناقة)، ويرجح أنه يعود للعهد الأغلبي، أي الخلافة العباسية، ثم الجامع الأعظم الفاطمي والذي أنشىء مع العهد الفاطمي سنة 300هـ، بينما كان جامع الناقة قد ألصقت به عدة أسماء سابقة لهذا

الاسم الأخير، منها جامع الموحدين وجامع الحفصيين وجامع العشرة، وقد اكتسب اسمه الحالي بعد طرد فرسان مالطة من طرابلس سنة 1551. وقد استمر جامع الناقة يحمل اسم الجامع الأعظم حتى سنة 1738م. وبإنشاء جامع أحمد باشا القرماللي حيث أصبح الأخير يحمل اسم الجامع الأعظم أو جامع المدينة، وكسب جامع الناقة اسم الجامع العتيق. ولقد تعددت المساجد الجامعة بمدينة طرابلس، إما نتيجة الحاجة إليها أو بانشاء الولاة والمسؤولين مساجد جمعة، ارتبطت بأسمائهم كجامع درغوت، وجامع شايب العين، وجامع محمود خزندار وجامع قرجي، كما يوجد في العديد من المدن الليبية مساجد تاريخية رئيسية متميزة، شيد معظمها خلال العهد التركي، مثل الجامع العتيق ببنغازي، وجامع درنة الكبير، وجامع البي بالخمس، وجامع مراد آغا بتاجوراء. ويتميز جامع درنة بأنه مسقوف بـ 42 قبة أكثر من أي مسجد آخر بليبيا. ولعل قبة مسجد الخمس أكبر قبة بليبيا، كما يحوي مسجد مراد آغا أكثر عدد من الأعمدة. وتتميز الجوامع في المدن عن مساجدها بأن الأولى هي التي تتم فيها الخطبة، أي خطبة وصلاة الجمعة، أو خطبة وصلاة الأعياد. أما المساجد، فهي التي تتم فيها صلاة الفرائض اليومية فقط، وكثيراً ما تعرف الجوامع بأنها مساجد المنبر.

لقد عرف قصر الإمارة بمدن الأندلس والمغرب بالقصبة، وأصبحت القصبة محصنة بأسوار خاصة بها، وكانت توطن على المناطق المرتفعة من المدينة، ونلاحظ ذلك في قصر الحمراء بغرناطة وفي آثار قصبة مدينتي ملقة والمرئية، وفي حالات أخرى كانت خارج المدينة مثل قصبة الزهراء بالنسبة لمدينة قرطبة. [أنظر الشكل رقم (39)] ويخص مخطط المرية وقصبتها، كذلك الشكل رقم (40) ويخص موقع قصبة الزهراء الواقع خارج مدينة قرطبة ومخطط قصبة غرناطة (قصر الحمراء) على الربوة.

وهذا التحول في فصل قصر الإمارة أو القصبة عن جامع المدينة الرئيسي ونقلها إلى موقع ابتعد بها عن المدينة في بعض الحالات، وأنشأ منها مركزاً إدارياً مستقلاً بما تضمنه من قصر للإقامة ومرافق إدارية كالدواوين الخاصة بالأمير ومساعديه وأجهزته. هذا التحول في نقل القصبة خارج المدينة، فرضته الحاجة للتوسع في منشآت الدولة وتوفير الأمن للأمير وجهازه، الأمر الذي استوجب الابتعاد عن مدينة مزدحمة مثل قرطبة التي كانت أعظم وأكبر مدينة في أوروبا، وهذا التحول نجد ما يماثله في عصر

الشكل رقم (39)

مخطط المرية في القرن الثامن الهجري وتظهر بها القصبة بأسوارها على أعلى ربوة تطل على المدينة كما يظهر بها المسجد الجامع ومنطقة الأسواق القيسرية ودار الصناعة ضمن المدينة الداخلية.

تاريخ مدينة المرية الإسلامية

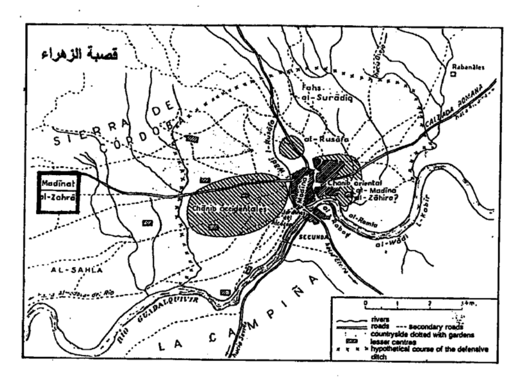
قاعدة أسطول الأندلس للدكتور السيد عبد العزيز سالم

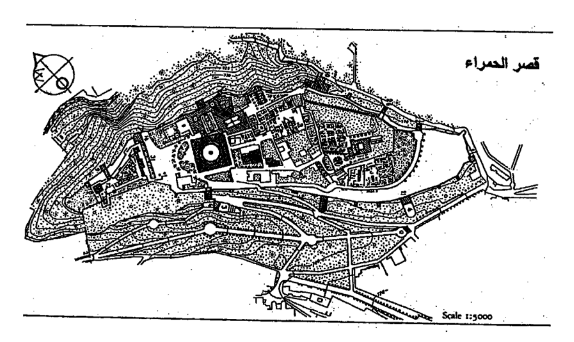


الشكل رقم (40)

مخطط قصبة الزهراء خارج مدينة قرطبة

ومخطط قصبة غرناطة (قصر الحمراء)





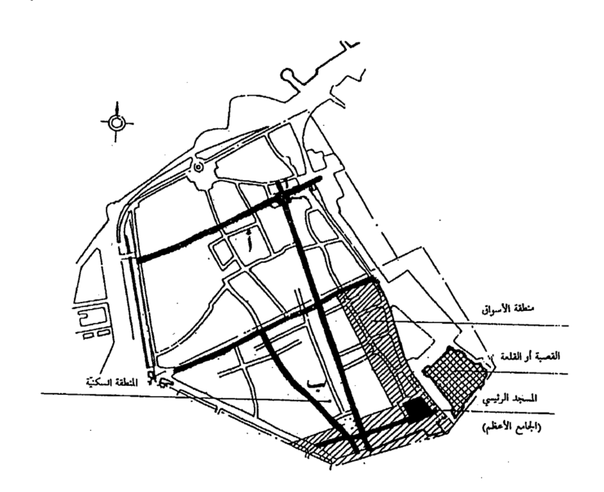
النهضة باوروبا بخروج قصور الملوك خارج المدن مثل قصر فرساي. ونلاحظ أن معظم القصبات التي تقوم بذاتها، سواء داخل أسوار المدينة أو خارجها تشمل ضمن مبانيها مسجداً خاصاً بها، حيث يلاحظ ذلك في قلعة صلاح الدين في القاهرة، والسراي الحمراء في طرابلس، كما نلاحظ تحولاً في نظام القصبات في مرحلة متأخرة، وتحول هذه القصبات إلى قلاع يقيم بها أمير المدينة أو واليها، كما انتشر نظام القلاع بمعظم المدن الساحلية، وأصبحت نوعاً من الأربطة تستعمل في الدفاع عن المدينة، وأصبحت هذه الأربطة ذات طابع عسكري أكثر مماهي قصر للإقامة. ونجد هذا النوع من الأربطة منتشراً بكثرة في مدن المغرب لحماية ثغورها من هجوم النصارى من البحر، مثل قلعة طرابلس ورباط المنستير الذي أسس سنة 180هـ، ورباط سوسة الذي شيد سنة 208هـ، ورباط الرباط، وأن مدينة الرباط بالمغرب انطلق اسمها من كلمة رباط. ولقد كانت معظم هذه الأربطة والقلاع متصلة بأسوار وحصون المدينة وأبوابها الرئيسية، انظر الشكل رقم (41) الذي يخص أسوار طرابلس وقلعتها، أو أنها تمثل محطات لمراحل سفر. ومثل هذه الوظيفة بليبيا نوعان من المنشآت كانت تنتشر على السواحل أو على امتداد الطريق الساحلي، الأول ما يعرف بأضرحة المرابطين وهي في الأصل نقاط مراقبة رابط فيها حراس نذروا أنفسهم لهذه المهمة، واتخذوا من الموقع مكاناً للتعبد والتنسك والمراقبة، وعند مماتهم دفنوا فيها وأطلق على أضرحتهم أسماؤهم الأصلية، أو أسماء نعتوا بها مثل بالنور أو أبو رقية وعبد الجليل وغيرها. والنوع الثاني ما يعرف بفنادق السفر، وتمثل أماكن استراحة أو خانات للمسافرين تتوافر فيها وسائل الإقامة المؤقتة، وقد حل محلها في كثير من المواقع زوايا الصوفية، كما يلاحظ بالأندلس بقايا قلاع السفر التي كانت تمثل محطات للمسافرين مزودة بأبراج للمراقبة والمخابرة، وفي الأراضي التركية يطلق عليها (كرفان سراي).

لقد شكلت شبكة الطرق الرئيسية بالمدينة العربية الشرايين الرئيسية بين الطرق الفرعية للمناطق السكنية ومركز المدينة الذي يوجد فيه المسجد الجامع والأسواق، وكذلك الاتصال المباشر مع ضواحي المدينة من خلال أبوابها الرئيسية. وبذلك تم الربط بين المناطق السكنية الأساسية في المدينة أي (أربضتها) وبين مركز المدينة وأبوابها وأسواقها الخارجية وضواحيها (كور المدينة). وقد كانت أبواب المدينة تحمل أسماء

الشكل رقم (41)

مخطط مدينة طرابلس وقلعتها وأسواقها والمسجد الرئيسي بها

طرابلس المدينة العربية ومعمارها الإسلامي



المدن أو المناطق أو القبائل التي تتجه إليها، ونلاحظ ذلك في تسمية أبواب مدينة طرابلس القديمة، مثل باب هوارة وباب زناتة وباب البحر، أو في التسميات التالية: مثل باب المنشية وكذلك في تسمية الأبواب للسور الايطالي حيث نجد باب قرقارش، باب العزيزية، باب عكارة، باب ترهونة وباب تاجوراء. وقد كانت أبواب بغداد القديمة تأخذ أسماء المدن التي تتجه إليها هذه الأبواب كباب دمشق، وباب الكوفة، وباب خراسان وباب البصرة، وكذلك باب زويلة بمدينة القاهرة الفاطمية، ويقصد به الباب المتجه إلى زويلة في تونس. ونلاحظ في بعض الأحيان وجود أكثر من اسم للباب الواحد. وتعدد الأسماء للباب الواحد يعبر عن تعدد البوابات بالمدخل الواحد مثل وجود باب على السور الرئيسي، وآخر على الستارة، أو وجود باب مزدوج، أو وجود باب متقدم وآخر متأخر، وقد كان لطرابلس بابان على كل مدخل، فنجد باب عبدالله أمام باب هوارة، والباب الأخضر أمام باب زناتة. وقد كان لمدينة الاسكندرية أكثر من باب على كل مدخل.

لقد كانت الطرق الرئيسية في المدينة العربية تتصف بالاستقامة والاتساع، حيث كان اتساع الطرق بمخطط البصرة يصل إلى 60 ذراعاً للشارع الأعظم، و20 ذراعاً لغيره. كما حدد اتساع الأزقة أو الدروب بـ 7 أذرع. وهذا القياس يفسر بأنه كافٍ لمرور جمل محمل. وقد كانت شوارع الكوفة تناظر شوارع البصرة من حيث المقاييس، وكان اتساع الشارع الأعظم 100 ذراع، وقد جعل داخل كل خطة (تقسيم سكني) رحبة فسيحة[8]، وكانت جميع الطرق الرئيسية تتجه إلى جامع المدينة ومركزها الأوحد. وعندما تعددت الجوامع تعددت معها اتجاهات الشوارع الرئيسية.

لقد اشتهرت شوارع المدن الإسلامية بإدخال الإنارة إليها[9]. وهذا السبق في الخدمات العامة في المدن العربية الإسلامية كان يخص شوارعها العامة، حيث اشتهرت مدينة قرطبة بأنها أول مدينة أوروبية تم إنارة شوارعها عندما كانت المدن الأوروبية في عصورها الوسطى المظلمة.

---

(8) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

(9) اندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني.

ان التقسيمات الداخلية لكل خطة، كثيراً ما تركت لتصرف المجموعة المخصصة لها، لذلك فإن طرقها لم تأخذ شكلاً محدداً، وغالباً ما نتج عن ذلك نظام للأزقة أو الدروب غير المستقيمة. واختلفت في نظمها واعتبرت ضمن الملكية الخاصة بالمجموعة. لقد كانت الخطط السكنية تقع حول مركز وأسواق المدينة أو موازية لها.

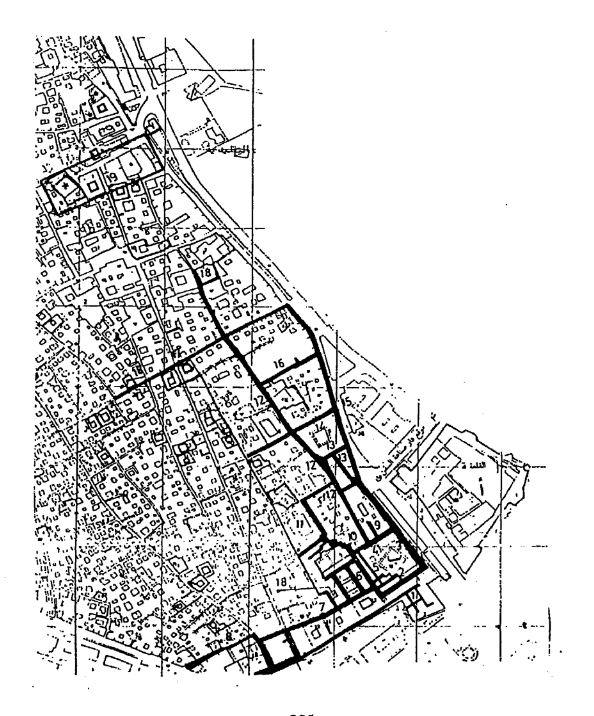
ونتيجة للأسلوب الذي اتبع في تخصيص القطع السكنية، أي تخصيص خطة لقبيلة أو مجموعة متجانسة، فقد نجم عن ذلك التكتل القبلي أو العرقي، أي وجود المجموعات المتجانسة قبلياً أو عرقياً ضمن منطقة واحدة، وأسفر عن ذلك وجود أحياء خاصة بالمجموعات الدينية أو العرقية أو للأقليات. فنجد أحياءً للمسلمين وأخرى للمسيحيين، وحارات لليهود. وقد وجدت حارات لليهود في معظم مدن المغرب، وكان ذلك واضحاً بمدينة طرابلس والعديد من المدن والقرى الليبية التي وجد فيها اليهود، مثل بنغازي وطرابلس وزليتن وسوق الجمعة والزاوية وغريان ويفرن، وقد ازداد عدد اليهود في المدن الليبية إثر طردهم من الأندلس، عقب سيطرة المسيحية عليها.

إن أسواق المدينة تنطلق من رحبتها وهي الساحة المفتوحة والتي يوقف بها الدواب حيث تمتد منها طرق الأسواق التي تنتشر عليها الحوانيت والمحلات التجارية والحرفية في مجموعات تخصيصية. كل مجموعة تمثل سوقاً خاصاً بهذا النشاط، ومن ذلك عرفت أسواق المدن العربية الإسلامية بالتخصص لسهولة الوصول إليها ولتنظيم الرقابة فيها، ومن ذلك تميزت المدن العربية بوجود أسماء لأسواقها مرتبطة بنشاط السوق، مثل سوق العطارة والصاغة والنجارة وغيرها. وقد تطور شكل الأسواق من التنظيم الطولي المتبع للطريق إلى نظام القيسريات (الأسواق المسقوفة) والتي تعرف في طرابلس بسوق الربع وسوق اللفة أو بأسواق الظلام بكل من مدينتي بنغازي ودرنة. كما وجدت مثل هذه الأسواق بمصراتة وغيرها من المدن، كذلك ظهر نظام الوكالات أو الفنادق، كما تداخلت الاستعمالات بين نظام الخانات والوكالات، والتي عادة ما تكون مبانيها متشابهة أي مناظر لنظام فنادق مدينة طرابلس، وكثيراً ما أخذت هذه المنشآت عدة تسميات بالأقطار العربية مثل خان، قيسرية، وكالة، فندق، سوق. [أنظر الشكل رقم (42) الذي يشمل مختلف أسواق مدينة طرابلس].

الشكل رقم (42)

مختلف أسواق مدينة طرابلس

طرابلس المدينة العربية ومعمارها الإسلامي



يلاحظ وجود القلعة أو القصبة (أ) والمسجد الرئيسي وجامع أحمد باشا (ب) والأسواق متجاورة بمنطقة واحدة بالمدينة.

أسواق المدينة

1 ـ سوق الصناعات التقليدية

2 ـ سوق العطارة

3 ـ سوق المشير

4 ـ سوق الربع

5 ـ سوق السواري

6 ـ سوق اللفة

7 ـ سوق الحلقة

8 ـ سوق الدباغة والصناعات التقليدية

9 ـ سوق النخاسة

10 ـ سوق الفرامل

11 ـ الفنيدقة

12 ـ سوق الترك

13 ـ سوق النحايسية والفزدارة

14 ـ سوق النجارة

15 ـ سوق الحدادة

16 ـ سوق الحرير

17 ـ سوق الحرارة

19 ـ حمّامات المدينة

19 ـ أسواق باب البحر

ان مختلف الأسواق التخصصية بالمدينة تكّون في مجموعها أسواق المدينة والتي يوجد في إطارها جامع المدينة، أو الجامع الأعظم أهم مساجد المدينة وهي في مجملها تعرف بمنطقة الأسواق، ويطلق عليها جوازاً بالمدينة وترتبط بمداخل المدينة الرئيسية أي بواباتها، كما ترتبط من خلال شبكة الشوارع الرئيسية بجميع المناطق السكنية الأربضة والتي لا يوجد بها إلاّ أنشطة تسويقية محدودة تختص بمتطلبات المنطقة السكنية من أفران وحوانيت بقالة عادية. وهذه توجد على الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية فقط، من هذا النظام للأسواق التخصصية وتحديد للاستعمالات الخدمية للمناطق السكنية نستخلص أن مبدأ التصنيف في الاستعمالات قد ظهر في المدن العربية الإسلامية قبل

مدن الغرب، وهو أحد الأسس الحديثة في علم تخطيط المدن. وقد كان هذا التصنيف للأسواق وحصر الاستعمالات في المناطق السكنية للأغراض الخاصة بها، وما يتعلق بها من خدمات محدودة، ومنع أي ضرر من أي مبنى أو استعمال للجار أو الطريق أو المارة من صفات المدن العربية الإسلامية، وكان يختص بمتابعة ذلك أجهزة الحسبة بالمدينة ولهم سلطة الضبط القضائي وإصدار الحكم اللازم لمنع المضايقة وإزالة الضرر، ولذلك كان لكل مدينة محاسب يختص بهذه الأمور ويساعده العدد اللازم لمتابعة تطبيق الشريعة والأسس والأعراف ومنع الضرر، والمحافظة على النظام والنظافة والصحة العامة. إن وظيفة المحاسب في نظام الإدارة الإسلامي تعتبر من الوظائف الرئيسية في جهاز الأمير، مثل القاضي والخازن وصاحب الشرطة وصاحب البريد وغيرها.

لقد تعددت مرافق المدينة العربية الإسلامية وتطورت، فشملت الحمامات واشتهرت هذه المدن بكثرة وتعدد الحمامات بها، وكانت للجنسين بتخصيص أيام من الأسبوع للنساء وفي بعض الحالات أجزاء من النهار. ومن ذلك نجد اهتمام الرحالين والجغرافيين بذكر عدد الحمامات التي توجد في المدينة، وتميز المدينة عن القرية بوجود الحمام من عدمه. وتعرف الأمصار بأنها المدن التي يوجد فيها مسجد بمنبر، أي جامع وتتوافر بها الحمامات والأسواق العامة، كما وجدت الخانات والفنادق للنزلاء من التجار والغرباء والعزاب، كذلك ظهرت في المدن العربية الاسلامية البيمارستانات أي المستشفيات، كما انبثق عن المسجد عدة مؤسسات كالزوايا الصوفية والكتاتيب والمدارس، وتضمنت بعض المساجد بالمدن الكبرى مراكز علمية تصل في مستوى تدريسها حتى المستوى الجامعي، حيث اشتهرت قرطبة كمركز تعليمي بالأندلس أمّها طلبة من أقطار أوروبا. واشتهر الجامع الأزهر في القاهرة ومدرسة القرويين بفاس، وجامع الزيتونة بتونس وجامع أحمد باشا بطرابلس. وكان لكل مدينة رئيسية مدرستها، سواء تمثلت في نظام التعليم بالمساجد الرئيسية أو أنشئت بهدف التعليم. وكان لهذه المدارس نظام للتعليم شمل العلوم الدينية واللغوية والتشريعية وعلوم الرياضيات والطبيعة والفلك والمواقيت وغيرها من العلوم، وكان لطرابلس في مختلف عصورها مدرسة أو أكثر. فقد أسست بها المدرسة المستنصرية سنة 658هـ في عهد الأمير الحفصي المستنصر، وكانت قائمة حتى الاحتلال الإسباني، وقد ظهرت مدرسة عثمان

باشا مع أواخر القرن السابع عشر خلال العهد العثماني الأول، كما كان لكل من جامع أحمد باشا وجامع قرجي مدرسته وأقيمت مدرسة من قِبل مصطفى الكاتب عرفت بمدرسة الكاتب، ووجدت مدرسة عمورة بجنزور، والمدارس الأربع الأخيرة تم إنشاؤها خلال العهد القرمانلي، كما كانت المدن المقدسة كمكة المكرمة والمدينة المنورة منارات علمية في العلوم الدينية، كما برز العديد من المدن الأخرى كمراكز دينية نتيجة التشيع كالنجف وكربلاء وقم، كما وجدت زوايا أقيمت من قبل الطرق الدينية أو الصوفية، أو من قبل علماء اشتهروا بتولي التعليم الديني، ومنها ما كان محلياً في حدود المدينة أو المنطقة، ومنها ما عمّ وانتشر بأكثر من بلد وقطر، ومعظم هذه الزوايا وما يتبعها من أسلوب تعليمي أو صوفي، كان يوجد فيها خلوات لإيواء وإقامة الطلبة، مثل انتشار الزوايا القادرية والعيساوية، بالإضافة إلى ظهور شيوخ علم في العديد من المدن العربية تكونت حولهم زوايا أو مراكز تدريس، مثل الشيخ الزروق بمصراتة.
ومن كل ذلك، فإننا نجد المدن العربية الإسلامية قد احتوت عدة مرافق أساسية كالحمامات والمدارس والزوايا والمستشفيات والخانات. وكانت هذه المرافق لسكان المدينة ومن يؤمها من الغرباء. وإلى جانب هذه المرافق فقد كان لمرفق الماء اهتمام خاص بالمدن العربية الإسلامية لما لذلك من حاجة ماسة إلى الماء وعلاقة بالطهارة الدينية. فقد تعددت أساليب توفيره من مد فروع الأنهر، أو مد قنوات وقناطر مائية، أو اهتمام بحفر الآبار وبناء الصهاريج واستغلال العيون الارتوازية، وأي مصادر مائية أخرى، والأمثلة كثيرة في هذا المجال. ومن أهم الأمثلة المعروفة والتي يمكن الإشارة إليها صهاريج القيروان التي شيدت خلال العهد الأغلبي أي مع ظهور مدينة القيروان كعاصمة للنظام الأغلبي، خلال القرن الثالث الهجري. كذلك نظام استغلال عين درنة، بمدينة درنة ونظام استغلال عين الفرس أيضاً بغدامس، وادخال الماء للمساجد في شكل ميضات للوضوء أو الطهارة. كما اتبع في المدينة العربية الإسلامية نظام إقامة المقابر خارج أسوارها، وإن وجدت في بعض المدن مقابر داخل حيز المدينة أي ضمن أسوارها، فإن مثل هذا الوضع نتج عن امتداد المدينة وتوسع أسوارها أو نتيجة روضات خاصة انتشرت مع انتشار الصوفية. كما يوجد لكل مدينة مصلى للعيد بضواحيها، وعادة ما تكون ساحة عامة يصلى فيها صلاة العيد وتتم فيها المعايدة.

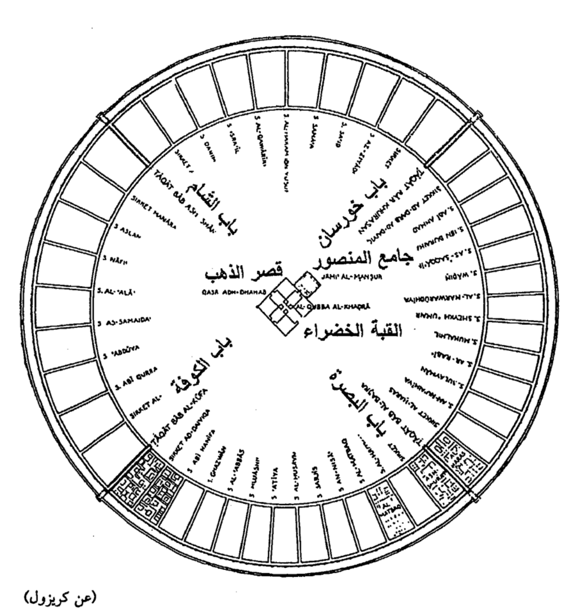
لقد اتبعت المدن العربية الإسلامية نظام المدن المسورة، وطوّر نظام التحصين فيها بحيث شمل السور الرئيسي والفيصل والخنادق ونظام البوابات غير المستقيم والمتعدد الأبواب، كذلك زودت المدن بمداخل وأنفاق وأبواب سرية ترتبط بمقر إقامة الأمير مباشرة، أو من خلال أسوار المدينة. وكثيراً ما أخذت هذه الأبواب أسماء متشابهة في معظم المدن، مثل باب الغدر وباب العدالة. كما شملت الأسوار الرئيسية الأبراج، ويمثل الشكل رقم (43) المسقط الأفقي لمخطط مدينة بغداد الذي يعبر عن نظام التخطيط بمدينة بغداد العباسية، والذي شارك في إعداده وتنفيذه ما يزيد على 1000 فني في مجالات التخطيط والبناء. وتم إنشاء المدينة من قِبل الخليفة العباسي المنصور سنة 149هـ الموافق سنة 767م.[10]. وقد أمكن تحديد هذا المخطط ذي الشكل الدائري من وصف المؤرخين والجغرافيين العرب، وهذا المخطط يمثل نظام المدن الخاصة بمقر الخليفة، ويشمل أقسامها الرئيسية وحصونها وبواباتها الأربع وشوارعها الرئيسية والثانوية. وقد حدد قطر المدينة بـ 2638 متراً، أي بمساحة إجمالية قدرها 547 هكتاراً. وكان نظام طرقها يتبع النظام الشعاعي حيث تتلاقى كل الطرق بمركز المدينة (مركز الدائرة)، أي تتوجه نحو المسجد الجامع ودار الإمارة. وكان بها أربع طرق رئيسية تربط مركز المدينة ببواباتها الأربع، بالإضافة إلى مجموعة طرق شعاعية ثانوية وأخرى دائرية. وكانت المناطق السكنية تلي المركز وتقع على الحلقات الخارجية للدائرة، أما أربضة العامة فكانت خارج الأسوار.

بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من مرافق ذات طبيعة عامة وجدت في معظم المدن الاسلامية، فإن بعض المدن التي أنشئت لوظائف خاصة أو تطورت نتيجة وظائف وأنشطة محدودة، نجد أنها تضمنت ضمن مرافقها بعض المرافق الخاصة المتعلقة بدورها أو نشاطها الاقتصادي، حيث نلاحظ نمو بعض المعسكرات إلى مدن عامة. كذلك إنشاء مدن لمقر الخلافة أو الإمارة، وما تطلب ذلك من مرافق كدمشق وبغداد وسامراء والقيروان وقرطبة وفاس والمهدية وغيرها. كذلك تطور بعض المدن قواعد بحرية أو ارتباطها بنشاط بحري بحيث شملت هذه المدن داراً لصناعة السفن ومرافىء

---

(10) كروز ويل، العمارة الإسلامية القديمة.

الشكل رقم (43)
مخطط مدينة بغداد



(عن كريزول)

للسفن الحربية، مثل المرئية بالأندلس وتونس وطرابلس بليبيا. كذلك نجد العديد من المدن التي توسعت في مرافقها التعليمية والدينية ووجود مكتبات ووراقة بها واجتذبت إليها طلبة العلم، مثل فاس وتونس والقاهرة، كما اشتهر العديد من المدن باعتبارها مراكز تجارية أو محطات على طرق القوافل، أو محطات على طرق قوافل للحجيج، وارتبط النشاط الاقتصادي للمدينة بمتطلبات هذه الأنشطة من مواقف للقوافل وأماكن إقامة، ومراكزها لتزودها بما تحتاج إليه من زاد وابل وماء ومتطلبات. وكان مرور هذه القوافل في تلك المدن يمثل مواسم نشاط اقتصادي أو ديني ومناسبة لتبادل السلع والمعلومات والرسائل. وكان في مقدمة هذه المدن دمشق وطرابلس والقاهرة، وعلى طرق القوافل الصحراوية بليبيا ودان وسكونة وغدامس وغات ومرزق وجالو واوجلة.

المؤسسات العامة في المدينة العربية الإسلامية

اعتمد النظام الإداري في الأقطار التي دخلت في دار الإسلام على النظام الإداري الإسلامي الذي يستند إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ويختص بتطبيق ذلك الوالي أو الأمير، وكذلك من يساعده من مسؤولين تابعين، وفق النظام المستمد من دولة الخلافة. فنجد، إلى جانب الوالي أو الأمير الذي يتخذ المدينة كمقر لإدارة الأمور، القاضي، وصاحب الشرطة وصاحب البريد والجابي، وغيرهم من ذوي الاختصاص، وإلى جانب هذه المجموعة ذات الاختصاص المحدد، فإننا نجد المحتسب ونظام الحسبة وهو جهاز يختص بالشؤون الحضرية حيث يهتم بمتابعة الجوانب التخطيطية للمدينة، مثل المحافظة على الطرقات واتساعها، والفضاء العام، ونظافة الشوارع، ومراقبة المباني وارتفاعها، وعدم الاطلال على الجار، وتفادي أخطار النشاط الحرفي على المارة كذلك يختص المحتسب وجهازه بمراقبة الأسواق من نظم مكاييل وموازين وجودة المواد وعدم وجود غش فيما يعرض أو يباع من مواد بالأسواق، كذلك منع أي ضرر يمكن أن يحدث للمارة من أي نشاط بالأسواق، أي المحافظة على السلامة العامة. هذا الجهاز المعروف بنظام المحتسب وما يساعده من حسبة هو المختص بالنظام والسلامة العامة، ويتولى مراقبة الأنشطة الحضرية الإنشائية والمهنية والتسويقية وحركة المرور في المدن، ولديه صلاحية المراقبة وإصدار الأحكام وتنفيذها وإزالة الضرر المستحدث، أي لديه

صلاحية القضاء والعقاب والتنفيذ[11]، بينما يختص القاضي بصلاحية بت المواضيع المتنازع فيها مثل حقوق الملكية والإرث ونقل الملكية وما شابهها، هذا النظام الإداري الذي اختص بالشؤون الحضرية اختلف عن نظام شرطة الأسواق في العهد الروماني، وكذلك نظام البلديات ومجالسها من مدن العصور الوسطى في أوروبا.

أما فيما يختص بالمراقبة المهنية الدقيقة فيساعد المحتسب مجموعة أمناء الأسواق والحرف الذين يتم اختيارهم من الممارسين للمهنة أو النشاط. وهذه المجموعة من الأمناء ترعى مصالح العاملين في السوق وكذلك تحمي المشتري وتساعد الدولة على المحافظة على سلامة العمليات التجارية بالأسواق، كذلك يختص الأمين بتأهيل المستجدين بالسوق، وهو نظام يناظر نظام الاتحادات، إلاّ أنه يختص بحماية مصالح الأطراف المتعددة (أصحاب المهنة، أي المنتج المتسوق أي السوق، تأهيل المستجدين، مساعدة الدولة على الرقابة).

لقد استمر نظام الحسبة في المدن العربية الإسلامية إلى أن حل محله نظام شيخ المدينة في العهد العثماني، والذي تولى مساعدة الوالي على هذا الاختصاص. أما نظام الأمناء، فقد استمر حتى منتصف هذا القرن وما زال قائماً في بعض المهن، وإن تقلصت مسؤوليته وتحولت إلى إبداء الرأي وتقديم الشورى، بدلاً من الجانب التنفيذي، حيث كان للأمين صلاحية إجبار البائع على إبراز أي عيب للمشتري وبيع الأردية التي بها عيب مفتوحة، علامة وجود عيب، سواء لنقص في المقاييس أو لعيب في الصناعة أو الألوان والتخطيط، وإجبار البائع على رد بضاعته في حالة شكوى المشتري من أي عيب بها لم يخبر به. كما تطور نظام المسؤولية بالنسبة للمحلات من النظام القبلي أو العشائري حيث حل محل القبيلة نظام عرف بعدة أسماء منها شيخ المحلة، إمام المحلة، أو مختار المحلة أو العمدة، وإن اختلفت التسمية من الحضر إلى الريف. فغالباً ما يطلق مختار أو إمام المحلة على الأحياء أو المحلات السكنية بالمدن، بينما يطلق شيخ المحلة أو القبيلة أو العمدة بالنسبة للأرياف، ويختص مختار المحلة بالتعريف بسكان المحلة وما يتعلق بعلاقتهم وسلوكهم والتعريف بملكياتهم، كما يختص بالعديد من الجوانب

(11) د. محمد عبد السلام عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة ـ الكويت.

الاجتماعية بإبرام عقود الزواج وتسجيل المواليد والوفيات. ولا بد من التمييز بين مختار المحلة وإمام المسجد بالمحلة، وإن كان في كثير من الأحيان يتولى الشخص نفسه الموقعين أي إمام أو مختار للمحلة، وإمام المسجد بها. ويختص الإمام بأنه يؤم المسلمين، ولاسيما في صلاة الجمعة والأعياد، ويرجع إليه في الأمور الدينية، ويتولى تدريس الأمور الدينية إذا كان من الفقهاء المتمكنين في الأمور الدينية. إلى جانب هذه النظم ذات المؤسسات التنفيذية العامة توجد مجموعة الرأي التي تتكون من الفقهاء والعلماء وذوي الرأي في المدينة، والذين يمثلون المؤسسة الاستشارية التي تقدم المشورة والمساعدة للوالي أو الأمير سواء بتقديم المقترحات أو إبداء الرأي فيما يطرح عليها من مواضيع، وعادة ما تمثل هذه المجموعة طبقة أو شريحة من سكان المدينة، وتتكون من الممارسين للأنشطة الدينية والتعليمية وزعامات قبلية أو عسكرية. وقد برز إلى جانب وظيفة القاضي وظيفة مفتي البلاد، بحيث أصبح الأول يتولى القضاء (إبرام العقود وإصدار الأحكام) وفق الشريعة الإسلامية، ويتولى الثاني أمور الفتوى في الأمور الدينية، أي إبداء الرأي وفق اجتهادات المذاهب الاسلامية. وقد استحدثت الوظيفة الثانية في عهود متأخرة من نظام الإدارة الإسلامي خلال العهد العثماني.

إن أهم المؤسسات شبه العامة التي قامت في المدن الاسلامية، وكان لها تأثير ملموس في تطور المدن وتوسع في المرافق والخدمات الاجتماعية، هو نظام الأوقاف، أو ما يعرف بالحبس عند العامة، وبالذات نقصد أوقاف الأهداف والأغراض العامة وليس الخاصة ضمن حدود العائلة أو لصالح الورثة.

لقد تطور نظام الوقف للأغراض العامة حتى أصبحت له مؤسسة خاصة تدير ريع ما يوقف من مال أو عقار أو دخل لأغراض عامة أو لخدمات اجتماعية محددة، حيث تعددت أوجه الوقف فشملت جوانب إنشائية، مثل بناء المساجد والمدارس والخانات وصيانتها وإدارتها، كما شملت جوانب دفاعية بما يوقف أو يخصص لأغراض تدعيم وصيانة الأسوار والحصون، وهو ما كان يعرف في طرابلس بوقف السور، كما شملت الأوقاف الأغراض التعليمية بما يوقف من وسائل أو ريع للتعليم ولإقامة الطلبة وتوفير منح لهم، أو لحفظة القرآن. كما شمل الوقف إنشاء المكتبات العامة والتبرع بالكتب لها، وكانت مكتبة الأوقاف بمدينة طرابلس من أهم المكتبات. كما تعددت أوجه

الأوقاف الاجتماعية، مثل الأوقاف الخاصة بمساعدة الأيتام والأرامل أو الغرباء، وغير ذلك.

ويعتبر نظام الأوقاف أسلوباً مميزاً في المدن العربية الاسلامية دعم تطويرها ووفر العديد من الخدمات والمرافق لسكانها، وقد اختصت بإدارة الأوقاف هيئات شبه عامة أبعدته عن احتكارات الدولة واختلف عن نظام مدن القرون الوسطى بأوروبا التي احتكرت الكنيسة فيها.مثل هذه الجوانب. لقد كانت أوجه تخصيص ريع الوقف محددة مسبقاً من الواقف، ووفق رغبته وشعوره باحتياجات المدينة والفوائد المرجوة من الوقف. ومن ذلك، تعددت أوجه الفائدة والتزمت الجهات المسؤولة التنفيذ على الصرف في هذه الأوجه وفق ما ورد في وصية الواقف أو اجتهادات هيئة الأوقاف، أو الشخص المختص بإدارة الوقف. ونلاحظ أن نظام الوقف بدلاً من أن يدعم ويشجع ويطور من قِبل الدول العربية الإسلامية، نجد تدخل الدولة يسيء لهذا المرفق سواء بسوء استغلال العقار أو الريع في غير أغراضه، أو بإدخال مؤسساته ضمن نظام الدولة، بدلاً من تركه كمؤسسة أهلية تطوعية بعيدة عن الدولة، مهما كانت توجهاتها. إن نظام الوقف الذي نشأ في العالم العربي الإسلامي وغطى مجالات اجتماعية عديدة، سبق في منهجه ما نجده من مؤسسات في الغرب وعمّت العالم، كالصليب الأحمر ومنظمات اللاجئين، ومنظمات رعاية الأطفال، ومساعدة الطلبة والعجزة وغيرها، وخدمات ومساعدات الأوقاف الإسلامية تصل مباشرة بطريقة إنسانية إلى مستحقيها.

مظهر المدن العربية الإسلامية وتطورها

لقد اختصت المدينة العربية الاسلامية بملامح ومظهر مميز، بالإضافة إلى مشاركتها لمدن العالم في معالم عامة وجدت في مدن القرون الوسطى، واستمرت هذه المعالم حتى القرن السادس عشر. فالمدينة الاسلامية شاركت مثل غيرها في وجود حصون وفياصل وستائر وخنادق وقلاع، كمظهر عام لها من الخارج، ولم يحدث لهذا المظهر إلاّ تغيير بسيط مع بداية القرن السادس عشر نتيجة تعديل نظام التحصين بما يلائم ظهور البارود كسلاح حربي جديد واستعمال المدفع كآلة حربية لدك الحصون، أو إقامة ونصب المدافع بهذه الحصون، وما تطلب ذلك من تقوية إنشائية وتقديم في أبراج أو حصون المدافع وتوفير متطلبات هذا السلاح، من مساحات واتجاهات تصويب ومخازن للبارود.

لقد كانت أنواع المدافع الأولى تلك تستعمل قنابل الأثقال، وتطورت إلى مدافع قنابل للانفجار، ولتفادي تأثير هذه القنابل ظهر أسلوب جديد في التحصين يعتمد على تقديم الأبراج والقلاع المناسبة لآلة الحرب الجديدة ـ البندقية والمدفع ـ هذه الأبراج والقلاع تتقدم أسوار المدينة للحيلولة دون وصول قنابل الأعداء للمدينة وإصابة منشآتها.

لقد برز هذا النظام في مدن أوروبا أو بمدن الدولة العثمانية على السواء [انظر الشكلين رقم (44) و(45) اللذين يمثلان هذا النظام من التحصين الجديد بكل من مدينتي فراره الايطالية وطرابلس العربية، والذي يعتمد على نظام القلاع والدشم المتقدمة].

لقد تميزت المدن الإسلامية ببروز مآذنها وقبابها على الأسوار والحصون والتي كانت توصف باختراق المآذن لسمائها، كما تمثل ساحة المسجد الجامع مساحة كبيرة من رقعتها، وإن أهم مظاهر المدينة الإسلامية هو تجمع أسواقها وارتفاع كثافة الحركة فيها، فشوارع الأسواق كثيفة الحركة مزدحمة بالأنشطة الحرفية والتجارية، مستمرة النشاط تتكاثر عليها فتحات وأبواب هذه المنشآت، وتكاد تكون متصلة بدون انقطاع. وتختلف شوارع المناطق السكنية عن شوارع الأسواق من حيث اختفاء هذه الحركة وتعدد الفتحات، حيث يختفي منها النشاط الحرفي ومحلات الأسواق العامة. وتتحدد الاستعمالات غير السكنية في خدمات ومتطلبات المناطق السكنية، كمساجد الفرائض اليومية ومحلات البقالة للمواد الغذائية، وتوجد مثل هذه الاستعمالات في مراكز المناطق السكنية، أو ما يعرف بمركز الخدمات للمناطق السكنية، أو وجود مثل هذه المحلات على الطرق الرئيسية بالمناطق السكنية. وتتميز المناطق السكنية بقلّة الفتحات على الطرق والدروب أو الأزقة وتكون محددة في مداخل المساكن أو فتحات شبابيك صغيرة المساحة وعلى مستوى مرتفع يتجاوز عيون المارة ولا تخص حجرات المعيشة أو النوم للعائلة أو النساء، كما توجد على الدروب أو الأزقة السباطات أو الغرف المعلقة عليها، وتتميز بعض المدن، مثل مدن المغرب بكثرة العقود على الطرق والشوارع الرئيسية، [أنظر اللوحات أرقام 51 ـ 52 ـ 53]، وتعرف في الغرب بالأكتاف الطائرة وقد تطورت مع كنائس العصور الوسطى.

الشكل رقم (44)

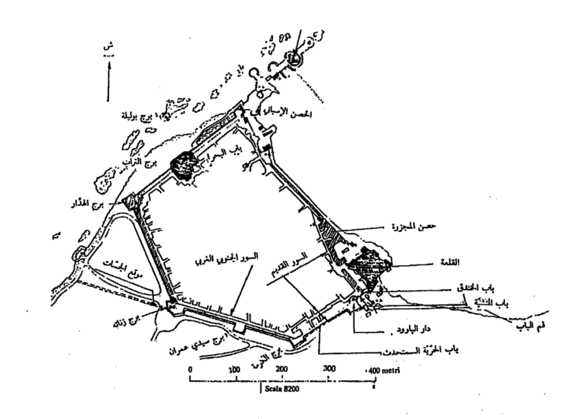
حصون مدينة فرارة الإيطالية والتي تعددت بها القلاع المتقدمة.

تاريخ المدن



الشكل رقم (45)

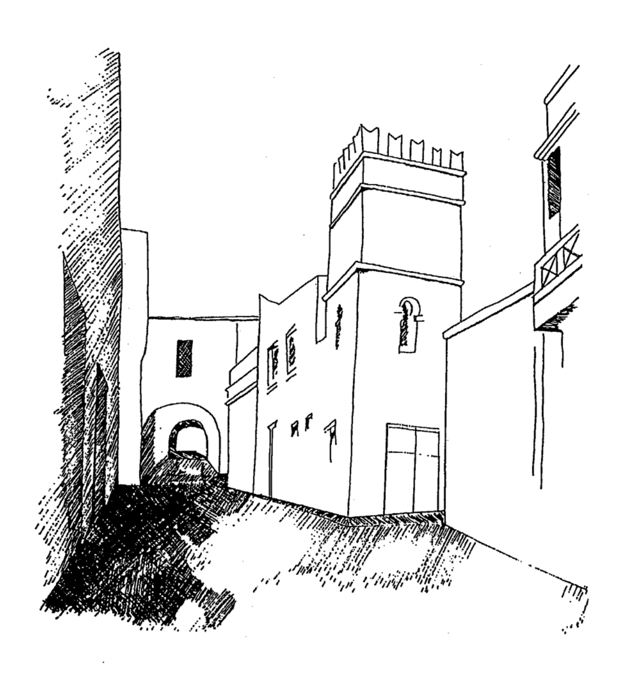
حصون مدينة طرابلس (حصون المدافع)



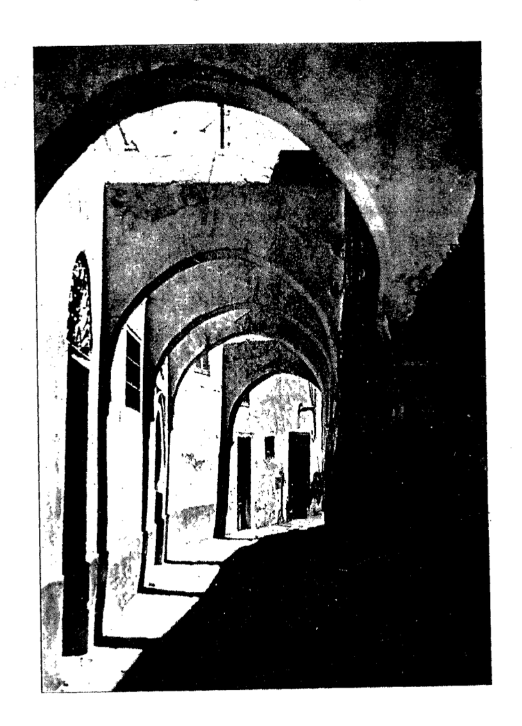
المعالم الأساسية لأسوار وحصون طرابلس.

لوحة رقم (51)

الغرف المعلقة (السباطات) على دروب المدن العربية



لوحة رقم (52)
نموذج لأقواس أو عقود على شوارع المدن العربية



لوحة رقم (53)

الأكتاف الطائرة

إعداد المؤلف

الأكتاف الطائرة (العقود) (أقواس) بطرق المدينة القديمة ووظيفتها الإنشائية هي مقاومة القوى الأفقية الناشئة من الأسقف المنفذة بنظام القبو، والقبو المتقاطع والقباب.

إن المنشآت الرئيسية ذات الاستقطاب بالمدينة تتمثل في المسجد الجامع والسوق والخان والحمام. كما تبرز القصبة أو القلعة كمقر للسلطة، وإن جميع هذه العناصر لا تتميز في مظهرها الخارجي بأي نصب أو تماثيل، وعادة ما تتميز بضخامة أبوابها وتناسب واجهاتها وقبابها وبعض الحليات أو الكتابات المناسبة عليها أو على كرانيشها، كوجود عقود جميلة أو مقرنصات أو حليات دقيقة بدرواتها وتوجه العناية سواء من حيث التناسق أو البروز لهذه العناصر بما يضفى عليها من حليات ذات أشكال نباتية أو هندسية وكتابية [انظر اللوحات أرقام (54 ـ 55 ـ 56)] كأمثلة لهذه الصفات].

بالإضافة إلى هذه الخصائص لمنشآت المدينة في واجهاتها الخارجية، فإن منشآت المدينة العامة والخاصة تتميز بالتوجه إلى الداخل أي إلى الأفنية الداخلية الخاصة بها، وأن جمال مظهرها الداخلي يفوق واجهاتها، حيث تكثر العقود على الأفنية الداخلية للمساكن والفنادق والقصور وتتنوع في نظمها وتشكيلاتها، وتتميز بشكلها وتناسبها وألوانها. إن الجانب الجمالي في المدينة العربية الإسلامية يكاد معظمه يتوجه إلى الداخل سواء بما يوجد من عقود وبواكٍ وحدائق وكرانيش بالأفنية ونقوش وزخارف على الحيطان والأسقف، وجميعها تعتمد على التشكيلات والمنظومات الهندسية والنباتية أو اللوحات الكتابية، وتعتمد أساساً على تكوين لوح من الزخارف على مسطحات الحيطان والأسقف بها [انظر اللوحات أرقام (57 ـ 58 ـ 59 ـ 60 ـ 61 ـ 62) كأمثلة لهذه المظاهر الجمالية في المدن العربية الاسلامية].

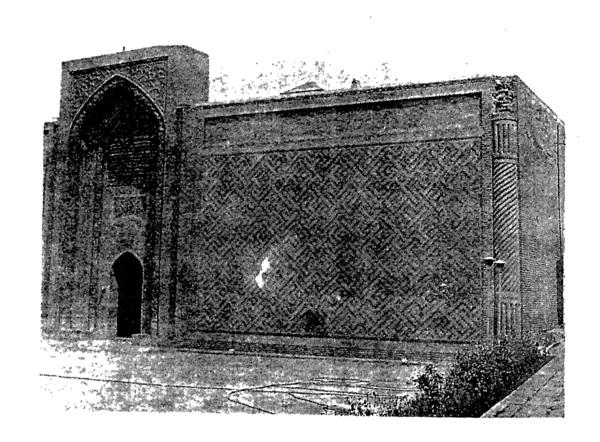
بالإضافة إلى الرحاب فإن الساحات بالمدينة الإسلامية توجد داخل المباني كأفنية المنازل والفنادق والوكالات وصحون المساجد وساحات المدارس، كذلك حدائق القصور. إنها مدن تتوجه إلى الداخل، مدن أسست على قيم الخصوصية والترابط العائلي. إن الخصوصية من أهم الأسس التي شكلت مظهر المدينة الإسلامية، وهذه الخصوصية للوحدات تتيح المتطلبات التي يسعى إليها الإنسان من مأوى، حيث يقضي ما يزيد على نصف وقته داخل هذا المأوى. لقد كان المظهر الخارجي للوحدات السكنية في المدن العربية الاسلامية يماثل المظهر الخارجي لمساكن المدن المستقلة الإغريقية من حيث البساطة وعدم وجود اختلاف أساسي، وان أي اختلاف يتمثل في الوضع الداخلي، سواء من حيث المساحة أو من حيث الثراء المعماري، وقد تتميز مداخل

لوحة رقم (54)

الأبواب بالمنشآت الإسلامية

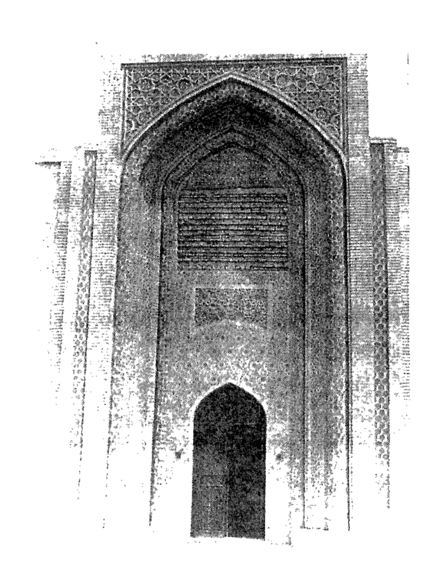
العمارة العربية الإسلامية.

واجهة المدرسة الشرابية ـ بغداد



لوحة رقم (54)
الأبواب بالمنشآت الإسلامية
العمارة العربية الإسلامية.

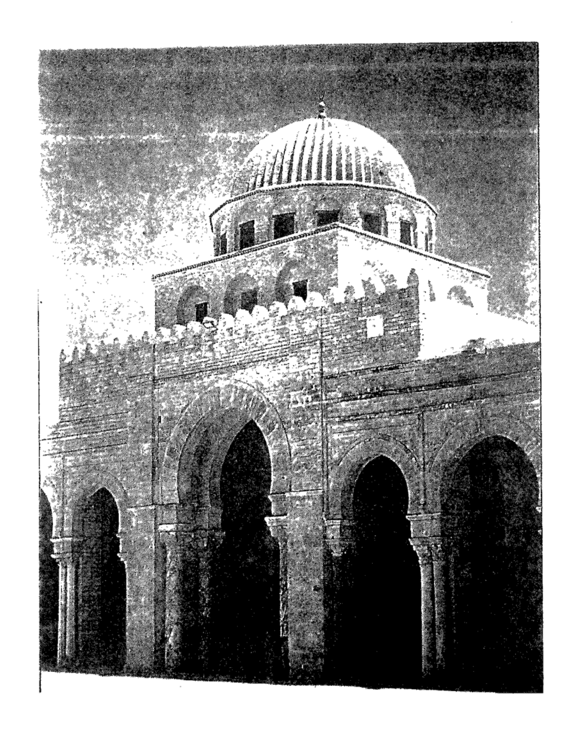
واجهة المدرسة الشرابية ـ بغداد



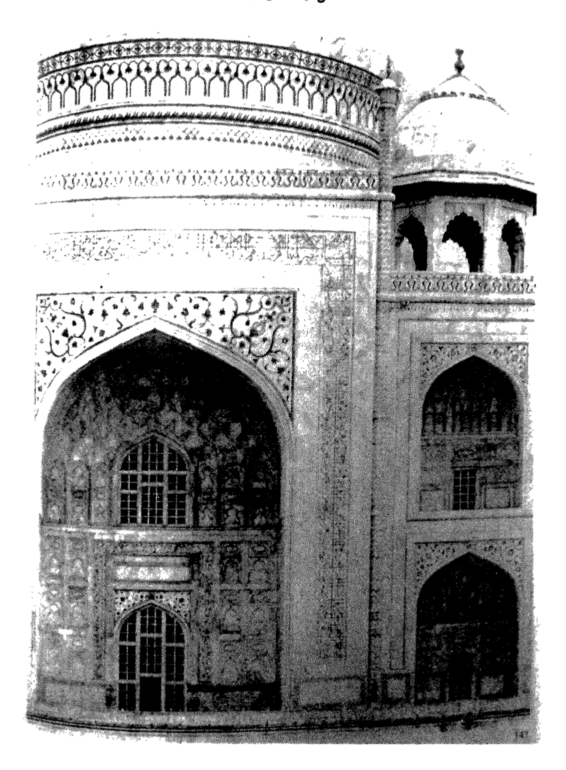
لوحة رقم (55)

تناسب المداخل والقباب وأسلوب الزخرفة.

العمارة العربية الجمالية والوحدة والتنويع ـ مدخل جامع الزيتونة



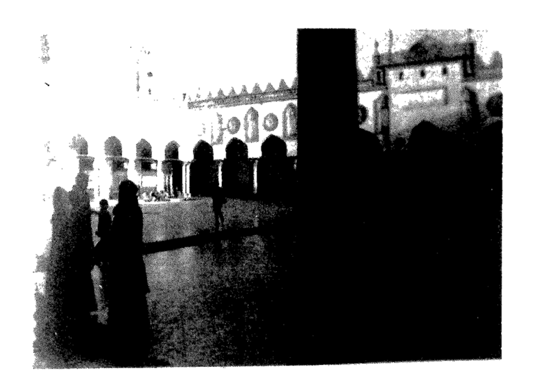
لوحة رقم (56)
المداخل والتناسق والحليات



لوحة رقم (57)

التوجه إلى الداخل

منظر لبهو الجامع الأزهر



لوحة رقم (57)

التوجه إلى الداخل

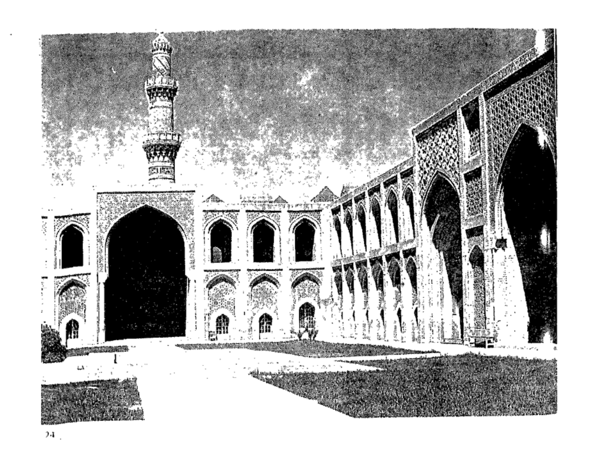
منظر لبهو الجامع الأموي



لوحة رقم (58)

منظر داخلي للإيوان الشرقي في المدرسة المستنصرية

العمارة العربية الإسلامية



لوحة رقم (59)

الخانات والنزل والفنادق

منظور داخلي لخان بحلب ويطلق عليه فندق بالمغرب العربي ويمثل الوكالة والنزل وفي نفس الوقت يستعمل كمنشأة تخزينية وصناعية.

عمارة العالم الإسلامي



لوحة رقم (60)

أطلال فندق على الطريق الساحلي قرب غنيمة

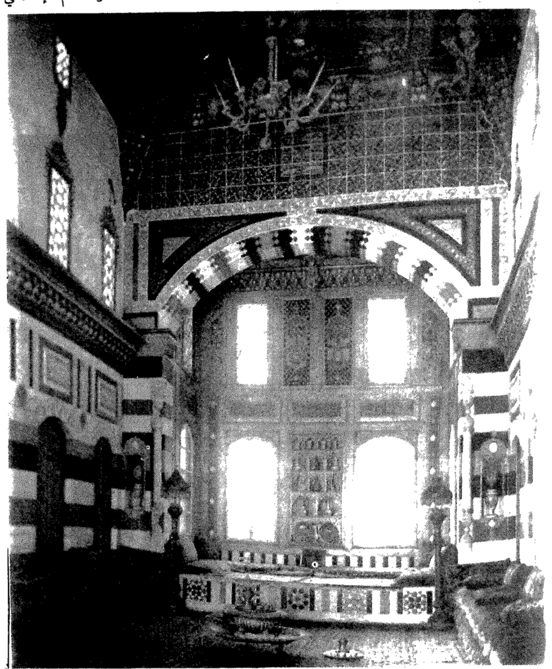
كان يستعمل لإقامة قوافل المسافرين والحجاج (على طريق الحاجية)



لوحة رقم (61)

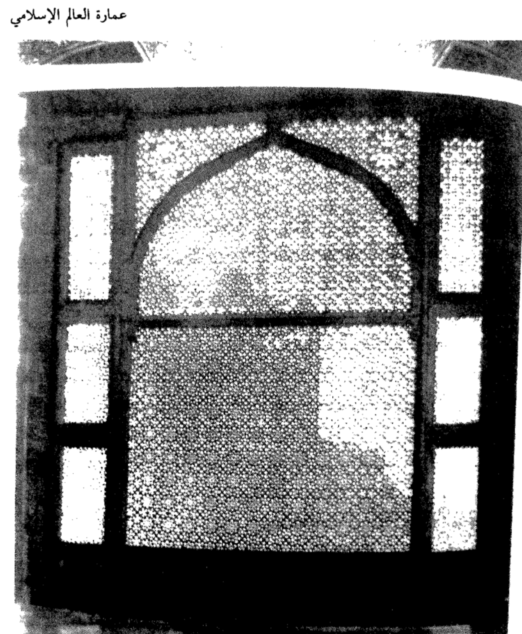
حجرة جلوس عربية غنية بما تحويه من نظام لأرضياتها وزخرفة ونقوش لحيطانها وسقفها وتعبر عن العناية بالخصوصية.

عمارة العالم الإسلامي



لوحة رقم (62)

المنشآت والمشربيات العربية.



البيوت الكبيرة والمهمة بوجود مدخل ظاهر وبارز ذي عقد جميل به حليات أو مقرنصات، وباب كبير في حجم عقد المدخل، ويتضمن الباب الكبير باباً ثانوياً صغيراً ذا حجم إنساني يعرف بباب بخوخة، أي باب رئيسي وباب صغير يشبه في شكله مسقط خوخة، حيث يستعمل الباب الصغير من قبل سكان البيت أو الزائرين، أما الباب الرئيسي فيفتح لدخول الدواب وادخال الأحمال. أما المساكن التي تتجاوز في ارتفاعها الدور الأرضي فتحجب شبابيكها وشرفاتها في الأدوار العلوية بأنواع من المشربيات العربية الخشبية، والتي تعبر عن تشكيلات هندسية ودقة في الصنعة انها تأكيد للخصوصية المنزلية.

لقد برزت المدن العربية الإسلامية إلى العالم مع نهاية القرن السابع الميلادي، وتطورت ونمت خلال الفترة التي عرفت بفترة العصور الوسطى بأوروبا، والتي انكمشت فيها المدن الغربية وآلت إلى مدن صغيرة وحصون محدودة للفرسان والأمراء وسيطرة الكنيسة عليها، بينما تطورت المدن الإسلامية، سواء من حيث الانتشار أو العدد أو الحجم السكاني، فوجدت في البلاد العربية وشمال أفريقيا والاندلس وجنوب ايطاليا، كما امتدت شرقاً في بلاد فارس وشمالاً بالأراضي التركية، وكانت أهم مدن الحضارة العربية الإسلامية والتي كانت مجال استقطاب سياسي وتعليمي وثقافي وحضاري، مثل بغداد والقاهرة ودمشق وحلب وقرطبة وفاس وبالرمو وطليطلة والمهدية وتونس والجزائر وطرابلس، إضافة إلى المدن المقدسة في مجال الاستقطاب الديني، كمكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك عدد آخر غير محدود من مدن بلاد الشام وفارس والشمال الإفريقي والأندلس. وقد ازدهرت هذه المدن في فترات وأفلت في أخرى، إلاّ أن جميعها مثلت حضارة المدن العربية الإسلامية حيث وصل عدد سكان بعض من هذه المدن في فترات ازدهارها كبغداد إلى ما يتجاوز المليون نسمة واقترب من المليونين، وقدر عدد سكان القاهرة بنصف مليون نسمة سنة 1350م. كما قدر عدد سكان قرطبة بين 500 و700 ألف نسمة. هذه الأرقام تجاوزت عدد سكان روما في أوج عظمتها ولم تجارِها أي مدينة أوروبية خلال العصور الوسطى. وقد واجه بعض من هذه المدن كوارث أدت إلى تقهقرها كغزو المغول لبغداد والحروب الصليبية، أو سقوط مدن الأندلس وجنوب ايطاليا في يد المسيحية، كذلك احتلال العديد من المدن

والسواحل بالشمال الإفريقي من قبل الإسبان. إلاّ أن هذه الكوارث لم تُحلْ دون ظهور ونمو غيرها، وبروز العديد من المراكز الحضرية الجديدة في دار الإسلام، كاسطنبول وأصفهان وشيراز وسمرقند وغيرها، كذلك نمو العديد من المدن في البلاد العربية والتي جارت المدن الأوروبية في نهضتها. وقد أثبت المستشرق الفرنسي أندريه ريمون أن نسبة التحضر بالمدن الكبرى إلى اجمالي السكان في العالم العربي خلال نهاية القرن الثامن عشر، كانت أعلى من نظيرتها في فرنسا، فقد كانت نسبة السكان في ثماني مدن كبرى في العالم العربي إلى اجمالي السكان مثلت 6،5% مقابل 4،4%، كنسبة لإجمالي سكان لثماني مدن فرنسية كبرى إلى إجمالي سكان فرنسا[12].

وسواء كانت هذه النسبة تعبر عن ارتفاع التحضر في العالم العربي،أم أنها تخص المدن الكبرى فقط، إلاّ أنها تؤكد وجود مدن رئيسية ضاهت في حجمها أهم المدن الأوروبية. وقد استخلص المصدر نفسه أن الكثافة العامة للسكان بالمدن الرئيسية العربية راوحت بين 300 إلى 400 شخص للهكتار، وقد وصلت في مدينة القاهرة إلى 440 شخصاً للهكتار[13] وكانت طرابلس في المعدل نفسه 400 إلى 500 شخص للهكتار، حيث كان عدد سكانها حوالى 20000 نسمة مع نهاية القرن الثامن عشر، وان مساحة المدينة حوالى 40 هكتاراً والشكل رقم (46) يعبر عن شكل ومساحة وعدد سكان سبع مدن عربية رئيسية، وذلك خلال نهاية القرن الثامن عشر، وردت في كتاب «المدن العربية الكبرى في العصر العثماني»، أضيفت إليها مدينة طرابلس.

تطور المدن الليبية خلال العهد العربي الإسلامي

لقد كانت قورينة من أعظم المدن ذات الطابع اليوناني بليبيا خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وبلغت أوج عظمتها مع نهاية القرن الثالث قبل الميلاد، وقد نافستها طلميثة في بعض الفترات بل آلت إليها العاصمة السياسية للمدن الخمس (ليبيا العليا) بعد ذلك في سنة 297م. كما برزت درنة كعاصمة لليبيا الجافة والتي شملت جميع الأراضي الواقعة

---

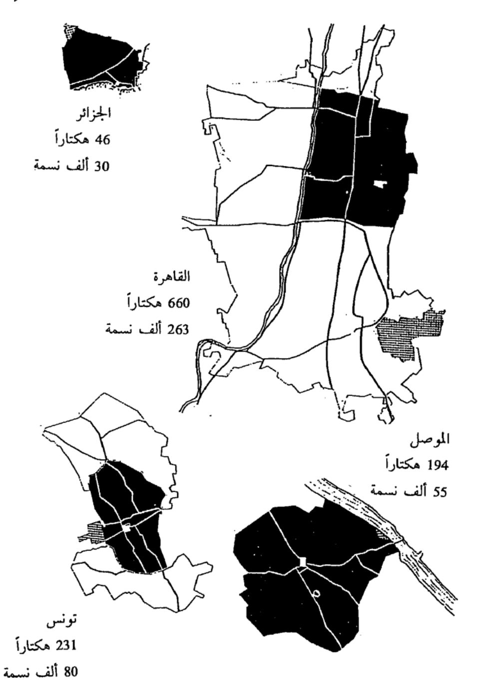
(12) **أندريه ريمون**، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني.

(13) **أندريه ريمون**، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني.

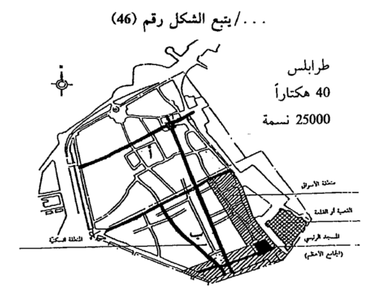
الشكل رقم (46)

مقارنة لمساحات ثماني مدن عربية بعدد سكانها.

إعداد المؤلف



.../يتبع الشكل رقم (46)



دمشق
313 هكتاراً
90 ألف نسمة

بغداد
340 هكتاراً
90 ألف نسمة

حلب
367 هكتاراً
120 ألف نسمة

مقارنات بين مساحات المدن العربية الكبيرة في نهاية القرن الثامن عشر (المساحات المبنية وعدد السكان)

المفتاح
مدينة
أحياء
قلعة
جامع كبير

شرق درنة حتى حدود الاسكندرية شرقاً بما فيها واحة سيوة[14]. كما تطورت مدينة لبدة كمدينة عظيمة ذات طابع روماني ووصلت إلى مركز متقدم بين المدن الرومانية خلال تولي الامبراطور سبتيموس سيفاروس كرسي الامبراطورية سنة 193م. إلى سنة 221م. وهو من أصل ليبي ومن مواليد لبدة. وقد وصلت مساحة مدينة لبدة إلى حجم تجاوز جميع المدن الرومانية خارج ايطاليا، حيث قدرت مساحتها بـ 400 هكتار، وكانت كل من طرابلس وصبواتة من المدن المهمة التي ازدهرت خلال العهد الروماني بالإضافة إلى برنيق وتوكرة وأبولونيا، إلاّ أن وضع جميع هذه المدن، سواء الشرقية منها في الجبل الأخضر وسهل بنغازي، أو الغربية الواقعة باقليم طرابلس، فإنها لم تكن، خلال العهد البيزنطي وعند الفتح العربي لها سنة 642م. وسنة 643م، مدناً عظيمة بل آلت إلى مدن صغيرة تقلصت مساحاتها وقلّ عدد سكانها نتيجة لما مر بهذه المدن من كوارث واحتلال الوندال لمدن اقليم طرابلس وتخريبها نتيجة التطاحن المذهبي للديانة المسيحية والحروب، كذلك مواجهة هذه المدن للعديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والزلازل وتقلّص المصادر الطبيعية للماء التي اعتمدت عليها هذه المدن، مثل انهيار سد وادي لبدة، بل آلت إلى مدن صغيرة أو قرى مسكونة مع عدد محدود من السكان، وخير دليل على ذلك، هو تقلص مساحة لبدة إلى 20 هكتاراً وهي المساحة التي وجدت داخل الأسوار البيزنطية، وكذلك مساحة صبراتة والتي لم تتجاوز مساحتها 8 هكتارات ضمن الأسوار البيزنطية. ونتيجة لهذا الوضع الذي آلت إليه هذه المدن، فإنها لم تستطع أن تقاوم الفتح الإسلامي، وجميعها تم فتحها بعهود كالمدن الخمس ببرقة وكذلك اجدابيا وزويلة وودان، ولم تكن لبدة ذات أهمية ولم تفتح خلال الحملة الأولى بل في الحملة الثانية، ولم تقاوم الفتح إلاّ مدينة طرابلس بإقفال أبوابها لمدة شهر، حيث تم بعد ذلك اقتحامها، كما بوغتت صبراتة وكان يقطنها بعض الرعاة ولم تتجاوز مساحتها داخل الأسوار البيزنطية 8 هكتارات، ويعني ذلك أن عدد سكانها لم يتجاوز 3000 نسمة على أبعد تقدير، أي أنها تمثل قرية أو بلداً أكثر منها مدينة، كما عرفت في أوج عظمتها. وأعقب فتح صبراتة فتح مدينة شروس قرب جادو وهي آخر مدينة تم فتحها خلال الحملة الأولى بقيادة عمرو بن العاص. وقد فتحت المدن الصحراوية خلال الحملة

---

(14) **الادارة العامة للآثار**، آثار مدينة قورينة 1971.

نفسها بقيادة عقبة بن نافع وتم ذلك بعهود، وقد نقض البعض منها عهودها إلاّ أن جميعها تم فتحها عنوة خلال الحملات اللاحقة بقيادة عقبة بن نافع، بما فيها مدينة غدامس في سنة 42هـ. والعديد من حصون الجنوب.

نستخلص من كل ذلك، أنه خلال الفتح الإسلامي كان في ليبيا مجموعة مدن أو بلدات ساحلية صغيرة في حجمها ليست بالعظمة التي عرفت بها خلال القرون السابقة للفتح الإسلامي، وكان في مقدمة هذه المدن الساحلية مدينة طرابلس. وقد تكون مساحتها في حدود 20 هكتاراً وكذلك لبدة وصبراتة، كما شملت هذه المدن (المدن الخمس) والمعروفة: قورينة (شحات) وأبولونيا (سوسة) وطلميثة وتوكرة وبرنيق (بنغازي) بالإضافة إلى مدينة درنة حيث يستدل على وجود مدينة درنة عند الفتح الإسلامي من وجود مقبرة الشهداء الموجودة وسط المدينة، والتي تضم قبور زهير بن قيس والي افريقيا ومجموعة من رفاقه الذين استشهدوا سنة 71هـ. في مواجهة مع جيش بيزنطي قدم من البحر وسبى برقة، وحاول زهير ورفاقه نصرة المسلمين. وان وجود مقبرة الشهداء بدرنة يؤكد قيام المعركة التي نشبت بين الروم وزهير ورفاقه بمدينة درنة التي قدم إليها الروم من البحر بهدف السيطرة عليها كمدينة أو مركز مهم بمنطقة برقة. كذلك شملت هذه المجموعة مدناً ساحلية في الوسط تقع على خليج سرت ورد ذكرها كاجدابيا ومغمداس (سرت). أما المدن الداخلية والتي تم فتحها من خلال الحملات والفتوحات الإسلامية والمتمثلة في زويلة وودان وجرمة وغدامس وما يوجد حولها من بلدات وقصور أو يتبعها من تجمعات، فإنها لم تناظر في معمارها وشهرتها مدن الجبل الأخضر واقليم طرابلس، وأن معظم مبانيها شيدت بمواد محلية وتربة طينية وإن وجد في بعض منها منشآت محدودة ذات طابع يوناني أو روماني كجرمة وغدامس. إن مجموعة المدن التي تم ذكرها اضمحل البعض منها خلال العهد الإسلامي واختفت الحياة الحضرية فيها وكان ذلك نتيجة الانكماش السابق للفتح، وكذلك نتيجة للمقاومة التي قوبلت بها حملات الفتوحات الإسلامية ولتخريب المناطق التي انسحبت منها المقاومة أمام جيوش الفتوحات الإسلامية بغرب ليبيا، كما كان لهجرة القبائل العربية من بني هلال وبني سليم في منتصف القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، إلى أفريقيا وما الحقوه من ضرر بأمصارها وتخريب وتهجير ومغادرة من بقي من سكان

هذه المدن لها، وآلت هذه الحواضر إلى خرائب وآثار، نجد اختفاء قورينة، وأن شحات والبيضاء وسوسة الحالية فهي مدن حديثة تعود لهذا القرن، وقد بنيت شحات على الهضبة الثانية إلى الجنوب من قورينة، أي أنها في الامتداد الجنوبي لقورينة الأثرية الرومانية والاسلامية وبمثله طلميثة، حيث بنيت طلميثة الجديدة على موقع ميناء طلميثة شمال طلميثة الأثرية. أما مدينة المرج القديمة والتي تقع جنوب غرب طلميثة بحوالى 25 كلم فإنها مدينة إسلامية ولم يعثر بها على أثر يعود للعهود السابقة للإسلام، وتقع على الطريق الجنوبي للجبل الأخضر وهو الطريق الأصيل الذي يمر ويربط تجمعات الجبل الواقعة على هضبة الجبل والموازي للطريق الصحراوي الواقع إلى الجنوب منه والذي يربط أجدابيا، سلوق، المخيلي، التميمي وغيرها من تجمعات جنوب الجبل الأخضر، وأيضاً تلك الواقعة شرق درنة. أما الطريق الشمالي الساحلي، فهو طريق مستجد شق مع إنشاء الطريق الساحلي الحالي سنة 1936، ووجود وادي الكوف على هذا المسار كان يمثل عائقاً رئيسياً في سبيل السفر بنظام القوافل المعتمد على الإبل، والتي تتفادى الجبال والمناطق الوعرة وشدة البرودة. ولا نجد أيضاً ما يشير إلى استمرار الحياة بكل من مدينتي توكرة وبنغازي. ولم تشر المصادر التاريخية لمدينة بنغازي ابتداءً من القرن الحادي عشر الميلادي، ويرجح أنها آلت إلى أكوام من الخراب[15] خالية من السكان الحضر. ولم تظهر من جديد إلا مع سنة 1490م عند استيطانها من قِبل مجموعة من تجار طرابلس يتعاملون مع مدينة درنة وسكان المناطق الساحلية الشرقية[16]. ان كتاب «بنغازي عبر التاريخ» للأستاذ محمد مصطفى بازامة يتناول نشأة مدينة بنغازي للمرة الثالثة وباسمها الذي عرفت به أولاً، وهو كوية الملح أي أنها قامت على تصدير الملح، وأخذت اسمها الحالي من قدوم شيخ من فاس باسم الشيخ غاز أقام بها ودفن بها، كذلك أصل سكان المدينة الذين قدموا من منطقة طرابلس واستوطنوها، أما مدينة شراكس (سلطان) فقد تطورت كمدينة إسلامية منذ الفتح وحتى الهجرات العربية، حيث بلغت مساحتها 4،18 هكتاراً وكان لها سور بلغ طوله 1650 متراً، كل ذلك وفق نتائج الحفريات الأثرية وقد تم الكشف على العديد من منشآتها التي وصفها البكري في

(15) ر.ج. جودشتايد، وزارة الاقتصاد ـ الإدارة العامة للسياحة، الطبعة الثانية سنة 1971.

(16) ر.ج. جودشتايد، وزارة الاقتصاد ـ الإدارة العامة للسياحة، الطبعة الثانية سنة 1971.

القرن الخامس الهجري، بما يلي:

«وهي مدينة كبيرة على سيف البحر عليها سور طوب وبها جامع وحمام وأسواق ولها ثلاثة أبواب قبلي وجوفي وباب صغير إلى البحر، ليس حولها أرباض»، يستقى من الوصف السابق أنها كانت من الأمصار بما احتوته من مرافق أساسية، إلاّ أن واقعها مع القرن السادس الهجري قد اختفى ولم تعد تذكر، وأرجع الإدريسي سبب ذلك إلى هجرة القبائل العربية من بني هلال وبني سليم. وقد برزت سرت بعد ذلك على الموقع المعروف بسرت التاريخية والتي يشار إليها في المراجع بالمدينة بالتصغير، وتقع شرق سرت الحالية بينها وبين سلطان، علماً بأنه يوجد العديد من القصور بمنطقة سرت أشار إليها الرحالون وشملت جميع القصور بين تاورغا وسرت القديمة.

كما آلت لبدة وصبراتة للمصير نفسه، فقد هجرت لبدة وصبراتة القديمتان من جميع السكان وظهرت لبدة في موقع جديد إلى الغرب منها، وبرزت كميناء وعرفت بلقاطة أي أن سكانها تشكلوا من عدة مناطق، وهم من عدة قبائل بالمنطقة وقامت على أساس أنها ميناء وسوق يخدم المنطقة وتسمى حالياً الخمس. كما نشأت صبراتة الجديدة على صبراتة القديمة جنوب صبراتة الأثرية، ومركزها الحالي يعود إلى العهد الإيطالي، ولم يتجاوز وجودها السابق كونها قرية ريفية، وأطلق على صبراتة القديمة في بعض المراجع العربية صبرة، وهي غير صبرة القريبة من القيروان بتونس، حيث أشار إليها التيجاني في رحلته سنة 1306 ـ 1307م.

وقد أطلق عليها حسن الوزان (ليون الإفريقي) اسم طرابلس القديمة، كما أشار إلى موقع يطلق عليه غار الغار به حفريات كبيرة يظن أن الحجارة التي بنيت بها طرابلس القديمة (صبراتة) أخذت منها لقربها من صبراتة[17]، وان المدينة الوحيدة الساحلية التي استمرت كمركز حضري رئيسي وميناء مهم منذ إنشائها وحتى الآن، واستمرت على الموقع نفسه، هي مدينة طرابلس. كما نجد استمرارية الحياة في المدن الصحراوية، مثل اوجلة وغدامس وودان وزويلة، كذلك استمرار بعض المدن التي عرفت منذ القِدم، مثل درنة وطلميثة واجدابيا، وان كانت في حجم بلدات أكثر مما هي أمصار.

---

(17) حسن بن محمد الوزان الفاسي ـ ليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية ـ دار الغرب الإسلامي.

هذا، وعلى الرغم من أن المراجع لم تستوف وضع البلدات أو التجمعات الواقعة في المناطق الوسطى والوضع الاستيطاني في الجبل الغربي وعلى الوديان بالمناطق الداخلية، أي سلسلة التجمعات الممتدة من وازن ونالوت وكباو وجادو ويفرن وككلة وغريان وترهونة، وتلك التجمعات الواقعة إلى الجنوب منها، مثل مزدة وبني وليد وقرزة، إلاّ أن الواقع الحالي لأصول السكان في هذه التجمعات وما نشأ من تجمعات جديدة، يدل على الجذور القديمة للعديد منها لاستيطانها من قِبل قبائل تعود للأصول البربرية، أو تأخذ أسماء بربرية، بالإضافة إلى تجمعات استوطنت من قِبل قبائل عربية تعود للهجرات العربية التي سبق الإشارة إليها، مثل الزنتان والرجبان والحوامد وغيرهم، وان منشآت وعمارة هذه التجمعات ذات طابع محلي بدائي منطلق من نظام تطوير المأوى الكهفي، أو وحدات سكنية متراصة لا يرى منها العابر إلاّ جدراناً سميكة مشيدة بنظام بدائي من الحجر والجبس أو الجير المحلي، ولا توجد بها فتحات على المسالك وتفتح معظم فتحاتها إلى أفنية داخلية. وهذا التراص أو التكتل يساعد على الحماية من الطقس، سواء البارد في فصل الشتاء، أو الحار في فصل الصيف، ولم يبرز من مباني هذه التجمعات إلاّ القصر الخاص بتخزين الغلال. ولم يختلف نظام البناء في هذه المناطق إلاّ في التحصينات الرومانية والمعروفة بالمزارع المحصنة ببعض من هذه المناطق أو بمدينة قرزة، حيث توجد بعض القصور المبنية بنظام الحجارة المرومة ووحدات منفصلة، ويرى المؤلف أن مدينة تليس الموجودة على ضفة وادي بني وليد تعود لنظام المزارع المحصنة الرومانية حيث يماثل نظام بناء قصر تليس نظام البناء بكل من حصن مزرعة بير نسمة وحصن مزرعة بيرشديوه، وكلاهما يقعان على وادي سوف الجين.

إن الأسباب والعوامل التي أدت إلى تقلص المدن الإغريقية والرومانية قبل الفتح الإسلامي، تبرر اختفاء بعض من أسماء هذه المدن من المراجع العربية. كذلك تأثير الهجرات العربية وما أدت إليه من خراب للعديد من الأمصار، وخصوصاً أن هذه الهجرات تمت بعد استقرار الإسلام بما يتجاوز أربعة قرون، ولاسيما مدن إقليم برقة التي كانت من أوائل المدن التي فتحت سلماً من قبل عمرو بن العاص، مثل قورينة وأبولونيا وطلميثة وتوكرة. وتجدر الإشارة إلى أن عهد عمرو بن العاص إلى سكان برقة

إنما أشار إلى سكان برقة ولم يرد صراحة ذكر مدن برقة الخمس، والاجتهاد متعدد في تفسير كلمة برقة، وهل تعني برقة كإقليم أو مدن برقة الخمس التي عرفت في العهد البيزنطي السابق باسم انطابس، أو سكان مدينة برقة أي قورينة، كما اطلق عليها العرب، وأن بقية المدن كانت تابعة لها أو ليست ذات شأن عند الفتح الإسلامي. ويرى بعض المصادر أن العديد من مدن برقة ليست ذات شأن، ونرجح أن اختفاء بعض مدن برقة نتج عن تغيير أسماء بعض منها خلال العهد العربي السابق للهجرات، وكذلك لتغيير كتابة أسماء هذه المدن من اللغة اللاتينية إلى اللغة العربية. ولذلك، نلاحظ ورود تسميات جديدة مثل تسمية ابولونيا بايجة وقورينة ببرقة. كما أطلق على قورينة اسم المدينة الحمراء لطبيعة تربتها الحمراء وصوف أغنامها وانتشار اللون الأحمر على طبيعتها، كما نجد ذكر مدينتي رمادة واسمراء. وقد وردت هذه التسميات في العديد من المراجع العربية، مثل ابن خلدون ومعجم البلدان، وقد توصلنا، اجتهاداً، للعديد من التسميات وتم تنسيبها إلى أسماء هذه المواقع السابقة، كل ذلك وفق الاستنتاجات التالية:

ورد في المراجع العربية خلال العهد الاسلامي الإشارة إلى برقة كاقليم، وبرقة كمدينة، علماً بأن برقة محددة كإقليم وفق النظام الإداري للعهد الإسلامي، حيث يشمل شرق ليبيا ابتداءً من منطقة سرت. وضمن هذا الإقليم نجد تسميات لمناطق ومواقع ومدن وحصون ومحطات سفر، وقد استمرت هذه التسميات وعرفت مواقعها بالتحديد، فنجد مدينة اجدابيا وميناءها المعروف بالمادور أو (الماجور)[18]، كما يرد ذكر وادي المخيل أو المخيلي. ونجد ذكراً لثلاثة مواقع هي مدينة سلطان التي كانت تعرف بشاراكس، وسرت التي كانت تسمى مغمداس أو ماكومادس يوفراويا وقصور حسان وجميعها تقع في خليج سرت. وقد أشير إلى مغمداس أثناء الحملة الأولى حيث أشير إلى توجه جزء من جيوش المسلمين إلى الجنوب وبقي فيها جزء من الحملة الأولى، عند توجه عمرو بن العاص إلى فتح غرب ليبيا بالجزء الأكبر من الحملة. أما مدينة سلطان، فإن موقعها معروف وتقع شرق سرت وتم الحفر على بعض من آثارها، كما نجد ذكراً

(18) معجم البلدان، تحت اجدابيا.

لقصور حسان في العديد من المراجع العربية التي تبعد عن طرابلس مسافة 400 كلم، وموقعها شرق مصراتة، ويشار إليها في بعض المراجع بأوتاد حسان أو ثمد حسان أو ديار حسان، وانها تقع بين تاورغة وسرت ولعلها قرب بويرات الحسون. وقد أشار إليها ابن سعيد بقصور نجران (قصور حسان)[19] وقد استحدثها حسان بن النعمان الغساني بين سنة 80هـ وسنة 84هـ كمعسكر أقام به في انتظار النجدة العسكرية من دمشق. وتذكر المراجع جبل برقة ومنطقة الرمادة كمنطقتين تقعان إلى الشرق من اجدابيا، وتحدد بعض المراجع الرمادة على الطريق الساحلي بين طبرق وعقبة السلوم، أما مدينة برقة التي يرد ذكرها في معظم المراجع، فقد درج نسبتها إلى مدينة المرج في المراجع الحديثة، استناداً إلى التاريخ القديم، وإلى التضارب بين موقع مدينة المرج وموقع برقة اليونانية التي أشرنا إلى أنها مدينة طلميثة. كما يظهر في المراجع الإسلامية اسم طلميثة كمدينة وكميناء لبرقة، وفي هذا المعنى كميناء لبرقة الاقليم وليس برقة المدينة، كما يستمر ذكر اسم مدينة درنة وكذلك برنيق، بينما يختفي اسم قورينة وكذلك اسم ابولونيا وأيضاً توكرة ودريانة وبوريوم، وأشارت بعض المراجع إلى الأخيرة باليهودية.

ان ربط مدينة برقة بالمرج في العهد الإسلامي، وورود ذلك في العديد من المراجع الحديثة، قد استبعد استمرار الحياة الحضرية لكل من قورينة وأبولونيا، ولم يمتد حتى تاريخ الهجرات العربية، أي منتصف القرن الخامس الهجري (القرن الحادي عشر الميلادي)، وإننا لا نرى هذا الرأي ونؤكد تفسيرنا أن مدينة برقة خلال العهد الإغريقي كانت ضمن مينائها المعروف بطلميثة، وعليه عندما تم فتح برقة سلمياً، استعمل العرب كلمة برقة كما هي معروفة لديهم كاسم إقليم وكبديل لمجموعة المدن الخمس (انطابلس) وعرفت كولاية في بعض العهود بين مصر وطرابلس. كما اطلقوا كلمة برقة على أهم مدينة بالإقليم والتي تم فتحها سلمياً من قِبل عمرو بن العاص وأبرم الاتفاق فيها. ولا شك أن مدينة قورينة أول مدينة رئيسية واجهت العرب في طريقهم لفتح ليبيا. وتم اطلاق اسم مدينة برقة على قورينة. وصف مدينة برقة في العديد من

---

(19) حسن حسني عبد الوهاب، تاريخ ليبيا.

المراجع القديمة ما يؤيد هذا الرأي الذي توصلنا إليه، حيث جاء في «تاريخ ليبيا»: «وكان لبرقة سور منيع ذو أبواب من حديد أمر ببنائه المتوكل على الله وزودت برقة ببرك واسعة تنصبّ فيها مياه الأمطار جارية من الجبل»[20]. وفي هذا الوصف ما يشير إلى الصهاريج الرومانية الواقعة إلى الجنوب من شحات كذلك تؤكد آثار الأسوار الباقية لامتداد شحات الجنوبي هذا الوصف، ويتعذر ربط هذه المنشآت بمدينة المرج لعدم وجود أي آثار لأسوار أو صهاريج بالضخامة الموصوفة.

كما نجد الوصف التالي لمدينة برقة من قبل الكرخي وابن حوقل قبل منتصف القرن الرابع الهجري (القرن العاشر الميلادي) قبل انطلاقة أولى الموجات من الهجرات العربية: «بأنها مدينة وسط ليست بالمدينة الكبيرة». وينفرد ابن حوقل بوصف عمرانها التجاري، فيقول: «ووجوه أموالها جمة وبها التجار وكثرة الغرباء في كل وقت لا ينقطع طلاباً لما فيها من التجارة وعابرين عليها مغربيين ومشرقيين ذلك أنها تنفرد في التجارة بالقطران الذي ليس في كثير من النواحي والجلود المحبوبة للدباغ بمصر والتمور الواصلة إليها من جزيرة أوجلة ولها أسواق حادة حارة من بيع الصوف والفلفل والعسل والشمع والزيت وضرب المتاجر الصادرة من المشرق والواردة من المغرب. وكانت أجية ذات أسواق ومحارس وأجنة ومزارع وثمار كثيرة، أما طلميثة فكان نشاطها في التجارة البحرية أقل من برقة أو حتى من اجدابيا إذ ان المراكب لم تكن ترسو فيها إلاّ في بعض الأوقات ويتضاءل ميناء طلميثة بالنسبة لميناء برنيق الذي يقول فيه اليعقوبي أنه ميناء عجيب في الإتقان والجودة»[21]. ويظهر هذا الوصف ان لمدينة برقة تجارة بحرية أكثر من طلميثة، علماً بأن تجارة برقة إذا قصد بها المرج فإن الوصف يتضارب مع الواقع، حيث إن تجارة المرج البحرية تتم من ميناء طلميثة ومن ذلك، فإن مدينة برقة لا بد وأن تكون غير المرج وأنها مدينة تعتمد على التوريد والتصدير، بالإضافة إلى إنتاجها المحلي. ولها إمكانيات بحرية مثل برنيق وطلميثة. وعليه، فلا يبقى إلاّ ربط مدينة برقة بمدينة قورينة والتي تعتمد على ميناء ابولونيا في امكانيات

(20) حسن حسني عبد الوهاب، تاريخ ليبيا.

(21) حسن حسني عبد الوهاب، تاريخ ليبيا.

التصدير والتوريد، وأن ما اطلق عليه اجيه في الوصف السابق يخص ابولونيا أي سوسة الحالية، وسنجد في وصف معجم البلدان لمدينة برقة السند النهائي بأن مدينة برقة المشار إليها في المصادر العربية هي مدينة قورينة أي امتدادها الجنوبي وأن اجيه هي مدينة أبولونيا، أي سوسة حيث ورد فيه ما يلي: «وفي مدينة برقة قبر رويفع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وأهلها يشربون من ماء السماء يجري في أودية ويفيض إلى برك بناها لهم الملوك ولها آبار يرتفق بها الناس ولها ساحل يقال له اجيه وهي مدينة بها سوق وعدة محارس على ستة أميال من برقة وساحل آخر يقال له طلميثة»[22].

هذا الوصف المتكامل والذي يربط مدينة برقة بضريح الصحابي رويفع الموجود بمدينة البيضاء، يؤكد أن منطقة البيضاء شحات هي موقع مدينة برقة، بالإضافة إلى ذكر البرك التي تتغذى منها المدينة ونسبة بنائها إلى الملوك، وهذا الوصف يعني أنها برك قديمة بنيت من قبل بعض الملوك في سابق الزمان، وربط ساحل اجيه بمدينة برقة وعلى بعد ستة أميال منها يعزز أن اجيه هي ما عرفت قديماً بأبولونيا وتعرف حالياً بسوسة، وبُعد سوسة عن شحات يطابق الوصف، خصوصاً أنه أشير في الوصف إلى ساحل آخر، أي ميناء آخر، تم ذكر اسمه بطلميثة وهو ينفصل عن أجيه، والإشارة إلى وجود منبر باجيه يعني أنها من الأمصار التي تؤهل لوجود مسجد جامع فيها.

ويعزز كل ذلك ما ورد حول وفاة رويفع: «وتوفي رويفع بن ثابت ببرقة وهو والٍ عليها، وتوفي سنة ثلاث وخمسون وقبره بها معروف»[23].

من كل ما سبق، فإننا نرى أن ما أشير إليه في المراجع العربية القديمة بالنسبة لمدينة برقة إنما يقصد به مدينة قورينة (شحات) وأن أبولونيا عرفت في المصادر العربية باسم أجيه، وبذلك استمرت هذه المدن بالحجم الذي عرفت به عند الفتح بينما استمرت بالأسماء نفسها كل من طلميثة وبرنيق وتوكرة، حيث أشير إلى أن الحاكم البيزنطي انسحب لمدينة توكرة قبل قدوم العرب لبرقة سنة 643م. ومن ذلك يمكن اعتبار المدن

---

(22) معجم البلدان، مدينة برقة.

(23) محمود مقديش، نزهة الانظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، المجلد الأول ـ دار الغرب الاسلامي.

الخمس التي عرفت خلال العهد البيزنطي بأنها شملت كلاً من (قورينة وأبولونيا وطلميثة وبرنيق وتوكرة، ووجدت في هذه المدن الخمس آثار رومانية وبيزنطية ولم يعثر على أي أثر بيزنطي أو روماني أو إغريقي بمدينة المرج). هذه الأسماء وردت في المراجع العربية واستمرت مدن برقة تحمل الأسماء التي سبق الإشارة إليها حتى هجرة القبائل العربية. وقد اخليت هذه المدن من سكانها أمام جحافل هذه الهجرات الغازية، وكان معظمهم من السكان الأصليين أو من بقايا العجم. ومن المؤكد أنه كان من بينهم من يدين بغير الإسلام. وقد استوطنت قبيلة بني سليم منطقة برقة. ومن ذلك نجد تحولاً في الاستيطان من قمم الجبل الأخضر إلى الهضبات الخلفية والتي تناسب حياة القبائل البدوية الرحل التي تعتمد على الإبل والترحال الصحراوي البري، وابتعدت عن البحر ولاسيما منطقتي شحات وسوسة، وسلكت هذه القبائل في ترحالها طريق الجبل الأخضر الجنوبي أو الطريق الصحراوي القصير، ولم تعتمد على النقل البحري أو الموانىء البحرية. وتمثلت أهم المواقع على الطريق الصحراوي في كل من اجدابيا غرباً ومنها إلى خليج سرت وطرابلس، وأيضاً إلى التجمعات والبلدان الصحراوية بجنوب ليبيا وشرقاً إلى المخيلي الذي عن طريقه يتم الاتصال بشرق الجبل الأخضر، مثل درنة والتميمي وطبرق وكذلك القطر المصري، أي ولاية مصر الإسلامية، وهذا الطريق هو الذي سلكه المعز لدين الله الفاطمي عند انتقاله من المهدية بتونس إلى القاهرة بمصر، حيث بنيت استراحات السفر له بولاية برقة بكل من سرت، واجدابيا والعزيات، والأخيرة ينسب إنشاؤها وتسميتها لهذه الرحلة، أي لرحلة المعز لدين الله وهي قرب المخيلي، حيث وصفت رحلته في هذه المنطقة بما يلي:

«فوصل سرت في الرابع من جمادى الأولى ثم رحل عنها ونزل بقصره الذي بني له باجدابيا، ورحل من اجدابيا فنزل بقصره المعروف بالمعزية في برقة»[24].

وفسرت بعض المراجع جملة فنزل «بقصره المعروف بالمعزية في برقة» بأن القصر مشيد بمدينة برقة والواقع أن المقصود هو القصر المشيد بالمعزية (العزيات) الموجودة بأرض برقة. وقد تمت هذه الرحلة في سنة 361هـ، حيث سلكت الطريق الصحراوي

---

(24) حسن حسني عبد الوهاب، تاريخ ليبيا.

الأقصر، ولم تتم من خلال طريق الجبل الأخضر القديمة والتي تأخذ المسار الجنوبي من المرج وحتى درنة أو التميمي، ويعزز ذلك أن مسافة رحلة المعز كانت حوالى 400 كيلومتر من طرابلس وحتى العزيات المكونة من ثلاث مراحل: طرابلس، سرت، اجدابيا، العزيات.

وقد كانت كل من قورينة وأبولونيا متصلة بالطريق الجنوبي للجبل الأخضر من خلال الطريق الفرعي الذي يبتدىء من الفائدية ويمر بقرنادة ليصل شمالاً شحات وسوسة والمناطق الواقعة حولهما. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التجمعات الأخرى الواقعة على الطريق الساحلي للجبل الأخضر (الطريق الشمالي للجزء الواقع بين فرزوغة والبيضاء) هي تجمعات حديثة يعود معظمها لهذا القرن، مثل فرزوغة، العويلية، البياضة، قصر ليبيا، زاوية العرقوب، مسة، وتنتشر على الطريق الجنوبي وفروعه الممتدة من مدينة المرج القديمة وحتى مرتوبة مجموعة قرى أو مواطن لقبائل الجبل الأخضر، مثل جردس العبيد، تاكنس، مراوة، بير القندولة، سلنطة، الفائدية، القيقب، التميمي، كما تتفرع عن هذا الطريق مجموعة فروع تتجه إلى الجنوب أو الشمال لتربط مراكز شمالية أو جنوبية مثل طلميثة وشحات والقبة وبير حكيم والمخيلي وغيرها. واعتباراً من تجمع أم الرزم، فإن معظم المراكز الرئيسية شرقي درنة تقع على الطريق نفسها والمعروفة بالطريق الساحلي حيث يتلاحم القديم والحديث لتمر بكل من طبرق والبردى وحتى الحدود المصرية. والشكل رقم (47) عبارة عن مخطط موقع عليه جميع التجمعات الرئيسية بمنطقة برقة والجبل الأخضر.

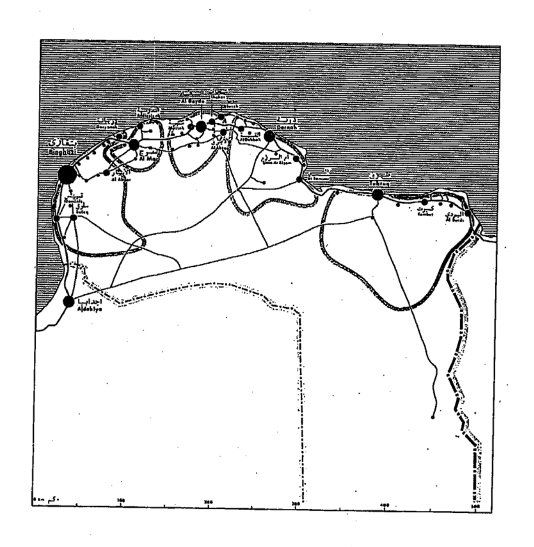
إن تسمية العرب لمدينة قورينة بمدينة برقة استمر حتى تاريخ الهجرات العربية التي كانت نتائجها الاضمحلال النهائي لهذه المدينة وتواريها عن مقدمة المدن في الجبل الأخضر. وأعقب ذلك الالتباس الذي أدى إلى ربط مدينة برقة بالمرج، واستمرار هذا الالتباس الذي يعود إلى العهد اليوناني، حيث نجد ابن سعيد في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، أي النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، يرسم لنا العديد من مدن برقة، ويقول عن طلميثة ومدينة برقة ما يلي:

«طلميثة فرضه مشهورة هناك وبها قصر فيه اليهود الذين تحت خفارة العرب ومنها تحمل المراكب الكبريت والعسل والقمح والشعير. وفي شرقيها مدينة برقة التي كانت

الشكل رقم (47)

مخطط يتضمن مدن وبلدات وقرى الجبل الأخضر حتى الحدود المصرية.

(المراكز القديمة والحديثة)



قاعدة البلاد البرقية فخربها العرب ويقال لها اليوم مدينة المرج[25]».

إن هذا الوصف الذي يأتي من ابن سعيد ويفهم منه أنه لم يمر بهذه البلدات وإنما ينقل خبراً من مصادر ثانية اعتماداً على ورود كلمة هناك، ونستخلص من إفادة ابن سعيد حقيقة حول مدينة برقة أنها كانت قاعدة البلاد البرقية وتقع إلى الشرق من طلميثة وتم تخريبها من قِبل العرب، أي هجرات القبائل العربية. كل ذلك وفق ما توصلنا إليه من استنتاج، إلاّ أنه يقع في الخطأ من حيث ربط مدينة برقة بمدينة المرج والتي بدأت في الظهور كمدينة إسلامية تحتل مركز الصدارة بين مدن الجبل الأخضر، حيث إن مدينة المرج القديمة لا تقع شرق طلميثة، وإنما إلى الجنوب الغربي منها، بينما تقع قورينة شرق طلميثة فعلاً، وإنما نرى أن ابن سعيد كان نقله سليماً بالنسبة لطلميثة من أنها ميناء، ويقيم بها بعض اليهود وتعني كلمة «قصر» الواردة في الوصف أنه توجد بها تحصينات وأسوار حولها، وهذا الوصف لطلميثة ينسجم مع ما ورد حول طلميثة من عدة مصادر كما تعزز آثارها بقايا تحصينات قد تعود في أصلها للعهدين الروماني والبيزنطي. أما ربط مدينة برقة بالمرج، فإنه أصاب من حيث أن برقة تقع إلى شرق طلميثة وأنها كانت قاعدة البلاد البرقية، وهذه حقيقة سواء خلال العهود الإغريقية والبطالمية والرومانية وآلت إلى طلميثة بعد ذلك، ولم تكن المرج في أي يوم قاعدة لإقليم برقة وإنما كانت قورينة، وقد أشرنا إلى أن مدينة برقة خلال العهد الاغريقي هي مدينة طلميثة، لذلك لا يمكن القبول بأن مدينة برقة هي مدينة المرج لوجود هذا الخطأ الأساسي في التوجيه، بالإضافة إلى أنه يعتمد على النقل وليس المشاهدة. وتعرض العبدري في رحلته لبرقة والتي كانت في أواخر القرن السابع الهجري، وأكد اختفاء مدينة برقة (قورينة) حيث يشير: «وليس الآن هناك مدينة تسمى برقة ولا مدينة مذكورة إلاّ طلميثة وهي قديمة، ولست أدري أهي برقة تغير اسمها إلى طلميثة كما غيّر أولا إلى برقة أم هي غيرها. وبرقة عند الناس اسم أرض لا اسم مدينة»، وهذا الوصف ينسجم مع ما توصلنا إليه من أن العرب أطلقوا اسم برقة على قورينة كمدينة، واستمر هذا الاسم ملازماً لها في المراجع العربية حتى اختفائها كمدينة مع القرن السادس الهجري.

---

(25) حسن حسني عبد الوهاب، تاريخ ليبيا.

لقد أكد ابن خلدون اختفاء العديد من المدن بقوله: «لقد أدت الهجرات العربية إلى خراب مدن افريقية واختفاء المدينة الحمراء واسمرا».

لقد وصف العديد من الجغرافيين والرحالين مدينة برقة باحمرار تربتها وطبيعتها فجاء على لسان اليعقوبي: «مدينة برقة في مرج متسع وتربة حمراء شديدة الحمرة». ووصفها ابن حوقل: «وأرضها حمراء خلوقية التربة وثياب أهلها أبداً محمرة». ووصفها البكري بقوله: «ومدينة برقة في صحراء حمراء التربة والمباني، فتحمر لذلك ثياب سكانها والمتصرفين فيها. . . . وبمدينة برقة قبر رويفع صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم».

هذا الالتباس الذي ورد في وصف ابن سعيد والذي ربط اسم برقة بمدينة المرج اعتمدت عليه المراجع في ربط مدينة برقة المشار إليها في المراجع الإغريقية بموقع المرج، الأمر الذي أدى إلى استمرار هذا الالتباس في معظم المراجع العربية.

وقد أشرنا إلى أن «المدينة الحمراء» كان أحد الأسماء التي أطلقت على مدينة برقة (قورينة) لاتصاف تربتها وطبيعتها بهذا اللون، وما زال يشاهد وجود هذا اللون في جميع مظاهر مدينة البيضاء، انطلاقاً من تربتها وأغنامها وغيرها من المظاهر، أما مدينة اسمراء فإنه أحد الأسماء العربية الذي أطلق على إحدى المدن القديمة، ولعله يخص توكرة أو غيرها. كما نلاحظ اختفاء مدينة بوريوم طيلة العهد العربي، وإن كان بعض المصادر يطلق كلمة اليهودية على المنطقة التي وجدت بها بوريوم. أمّا مدينة الرمادة والتي أشير إليها في بعض المراجع العربية في صدر الاسلام وقد حددتها بعض المراجع العربية، بأنها مدينة ساحلية تقع غربي العقبة الكبرى أي السلوم، ورسمت في بعض الخرائط بين السلوم وطبرق، فإنه لم يتم تحديد موقعها من خلال أي شواهد أثرية، فهل موقعها هو مدينة طبرق أو البردية أو غير ذلك؟ إنها إحدى المدن التي وصفت بأسواقها ومسجدها واتصفت بمدينة.

ونلاحظ، بعد استقرار السكان وانتهاء تأثير الهجرات العربية على المدن، بدأت تظهر مدن جديدة وتنتعش بعض المواقع المهمة القديمة وتتحول إلى أمصار في ظل النظام العربي الإسلامي، حيث نلاحظ ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن

الهجري، أي بعد مرور ثلاثة قرون من الهجرات العربية، ذكر كل من المرج وطلميثة ودرنة وطبرق من قبل معظم الرحالين والمؤرخين الذين زاروا أو تطرقوا لبرقة، حيث يصف ابن سعيد كلاً من درنة وطبرق، بما يلي:

درنة:

وخصب برقة الذي فيه الأشجار والخيرات هو في الدخلة التي في جنوبيها، ومن جبالها ينزل نهر درنة ويصب في البحر المالح، ولم أر في جميع بلاد برقة على طولها نهراً غيره وفي جنوبيه الصحراء المقفرة. وكانت درنة من مدن برقة المذكورة فخربها العرب. وهي الآن محسوبة من قصور العرب التي تأوي إليها اليهود وكلهم من جزيتهم.

طبرق:

لها مرسى قل أن يكون له نظير على هذا البحر ما للرياح عليه سبيل كأنه حوض منقور في الحجر وبقايا أسوار هذه المدينة تدل على قدمها.

كما يصف ابن الفرات اقليم برقة ومدنها في الفترة نفسها، بما يلي:

«إن برقة بلاد عظيمة فيها عدة مدن، وكان لها عساكر، وكانت تسمى انطابس، وفيها مدن على البحر، ولكل مدينة ميناء تدخلها المراكب بالبضائع وخيولها البرقية معروفة وتجلب منها الجمال الجيدة والأغنام الكثيرة، والعسل والشمع والقطران، والقرب وغير ذلك وبها الأخشاب العظيمة وأشجارها عظيمة ومسافة بلادها التي بها الأشجار حول عشرة أيام، وكان عسكرها قرب الثلاثة آلاف فارس وأكبر مدنها المرج وهي ذات مياه ومروج وزراعات وهي بعيدة عن البحر أقل من مسيرة يوم، وهي أكثر هذه البلاد أمناً. ومن المدن هناك طلميثة أكثر أهلها كانوا يهوداً، وهناك مدينة طبرق لها ميناء ومرسى، وهناك مرسى بني غازي»، أي أن موقع برنيق أخذ اسم مرسى بنغازي منذ القرن الرابع عشر الميلادي». وهذا الوصف المتكامل لبرقة لابن الفرات ينسجم مع واقع وطبيعة برقة وخصوصاً منطقة الجبل الأخضر، ويذكر في آخر وصفه مرسى بني غازي، حيث نلاحظ لأول مرة هذا الاسم ويذكره كمرسى ولم يذكره كمدينة، وهو الاسم الذي حل محل مدينة برنيق، وهذا يعني أن برنيق كمدينة لم تستمر بأهميتها، أما مرساها فقد ظهرت أهميته من جديد مع هذا العهد كمرسى لسهل بنغازي ولتصدير

الملح، وقامت مدينة بنغازي من جديد بمجموعة مهاجرين قدموا لها من غرب ليبيا واستوطنوها.

كما يشير ابن خلدون بالاسم إلى المرج وطلميثة ودرنة في مقدمته التي استكملها سنة 1378م، أي خلال الربع الأخير للقرن الثامن الهجري. ويشير العياشي الذي مر بليبيا حوالي 1660م، إلى أن تعمير درنة تم من قِبل المهاجرين من الأندلس.

وتلخيصاً لما توصلنا إليه في هذه الدراسة من تحليلات، سواء من خلال الوصف الوارد في المراجع التاريخية، أو من واقع الآثار المشاهدة والباقية في كل من قورينة وطلميثة وعدم وجود أي آثار بمدينة المرج سابقة للعهد الاسلامي، فإن مدينة برقة الواردة في المراجع الإغريقية والقديمة هي بموقع مدينة طلميثة. ومدينة برقة الواردة في المراجع العربية هي بموقع مدينة قورينة (شحات البيضاء)، وأن مدينة المرج القديمة لم تقم كمدينة إلاّ في العهد الإسلامي، وبعد أفول مدينة قورينة (مدينة برقة)، أي بعد هجرات القبائل العربية لافريقية، وان مدينة برقة الواردة في المصادر العربية والتي كانت استمراراً لمدينة قورينة، قامت على الامتداد الجنوبي لقورينة قرب الصهاريج الرومانية الباقية والمشار إليها في هذه المراجع، ولا شك أنها كانت قائمة ضمن الأسوار التي ما زالت آثارها قائمة، وأنها كانت تعتمد على اجيه (سوسة) الحالية في اتصالاتها وتجارتها البحرية، وأن مدينة المرج قد تطورت ونمت من قرية تقع على ملتقى طرق: طريق من طلميثة وطريق الأبيار وطريق الجبل الأخضر الجنوبي، وتطورت إلى مدينة مثلت نقطة انطلاق وتجميع لهذه الطرق، وكذلك وصل بين العديد من المدن والبلدات الرئيسية الساحلية ومراكز القبائل الداخلية مثل بنغازي، وطلميثة والأبيار وأسلوق واجدابيا من الشمال والغرب وتجمعات الجبل الأخضر كشحات وسوسة وعين مارة ودرنة والمخيلي والعزيات الواقعة إلى الشرق والجنوب الشرقي منها. ويعني أن مدينة المرج ظهرت مع العهد العربي الذي يعتمد على المواصلات البرية، أي طريق القوافل التي تمر بمسار الجبل الجنوبي العامر، وذلك بالنسبة إلى القوافل الصغيرة، وتعتمد في تموينها على مجموعة التجمعات والمراكز القائمة، سواء من حيث التزود بالمياه أو التموين وذلك بخلاف العهود السابقة الاغريقية والرومانية والبيزنطية والتي كانت تعتمد على المواصلات البحرية، وتعتبر كل من المرج والتميمي أو درنة نهاية مرحلة من مراحل

الطريق البري، وعادة ما تكون مسافة هذه المراحل بحوالى 200 كلم ولا تزيد مدة السفر بها على أسبوع، كما ظهرت طبرق كمرسى على هذا الطريق.

أما الطريق الصحراوي فيعتمد على اجدابيا أو سلوق كبداية ماراً بالمخيلي والعزيات إلى التميمي كمحطة، ومنها إلى الشرق، علماً بأن مثل هذه الطريق يحتاج إلى استعدادات كبيرة للقوافل التي تأخذ هذا المسار، سواء من حيث التزود بالمؤن أو تأمين حرس للحماية[26]. ونستطيع ان نستخلص من هذا التطور الذي حدث في مدن الجبل الأخضر، وبداية بروز مدينة المرج كمركز رئيسي بغرب الجبل الأخضر، وكذلك تطور مدينة درنة كمركز مرادف بشرق الجبل الأخضر مؤهلة بمصادر مياه ثابتة وميناء مناسب أن المدينتين تقاسمتاالهيمنة الاقتصادية على منطقة الجبل وامتداداته الجنوبية. وكانت درنة متكاملة الإمكانيات، سواء من حيث موقعها أو مواردها المائية أو مينائها أو قربها من الطرق الرئيسية شرقاً غرباً، سواء الساحلي أو الصحراوي الجنوبي، بالإضافة إلى تطورها الذي صاحب هجرات بعض العائلات الأندلسية إليها مع أوائل القرن السابع عشر وتوجههم للاستيطان فيها. وهذه الهجرات الأندلسية الأخيرة كانت نتيجة التنصير الإجباري للمسلمين لمن بقي في الأندلس.. أما مدينة المرج، فقد اعتمدت على طلميثة كمرفق بحري لها، ولذلك نجد استمرار الحياة الحضرية فيها. ولا شك في أنها نشطت خلال فترة أفول كل من قورينة واجيه وتوكرة وبرنيق، أي خلال الفترة من القرن الحادي عشر وحتى منتصف القرن الخامس عشر، وأصبحت طلميثة تخدم كلاً من المرج جنوباً وساحل بنغازي غرباً، وتتقاسم مع اجدابيا نشاط التصدير والتوريد لهذه المناطق، ونلاحظ أن طلميثة لم يختف ذكرها أو يتغير اسمها مثل معظم مدن برقة، كما كان لمدينة اجدابيا دور مهم من الفتح الإسلامي وحتى القرن الخامس عشر الميلادي، اعتماداً على موقعها الذي يربط مجموعة طرق رئيسية برية تمر بها جميع القوافل المتجهة إلى الشرق أو الشمال إلى غرب الجبل الأخضر وسهل بنغازي، والجنوب إلى الواحات والكفرة، والغرب إلى خليج سرت والجفرة وطرابلس، وقد قامت بدور

(26) عبد الهادي التازي، أمير مغربي في طرابلس / ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي، جامعة محمد الخامس، المعهد الجامعي للبحث العلمي.

حاضرة برقة الغربية عندما تراجعت أهمية مدن الجبل الأخضر وبرنيق وقيام الدولة الفاطمية بافريقيا[27]، إلاّ أن دور اجدابيا تراجع مع قيام مدينة بنغازي مع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وبداية التركيز على بنغازي كمحطة للاتصال بتجمعات الجبل الأخضر، المرج، طلميثة ودرنة، والاعتماد على النقل البحري عند سيطرة الدولة العثمانية على شرق البحر المتوسط.

ولا شك في أن دور مدينة اجدابيا قد نشط من جديد مع قيام النشاط النفطي والاعتماد على الطرق البرية لخدمة حقول النفط وكذلك لوسائل الاتصال البري بالواحات والكفرة، وسيزداد دور اجدابيا أهمية كنقطة انطلاق إلى طبرق من خلال الطريق البري المعبد بين اجدابيا وطبرق والذي سيختصر المسافة إلى طبرق أو الحدود المصرية بما يزيد على مائتي كيلومتر، ويتفادى طريق الجبل الأخضر المار بالعديد من الثنايا والمنحدرات والمدن. هذا الطريق الذي وازى مسار الطريق الصحراوي التاريخي (اجدابيا إلى المخيلي العزيات) من حيث الاتجاه، إلاّ أنه أكثر استقامة واختصاراً حيث يصل اجدابيا بطبرق.

وتقودنا التحليلات السابقة وما عاصرته هذه المدن من ظهور وأفول لها، إلى أن مدن برقة اليونانية التي قامت منذ العهد الاغريقي، قد استمرت بها الحياة الحضرية حتى الفتوحات الإسلامية، حين أمست في مرحلة أفولها، وتم اختفاء الحياة الحضرية منها نهائياً في كل من قورينة وأبولونيا وتوكرة وبرنيق مع الهجرات العربية. ولم تستمر الحياة إلاّ في طلميثة، كما نمت كل من المرج ودرنة وظهرتا كحاضرتين رئيسيتين بديلتين. كما قامت من جديد برنيق مع نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. أما توكرة وشحات وسوسة، فإنها لم تتطور كمدن من جديد، إلاّ مع نهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن، مع العديد من تجمعات الجبل الأخضر المنتشرة على الساحل والطريق الساحلي والطريق الجنوبي.

وقد ساعد على قيام مدينة بنغازي من جديد ونمو كل من المرج ودرنة الهجرات التي تمت من مناطق طرابلس إليها، سواء من الجبل أو الساحل، أي مناطق الجبل الغربي

---

(27) محمد محمد بازامة، تاريخ برقة في العهد العثماني الأول، دار ألف باء ـ لبنان 1994.

كغريان وبني وليد وغيرها، أو من مصراتة وزليتن وتاجوراء والعجيلات والعديد من مناطق طرابلس. ولذلك نجد انتساب معظم سكان هذه المدن إلى مدن وقبائل تقيم في غرب ليبيا، وأن القبائل المقيمة في المنطقة لم تتحول للاستيطان الحضري، إلاّ مع ظهور هذه المدن ونموها[28].

إن معظم المدن الصحراوية والتي أشير إليها عند الفتح استمرت كمدن أو بلدان رئيسية صحراوية، مثل اوجلة وودان وزويلة وجرمة وغدامس، وقد ظهرت مدن أخرى إلى جانبها حظيت بشهرة تجارية مثل مرزق وغات، حيث شكلت هذه المدن وما يتبعها من قرى وتجمعات من خلال الطرق الواصلة بينها، شبكة الطرق التجارية التي امتدت من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق. ونستقي من رحلة السراج ذكره لأهم المواقع والبلدات التي مر بها من الغرب إلى الشرق في سنة 1630 و1631، حيث يشير إلى أنه اخترق الصحراء من سردلس (العوينات) وزار اوباري وقصر جرمة وأقام بقلعة مرزق ثم مر بقصر تراغن ثم زويلة وقصر تمسة وبلاد الفقهاء ثم زلة، وأخيراً اوجلة[29] وهي مراكز رئيسية بفزان، ونستقي من الوصف ذكر قصر أو قلعة ببعض البلدات. وهذه الإشارة تعني إما وجود تحصين أو أسوار في المدينة، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن كلا من اوباري وسردلس اللتين أشار إليهما لم تكونا إلاّ مركزين لقبائل التوارق ولم تكونا بلدتين، أو المركزين الحضاريين ولم يتحول هذان الموقعان إلى مدينتين إلاّ في النصف الثاني من هذا القرن. ولم تكونا أكثر من مركزين للشرطة والبريد خلال مشاهدة المؤلف لهما سنة 1965 أثناء رحلته إلى جنوب ليبيا، منطقة فزان، في زيارته التفقدية لأعمال وزارة الأشغال في الجنوب. ولم يكن باوباري إلاّ القلعة الايطالية، ومركز الشرطة وعدد محدود من الوحدات السكنية ومحطة مياه تعود جميعها إلى عهد ولاية فزان. وقد تم تنفيذ مجموعة مشاريع باوباري نتيجة هذه الرحلة باعتبارها أصبحت مقر محافظة اوباري. وقد نمت اوباري حالياً، فأصبحت من أهم مدن

---

(28) محمد محمد بازامة، بنغازي عبر التاريخ / الجزء الأول، دار ليبيا للنشر والتوزيع ـ بنغازي 1968.

(29) عبد الهادي التازي، أمير مغربي في طرابلس / ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، جامعة محمد الخامس، المعهد الجامعي للبحث العلمي.

الجنوب. أما سردلس والمعروفة بالعوينات فلم يكن بها الا مركز شرطة يتخذ من القلعة مقراً له.

كما نلاحظ أن رحلة السراج تمت خلال تحويل عاصمة فزان إلى مرزق أثناء حكم عائلة محمد الفاسي بدلاً من تراغن، وقد استمرت زويلة كعاصمة لفزان الإسلامية أثناء حكم بني خطاب إلى أن أطاح بها قاراقوش أثناء مغامراته بليبيا خلال أواخر القرن الثاني عشر، وبذلك تحولت عاصمة الجنوب من زويلة المدينة التاريخية القديمة التي كانت عاصمة إسلامية للجنوب، وصكت بها نقود اسلامية حيث عثر على نقود ورد بها أنها صكت بزويلة، إلى تراغن ثم إلى مرزق وما زالت آثار مدينة زويلة مدفونة لم تكتشف أو ينقب عليها، باستثناء ما بقي من مسجدها وقصرها. وقد وصفها الرحالة فريديريك هونمان خلال رحلته سنة 1797/ 1799، وأشير إلى ذلك في أجزاء سابقة من هذا الكتاب.

ونجد الوصف الوافي لمدن وقرى وواحات فزان من خلال كتاب «مدخل إلى الصحراء» بقلم النقيب ع.ف. لايون، ترجمة الدكتور الهادي أبو لقمة، حيث تناول الكتاب الرحلة التي قام بها لايون في سنة 1819 من طرابلس إلى معظم مناطق فزان، انطلاقاً من مدينة طرابلس، بني وليد، بو نجيم ومنها جنوباً ماراً بسوكنة وودان وجميع الواحات الواقعة بين سوكنة ومرزق، كما شملت رحلته كلاً من تراغن وزويلة والقطرون، وما مر به من تجمعات في هذه المناطق وجنوبها.

كما تطرق في رحلة العودة إلى ذكر معظم التجمعات الواقعة بوادي الشاطىء ووادي الآجال، وتعرض لأهم المراكز الموجودة بهما، وأشار إلى العديد من المدن الصحراوية الأخرى كغدامس وغات واوجلة. ونستخلص من هذه الرحلة والوصف الخاص لهذه المدن والواحات، وما كان قائماً بها من نشاط، ما يلي:

إن جميع التجمعات المعروفة حالياً كانت قائمة وورد ذكرها في الكتاب بتسمياتها نفسها وأهميتها الحالية ولم يختف منها أي موقع، كما لم يستجد عليها أي تجمعات جديدة، وإن نمت سبها واحتلت مكان مرزق كعاصمة. وان استمرار هذه المدن والواحات بمواقعها كان بسبب مصادر المياه المتوافرة بها، وعدم توافر مثل هذه المصادر بغيرها من المواقع الصحراوية.

لوحة رقم (63)

أضرحة للملوك من أسرة بني الخطاب.

بمدينة زويلة



لوحة رقم (64)

تخص المظهر الخارجي لحيطان.

قلعة ومسجد زويلة



إن أهم ما يرد من وصف حول هذه المدن والبلدات والواحات يتعلق بما يحيط بها من غابات نخيل وبساتين، وأن معظمها لها أسوار وتضم بداخلها البيوت السكنية المبنية من الطين. ويمثل مقر السلطان أو القلعة مكان الصدارة، سواء من حيث الحجم أو الأهمية أو التحصين. كما أشار إلى الأسوار الخاصة بها في حال وجودها، كما تطرق بالذكر إلى المساجد الموجودة بها وإلى تعددها، أو ذكر المآذن الموجودة في المدينة. ويستقى من الوصف أهمية النشاط التجاري للعديد من المدن والواحات الواقعة في طريق تجارة القوافل، وأنها تمثل النشاط المميز إلى جانب النشاط الزراعي. وأشار إلى أنشطة الأسواق في العديد من المدن والواحات التي ذكرها، وخص مرزق بالنشاط الحرفي، حيث أشار إلى وجود حرف جلدية ونحاسية وأعمال البناء إلى جانب غزل الصوف، وكذلك صناعة الذهب.

وفيما يلي وصف لبعض من هذه المدن والواحات:

1 ـــ سوكنة

المدينة محاطة بسور ويسكنها حوالى ألفي نسمة، جزء منهم من سكان هون وودان أصلاً، وتظهر على السور بعض الفتحات للأغراض العسكرية، كما توجد سبع بوابات، واحدة منهن فقط تسمح بدخول جمل محمل، أما الشوارع فضيقة جداً ومنازلها مبنية من الطين والحجارة، وفي كل منها فناء واسع في الوسط، يتكون معظمها من دور واحد، أما المياه فيميل طعمها إلى الملوحة. ويحيط بالمدينة حوالى مائتي ألف نخلة تنمو في حزام رملي خارج السور مباشرة.

2 ـــ هون

مدينة أصغر حجماً من سوكنة، يحيط بها سور ومبنية على الطراز نفسه إلاّ أن حدائقها قريبة جداً من السور الذي توجد به ثلاث بوابات، وبهون ثلاثة مساجد إلى جانب مبنى القلعة. وتقع المقبرة غير بعيدة خارج سور المدينة، وقد تبين أن الأهالي يبدون اهتماماً خاصاً بتزيين قبور موتاهم ببيض النعام الذي لا تخلو منه المساجد أيضاً.

3 ـ ودان

أقل شأناً من سابقتيها ولا يقوم سور من حولها، على الرغم من أن المنظر العام لموقعها أكثر قبولاً، خاصة وأنها مبنية على شكل مخروط، ويرجع تاريخ إقامة مسجدها إلى ما قبل ستمائة عام، مما تعذر معه نسخ الكتابة التي على جدرانه.

4 ـ سبها

قرية سبها، يكون منظرها وسط سهل منبسط، مشهداً رائعاً، إذ تحيط بها أشجار النخيل، في حين تظهر القرية على شكل مدرج صغير يحيط به سور من الطين وبها مئذنة بيضاء عالية.

5 ـ مرزق

يحيط بالمدينة سور تتسم جدرانه بأنها مخروطية الشكل، مبني من الطين وله دعائم متينة للثبات في وجه أي هجوم، وبها فتحات لإطلاق النار. وللمدينة سبع بوابات، أعدت أربع منها لمنع من يحاول الهروب من أداء واجباته، وعلى كل باب حراسة مستمرة للحيلولة دون من تخول له نفسه، سواء من التجار أو العبيد، القيام بأية محاولة للتهريب أو الهروب من المدينة وإليها.

ويستخدم الطين في البناء كبديل للحجارة التي لا تتوافر في المناطق القريبة، بعد تصنيعه في شكل قوالب تجفف في الشمس، وعلى هذا فالجدران متينة، خاصة وأن المطر نادر الهطول.

6 ـ تراغن

تقع وسط منطقة صحراوية منبسطة، وتظهر البساتين الواقعة قبلها في حالة جيدة من الرعاية. إن معظم منازلها تبدو في لون أخضر فاتح، في حين ظهرت مخلفات القصر بلون الطين الأحمر. إن تكوينات الطين المحيطة بالمدينة يغلب عليها اللون الأخضر. تدل مخلفات القصر على أنه كان قلعة عربية ذات شأن، فإنه بني قبل تأسيس مدينة غدامس، أي قبل ما يقرب من ستمائة سنة.

في المدينة أربعة مساجد لكل مسجد مئذنة صغيرة مبنية من الوحل والطين، وأكثر منازلها الواسعة مهدمة الآن بحكم تغير الظروف التي طرأت على معظم سكانها.

7 ــ غات

غات مدينة يحيط بها سور، أقيمت بيوتها على نمط منازل مرزق، وتبعد مسيرة عشرين يوماً عن مركز توات، وخمسة أيام عن مدينة جانات، وتبعد مدينة غدامس مسيرة عشرين يوماً إلى الشمال الغربي من غات التي توجد بقربها مدينة البركت، التي تشتهر بوفرة وجودة كرومها، وتقرب من مدينة سوكنة في الحجم ويحيط بها سور هي الأخرى.

أقيم جزء من مدينة غات فوق أرض سهلية، وشيد جزؤها الآخر على منحدر هضبة قريبة تحيطها الجبال الجرداء العالية.

8 ــ غدامس

يحيط بالمدينة سور دائري يفصله في منتصفه حائط سميك يفصل المدينة إلى قسمين متساويين تقريباً، وتوجد في منتصفه بوابة تقفل أثناء نشوب أية منازعات بين سكان طرفي المدينة التي قلّ أن يسودها الوئام. أما خارج السور، فتقوم الحدائق وبساتين النخيل التي تتصل بالجهات الخارجية عن طريق عدد من البوابات الرئيسية.

وشوارع المدينة ضيقة ومسقوفة بكاملها تقريباً مما يجعلها شبه مظلمة ابتداءً من الغروب الذي لا بد من تدبير وسيلة للإنارة بعده، أما المنازل فعلى الرغم من أنها مبنية من الطين إلاّ أنها جيدة التشييد وتتكون من طابق واحد.

9 ــ القطرون

مدينة قائمة بذاتها داخل سور يحيطها، وسور آخر أصغر يحيط بالقصر الذي يتوسط المدينة التي تسكنها مجموعة من أهل فزان السمر. أما خارج السور فتقطن مجموعة من التبو التي تعيش وكأنها في عزلة تامة للحفاظ على عاداتهم ولغتهم.

مما سبق من تحليل لما جاء في كتاب «مدخل إلى الصحراء» والذي وصف المدن والواحات باقليم فزان وواقعها خلال تاريخ الرحلة الذي مضى عليه حوالى القرنين، نجد سمات وخصائص ومنشآت المدينة العربية الاسلامية متوافرة في معظم المدن والبلدات في إطارها البسيط، وأنها في مجموعها كونت شبكة من الواحات والبلدان والمدن غطت جميع الأودية التي أتاحت الطبيعة فرصة الحياة بها، ووجدت هذه الشبكة على أهم طرق القوافل التجارية الممتدة إلى الأقطار الواقعة جنوب ليبيا وغربها.

وقد مثلت فزان في كثير من العهود ولاية إسلامية قائمة بذاتها. ويمثل نظام الاستيطان بفزان نظام الاستيطان بالواحات وبالمواقع التي ظهرت بها المياه على وجه الأرض أو قريبة منه. ولذلك، فإنه تكثر بهذا الإقليم، المدن والبلدات والتجمعات، ويمثل عدد التجمعات بها نسبة عالية إلى عدد السكان بالإقليم، وإن كان الحجم السكاني لأكبر هذه التجمعات حالياً، باستثناء سبها، لم يتجاوز 20000 نسمة. وإن معظمها تمثل قرى وتجمعات وبلدات صغيرة تنتشر بمجموعة الأودية المعروفة بالإقليم كوادي الشاطىء، ووادي الحياة، ووادي مرزق، بالإضافة إلى مجموعة الجفرة. وتخلو الحياة الاستيطانية خارج هذه الأودية.

أما جبل نفوسة، أو الجبل الغربي أو جبل طرابلس، حيث تترادف هذه الأسماء على امتداد جبال الأطلس بإقليم طرابلس، وتمتد من الحدود الليبية الغربية عند وازن ونالوت، وتنتهي بمنطقة الخمس بالبحر عند النقيزة، فإن التجمعات السكانية بهذا الجبل تمثل سلسلة مستمرة جميعها تقع على سفح الجبل، ويمثل سفح الجبل الهضبة ظهيراً زراعياً لها، وأن التجمعات التي عرفت بهذه السلسلة تعود في أصول معظمها إلى ما قبل الفتح الإسلامي اعتماداً على أسمائها البربرية أو أصول سكانها، باستثناء ما استجد منها وقد أقامت بها قبائل عربية أيضاً، إلاّ ان معظم الذكر كان ينصب على اسم شروس أو حصن نفوسة وجادو القديمة والتي حملت لواء انتشار المذهب الأباضي بالجبل، وكانت الحليف لمراكز الدعوة للمذهب الأباضي بالجزائر، ولم تبرز مدن رئيسية قديمة بالمنطقة حيث إن معظمها كانت بلدات صغيرة أو مراكز لقبائل جبل نفوسة، تطور البعض منها إلى بلدات مثل نالوت، وكباو ويفرن وككلة. وكان الاستيطان في الجبل الغربي يتخذ من هذه البلدات والقرى والتجمعات المقر الدائم للسكان، ولا

يوجد انتشار للسكان خارجها، كما ظهرت إلى جانب هذه البلدات مراكز جديدة كانت مواقع استيطان للقبائل العربية أو هي خليط الزنتان والرجبان والرحيبات، وغيرهم. كما وجدت مواقع جنوب الجبل الغربي على مسار الطريق التجاري، أو على ضفاف الوديان من أهمها مزدة والشويرف والقريات ونسمة وقرى الشاطىء وبني وليد، كمراكز أساسية لقبائل عربية استوطنت هذه المنطقة الوسطى، واعتمدت جميع هذه المواقع في وجودها على توافر مياه جوفية قريبة، أو في شكل عيون. كذلك وجود معدلات مناسبة من الأمطار أتاحت الفرصة لزراعة موسمية وقيام نشاط رعوي، بالإضافة لتوافر سبل الحماية، سواء بالاحتماء في قمم الجبال أو العمق الصحراوي.

ويمكن أن نستنتج، اجتهاداً، أن التجمعات التي وجدت بها قصور غلال مثل قصر الحاج وكباو ونالوت ويفرن وجادو وشكشوك، كانت تمثل مناطق حضرية محصنة في مستوى مدن صغيرة أو بلدات، أما البلدان التي نشأت عند سفح جبل نفوسة مثل تيجي والجوش وبدر، فقد تطورت مع النصف الثاني من هذا القرن ولم تكن أكثر من محطات على الطريق الذي يمر محاذياً لسفح الجبل.

إن المدن التي عرفت قديماً بساحل طرابلس لم تتغير أسماؤها، وان مدينة لبدة استمرت الحياة بها حتى الهجرات العربية، حيث نجد ما يشير إلى غزوها من قِبل العباس بن طولون سنة 267هـ[30] ولا شك في أن كلا من لبدة وصبراتة قد تحولتا إلى أنقاض مع الهجرات العربية التي تمت مع سنة 443هـ. إن هذه الهجرات أدت إلى اضمحلال العديد من المدن القديمة التي سبق الإشارة إليها كقورينة وأبولونيا وتوكرة وبرنيق ولبدة وصبراتة، إلاّ أنه بعد استقرار هذه القبائل وبداية ظهور الحاجة من جديد إلى مراكز خدمية وتجارية، بدأت تظهر بلدات ومدن عربية جديدة على كامل الساحة الليبية. ونلاحظ من آثار هذه الهجرات العربية تراجعاً لهذه القبائل الليبية القديمة من الساحل إلى الداخل، وتحديداً إلى جبل نفوسة واستقرارها في بلدات جبل نفوسة ومنطقة زوارة، وأن معظم المراكز التي كانت على الساحل أو على امتداد جبل نفوسة والتي لا زالت تحمل تسميات بربرية، قد استوطنتها القبائل العربية، أو استعرب

(30) حسن حسني عبد الوهاب، تاريخ ليبيا.

سكانها، مثل القصبات وترهونة وغريان (تغسات) ومنطقة الزاوية وغيرها[31]. هذا، وقد ظهرت مواقع استيطان جديدة بديلة للمدن القديمة أو مراكز استيطان للقبائل العربية. ونلاحظ من أهم المواقع التي نمت وكونت مراكز أو بلدات جديدة منطقة مصراتة، وتعود لقبائل مسراتة الوافدة إبان الهجرات العربية، ووصفها ابن سعيد بما يلي: «قصر مسراتة تمتد 12 ميلاً على زيتون ونخيل وأهلها من هوارة تحت غفارة دياب»[32]، وهذا الوصف يعود إلى سنة 1274م. ويشير إلى وجود قصر بمسراتة أو مصراتة كما تنطق اليوم، ما يعني قيام مركز حضري بها على إثر استقرار القبائل العربية، وتطورت بعد ذلك باستيطانها من شيوخ وفقهاء مثل الزروق والمحجوب، ولها ميناء يعرف بقصر أحمد، وتعاطى أهلها التجارة. ويشير الوزان إلى نشاط سكانها في الحقل التجاري. كما تظهر أسماء مثل زليتن والخمس والقصبات وترهونة والزاوية الغربية والعجيلات كبلدات تحمل أسماء عربية، أو استوطنت من قبل قبائل عربية. ويرد ذكر معظم هذه المواقع من قبل الرحالين والجغرافيين مع القرن السابع للهجرة، حيث ورد ذكر كل من زوارة وصبرة (صبراتة)، صرمان، الزاوية، جنزور، تاجوراء، مسلاتة ومصراتة سواء، في رحلة التجاني خلال سنتيّ 1306هـ ـ 1307هـ، أو من قبل حسن الوزان الذي أقام بطرابلس سنة 1518م أثناء الاحتلال الاسباني، أي بعد قرنين من رحلة التجاني. ويعود ظهور العديد من البلدات إلى انتشار الصوفية في العالم الإسلامي بما فيه ليبيا، حيث بدأت تظهر الزوايا التي شيدت كأضرحة لفقهاء وصوفية وامتدت خدمات هذه الزوايا إلى الجوانب التعليمية. كذلك مساعدة المسافرين، ولا سيما قاصدي بيت الله الحرام. وتنتشر هذه الزوايا على طريق قوافل الحجاج والتي تعرف لدى العامة بطريق الحاجية، ولا زالت توجد قطاعات من هذا الطريق على الساحل الليبي وبالخصوص المنطقة الغربية. وقد كانت هذه الزوايا توفر المساعدة والمأوى والارشاد وحتى الغذاء. ومن أمثلة الزوايا: زاوية أولاد سنان بالزاوية الغربية، وزاوية الشيخ عبد السلام الأسمر بزليتن، وزاوية الشيخ الزروق بمصراتة.

(31) **أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التجاني**، رحلة التجاني، دار الفرجاني للنشر والتوزيع.

(32) **حسن حسني عبد الوهاب**، تاريخ ليبيا.

ان فترة القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين تمثل الانطلاق للاستيطان الحضري وبروز العديد من الأمصار، سواء القديم منها أو المستجد، وتمثل ذلك باستكمال تحصينات مدينة طرابلس وظهور مدن المرج ودرنة ومصراتة والزاوية، وعودة مدينة بنغازي للحياة مع منتصف القرن الخامس عشر، كما أن تسلط الإسبان على مدينة طرابلس وبعض المدن الأخرى على السواحل الغربية، مثل زوارة، أدى إلى تنشيط وتعدد المراكز الحضرية الأخرى على الساحل الغربي، مثل تاجوراء، ومصراتة، وجنزور. وقد شكل احتلال طرابلس من قِبل الإسبان الدافع لتنشيط مراكز ثانوية ذات موانىء، مما أدى لتحول النشاط التجاري من طرابلس إلى هذه المراكز، مثل مصراتة وسرت وبنغازي ودرنة. ومثلت هذه المدن سلسلة المراكز الحضرية المهمة على الساحل الليبي والتي ارتبطت بطرابلس بعد طرد الإسبان منها سنة 1551 ميلادية. ومع بداية العهد العثماني الأول، نجد هيمنة العثمانيين على أهم المراكز الحضرية بليبيا، حيث تبرز المراكز الإدارية الرئيسية للحكم، كدرنة وبنغازي وأوجلة ومصراتة ومرزق وغريان ويفرن وجادو، بالإضافة إلى العديد من البلدات التي يرد ذكرها كمراكز ثانوية، كالمرج واجدابيا وسرت والجفرة والشاطىء وغات وغدامس وكباو وككلة ومزدة والعجيلات وزليتن والخمس وبني وليد، وغيرها.

موجز عن واقع وتطور المدن العربية بليبيا

ونستخلص من جميع التحليلات السابقة لمواقع وتطور المدن والبلدات والقرى على التراب الليبي، إن البلدات التي قامت على أنقاض المدن العتيقة وكذلك تلك المدن التي قامت خلال القرون التي تلت الهجرات العربية، مثلت بداية تطوو الاستقرار الحضري العربي، هذه المواقع والمدن توجد فيها أهم المراكز الحضرية والمدن الكبيرة بليبيا اليوم. ويظهر فيها النمو الحضري المتسارع. ولا يشذ عن ذلك إلاّ بروز مدينة سبها خلال النصف الثاني من هذا القرن، حين احتلت المقدمة بالنسبة للمدن الصحراوية لتوسطها منطقة بفزان، وتقع على مفترق الطرق المتجهة للغرب والجنوب والشمال، وكذلك لما توافر لها من مقومات،' ناهيك باعتبارها عاصمة ولاية فزان. كذلك، نلاحظ نمو مدينة طبرق نتيجة موقعها الاستراتيجي، وما اشتهرت به خلال الحرب العالمية الثانية

من تطاحن على مينائها بين الحلفاء والمحور، ووجودها على طريق الاتصال بمصر الشقيقة. وقد تكون المقومات الصناعية لبعض المدن هي الدافع لنموها السريع، خلال العقود القادمة، مثل البريقة ورأس لانوف وأبي كماش، وهي مدن يمكن وصفها بأنها مدن جديدة، لم تقم إلاّ مع عقد الثمانينيات لهذا القرن. ومع أن البيضاء تعتبر من المدن الجديدة، ومثلت أسرع مدينة في النمو، حيث لم يباشر في إنشائها إلاّ مع منتصف الستينيات لهذا القرن، إلاّ أنها تنتسب في موقعها ومقوماتها إلى مدينة قورينة، وتمثل مركز الجبل الأخضر، وتقع بمنطقة فيها أعلى معدل لسقوط الأمطار بليبيا.

واستخلاصاً من ذلك، فإن أهم المدن الساحلية الليبية والتي تمثل مراكز حضرية مهمة ذات نمو متسارع، هي طبرق، درنة، البيضاء، المرج، بنغازي، اجدابيا، سرت، مصراتة، الخمس، طرابلس، الزاوية، زوارة، وجميعها يتوقع أن يتجاوز عدد سكانها المئة ألف نسمة سنة 2000، باستثناء سرت والخمس اللتين ستقارب عدد سكان الواحدة منهما 65000 نسمة. أما بين المدن الصحراوية، فلا يتوقع إلاّ لمدينة سبها أن يصل عدد سكانها إلى حوالى 120000 نسمة مع سنة 2000.

إن هذه المدن، والتي ينتسب البعض منها إلى مواقع مدن حضارات البحر المتوسط كالفينيقية والإغريقية والرومانية والبيزنطية، قد مرت بفترات تاريخية أدت إلى تقلصها أو اختفائها، سواء تلك الفترات السابقة للفتح أو نتيجة هجرة القبائل العربية. ألاّ أن جميعها قد برزت من جديد مع التوجه الحضري وانتعشت مع القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين. كما انضمت إليها مراكز ومدن جديدة تطورت خلال العهود الإسلامية إثر استقرار القبائل العربية بإفريقيا مع نهاية القرن السادس الهجري، أي نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، وما تخلف منها فقد تطور مع هذا القرن ولا سيما في النصف الثاني منه، كالبيضاء وسوسة وطلميثة وتوكرة والخمس وصبراتة.

إن الواقع الذي مرت به المدن الليبية وتطورها خلال العهود الإسلامية السابقة، يمكن تقسيمه إلى عهدين أساسيين:

الفترة الأولى ابتدأت من الفتح الاسلامي سنة 22هـ الموافق 642 ـ 643م، وانتهت مع نتائج هجرات القبائل العربية، وما أدت إليه هذه الهجرات من تغيير في واقع المدن

الليبية العتيقة، وامتدت هذه الفترة حتى القرن الحادي عشر الميلادي، حيث تذكر المراجع أن فترة هذه الهجرات وتأثيراتها في تغيير الواقع السكاني والحضري بليبيا امتدت حوالي قرنين من 452هـ.

هذه الفترة التي تجاوزت أربعة قرون، استمرت حياة المدن فيها بوضعها الذي كانت عليه عند الفتح، وكان سكانها خليطاً من الليبيين الأصليين (البربر) وبقايا العجم والفرس، كذلك ممن قدم إليها من العرب وتحديداً من جند الاسلام، وكانت اللغة السائدة هي البربرية إلى جانب البيزنطية، والعربية القادم الجديد، واستمر العديد من الأديان السماوية بها كالمسيحية واليهودية بالإضافة إلى انتشار الدين الإسلامي بتوسع، ولا سيما بين السكان البربر، كما استمرت الديانة الوثنية بقرزة حيث كانت تقطن فيها وحولها قبائل وثنية من البربر تعبد الإله قرزل اله لواتة، وكانوا يمثلونه بثور يحمل قرص الشمس بين قرنيه.[33]. ومن هذا الواقع الذي كانت عليه قرزة، تناقلت الأجيال القول الشعبي المأثور بأن سكان قرزة كانوا عبدة للأوثان فسخطوا.

إن العديد من هذه المدن خلال تلك الفترة اكتسبت صفة الأمصار في المراجع العربية، فكان في معظم هذه المدن الكثير من الأسواق الرئيسية والنشاط التجاري والمساجد ذات المنبر، وفيها الحصون والقلاع، ووجد في العديد منها الحمامات، وكان في مقدمة هذه المدن الساحلية مدينة الرمادة بالطرف الشرقي من ليبيا، وبرقة واجيه وطلميثة بالجبل الأخضر، وتوكرة وبرنيق بسهل بنغازي، واجدابيا وسلطان وسرت وودان بخليج سرت، ولبدة وطرابس وصبراتة بغرب ليبيا، أما المدن الصحراوية فاستمرت الحياة فيها على وتيرتها السابقة، كمدن صحراوية تعتمد على تجارة القوافل، واشتهرت بها من خلال هذا النشاط ولارتباطها بأعماق الصحراء والأقطار المجاورة لها جنوباً، ووجد فيها مساجد جامعة ما زال العديد منها قائماً، كجامع زويلة وجامع تراغن وجامع مرزق وجامع غات وجامع غدامس وجامع اوجلة وغيرها كثير، وجميعها توصف بالجوامع العتيقة. وكذلك استمرت الحياة في العديد من مدن وبلدات

---

(33) د. عبد اللطيف محمود البرغوثي، تاريخ ليبيا الإسلامي، من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني، منشورات الجامعة الليبية.

الجبل الغربي والتي كانت ضمن الدولة الرستمية في صدر الاسلام التي تبنت المذهب الاباضي، وقد وجد في الكثير من هذه المدن والبلدات المساجد والمصليات، وما زالت أطلال العديد من مساجد هذه المدن القديمة قائمة، كمسجد شروس ونالوت وغيرهما.

إن معظم آثار وبقايا هذه المساجد العتيقة لا تمثل إلاّ جدراناً أو اكواماً من الطين أو الحجارة، إلاّ أنها تمثل وتعّبر عن حضارة سكان هذه المواقع بما عبّر عنه المسجد من أوجه اجتماعية وتعليمية ودينية، وان أهم وجه تعّبر عنه آثار هذه المساجد هو الجانب الروحي لسكان هذه المناطق وارتباطهم بالإسلام، فقد زال أغلب المظاهر الحضرية بهذه المواقع، إلاّ المساجد ما زالت رمزاً إلى القداسة باعتبارها بيوت الرحمن.

أما المرحلة الثانية، والتي انطلقت مع استقرار القبائل العربية واستيطان البعض منها البلدات والمدن وظهور الشبكة الجديدة للمدن الساحلية التي اعتمدت على طبرق ودرنة والمرج واجدابيا وسرت ومصراتة وزليتن وطرابلس والزاوية والعجيلات وزوارة، بالإضافة إلى المدن الصحراوية والجبلية، وانطلاق مدينة برنيق من جديد ككوة الملح، ثم أخذت اسمها الجديد بنغازي المشتق من اسم ولي دفن بها اسمه بني غازي، هذه المرحلة كانت بداية لمدن عربية ليبية، جميع سكانها يدينون بالدين الإسلامي ويتكلمون العربية، واختفت الوثنية والمسيحية من ليبيا وان استمرت الديانة اليهودية في بعض المدن، وزاد في عدد السكان اليهود الذين قدموا من الأندلس إثر طرد المسيحيين لهم ووجدوا ملجأ لهم في البلاد الاسلامية في الشمال الأفريقي. وقد ساعد على نمو كل من درنة وبنغازي هجرات من العائلات الأندلسية وبعض السكان من مناطق غرب ليبيا لهاتين المدينتين، كذلك سيطرة الدولة العثمانية على شرق البحر المتوسط، وقد شهد العديد من المدن انطلاقة جديدة صاحبها بعض العمران عبّر عنه ظهور الكثير من المساجد الرئيسية البارزة في هذه المدن، شيد معظمها أثناء العهد العثماني، أهمها جامع درنة الكبير المشيد سنة 1689م، والذي يحوي 42 قبة، وهو ما لم يتوافر لأي مسجد تاريخي في ليبيا، ومسجد بنغازي العتيق ومسجد مراد آغا بتاجوراء والذي شيد على أكبر عدد من الأعمدة الرخامية على التراب الليبي، والمسقوف بنظام الأقبية المتواصلة، وجامع البي بالخمس والمسقوف بأكبر قبة تاريخية، بالإضافة إلى مجموعة مساجد

طرابلس العتيقة، وتلك التي شيدت بعد طرد الإسبان منها سنة 1551م، إلى جانب العديد من مساجد الأضرحة والمدارس والزوايا المنسوبة لعلماء وشيوخ كالمحجوب والزروق، وعبد السلام، وغيرهم كثير.

إنهما مرحلتان من مراحل تطور المدن حيث قام أو اختفى العديد من المدن، لحقتها مرحلة ثالثة من التغيير الحضري بليبيا بدأت مع نهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن، وإن عطلت عجلتها فترة الاستعمار الإيطالي والحرب الليبية الإيطالية والحربان العالميتان. لقد انطلقت المرحلة الثالثة مع النصف الثاني لهذا القرن، كانت فيها الغلبة العددية لسكان الريف، أي قبل منتصف هذا القرن، وحالياً تجاوز فيها عدد سكان الحضر 70% من إجمالي السكان، إنه تطور طبيعي لحياة السكان ونظم الاستيطان والمأوى ومراكز الانتاج، وعلى المسؤولين والمخططين الإعداد المسبق لهذا التطور الذي لا مجال لإيقافه، فهو إما تطور حضري سليم مبني على مخططات حضرية تواجه موجات الهجرة الحديثة، هجرة من الريف إلى الحضر، وهجرة من نوع جديد متمثلة في نمو سكاني متسارع مع توفير متطلبات عصرية مختلفة عن سابقتها، متمثلة في مجموعة منشآت معبّر عنها بمرافق اجتماعية وشبكة خدمات، أو تطور حضري عشوائي.

والأبواب التالية ستتناول هذا الواقع المستقبلي للمدن الليبية بالمزيد من التحليل التاريخي والرقمي وتطور نظريات ومجالات التخطيط الحضري.

الباب الرابع

تطور المجالات النظرية والتطبيقية والتشريعية للتخطيط الحضري

تناولت الأبواب الثلاثة السابقة مجالات الاستيطان الحضري في ليبيا وفي بلاد حوض البحر المتوسط وما حولها، ومساهمة أمم هذه الأقطار في تشكيل المدن وتحديد عناصرها الأساسية التي كانت أسساً لتخطيط المدن وعمران الأمصار في العصور السابقة، وكانت هذه الأسس قد قامت إما لتلبية أهداف وظيفية أو دفاعية أو دينية، كما تضمنت هذه الأهداف بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وأثرت في هذه الأسس الظروف والمعطيات المحلية كطبيعة الموقع، وكذلك نظام الحكم والدين السائد في البلاد، سواء بما يبرزه من منشآت دينية أو سلوك تطبيقي. ونلاحظ من خلال هذه الرحلة التاريخية، والتي امتدت بما يتجاوز أربعين قرناً تخللها مثاليات تطبيقية أو دعا إليها الفلاسفة ورجال الدين خلال هذه القرون، مثل المدينة الفاضلة لأفلاطون، ومثاليات ونظم المدن الحرة وإدخال الفراغات والتمهيد للمدينة الهيلينية، وتطور المنشآت الترفيهية في المدينة الإغريقية وكذلك الرومانية، وتطوير مركز المدينة في نظام المدن الرومانية بتطوير الفورم، كذلك بما حوته المدينة العربية الإسلامية من جوامع وأسواق مركزية تخصصية وقصبات أميرية وحمامات عامة وإنارة لشوارعها، وفصل في الاستعمال وتوطين للمقابر خارج أسوار المدن ورحاب عامة بها، وما تضمنته الفلسفة الإسلامية للأمصار من رفع الضرر. وكانت المساهمات في هذه المثاليات متعددة، سواء تناولت الإطار العام أو الجزئيات، مثل المواقع المفضلة للمدن ونظم الطرق وأساليب التحصين، أو منشآت المدينة العامة وتوزيعها، أو توفير المرافق أو نظم الأسواق أو تحسين المظهر وترك الفراغات، كذلك في نظام الإدارة والمراقبة. وكانت مجموعة هذه المثاليات والممارسات وما طبق من تشريعات وأعراف كونت جميعها مجال ممارسة تخطيط

المدن، إلاّ أن هذا المجال قد مر بمرحلة تطور مكثفة خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وهذا التطور حدد لهذا المجال محتوياته العلمية والفنية وتشعباتهما بما شملا من جوانب تاريخية مستقاة من رحلة التطور وظهور نظريات هندسية واجتماعية واقتصادية وقانونية وإدارية، كذلك وضع أساليب التخطيط وما يتضمنه من أنشطة مصاحبة والتي تندرج ضمن إطار التخطيط الحضري، والذي تطور بما يعرف اليوم بالتخطيط الطبيعي أي الترجمة المكانية للتخطيط الاقتصادي في اطاريه الحضري والريفي.

ولنتناول هذا التطور من جانبيه، الجانب الذي تناول التخصصات العلمية والفنية المختلفة التي تضمنها التخطيط الحضري أو الجانب الشمولي (الاقتصادي)، والذي تضمنه التخطيط الطبيعي أي المدينة والإقليم، فإننا سنتناول في هذا الباب الأسس النظرية لموضوعي الموقع والأرض، وما طرح من مثاليات حديثة وكذلك تطور الجانب الإداري والتشريعي في ليبيا، وذلك ضمن العناوين الرئيسية التالية:.

- مقومات مواقع المدن والجوانب الاقتصادية (الأرض).
- من الممارسة إلى المثالية والترابط الإقليمي والشمولية الفنية.
- تطور التخطيط الحضري في الجماهيرية.
- التشريع في مجال التخطيط الحضري والمباني.

مقومات مواقع المدن والجوانب الاقتصادية

إن سرعة تطور مراكز الاستيطان ونموها وتحولها إلى مدن أو هبوطها واضمحلالها، يعتمد أساساً على مجموعة عوامل تعرف بالمقومات الطبيعية والاقتصادية للموقع، وهي التي تدفع باستمرار الحياة في التجمع ونموه، أو تؤدي إلى اختفائه. وتلخص كتب تخطيط المدن هذه العوامل أو العناصر التي تعتبر مقومات ضرورية لنشأة المدن، ومنطلقات مهمة لنشأتها وتطور العديد من المدن القديمة، وقد صنفت هذه كأسس وأخذت كمعايير للمواقع الجيدة لقيام المدن وتطورها. كل ذلك في إطار التطور التاريخي لمتطلبات المدن عبر مختلف العصور والحضارات.

تجمع آراء البحاثين والفلاسفة العرب قديماً كابن خلدون وابن الربيع وغيرهما، على أن المقومات الجيدة لمواقع المدن هي التي تتوافر فيها الصفات التي أوردها ابن الربيع وحددها في ستة شروط هي: «سعة المياه المستعذبة، وإمكان الميرة المستحدثة، واعتدال المكان، وجودة الهواء، والقرب من المرعى والاحتطاب، وتحصين منازلها من الأعداء والدعار»(*)

إن هذه المقومات التي طرحت بما يناسب عصرها، فإن العديد منها ما زال قائماً وأساسياً، مثل توفر الماء العذب وجودة الهواء واعتدال الموقع، والبعض منها تغير بما يلائم عصرنا، مثل القاعدة الاقتصادية والمعبر عنها بامكان الميرة المستحدثة والمرعى، وكذلك توافر مصادر الطاقة والمعبر عنها بقرب الاحتطاب. هذا، وقد تم إعادة تصنيف هذه المقومات في ظل الحياة العصرية في إطار علمي حديث، وقسمت إلى مجموعتين أساسيتين، هما:

- مقومات طبيعية، وتتمثل في هبة الطبيعة من عناصر وظروف جيدة وجمال طبيعة، وسلامة للمدينة وسكانها.
- مقومات اقتصادية، وتتمثل في إمكانية توافر مجال العمل والانتاج والتسويق.

علماً بأن كلاً منهما يكمل الآخر، وإن كانت المقومات الاقتصادية أكثر تأثيراً في تطور ونمو المدن. وفيما يلي سيتم تناول كل منهما بنوع من التفصيل، ضمن مجال التخطيط الحضري.

المقومات الطبيعية

تضم المقومات الطبيعية مجموعة صفات أو عناصر يأتي في مقدمها توافر مصادر المياه الصالحة للشرب، جودة المناخ وطبيعة الموقع، كذلك خلو هذا الموقع من الأخطار والأمراض المستوطنة، وسهولة سبل المواصلات، كذلك إمكانية وسهولة التخلص من فضلات وافرازات المدينة، بالإضافة إلى النظرة الاستراتيجية للموقع والتي اختلفت

(*) راجع المراجع في آخر الفصل، ص: 352 .

باختلاف العصور وتطور التقنية في المجال العسكري. وفيما يلي تحليل لهذه الصفات والامكانيات.

مصادر المياه

إن أهم عنصر لقيام المدن بأي موقع هو توافر المياه الصالحة للشرب، حيث إن الانسان يحتاج إلى الماء في حياته لاستهلاكه المباشر، ولأغراض الزراعة والصناعة ولكل أوجه الحياة، ولا بد أن يكون هذا المصدر دائماً وكافياً للحاجة ومستمراً ومتجدداً، مثل الأنهار والبحيرات العذبة ووفرة الأمطار والعيون والينابيع الارتوازية، أو توافر المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض. ويمكن الوصول إليها بالتقنيات المتوافرة وبتكلفة مناسبة. هذا العنصر كان أساس قيام معظم المدن الشهيرة في العالم، كالقاهرة وباريس ولندن ودمشق وبغداد والخرطوم وموسكو وغيرها، حيث إن جميعها وجدت على ضفاف أنهار، وهذا العنصر كان أساس قيام أهم المدن الليبية الساحلية والجبلية والصحراوية. كذلك انتشرت القرى في المواقع التي توافرت فيها المياه.

لقد قامت طرابلس على مصبّ وادي المجينين وحول ما وجد بالموقع من عيون ارتوازية ووفرة المياه الجوفية القريبة من السطح، وكذلك وجود معدل جيد لهطول الأمطار. وكذلك قامت مدينة لبدة، حيث يصبّ وادي لبدة في مينائها، وتظهر الآثار ان مجرى وادي لبدة كان يمثل قناة بين الميناء ومخازن المدينة التي شيدت على ضفة هذا الوادي (انظر الشكل رقم 35)، كما يرجح من خلال الآثار الباقية من قناطر مائية بمصب وادي وعين كعام أنها كانت تغذي مدينة لبدة بالمياه. أما صبراتة، فتشير المراجع إلى أنه كانت توجد عين تغذي المدينة، بالإضافة إلى وفرة الأمطار ووجود المياه الجوفية في سهل الجفارة والمناطق التي وجدت فيها المدن الثلاث. أمامدينتا بنغازي ودرنة، فيصب في الأولى وادي القطارة وتنتشر حولها بعض البحيرات، ويخترق الثانية وادي درنة. على أن عيناً كانت تغذي شحات، بالإضافة إلى ارتفاع معدل هطول الأمطار بمنطقة الجبل الأخضر. أما بلدان الجبل الغربي فكانت تعتمد على العيون وسيول الوديان وتخزين مياه الأمطار في صهاريج. وما زال الكثير من العيون المدرار في المنطقة معروفة، وإن كان البعض منها قد جف خلال هذ القرن. ومن أشهر هذه العيون،

عين ناز، وعين الترك بغريان وعين الرومية بيفرن والعين الزرقة بجادو. ناهيك بالمياه في بطون الوديان التي يحصل عليها من خلال حفر آبار غير عميقة، مثل آبار الصلاحات ووادي غان، والحرابة. كما قام العديد من مواقع الاستيطان والقرى والبلدات والمدن على ضفاف الوديان الداخلية كقرزة وبني وليد، ومزدة، أما قرى وبلدات ومدن الصحراء، فقد قامت في المواقع التي ظهرت فيها المياه الجوفية إلى السطح. وقامت الواحات التي استقطبت الانسان، وكانت هذه المياه في شكل بحيرات أو عيون طبيعية فيها مياه جارية غذتها المياه الجوفية، فقامت غدامس على عين الفرس. كذلك قامت الكفرة وجالو والواحات ومدن الجفرة على المياه الجوفية التي ظهرت إلى السطح، كذلك قامت سبها ومرزق وتراغن وبراك. وما زال العديد من شواهد المياه السطحية والبحيرات قائمة في الجنوب كقبر عون ومنطقة الحمامات بالجفرة ومستنقعات براك. وقد حددت هذه المياه الجوفية ضمن مجموعة أحواض، أشهرها حوضا الكفرة والسرير وحوض مرزق الذي يمتد ليغطي حوض الشاطىء وجبل الحساونة ومنطقة الجفرة. كما يوجد حوض مستقل يغطي منطقة غدامس وامتدادها إلى الشرق والغرب. كما قام الاستيطان حول العديد من العيون الأخرى، مثل عين مارة بالجبل الأخضر، كذلك حول عيني الدبوسية ورأس هلال في سفح الجبل الأخضر وعين الزيانة شمال مدينة بنغازي، وعين تاورغة بمنطقة مصراتة، وعين كعام. أضف قيام بعض القرى الليبية على السواحل نتيجة وجود عدسات مائية عذبة طافية فوق المياه المالحة ساعدت على ظهور نباتات وأحراج مثل بشر بمنطقة البريقة، والزعفران بسرت وفي العديد من السواحل الليبية، ويطلق عليها اسم احساء.

لقد تجاوزت التقنية الحديثة الاعتماد على المصادر المحلية للمياه ووجود مياه عذبة فيها، حيث أمكن اليوم نقل المياه من مسافات بعيدة، أو معالجة المياه الضاربة للملوحة أو مياه البحر، إلاّ أن مثل هذه المصادر والوسائل للحصول على المياه الصالحة للشرب، قد تكون مجدية لتوفير المياه للأغراض الحضرية للشرب والاستهلاك المنزلي، إذا كانت بتكلفة مناسبة. غير أنه يصعب الاعتماد على مثل هذه المصادر في الأغراض الزراعية أو الأنشطة الصناعية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وخصوصاً لأغراض التبريد مثل مجال توليد الكهرباء بالبخار. وتعتمد جميع المنشآت الكهربائية والصناعية في ليبيا

على مياه البحر لمثل هذه الأغراض. لذلك، نجد جميع محطاتنا الكهربائية والبخارية ووحدات انتاج الماء والعديد من الصناعات التي تحتاج إلى مياه التبريد، أو تستهلك كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب، قائمة على الشواطىء الليبية مثل طبرق والبومبة ودرنة وسوسة وبنغازي والبريقة ورأس لانوف وسرت ومصراتة والخمس وطرابلس وجنزور والزاوية وأبي كماش، وسيتم الاعتماد في مياه الشرب والاستعمال الحضري على النهر الصناعي العظيم في العديد من المدن التي تمر بها شبكة المشروع.

لقد كان عنصر وجود الماء وتوافره، سبباً لقيام ونمو المدن، كما كان تقلص هذا المصدر أو عدم مواكبته للحاجة سبباً في تراجع أو اضمحلال العديد منها.. وترجح المصادر أن من أسباب انكماش كل من لبدة وصبراتة وتحولهما إلى بلدتين أو موقعين أثريين. هي دورة الجفاف التي مرت بها ليبيا وهو ما حدث أيضاف لمدينة قرزة والعديد من المزارع الرومانية. ولعله للأسباب نفسها تقلصت كل من شحات وطلميثة نتيجة جفاف أو انخفاض إنتاجية المصادر التي اعتمدت عليها المدينتان.

جودة المناخ

يعتبر المناخ الجيد والمناسب من أهم مقومات الاستيطان الحضري، حيث إن الظروف المناخية المناسبة عامل أساسي لراحة الإنسان الجسدية والذهنية، بل إن مناسبة المناخ لمتطلبات العمل من درجات الحرارة ونسبة الرطوبة دافع للعمل والإنتاج. كما أن الوسط المناخي الجيد ترافقه صحة البدن ويؤهل لاسترجاع الجهد البشري ولمزيد من العطاء العضلي أو الذهني، أي مزيد من الإنتاج. لقد عبرت كتب العمارة عن المجالات المناخية المريحة لبدن الإنسان والتي حددتها في عنصري درجة الحرارة والرطوبة النسبية، حيث حددت درجة (من 22 إلى 27) مئوية للحرارة المصاحبة لدرجة 60% رطوبة نسبية، هي خير الظروف المناخية والجيدة للإنسان، وأنه إذا ارتفعت درجة الحرارة بعض الدرجات يجب أن يصاحبها انخفاض في درجة الرطوبة للمحافظة على الظروف المفضلة للجسم. كما تسهم تيارات الهواء المناسبة في تلطيف المناخ، وإن المناخ السيء هو الذي تكون فيه درجة الحرارة مرتفعة ومصحوبة برطوبة عالية.

إن المناخ الحسن تصاحبه ظروف جيدة لعطاء الطبيعة والتي تتمثل في غزارة الانتاج

للمحاصيل الزراعية والحيوانية، وخصوصاً عند وجود كميات جيدة من الأمطار حسنة التوزيع على المواسم الزراعية، التي تغني عن الري السطحي.

إن واقع المناخ الليبي يمكن تقسيمه إلى عدد غير محدد من المناطق، إلاّ أن التقسيم العام للمناطق المناخية لليبيا يمكن تحديده في أربع مجموعات رئيسية تغطي الخصائص العامة لكل مجموعة في أي موقع وجدت، وهي:

1 ـ مناطق المناخ الساحلي، وهي المناطق التي تقع على الشريط الساحلي وبأعماق محدودة تتراوح حسب أعماق معدلات الأمطار من الساحل، وتتصف هذه المناطق بمناخ البحر المتوسط، حيث درجة الحرارة معتدلة، وأن تميل إلى الارتفاع صيفاً، كما ترتفع بها معدلات الرطوبة بأواخر الصيف، وتهطل الأمطار عادة من شهر التمور (اكتوبر) وحتى شهر الطير (ابريل)، أي أنها جافة صيفاً. ومعدل هطول الأمطار يزيد على 200 مم، سنوياً. ويصل في المناطق الغزيرة إلى 365 مم، كمعدل سنوي، مثل منطقة طرابلس.

2 ـ مناطق المناخ الجبلي، وهي المناطق الواقعة في الجبل الأخضر والجبل الغربي، ومناخها شبيه بمناخ المنطقة الساحلية وأقلّ حرارة ورطوبة صيفاً. كما أنه أشد برودة شتاءً، وأن معدلات الأمطار تتجاوز 200 مم سنوياً. وقد تصل 450 مم كمتوسط سنوي في المناطق الغزيرة في الجبل الأخضر، مثل منطقة البيضاء.

3 ـ مناطق المناخ شبه الصحراوي، وهي المناطق التي تلي الشريط الساحلي وقد تصل إلى حافة الساحل، مثل منطقة خليج سرت وهضبة البطنان، وكذلك الطرف الغربي من الجبل الغربي، وهي أشد حرارة من المناطق الساحلية صيفاً، وأقل رطوبة وتميل إلى المناخ الصحراوي وتراوح معدلات هطول الأمطار بين 50 إلى 200 مم سنوياً.

4 ـ مناطق المناخ الصحراوي، وهي المناطق الداخلية والتي تلي المناطق شبه الصحراوية، حيث ترتفع فيها الحرارة نهاراً أيام الصيف، كما تنخفض درجات الحرارة في الشتاء ليلاً، وقد تصل إلى أقل من الصفر، ونادراً ما تتجاوز معدلات الأمطار فيها 50 مم سنوياً، والبعض منها معرض للأمطار الموسمية الجنوبية التي

قد تهطل في بعض السنوات، كغات، وتعتمد الزراعة في هذه المناطق كلية على المياه الجوفة.

يلخص الكشف التالي رقم (2) متوسطات درجات الحرارة، وكذلك معدلات هطول الأمطار السنوي، وذلك لنماذج من المدن تغطي عينات للمناطق الأربع السابق ذكرها.

الكشف رقم (2)

متوسطات لدرجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار لمجموعة مدن تمثل المناطق المناخية

المدينة	درجات الحرارة المئوية			معدل سقوط الأمطار مم		
	المتوسط الأعلى	المتوسط الأدنى	المتوسط	الأدنى	الأعلى	المتوسط
الزاوية	32،2	6،9	19	67،8	460	223،3
شحات	23	8	15	-	550	-
سرت	38	10	20	-	-	180
غدامس	39،9	10،3	24	0،4	59،2	30،3

المصدر: التقارير الخاصة بمخططات المدن المذكورة بالكشف (مخططات 1980 ـ 2000).

ويشمل تحت موضوع المناخ الرياح السائدة في المنطقة، أي اتجاهات الرياح وتوزيع اتجاهاتها على مدار السنة أي النسبة الزمنية للرياح في الاتجاهات الأساسية والفرعية (ثمانية اتجاهات) خلال السنة. كذلك فترة سكون الرياح، وهذا العامل المناخي له تأثيرات مباشرة من حيث تحسين وتلطيف المناخ على المدينة في حالة الريح الحسن، مثل الشمالي والشرقي بالنسبة للمدن الليبية الساحلية، أو تحول الطقس إلى وسط سيء

بالنسبة للرياح الجنوبية والغربية والمعروفة بالقبلي ذات الحرارة المرتفعة، والتي عادة ما تكون محملة بالأتربة والغبار وتهب في أواخر الربيع.

إن معرفة الرياح السائدة مهمة في مجال تخطيط المدن، وذلك لتفادي توطين الصناعات الثقيلة ذات الإفرازات الغازية المضرة أو كريهة الرائحة في اتجاه هذه الرياح السائدة، كذلك تفادي اختيار مواقع معالجة المجاري ومواقع تجميع أو رمي القمامة في اتجاهات هذه الرياح، كذلك أي منشآت ذات افرازات ضارة وكريهة، كالمدابغ وحظائر الحيوانات. وضمن موضوع المناخ يقع مجال قياس الفترة الزمنية من النهار التي تستمر أشعة الشمس ظاهرة ساطعة وغير محجبة بالغيوم والضباب. ويعبر عنها بالنسبة الزمنية لإشعاع الشمس خلال سنة أو فصل معين، حيث إن مثل هذا القياس يعبر عن عدة مؤثرات، منها أسس استمرار السحب أو الغيوم، وكذلك الضباب في الموقع أو أي تلوث في جو المنطقة. كما أن ظهور الشمس مهم لإزالة الرطوبة وجفاف المحيط، كذلك بالنسبة لمناطق الاصطياف على سواحل البحر، ومعرفة مدى تمتع المصطافين بأشعة الشمس.

إن موضوع إشعاع الشمس أصبح ذا وجهين، الوجه المحبب والوجه الذي أصبح مرتبطاً بتلف طبقة الأوزون، والتأثير السيء لأشعة الشمس على جسم الإنسان نتيجة تلف هذه الطبقة.

كما زادت أهميته بالنسبة لموضع توليد الطاقة من خلال أشعة الشمس (الطاقة المتجددة).

إن موضوع الضغط الجوي يعتبر من العوامل المناخية، علماً بأن الضغط الجوي، عادة، ثابت على مستوى سطح البحر ويعادل 67 سم عموداً زئبقياً، أو ما يطلق عليه كقياس 1013،2 ملليبار، وينخفض الضغط كلما ارتفع الموقع عن سطح البحر. وهذا الانخفاض له تأثيرات حسنة في جسم الإنسان، سواء من حيث الضغط أو الانخفاض الرطوبة ودرجة الحرارة. إلاّ أن هذا الانخفاض نتيجة مزيد من الارتفاع والوصول إلى مستوى مرتفع جداً، قد يؤدي إلى عوامل عكسية، مثل الانخفاض الشديد في درجة

الحرارة، كذلك انخفاض كمية الأوكسجين في الجو مما يؤدي إلى صعوبة التنفس والتعب السريع، أو إلى خطر صحي على ذوي الضغط المرتفع، كما أن التغيرات الطفيفة في ضغط الجو تؤدي إلى حركة الرياح وانتقال السحب.

طبيعة الموقع

إن النظرة إلى طبيعة الموقع وملاءمته لقيام المدن، قد اختلفت من عصر إلى آخر، وذلك انطلاقاً من الصفات المطلوبة في الموقع. فقد كانت الصفات المطلوبة في الموقع قديماً تتمثل في الجانب الاستراتيجي أو الدفاعي عن المدينة وأن الموقع الجيد هو الذي يساعد على الدفاع عن المدينة دون الحاجة إلى تحصينات ضخمة ومكلفة أو قوة عسكرية كبيرة، ولذلك كانت مواقع المدن الجيدة هي التي تحتمي بالمياه، كاتصال الأرض بالبحر أو بالبحيرات كمدينتي طرابلس واسطنبول، أو استدارة نهر حول الأرض كمدينتي البندقية وطليطلة، وأيضاً مواقع تقابل الأنهار كبغداد وأم درمان. كذلك فضلت المواقع التي تقع على المرتفعات لصعوبة الوصول إليها، وخصوصاً تلك التي تحتمي بمنحدرات من بعض جوانبها، حيث قام معظم مدن القرون الوسطى بأوروبا على مثل هذه المواقع، مثل مدينة مونتي نيجرو. وتتصف مواقع بلدات وقرى الجبل الغربي بهذه الصفة، حيث إن معظمها يقع على حافة الجبل مطلة على وديانه، مثل ككلة، القلعة، يفرن، جادو، كاباو، ونالوت.

كما فضلت المواقع التي يصعب الوصول إليها لوجود ممرات محدودة إليها، ويمكن التحكم فيها، حيث نجد درنة وسوسة وشحات وطلميثة والعديد من تجمعات الجبل الغربي تقع على مواقع يصعب الوصول إليها، ويمكن التحكم في الممرات والطرق المؤدية إليها. فنجد درنة تقع في الوادي وتحيط بها الجبال، وشحات تقع بين هضبتين وطلميثة تحتمي بالجبل الذي يقع خلفها، وأما كباو وككلة فترتبطان بسفح الجبل بطريق وحيد يتحكم فيه.

لقد تمثلت الاستراتيجية العربية عند الفتوحات الأولى في توطين المدن بالابتعاد عن البحر، نظراً لسيطرة الروم البيزنطيين البحرية بمنطقة البحر المتوسط، واعتمد العرب على العمق البري أو الصحراوي، لذلك نجد إقامة مدينة القيروان كقصبة لولاية أفريقية

بعيدة عن البحر، كذلك التركيز على اجدابيا والمرج في ليبيا، باعتبارهما مدينتين غير ساحليتين.

وقديماً اعتبرت نظرية العمق الاستراتيجي بالنسبة لمواقع المدن من أهم المعايير التي بنى عليها اختيار مواقع المدن وعواصم الأقطار الجديدة، وكثيراً ما يعبر بالعمق ببعد موقع المدينة عن أخطار العدو أو أراضيه. وهذا العمق يعني وجود أراضٍ ومسافات أو صعوبات لا يمكن العدو تجاوزها ومفاجأة المدينة على غفلة. وعليه، فإن العمق يعطي الزمن أو المهلة اللازمة للاستعداد ومواجهة العدو. ومن هذا المنطلق، نجد العديد من عواصم الدول تم استبدالها ضمن هذه النظرة، حيث أنشئت أنقرة كعاصمة لتركيا بدلاً من اسطنبول الواقعة على حدود أقطار مجاورة لأوروبا، وكذلك مدينة موسكو بدلاً من سانبتسبرغ في روسيا، والتي كانت في طرف البلاد على بحر البلطيق. كما أصبحت النظرة الحديثة هي توطين عواصم الأقطار في مواقع وسطى بأراضيها. ومن هذا المنطلق، نجد البرازيل قد أنشأت مدينة برازيليا كعاصمة لها بدلاً من ريو دي جينيرو، وكذلك أنشئت إسلام أباد بدلاً من كراتشي كعاصمة جديدة لباكستان.

لقد تغيرت النظرة حول طبيعة الموقع نتيجة تطور وسائل التحصين من أسوار وأبراج وخنادق، أو نتيجة لاتساع المدن وكبرها، أو الحاجة إلى تحسين ظروف الحياة بها بما تتطلبه من تزود بالماء وإيجاد وسائل لصرف مياه الأمطار والصرف الصحي، فظهرت الحاجة إلى المواقع المتسعة شبه المنبسطة التي تسمح بالتوسع والامتداد وفي الوقت نفسه إنشاء مثل هذه المنشآت والمرافق، وخاصة أن وسائل التزود بالماء والصرف كانت قديماً تتم بالاعتماد على المنحدرات الطبيعية وليس على الضخ، كما هو الحال اليوم. ونتيجة لتطور التقنية الحديثة في وسائل ضخ المياه والصرف الصحي، أصبحت الأراضي غير المنبسطة لا تمثل عائقاً لانتشار المدن عليها، فامتدت المدن على المنحدرات، مثل أثينا والجزائر وبيروت ودرنة ووزان وغيرها. إلاّ أن حاجة المدن لمساحات منبسطة وبميول محدودة، ما زالت تعتبر من المقومات المطلوبة لحاجة الصناعات الثقيلة والكبيرة لأراضٍ منبسطة لا تزيد الميول فيها على 5%، كذلك لتوفير مواقع للمطارات.

من متطلبات المواقع الجيدة، خلوها من الأخطار الطبيعية وهي متعددة كالفيضانات، وأخطار الزلازل والفوالق الأرضية والبراكين وأضرار أمواج البحر

والمد البحري، وكذلك الأضرار الناشئة عن السيول والعواصف. ويمثل ارتفاع مناسيب المياه بالأنهار والفيضانات والسيول الجارفة أهم الأخطار التي تواجه المدن، ويجري حالياً العديد من الدراسات في البلاد الاسكندنافية حول مدى تأثر المدن الساحلية الواقعة على مناسيب قريبة من مستوى سطح البحر، بما يتوقع من ارتفاع مستوى المياه في بحر الشمال وبحر البلطيق، نتيجة ارتفاع درجة حرارة الجو وذوبان الثلوج الواقعة في القطب الشمالي، وخصوصاً أن مد البحر في المناطق الشمالية الإسكندنافية مرتفع يصل إلى عدة أمتار، مما يعرض العديد من المدن للخطر، وقد يمتد هذا الخطر إلى غمر أراضي دلتا النيل المنخفضة. ويجرى حالياً تحديد المناسيب المنخفضة من الأراضي في المدن والتي سيمنع فيها العمران، وتعتبر من أساسيات دراسة أي موقع أن تحدد الأراضي المعرضة للفيضانات وأخطار المياه إلى أعلى منسوب متوقع لها، ولا يسمح بامتداد العمران إليها. والجدير بالملاحظة، أن العديد من الكوارث الناشئة عن الفيضانات في العديد من المدن، لم يمنع العمران بهذه المناطق المعرضة للفيضانات في الحالات القصوى التي لم يتوقع، مثل ما كان يشاهد بمنطقة الهضبة الخضراء، سواء نتيجة فيضان وادي المجينين سابقاً، أو انسياب مياه وادي الخروع إلى مجرى وادي المجينين. وبمثل ذلك، كان وادي القطارة يهدد مدينة بنغازي، ومعظم هذه الفيضانات تحدث نتيجة إهمال وعدم صيانة مجاري الوديان. كما أن أخطار الزلازل وحمم البراكين وتدحرج الصخور والثلوج وانزلاق التربة والفوالق في الطبقات الأرضية، تمثل مجموعة أخطار للمدن يصعب تفاديها إلاّ بالابتعاد عن المواقع المعرضة لها.

ويحدثنا التاريخ عن مدينة بومباي قرب بركان فيزوف والتي احترقت وغطيت بحممه، كذلك تم نقل مدينة المرج القديمة التي أصابها زلزال سنة 1963 إلى الموقع الجديد للمرج الجديدة. وتشمل أخطار الموقع وجود أمراض مستوطنة، مثل الملاريا والحمة، وقد كان بعض من هذه الأمراض مستوطنة في العديد من المواقع الليبية التي وجدت فيها المستنقعات، كتاورغة وبعض واحات الجنوب، وحديثاً أضيفت أخطار جديدة من مصادر حديثة كإفرازات الصناعة والتلوث والأمطار الحمضية والإشعاع النووي، وجميعها ظهرت أو أفرزتها منشآت حديثة من صنع الإنسان.

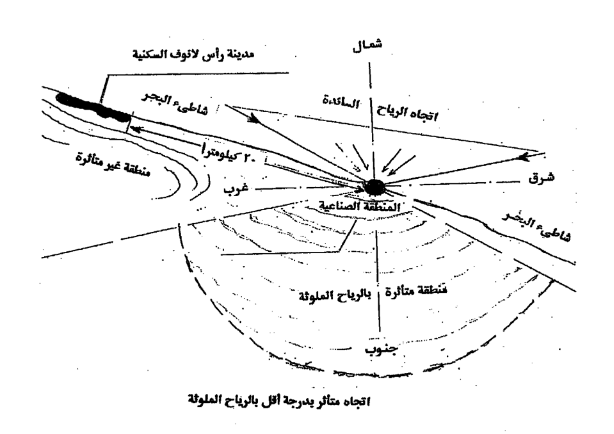
لقد تم اختيار موقعي المدينتين السكنيتين، رأس لانوف والبريقة، بعيدتين عن

المناطق الصناعية النفطية ولا تقعان في محيط الرياح السائدة المارة بالمناطق الصناعية، تفادياً لأي ضرر أو تلوث في مناخ المدينتين (أنظر الشكل رقم 48) المعبر عن إبعاد موقع رأس لانوف عن تأثيرات المنطقة الصناعية. وقد امتد موضوع التلوث إلى تلوث التربة والمياه الجوفية، مما يستوجب مراعاة ذلك. إن من أهم مقومات المواقع الحسنة، هو عدم وجود معوقات تحول دون التوسع أو الامتداد العمراني المستقبلي، كمحدودية المساحة أو وجود الموقع محصوراً بين مؤثرات طبيعية، أو من صنع الإنسان تحول دون الامتداد العمراني الطبيعي ووحدته، كوجود سبخ ووديان عميقة تحيط بالموقع، أو جبال أو طرق وطنية رئيسية أو سكة حديد، تشطر الموقع وتقسمه إلى أقسام وأجزاء غير مترابطة، أو وجود تربة سيئة التأسيس وهشة أو منزلقة مكلفة التطوير، غير قادرة على تحمل أثقال التأسيس، أو صخرية ترفع من تكاليف تمديدات المرافق. كذلك وجود مستنقعات أو سبخ يصعب تنظيفها، كذلك ارتفاع المياه الجوفية وقربها من سطح الأرض، مما يتعذر معه عمل شبكات صرف بدون تكلفة عالية، والأمثلة على هذه الحالات كثيرة. فقد تم ردم سبخة السلماني ببنغازي لتتيح الامتداد الطبيعي للمدينة، كما أن ارتفاع المياه الجوفية في العديد من المدن الساحلية أدى إلى تسرب المياه الجوفية المالحة لشبكات المجاري، وامتد العمران في بني وليد على ضفتي الوادي في تجمعات عديدة فرضها مجرى الوادي والنظام القبلي. ولذلك، فإن العمران السكني لبني وليد لا يعبر عن مركز حضري مندمج، بل هو انتشار في شكل أحياء سكنية قبلية قامت في أراضي كل قبيلة كانت تقيم بالموقع، وامتدت هذه الأحياء لمسافات على ضفتي الوادي تجاوزت في امتدادها عشرين كلومتراً، وفصل بينها مسار الوادي الرئيسي وشعبه.

ومن الصفات الجيدة لطبيعة الموقع توافر إمكانية تصريف فضلات وإفرازات المدينة، كذلك عدم استقرار الأجواء الملوثة في سمائها. لقد تعددت افرازات المدينة الحديثة، فقد شملت القمامة والأنقاض والصرف الصحي وصرف مياه الأمطار، كذلك جميع أنواع الفضلات الصحية والصناعية وحطام السيارات وبقايا الآلات الحديثة. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الإفرازات والفضلات أمكن معالجتها وتحويلها إلى مواد يستفاد منها أو هي أمست غير ضارة، مثل الفضلات الصناعية ومعالجة مياه المجاري، إلاّ أن الحاجة إلى وجود مساحات أو أنهر أو أجسام مائية متحركة يمكن صرف مثل

الشكل رقم (48)

أبعاد المناطق السكنية عن مؤثرات وإفرازات المنشآت الصناعية



اتجاه متأثر بدرجة أقل بالرياح الملوثة

هذه الفضلات المعالجة فيها تعتبر من أساسيات الموقع السليم. كذلك عدم استقرار الأجواء الملوثة، أي بقاء تلك الغازات عالقة في أجواء المدينة وعدم وجود تيارات هوائية تزيحها عن أجواء المدينة وتساعد على تجديد الهواء فيها، حيث لوحظ على بعض المدن سكون أجوائها ومعاناة سكانها من مرضى الربو من ضيق التنفس، مثل أجواء مدينة لندن، وما يشاهد في سماء مدينة أثينا من سحب ملوثة، وارتفاع التلوث في مدينة القاهرة.

سبل المواصلات

سبل المواصلات أحد العوامل الذي قام بسببه العديد من المدن والتي اعتمدت على المواصلات المائية بالأنهار أو البحار، وأن معظم مواقع المرافىء والخلجان الطبيعية بالبحر المتوسط وبحر المانش وبحر الأدرياتيك تطورت حولها مدن كبيرة وعظيمة، كالاسكندرية وطرابلس وقرطاج (تونس) والجزائر ومرسيليا وجنوة ونابولي واسطنبول وإزمير والبندقية... الخ. وكذلك تطورت مدن الأنهر العظيمة كباريس ولندن والقاهرة وبغداد وموسكو وفيينا وبودابست ووارسو والعديد من المدن الألمانية. كما نشأت عدة مدن عند مصب الأنهار في البحار كلشبونة والبندقية ودمياط وسلا ونيواورليانز وأمستردام وكوبنهاجن. وإلى جانب أهمية المواصلات المائية، فإن المواصلات البرية لها تأثير في قيام العديد من المدن على مسارات أو تقاطعات هذه الطرق، وأفضل دليل على ذلك قيام المدن الصحراوية التي مثلت محطات للقوافل ونقاطاً لتبادل السلع وتوفير وسائل المواصلات. وقد تطورت وسائل المواصلات حديثاً، حيث دخل نظام السكة الحديد وأصبح لها تأثير في قيام المدن، أضف لظهور الطيران وارتباط المطارات بالمدن وسهولة الانتقال، كل ذلك أوجد مؤثرات وعوامل جديدة لقيام مدن جديدة أو نمو المدن القائمة.

قيمة الأرض

إلى جانب ما تم طرحه من شمولية لمقومات الموقع وأسس التقييم، فإن الأرض والتي تمثل المادة الخام للموقع، والأرضية التي يتم إنشاء المدينة عليها، يصاحبها تطور في قيمتها بمجرد اختيار أي موقع لأي مدينة، أو تحديد اتجاهات لنمو أي مدينة قائمة.

وهذا التطور يتمثل في قيمتها المادية أي ارتفاع ثمنها، وكثيراً ما يتحول هذا التطور إلى مضاربات واستغلال للأرض ووسائل للثراء الشخصي والضغط على الجهات المسؤولة، الأمر الذي استوجب القيام بدراسات حول قيمة الأرض واستعمالاتها، كذلك إيجاد أدوات ونظم إدارية تعالج هذا الموضوع مثل نظم تقسيم الأرض، رسوم التحسين، وتخصيص نسب من مساحة الأرض للمصلحة العامة، وتحديد مراحل التطور للسماح بحصول التغيير من الاستعمال القائم للاستعمال الحضري، كذلك نظم الاستملاك والحصول على الأراضي لأهداف تحقيق المخطط بما يحتاج المخطط من أراضٍ للطرق العامة أو المنشآت العامة. كل ذلك استوجب تشريعات وآلية للتنفيذ. وكثيراً ما تواجه هذه التشريعات والمسؤولون عن التنفيذ معارضة من أصحاب الأرض والمستثمرين والمستغلين وبالتالي، يتعرض المخطط إلى خلل في المضمون وفي منهجية التنفيذ السليم، الأمر الذي يستوجب حرصاً وحزماً في تنفيذ القانون ومستهدفات المخطط، وحسن تخصيص لاستعمالات الأرض بمنا يتماشى والحاجة إليها وواقع قيمتها.

إن موضوع قيمة الأرض واستعمالاتها بالمخطط تطور إلى نظريات تخطيطية واقتصادية ضمن مجال استعمالات الأراضي بالمخططات، للوصول إلى توازن بين القيمة وعائد الاستعمال.

وإن قيمة الأرض ترتبط مع أهمية المنطقة بالمخطط والاستعمال والكثافة المحددة لها، (عامل الاستثمار)، ويلاحظ أن قيمة الأرض دائماً في ارتفاع نتيجة عمران المدن وازدياد الحاجة إلى الأراضي الحضرية، ولم تؤد قيود التسعيرة أو ملكية الأرض للجهات العامة إلاّ إلى المزيد من الارتفاع ونقل الملكيات بطرق ملتوية ومخلّة بأسس التخطيط.

ومع اعتبار الأرض سلعة يعتمد سعرها على العرض والطلب، إلا أن مساحة الأرض بالمخطط محدودة، وهو عامل يحدّ من المساحات المعروضة، الأمر الذي يدفع بارتفاع ثمنها مع نشاط العمران، ولذلك اقتضى مراجعة المخطط بتعديله بما يسمح بإضافة مساحات جديدة كتوسع أو امتداد أو ضواح، أو توابع تسمح بزيادة العرض.

المقومات الاقتصادية

لقد قامت المدينة في الماضي على ظهيرها الزراعي والرعوي، بالإضافة إلى المائي.

إن وجود هذه العناصر يمثل وحدة اقتصادية ذاتية الاكتفاء في حدود حاجة السكان من متطلبات أساسية كالمأكل والملبس والمأوى. وبتطور الإنتاج والاستهلاك، فإن اقتصاد المدن لم يعد بالاقتصاد المستقل أو المنعزل عن اقتصاد البلاد ككل، وتطور اقتصاد المدينة ضمن المقومات الاقتصادية في إطار الإقليم والدولة لتشارك من جانبها أيضاً في الاقتصادهما العام، وفي الوقت نفسه توفر فرص عمل لسكانها وتتمكن من تبادل منتجاتها باحتياجاتها. وعليه، تتمثل المقومات الاقتصادية حديثة للمدينة في توفير مجال الإنتاج والعمل في القطاعات الاقتصادية الأساسية الثلاثة التي توفر مواقع عمل للقوة العاملة، والتي من خلالها يتم الإنتاج المادي والخدمي بها، وهذه القطاعات هي:

القطاع الأول:

يشمل القطاع الأول النشاط الزراعي والرعوي والغابات والصيد البحري، ويعني ذلك العمل في المجال الزراعي بالحقول المحيطة أو الرعي، أو في تربية الحيوانات والدواجن، أو في مجال إنتاج المنتجات الزراعية والحيوانية، أو ما ينتج عن الغابات من خشب وحطب ولب. كذلك في مجال الصيد البحري وما يتعلق بهذا القطاع من خدمات.

وإذا ما توافر بظهير أحد المواقع مثل هذه الإمكانيات، اعتبر ذلك أحد المقومات الاقتصادية في مجال القطاع الأول، وكثير من المدن قامت على هذا القطاع فقط كقطاع انتاجي.

القطاع الثاني:

يمثل القطاع الثاني مجال التعدين والإنتاج الصناعي، أي إنتاج المواد الأولية من محاجرها أو مناجمها أو مصادرها الطبيعية، كذلك العمل في مجال الحرف الصناعية والتي شملت الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وكذلك التخزين. كذلك مجال التشييد والإنشاء أي أن هذا القطاع يغطي مجال التعدين وتحويل المواد الأولية إلى وسيطة وإنتاج نهائي. كما يتضمن هذا القطاع انتاج الطاقة بمختلف أنواعها، كتوليد الكهرباء وإنتاج الغاز والتزويد به، كذلك يشمل العاملين في تزويد المدينة بالمياه، كما يشمل العاملين في قطاع النفط والمقيمين في المدينة.

هذا القطاع يمثل القطاع الإنتاجي الأساسي للمدن الذي يستوعب معظم القوة العاملة في المدينة من خلال ما يوجد بها من وحدات إنتاج أساسية مرتبطة بها أو هي امتداد لها، أو تمثل موقع الصرف لاستهلاكاتهم الدائمة والأساسية، وكذلك سداد ضرائبهم ورسوم المدينة باعتبارهم مقيمين بها، حتى وإن وجد موقع عملهم خارج نطاقها.

القطاع الثالث:

ويتمثل هذا القطاع في المجالات الخدمية، ويمثل النشاطات في مختلف مرافق الخدمات الاجتماعية والدينية والتعليمية والصحية والنشاط التجاري والتسويقي والمصرفي والنقل والمواصلات والفنادق والمطاعم والسياحة، والعمل في أجهزة الدولة الخدمية، وحجم هذا القطاع يرتبط بمتطلبات القطاعين الأول والثاني، وكذلك بمتطلبات سكان المدينة من هذه الخدمات.

إن الدراسات التخطيطية السابقة لمدن وقرى ليبيا والتي استهدفت سنة 2000م، أظهرت ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع عن القطاعين السابقين، وتتجاوز القوة العاملة في القطاع الثالث نسبة 40% من اجمالي القوى العاملة في المدينة. ووصلت في عدة مدن إلى 50% أو أكثر، وهي نسبة مرتفعة نظراً لاعتماد السكان في دخلهم على العمل في الدولة، ولا سيما مجال الخدمات. ونتج عن ذلك تضخم في عدد العاملين في هذا القطاع.

المقومات الاقتصادية والقوى العاملة

إن المقومات الاقتصادية، هي سلسلة من التطور تعتمد على مدى نشاط المدينة وإمكانيات التحرك لجذب مزيد من النشاطات الاقتصادية وخصوصاً أن المدن حالياً تمثل أقطاب جذب تتوقف على ما توفره المدينة من فرص عمل وتسهيلات وخدمات لاستقطاب السكان، أي الهجرة إليها. كما أن إمكانات المدينة في مجال البنية الفنية ووفرة الخدمات العامة فيها تمثل الأساس لاستقطاب مزيد من المنشآت الصناعية لتطوير قاعدتها الاقتصادية. وتلخيصاً لذلك، فإن المقومات الاقتصادية للمدينة هي تطوير للمصادر المتوافرة والمحيطة وتأهيل وتشغيل للقوى العاملة البشرية في المدينة، وتحسين مستوى الخدمات فيها.

وقد أصبحت المدن تمثل أقطاب جذب للسكان وبذلك أصبح موضوع الهجرة من الأرياف إلى المدن وما بين المدن تحركاً طبيعياً للسكان. وظهرت فئة من السكان غير المستقرين والتي تسعى وتبحث عن أحسن ظروف للدخل والإقامة، وقلّ الارتباط بين السكان ومدن مسقط رأسهم وكاد هذا الارتباط أن يختفي في المجتمع الغربي.

لقد لوحظت ظواهر للهجرة مرت بها المدن الليبية خلال النصف الثاني من هذا القرن، تمثلت في الهجرة من الريف إلى الحضر، وهذه الهجرات كانت نتيجة توافر فرص عمل وخدمات أفضل في المراكز الحضرية الأساسية، منها في الأرياف والقرى والمدن الصغيرة، مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. كما أن الهجرة مستقبلاً ستعتمد على الامكانات التي ستتيحها هذه المراكز الحضرية، سواء في مجال فرص العمل أو ما تقدمه من خدمات، ومثال ذلك ما يتم حالياً بالنسبة لمدينتي البريقة ورأس لانوف. وقد يضاف إلى عوامل الاستقطاب ما يمكن أن يطبق من تسهيلات في الجوانب الضريبية والجمركية لتشجيع عمران بعض المواقع أو المدن، حيث إن مثل هذه الحلول كثيراً ما استعمل كمرغبات في العديد من الأقطار كدافع لتوجيه السكان وتنمية بعض المناطق المْرغوب في تطويرها، كذلك لتخفيف الازدحام ببعض المدن المتطورة، أو لتخفيف الأضرار التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية ببعض المناطق والمدن الواقعة فيها.

تعتبر القوى العاملة بأي مدينة من المقومات الاقتصادية فهي عنصر انتاجي، وفي الوقت نفسه مطلوب من المدينة توفير مواقع وفرص عمل لها، وتمثل نسبة القوى العاملة إلى اجمالي سكان المدينة مؤشراً تخطيطياً مهماً، حيث إنه كلما ارتفعت هذه النسبة عبرت عن مشاركة مرتفعة في الانتاج من قبل السكان المقيمين في المدينة، ويعني ذلك أن نسبة المعتمدين من السكان على العاملين منخفضة. وكلما انخفضت هذه النسبة ارتفعت نسبة المعتمدين على العاملين. وقد أظهرت الدراسات التخطيطية لسنة 1980 ـ 2000 انخفاض نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان من الليبيين، وكانت تراوح بين 18% إلى 22% تقريباً، وأن إجمالي القوى العاملة بمن فيها من الأجانب كانت بين 23% إلى 27%. علماً بأن هذه النسبة في الدول المتقدمة ترتفع عن ذلك وتكون حوالى 40%، لمشاركة المرأة بنسبة عالية نظراً إلى صغر حجم العائلة، التي عادة ما

تكون 3،5 إلى 4 أشخاص وليس 6،1 أشخاص للعائلة كما هو الحال بليبيا. ولعل الاحصاءات القادمة توضح الاتجاه نحو حجم العائلة الليبية مستقبلاً، حيث يعتبر هذا الرقم من الارقام المرتفعة. ونتيجة لذلك، فإن نسبة العاملين في العائلة الليبية يعتمد على الأب بالدرجة الأولى أو من وصل إلى سن العمل من الأبناء الذكور، علماً بأن مساهمة المرأة محدودة، ويتوقع أن تصل إلى 10% من إجمالي القوى العاملة في نهاية هذا القرن.

ونتيجة لانخفاض نسبة القوى العاملة الليبية من إجمالي السكان والحاجة إلى تعويض ذلك، ارتفعت نسبة العمالة الأجنبية بين القوى العاملة في ليبيا ومثلت حوالى 15%، كما ظهرت في الدراسات التخطيطية. وتستهدف المخططات ارتفاع نسبة القوى العاملة إجمالاً وانخفاض العمالة الأجنبية أو الوافدة حوالى 5% فقط مع سنة 2000.

من الممارسة إلى المثالية والترابط الاقليمي

لقد استمرت الممارسة الميدانية للتخطيط الحضري مع تطور مدن القرون الوسطى بأوروبا بالتركيز على مبنيي الكنيسة والبلدية، سواء من الجوانب المعمارية أو باعتبارهما مركزاً للمدينة، وأصبحت المدن مميزة بكنائسها الضخمة والتي يطلق عليها اسم الكاتدرائية أو الكنيسة الرئيسية، وما يصاحبها من ساحات وميادين رئيسية. وقد تجمع هذه الساحة بين مبنى الكاتدرائية الكنيسة والبلدية، وتلي هذه المرحلة مرحلة العصر القوطي، الذي أضاف إلى ذلك العناية بالقصور والحدائق الهندسية المنسقة، وتناول النظام القوطي هندسة المواقع في مجال القصور وحدائقها.

وكان للتطورات التي حدثت خلال عصر النهضة تأثيرات مباشرة في مجال التخطيط الحضري، وكان في مقدمها الثورة الصناعية وما صاحبها من تأثير في المدينة وسكانها، والتي بدأت بدخول الآلة في الصناعة واعتمدت في بدايتها على الطاقة المائية ثم البخارية، وأخيراً آلات الاحتراق الداخلي. وهذه الثورة الصناعية التي ظهرت بأوروبا مع نهاية القرن الثامن عشر، كان لها تأثيرات سلبية وإيجابية في الحياة الحضرية ووضع المدن، وقد صاحب هذه الثورة هجرة من الريف إلى المدن ولا سيما من طبقة العمال، وتم إيواء العمال بالمنشآت الصناعية أو بالقرب منها وبشكل مكتظ وبدون وسائل

صحية كتوافر المياه النظيفة أو الصرف السليم، كذلك نتج عن هذه المصانع عوامل ومؤثرات سلبية في المدينة، سواء في حركة طرقها أو الاستعمالات القائمة بها أو في وسائل الصرف لهذه المصانع، وما أفرزته آلاتها من ضجيج وأدخنة وغبار وخلافه، جميع هذه السلبيات اقتضت ظهور أسس جديدة اختصت بتحسين نظم إقامة العمال وفصل المنشآت الصناعية، وتطور عن ذلك أسس فصل الاستعمالات الصناعية، كذلك التركيز على الجوانب الصحية، أو نظم تزويد المدن بمياه الشرب الصحية ووسائل الصرف، وكذلك الدعوة إلى تبني المناطق الخضراء في المدن. وانطلقت الاجتهادات التي تدعو إلى خروج المدينة إلى الريف أو ادخال ميزات الريف إلى المدينة، من فراغات وساحات ومناطق خضراء، وتخفيض في الكثافة السكانية. وتعددت الاجتهادات مع بداية القرن التاسع عشر، حيث بدأت حملة إزالة الأسوار المحيطة بالمدن والتي أصبحت غير ذات جدوى مع آلة الحرب الجديدة، وحل محل هذه الأسوار طرق دائرية حول المدينة، وسمحت هذه الإزالة باتصال المدينة بالريف بعدة منافذ وطرق، بدلاً من بوابات محدودة تقفل ليلاً وتفتح نهاراً.

وقد تعمقت الاجتهادات حول نظم الطرق وتحديداً النظامين المعروفين بالنظام الشبكي التقليدي والنظام الشعاعي والدائري الذي أشرنا إليه في نظام طرق مدينة بغداد. وعلى الرغم من أن لكل منهما ميزاته، إلاّ أنه ظهرت اجتهادات جمعت بين النظامين، أو اقترحت إضافة طرق وترية على النظام الشبكي لتقصير المسافة بين أركان المدينة، وكانت ساحة ممارسة هذا النظام مدينتي باريس وواشنطن. وقد تضمنت هذه الطرق ظهور الطرق الاستعراضية للجيوش أو الطرق التي تربط بين منشآت ومعالم ونصب رئيسية في المدينة، وهو جانب تنسيقي يمكن أن نضعه ضمن مجال العناية بالجوانب المظهرية والجمالية للمدينة، ويختص به مجال التصميم الحضري وهندسة المواقع. وكان لاجتهادات المعماريين والمخططين والممارسين أطروحاتهم في تنسيق المدن وتنظيم طرقاتها وإيجاد روابط وعلاقات بين مختلف منشآت المدينة، واقتراح الفراغات والبواكي والمنشآت الخاصة والنصب والنوافير والمعالم التي تميز المدينة وتفتخر بها. ويصعب على المشاهد العادي التمييز بين التخطيط الحضري ذي الشمولية وبين التصميم الحضري وهندسة المواقع والتي تتناول الجوانب التنسيقية والجمالية في المدينة.

وكثيراً ما يرى في التخطيط الحضري إلاّ الجانب الثاني في الموضوع وهو الجانب التنسيقي والجمالي والمظهر العام للمدينة والذي يمثل الجانب الملموس والمنظور له، والذي يتيح المظهر الجميل والتمتع بما يشاهد من تنسيق في حدائق وطرق المدينة ومظهرها ومنشآتها. أما ما توفره المدينة من جوانب أخرى تضمن أسس الإقامة والعمل بها وتوفر الخدمات الأساسية لسكانها، فإنها جوانب لا تلمس إلا للمقيم بها أو المختص.

مع نهاية القرن الماضي، انطلقت مجموعة مثاليات واستمر ظهور هذه المثاليات حتى منتصف هذا القرن، تمثلت في مجموعة أطروحات، منها أطروحة مدينة الحدائق لابنيزة هوارد، هذه الدعوة أو النظرية التي تدعو إلى التركيز على الحدائق والمناطق الخضراء وإيجادها في المدن وبالذات ضمن المناطق السكنية، وما تضمنته هذه النظرية من تحديد لحجم المجاورة، وما يجب أن تحويه. وبالذات لمرفق، التعليم الابتدائي وتحديد مساحة المجاورة وحجمها وأبعادها على ضوء هذا المرفق والذي وطّن بمركز المجاورة وبأن لا تبعد الوحدات السكنية عن المدرسة الابتدائية بأكثر من حوالي 500 متر، وهي المسافة الآمنة التي يمكن أن يقطعها التلميذ راجلاً دون تعب. وبأن تكون هذه الطرق آمنة من المواصلات الخطرة، أي طرق داخلية.

وقد استجابت عدة مدن لهذه الدعوة بظهور عمران الضواحي، أي خروج المدينة المريف المتضمن مناطق خضراء. ووجد في معظم المدن مناطق سميت بمدن الحدائق، انطلق من ذلك نظام المباني السكنية المنفصلة مبتعدة عن النظام المستمر الذي كان سائداً في المدن الأوروبية والشرقية، حيث انتشرت العمارات السكنية المحاطة بحدائق، كما أتاحت الضواحي وفرة في الأرض مما سمح بظهور نظام الدارات أو الفيلات، وبرزت أحياء الضواحي كما ظهرت المدينة الطولية أو الشريطية المقتفية لنظام السكك الحديدية. على إثر انتشار نظام المواصلات والنقل بواسطة القطار والتي دعت إلى امتداد المدينة موازية لمسار سكة الحديد، مع فصل النشاط الصناعي على جانب والاستعمال السكني على الجانب الثاني من مسار السكة الحديد وتوفير حزام أو شريط أخضر للمناطق السَكنية. وهذا الواقع كان له تأثير على تطور العديد من القرى في الريف وقيام العديد من المراكز الصناعية خارج المدن، معتمدة على مواصلات السكة الحديد في نقل العمال والبضائع.

وعلى إثر تضخم حجم المدن وارتفاع عدد سكانها والحاجة إلى عدم الامتداد العشوائي، ظهرت نظرية التوابع، أي إنشاء مدن بحجوم محدودة مفصولة عن المدينة الأم، وتقع في مجالها الاقتصادي والخدمي والإقليمي. وصاحب ذلك فلسفة الحجم المثالي للمدينة، أي الحجم السكاني. وهذا الرأي أو الجدال حول الحجم المثالي لم يحسم ولم يتجاوز الجانب النظري إلاّ من حيث التسمية حيث أصبحت عدة تسميات للمدن الكبيرة الضخمة مثل المدينة الكبرى أو الحاضرة (متروبلتن)، مجابولس وغيرها. وعلى الرغم من جميع هذه النظريات والدعوات للحد من حجم المدن، فإننا نلاحظ أن المدن الرئيسية مستمرة في الكبر والتضخم فاق أي توقعات، وأصبح العديد من المدن تجاوز عدد سكانها عشرة ملايين نسمة. وقد صاحب تضخم المدن الرئيسية أن انتشر العمران على طول الطرق الممتدة منها، وفي كثير من الأحيان امتد هذا الانتشار مئات الكيلومترات ليربط بين العديد من المدن الرئيسية. وظهرت نظم استيطانية جديدة اعتمدت على السكن الجديد، وعلى السيارة كوسيلة انتقال مرنة وخصوصية أهّلت الإقامة في أي موقع مناسب، وعلى بعد من موقع العمل يمكن الوصول إليه بهذه الوسائل في زمن مقبول امتد هذا الزمن بما يتجاوز الساعة انتقال. وكانت نتيجة ذلك ظاهرتين أساسيتين إحداهما عدم الارتباط في موقع السكن بموقع العمل وأماكن الإقامة بالعديد من المدن الثانوية والقرى والريف والعمل في المدن الرئيسية والمجمعات الصناعية والثانية تمثلت في انتشار العمران، سواء كاستعمال سكني أو ظهور العديد من المنشآت الصناعية والتخزينية إلى ضواحي المدن وخارجها وعلى امتداد الطرق، وكذلك بين أهم المراكز الحضرية.

ونتيجة لتضخم المدن وارتفاع عدد السكان بها طرح المعماري الأميركي فرانك لويد رايت رأيه فيما سماه سكن الفدان، أي أن تكون الأرض الخاصة بالسكن في حدود فدان من الأرض. ويعني ذلك إنشاء 3 وحدات سكنية على هكتار من الأرض، أي المدينة الأفقية. كما قام المعماري الفرنسي لي كربزيه بطرح رأيه فيما سماه مدينة الأبراج، أي تركيز الوحدات السكنية في مبان مرتفعة تخصص أدوارها السفلى لتوفير الخدمات لسكان العمارة وتترك الأرض فضاء حول العمارة لتوفير منطقة خضراء وساحات للألعاب والتهوية، وتتكون شبكة الطرق والمواصلات من مجموعة انفاق

سفلية تتصل بالأبراج تحت سطح الأرض، أي فلسفة المدينة السكنية الرأسية أي اتجاه مضاد للمدينة الأفقية، حيث إن المدينة الأفقية تدعو إلى الحدائق الخصوصية، بينما المدينة الرأسية تنطلق من مبدأ الخدمات المشتركة، وكلاهما تعتبران مواقع العمل منفصلة عن المناطق السكنية. كما دعا المعماري اليوناني دكسيادس إلى مدينة القطاع البربولك، وهي فلسفة تقتفي مبدأ النظرية الطولية، إلاّ أنها تنطلق من مركز المدينة الحالي. ويتم التوسع في اتجاه واحد بانفراج يماثل انفراج القطاع البربولك. كما ظهرت فلسفة المدن الجديدة أو التوابع إثر الحرب العالمية الثانية. جميع هذه النظريات التي طرحت كانت تتناول الجانب الشكلي والخدمي والحجمي للمدينة بنوع من العمق والتفصيل، ولم تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالعمق نفسه ، إلاّ أن نتائج الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار في المدن الأوروبية، كان منطلقاً جديداً لتطور مجال التخطيط الحضري.

لقد تركت الحرب العالمية الثانية العديد من المدن أنقاضاً وخرائب هجرت من السكان وغير صالحة للإقامة، سواء من حيث عدم توافر فرص العمل أو أماكن الإقامة وكانت نتائج الحرب العالمية الثانية على المدن أشد من أثر الهجرات السكانية التي شاهدتها المدن خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث إن هذه الهجرات رفعت الكثافات السكانية بها وأوجدت العديد من المناطق الخربة والعشوائية، شيدت العديد من الأحزمة الحمراء حول المدن، إلاّ أن نتائج الحرب العالمية الثانية كانت القضاء على العديد من منشآت المدن، وبالذات مدن ألمانيا وبريطانيا وبعض مدن الأقطار الأخرى. وكانت الحاجة ماسة لإعادة بناء هذه المدن بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي استوجب إنشاء أجهزة ووزارات وأجسام لتولي هذه المسؤولية. وقامت في بريطانيا دراسات واجتهادات تناولت الجوانب الإسكانية وجوانب تخطيط المدن والريف، وبمثله في ألمانيا واستوجبت هذه الأعمال التحول وعدم الاكتفاء بالجوانب التنفيذية إلى التوسع في الجوانب الدراسية في مختلف المجالات ذات العلاقة، وكان من أهمها:

1 ـ أعمال المسح للأوضاع القائمة واتجاهات التوسع. وقد ساعد على ذلك استغلال الاكتشافات والخبرة التي اكتسبت أثناء الحرب العالمية في مجال المسح والتصوير

الجوي والتخريط، والذي تطور إلى إيجاد خرائط كنتورية دقيقة بمناسيب مناسبة، بدلاً من الاعتماد على الخرائط المساحية المسطحة والتي كانت تتم بأسلوب المسح الميداني.

2 ـ دراسة الأرض وقيمتها وعلاقة قيمة الأرض وموقعها وطبيعتها باستعمالها الحضري المستقبلي والملكية الخاصة أو العامة لها، ومتطلبات المدينة من الأرض لأغراض العامة وتحديد أسس وأساليب توفيرها، سواء بالاستملاك أو نظام التخصيص من خلال التقسيمات، أو بتغطية ذلك بما يتم من مساهمة في مجال رسوم التحسين. وصاحب ذلك تحديد الاستعمالات لهذه الأرض.

3 ـ دراسة الجوانب الاقتصادية ومقومات المدينة الاقتصادية وفرص العمل المستقبلية بها، وما ستوفره الصناعات من مجالات عمل.

4 ـ دراسة الحجم السكاني المتوقع للمدينة على ضوء الدراسات المستقبلية، وما سيصاحب ذلك من زيادة في السكان نتيجة النمو الطبيعي والهجرة إليها أو منها.

5 ـ دراسة مجالات المناطق المختلفة بالمدينة واستعمالاتها، مثل الاستعمالات السكنية والصناعية والتجارية والترفيهية، كذلك الاهتمام بموضوع الكثافة المستقبلية في المدينة. ويقصد بالكثافة من مختلف أوجهها، أي كثافة المباني والفراغات والفضاء المحيط بها، كذلك كثافة السكان أي عدد العائلات أو الأفراد بمختلف المناطق السكانية، أي عائلة أو شخص للهكتار والكثافة العامة بالمدينة أيضاً، أي عدد الأشخاص للهكتار كمتوسط لكامل رقعة المدينة، أي تحديد الفضاء العام ونسبة إشغال الأرض أو نسبة التغطية منها وإجمالي المساحات المسقوفة والفراغ العام بالمدينة (وكثيراً ما يطلق على هذه المؤشرات بنسب الاستثمار)، كذلك دراسة المناطق المتخلفة نتيجة ارتفاع الكثافة، أو تداخل الاستعمالات، أو تهالك المنشآت.

وقد تبنت الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة عدة قوانين توفر بموجبها أموالاً اتحادية للولايات تستهدف معالجة المناطق المتخلفة والخربة. كل ذلك

بهدف القضاء على هذه المناطق والتي نشأت، سواء بسبب الغزو الصناعي أو العرقي (طبقة السود والفقراء) لبعض المناطق.

6 - دراسة متطلبات الإسكان من حيث تحديد المناطق السكنية في المدينة ومتطلباتها، ونماذجها وأسس إعداد الأرض والتمويل، وتطور عن ذلك مجال خاص مثل موضوع توفير السكن أهم متطلبات الإنسان في حياته، والذي تتطلب منه نسبة عالية من دخله لتوفير المأوى اللائق. ونشأ عن ذلك عدة أنشطة اختصت بهذا الجانب تمثلت في قيام أفراد ومؤسسات تعنى بتطوير الأرض ومصارف وجمعيات للتمويل وشركات عقارية لإعداد الأرض والمباني السكنية وبيعها للمستفيدين.

7 - لقد تضمنت الدراسات الحديثة الخاصة بتخطيط المدن جانباً أساسيا تجاوز تخطيط طرق المدينة. فقد تمت تغطية متطلبات المدينة من طرق وفق تصنيفات حديثة لمختلف مستويات الطرق من طرق شريانية ورئيسية وثانوية ومحلية، أو وفق العديد من التصنيفات المتعارف عليها. كما ظهرت فلسفة الفصل في نظم المواصلات، سواء بين الآليات والمترجلين وكذلك توفير ممرات خاصة للدراجات الهوائية، وأيضاً توفير منحدرات في الأرصفة لعجلات المعاقين والعجزة. وتطورت هذه الفلسفة في تخطيط المدن الجديدة بتوفير ممرات للمشاة والعجلات منفصلة عن السيارات، بهدف ربط المناطق السكنية بالمدرسة ومركز المجاورة، تكون هذه الممرات آمنة وسليمة. وإلى جانب ذلك تضمنت الدراسة أسس النقل العام ومتطلبات المدينة من وسائل نقل عام بمختلف السبل المتوافرة، كذلك معالجة وسائل المواصلات والنقل ذات العلاقة بالمدينة كالموانىء والسكة الحديد والمطارات والنقل البري، وغير ذلك. كما نشأ عن التوسع في استعمال النقل الخاص، أي السيارة، الحاجة إلى دراسة متطلبات السيارة من مواقف عامة أو خاصة، كذلك الحاجة إلى دراسة التقاطعات وما نشأ عن ذلك من تقاطعات ذات مناسيب، إلى غير ذلك من متطلبات السيارة حتى سمي تخطيط المدن حالياً بالتخطيط لمتطلبات السيارة، وأصبحت معدلات ملكية السيارة من المؤشرات الأساسية للتخطيط (سيارة للعائلة أو أكثر). وقد أملت السيارة على المدينة العديد من المقاييس والأسس الجديدة، وما تتطلبه السيارة من احتياجات كعرض الطرق

العامة، وعدد الممرات بها، ومتطلبات المواقف العامة على جانب الطرق أو خارجه أو المواقف العامة بمراكز المدينة. وكذلك ما تحتاجه المنشآت العامة في المدينة من مواقف للسيارة، وكذلك العمارات السكنية. وبرزت معدلات لمتطلبات السيارة من المواقف لجميع منشآت المدينة ومختلف مناطق استعمالها. كما أضافت للمدينة منشآت تخص السيارة، في مقدمتها محطات الوقود وورش الصيانة ومرمى لحطام السيارات.

إن التحول الذي تم في المدن، وبالذات ابتداءً من انتشار استعمال السيارة كمرفق تنقل خاص، وانتشار هذا الاستعمال بعد الحرب العالمية الثانية، مثّل نقطة تحول رئيسية في أسس ومعايير التخطيط الطبيعي بصفة عامة، وعلى نظام المدن وتخطيطها بصفة خاصة.

8 ـ كما تضمنت الدراسات التخطيطية تحديد متطلبات المدينة من البنية الفنية والاجتماعية. ويدخل ضمن ذلك دراسة احتياجات المدينة من وسائل مياه الشرب وصرف مجارٍ سوداء وصرف مياه أمطار، ومد خطوط كهرباء وهواتف وتوسع حالياً ليشمل المبرق، والبريد المصور والتلفاز، وغير ذلك. أما البنية الاجتماعية فشملت إلى جانب الإسكان، المنشآت التعليمية والثقافية والصحية والدينية والترفيهية والملاعب والمناطق الفضاء والخضراء.

9 ـ تضمنت الدراسات التخطيطية الحضرية الحديثة أساليب ومناهج معالجة المناطق الخربة والعشوائية أي تجديد أو تطوير المناطق الخربة والمتهالكة والعشوائية، في المدينة، واقتراح السبل لمعالجة ما يصيب بعض أحياء المدينة من تهلهل وهدم وتخلف وخراب، سواء لقدمها أو سوء الاستعمال، أو ارتفاع في كثافة السكان، أو الاستعمال، أو نقص في البنيات، أو لعدم ملاءمتها للحياة العصرية، أو لتضارب الاستعمالات بها مع المناطق المجاورة والملاصقة.

لقد أضافت مجموعة المجالات السابقة التي برزت حديثاً تخصصات لمجال التخطيط الحضري، الأمر الذي يتطلب دراستها قبل اعداد مخطط جديد أو توسعي للمدينة، وبذلك تحول مجال دراسة تخطيط المدن من ممارسة هندسية وإدارية لأجهزة البلدية، إلى

دراسات تخصصية يتطلب القيام بها مسبقاً والتي على ضوئها ونتائجها يتم إعداد المخطط الجديد والذي يتضمن مجموعة الدراسات والتقارير والمخططات والخرائط والمعايير ومراحل التنفيذ وأسس التجديد. وجميعها تمثل المخطط والذي يتم من خلال مراحل عمل وإعداد أساسية تعرف بدراسة الوضع القائم وتحليله، وتحديد الأهداف وإعداد المخطط.

هذه النقلة في مجال التخطيط الحضري والتي تبلورت واستكملت على إثر الحرب العالمية الثانية، وتطور على أساسها هذا المجال في أوروبا وأمريكا خلال النصف الثاني من هذا القرن، صاحبها تبني الجامعات في هذه البلاد فتح أقسام لدراسات عليا أو أساسية في هذا المجال، وأصبح مجالاً متخصصاً لا يمارس من قِبل المهندس العادي، بل يجب أن يكون الممارس متخصصاً في هذه الجوانب أو يختص بأحد فروعها. وتناولت الجامعات نقلة التخطيط الحضري المنعزل عن الإقليم إلى دمج كل ذلك في إطار المنطقة الاقتصادية والتي عرفت بتعريفات مختلفة، مثل تخطيط المدن والريف، أو تخطيط المدن والأقاليم، أو تخطيط المدن والقرى، أو التخطيط الجهوي أو التخطيط الطبيعي ذي الشمولية الأعم. وهذه النقلة أملت الترابط الاقتصادي بين المدينة وظهيرها غير المحدد المساحة، كذلك اتسع هذا الظهير ضمن الإقليم لوجود وسائل مواصلات واتصالات حديثة امتدت لمسافات كبيرة، وذلك لسهولة التنقل والتي كانت محدودة بمسافات لا تتجاوز 4 كيلومترات لأكبر المدن إلى مسافات تنقّل يومية تصل إلى ما يتجاوز مائة كيلومتر بين السكن والعمل، وإلى مسافات غير محدودة بين مصدر المادة الخام وموقع تصنيعها، وبمثله مكان وساحات تسويقها. ولم تحل المسافات الطويلة عن توفير الماء أو الغاز أو الطاقة الكهربائية لتزويد المدينة الحديثة، حيث أمكن تزويد المدن بهذه المتطلبات من مصادر بعيدة عنها بما وفرته التقنية الحديثة من سبل وتطور.

اعتماداً على ما تقدم من نظريات ومناهج عمل تضمنت أساليب تحليلية للأوضاع القائمة والتوقعات المستقبلية، يتم تحويل كل ذلك إلى تقارير وخرائط ومتطلبات وتقديرات ومراحل تنفيذ جميعها في ظل السياسة العامة للدولة وإمكانياتها المادية، أي الموازنة بين التطلعات المستقبلية للمدينة أو المنطقة، وإمكانياتها المستقبلية، أو الامكانية المتوافرة للمدينة من خلال التطور الذاتي.

تطور التخطيط الحضري بالجماهيرية

لقد أخذ التخطيط الحضري عدة تسميات في الوطن العربي، إما لاختلاف التسمية من قطر إلى آخر، أو للاعتماد على الترجمة من الأصل الأجنبي. كذلك تغيرت التسمية لتطور المجال. فمثلاً تستعمل تسمية التخطيط الحضري أو التطوير العمراني «التهيئة العمرانية» أو التخطيط المدني أو الطبيعي، كذلك تستعمل عبارة تخطيط المدن والقرى، أو تخطيط المدن والأقاليم، أو التخطيط الحضري والجهوي، أو التخطيط المكاني، إلى غير ذلك من التسميات المتعارف عليها في هذا المجال. ويرجع هذا الاختلاف إلى مفهوم وفلسفة التخطيط، وفقاً «للمدارس الأجنبية المعروفة».

وعلى الرغم من اختلاف التسمية، فجميعها تتناول دراسة موضوع ما يعرف بتخطيط الأقاليم أو المناطق أو الجهات، وما بها من استيطان بشري، سواء كان الاستيطان في مناطق ريفية أو زراعية أو تجمعات صغيرة، أو في قرى وبلدات ومدن وحواضر رئيسية، وان هذا المجال وإن تركز على الجوانب الطبيعية في التخطيط، إلاّ أنه يعتمد على التخطيط الاقتصادي في المجتمع ويترجم الدراسات التخطيطية والاقتصادية إلى مؤشرات ومواقع ومشاريع ومساحات ومتطلبات إسكانية ومرافق اجتماعية ودينية وطرق وبنيات فنية وخدمات مواصلات واتصال، إلى غير ذلك من التفاصيل التي يتناولها موضوع المخطط الجهوي أو الحضري.

وفي إطار متابعة ممارسة هذا الموضوع في الجماهيرية، فإنه لا يمكن الرجوع به لأكثر من أواخر القرن الماضي، أو أوائل هذا القرن ويمكن تقسيم هذا التطور إلى خمس مراحل متباينة، سواء من حيث ظروف كل مرحلة، أو تطور التخطيط الحضري بها. كذلك لاختلاف الإدارات المسؤولة أو المهيمنة على أمور البلاد أو التطور في المفهوم. وهذه المراحل، هي:

ـ مرحلة العهد العثماني الثاني.

ـ مرحلة الاستعمار الإيطالي والإدارة البريطانية.

ـ مرحلة نشأة التخطيط الحضري.

ـ مرحلة تطور أسس التخطيط.

ـ مرحلة تعميق وتطبيق التخطيط الحضري.

وسيتم تناول تطور التخطيط الحضري في الجماهيرية من خلال شرح وتحليل هذه المراحل الخمس التي مر بها. كما سيتم تناول موضوع التطور الإداري والتشريعي الذي صاحب هذه المراحل.

التخطيط الحضري في العهد العثماني الثاني

يعرف العهد العثماني الثاني في ليبيا بالفترة التي عادت فيها السلطات العثمانية لمباشرة الحكم من خلال ولاة ومتصرفين أتراك، وكانت هذه الفترة قد امتدت من سنة 1835 وحتى سنة 1911م. وقد حل الاستعمار الإيطالي محل الحكم العثماني بعدها، هذه الفترة كانت فترة تطور عمراني بأوروبا، وذلك لتطبيق العديد من المكتشفات الجديدة في الحياة اليومية، كالقطارات في النقل والعربات العامة في المدن والكهرباء والهاتف والمبرق، بالإضافة إلى تطور العديد من الصناعات اعتماداً على تطور الآلة البخارية، وغيرها من الطاقات التي صاحبت الثورة الصناعية. وقد رافق ذلك تطور في المدن ومرافقها بأوروبا، وبدأت تظهر مثاليات ونظريات لتخطيط المدن تجسدت في إزالة الأسوار، للمدن القديمة واستعمال مساراتها كطرق دائرية، وامتداد المدن لخارج الأسوار وظهور مدن طولية تماشياً مع نظام سكك الحديد أو مدن الحدائق، وغيرها.
وعن الوضع في ليبيا وأكثر تحديداً في مدينتي طرابلس وبنغازي وبعض المدن الأخرى، فكانت محاولات الحكم العثماني قد انطلقت من إنشاء البلديات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وأوكلت مهمة التطوير إلى هذه البلديات التي كانت ترجع للوالي أو المتصرف من حيث القرار والتمويل، وانطلقت في تأسيس البلديات مع عقد السبعينيات للقرن الماضي. وقد صاحب هذا التطور العناية بالنظام البلدي كتوفير حنفيات للمياه العامة وإنشاء خطوط هواتف بين المناطق الرئيسية، وتوفير نظام الابراق والقيام ببعض التشجير، كذلك كان نشاط البلديات في مجال التخطيط يختص بعمليات البناء وتحديد اتجاهات النمو خارج الأسوار، بعد إلغاء نظام اقفال باب مدينة طرابلس

سنة 1881م. وبالتالي، كانت انطلاقة التوسع بمدينة طرابلس من الباب الرئيسي لها (باب المنشية) ولم يتجاوز مجال التخطيط في المراحل الأولى منه تحديد خطوط التنظيم لهذه الشوارع الرئيسية، وكذلك شوارع تقسيمات الضواحي في ذلك الوقت، والتي كانت منطلقة من ميدان الشهداء والساحة الخضراء مثل جادة عمر المختار (الشارع الغربي)، وشارع عمرو بن العاص (الوادي) وشارع ميزران وشارع الفاتح من سبتمبر (المغاربة) وشارع محمد.المقريف (العزيزية) وشارع البلدية. وكانت الشوارع الداخلية كطرق تقسيم داخلية (حي بالخير وحي ميزران) تعود لهذه الفترة والتي لم يتجاوز عرضها (4 إلى 6)م إلاّ أنها منظمة ومستقيمة، ولم يتجاوز الارتفاع بها الطابقين. (انظر الشكل رقم 49).

كما أقامت الإدارة العثمانية مجموعة مبانٍ تخص عدة مرافق خارج أسوار المدينة، من أهمها مستشفى شارع الزاوية التركي، معسكرات ومبانٍ في آخر شارع الفاتح قرب باب بن غشير، أزيل معظمها وبقي القليل منها، مبنى بمشتل سيدي المصري، كما أقام أهالي مدينة طرابلس مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية.

هذه المرحلة يمكن اعتبارها تطوراً في إدارة البلديات وتقدم بعض الخدمات أكثر منها تفهماً للتخطيط الحضري، وما قامت به البلديات لم يتجاوز تنظيم وتوجيه التطور وتنظيم رخص البناء، ولم يحدد أي تشريع يتناول مختلف أوجه التخطيط الحضري باستثناء إسناد مسؤولية البناء ومتابعته إلى البلديات. كما أن خرائط المدينة تعتبر من الأسرار العسكرية، ولم تكن من المستندات المتداولة.

مرحلة الاستعمار الإيطالي والإدارة البريطانية

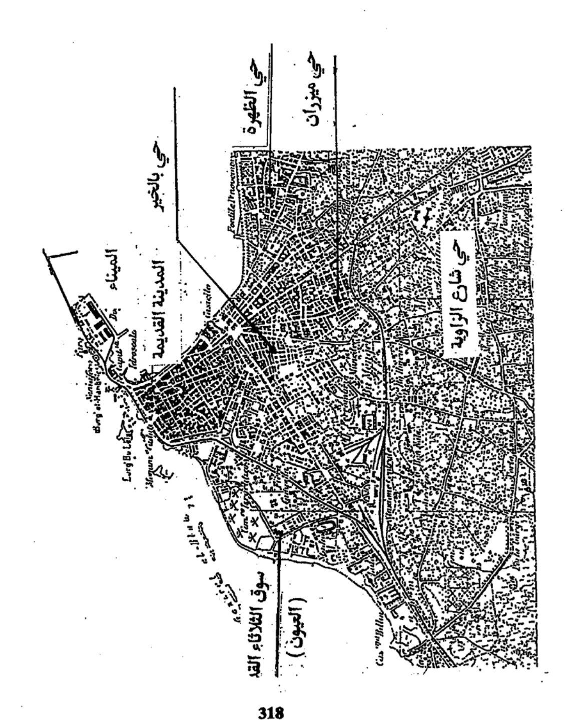
انطلقت الإدارة الاستعمارية الإيطالية في مجال التخطيط بمباشرة أعمال المسح وإعداد خرائط خاصة لمدينتي طرابلس وبنغازي خلال العقد الثاني من هذا القرن، وتعود الخرائط السطحية القديمة لمدينتي طرابلس وبنغازي لسنة 1918م، وقد حَددت على هذه الخرائط أساسين من أسس التخطيط وهما، خطوط التنظيم للشوارع الرئيسية، كذلك تحديد الاستعملات لبعض المناطق وخاصة المناطق المركزية للعمارات المرتفعة حوالى (7) طوابق. هذا الارتفاع أخذ من نظام الارتفاع المحدد للشوارع الرئيسية بمدينة

الشكل رقم (49)

تقسيمات ضواحي طرابلس العتيقة،

منطقتا بالخير وميزران اللتان تمتا خلال العهد العثماني الثاني وأوائل هذا القرن.

مخطط طرابلس



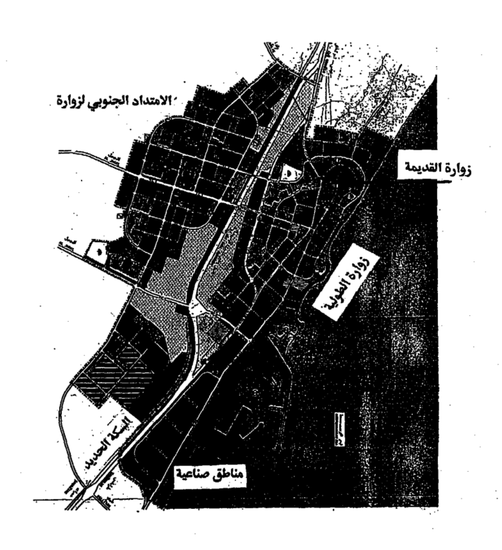
روما بهدف المحافظة على الخط السماوي للمباني، أي أن تكون كرانيش ودروات المباني بهذه الشوارع على المستوى نفسه ولم تحدد على أساس الكثافة أو عرض الشارع، أو المحافظة على دخول أشعة الشمس أو الضوء. وواقع المباني على جادة عمر المختار بطرابلس خير نموذج لهذا النظام. كذلك تحديد مناطق الدارات والتي حددت ارتفاعها بطابقين، كما حددت بعض المناطق السكنية ذات الارتفاع المحدود. كذلك مناطق على نظام المساكن العربية كامتداد للتطور السابق مثل (حي بالخير وميزران والظهرة وشارع الزاوية، ووسط مدينة بنغازي). كما حددت مناطق للأسواق والصناعات المتوسطة (منطقة سوق الثلاثاء القديم بطرابلس) ومنطقة الفندق القديم (ببنغازي))، كما حددت بعض الحدائق والمناطق الخضراء كمتنفس للمدينة، وقد اعتنى المخطط بالجوانب الجمالية لمدينة طرابلس فلاحظ إدراج ميادين رئيسية وطريق البحر (الكورنيش)، وكان مخطط طرابلس قد أسس على النظام الشعاعي للطرق المنطلقة من ميدان الشهداء وحتى أبواب السور الجديد. وكان من أهم التطبيقات للمناهج الجديدة للتخطيط الحضري هو إزالة أسوار المدينة القديمة، سواء ما كان منها مطلاً على الميناء أو الضلع الجنوبي الغربي. وحل محل هذه الأسوار ما يشبه الطريق الدائري المحيط بالمدينة القديمة لطرابلس، كما مدت السكة الحديد حتى الميناء. وتضمن مخطط طرابلس حيّاً سمي بحي مدينة الحدائق. ويلاحظ أن مدينة طرابلس ومثلها مدينة بنغازي وبعض المدن الليبية الأخرى، كدرنة والمرج ومصراتة وغريان وزوارة، قد وجدت بها مدينتان، مدينة عربية محدودة، سواء كانت ضمن أسوار أو حيز معروف بقيت بوضعها، ومدينة جديدة بخرائط شملت تنظيماً لطرقها وحدائقها وتحديداً لاستعمالات الأراضي فيها. ويلاحظ أن هذا النظام قد وجد في معظم مدن الأقطار المغاربية، (انظر الشكل رقم 50) المعبر على نظام المدينتين، وقد تمثلت بعض المدن ضمن نظام المدن الطولية متأثرة بمسار السكة الحديد، مثل مدينة زوارة حيث تركت المدينة القديمة محتلة الجانب الشمالي الغربي، وامتد العمران إلى الشرق في اتجاه موازٍ لمسار السكة الحديد حتى وصلت إلى منطقة زوارة البحرية التي يوجد فيها الميناء.

وتجدر الإشارة، إلى أن معظم خرائط هذه المدن قد تم إعدادها من قِبل سلاح المهندسين بالجيش الإيطالي. ويرجع أول مخطط لمدينة طرابلس للخرائط التي أعدت في

الشكل رقم (50)

فصل مخطط المدينة الحديثة عن القديمة، كذلك مثال للمدينة الطولية لمخطط زوارة.

مخطط مدينة زوارة



سنة 1918م، وبمثله مدينة بنغازي، وقد تم اعتماد مخطط طرابلس بمرسوم إيطالي سنة 1936م حيث أعطاه الصبغة الشرعية الالزامية. وكان هذا المخطط على ثلاث لوحات رئيسية قياس 1 : 2000 شملت منطقة مدينة طرابلس داخل السور الإيطالي علماً بأن العمران لم يغط إلا نسبة محدودة من هذه المساحة حتى سنة 1952م، ولم يصل التطور إلى اللوحة الثالثة التي تخص المنطقة الشرقية من المدينة النفليين. ونستطيع أن نقدر بأن البناء لم يتجاوز 50% من إجمالي مساحة المنطقة الواقعة داخل السور الإيطالي والتي تقل عن (3000) هكتار أي أن المساحة المستعملة من المخطط حوالى 1500 هكتار، وهي مساحة كانت كافية لعدد سكان المدينة في ذلك التاريخ، والذي كان يقلّ عن 000،140 نسمة، أي لمتوسط كثافة عامة 93 شخصاً للهكتار. وقد رافق هذا المخطط لائحة عرفت بلائحة المباني تناولت المعايير الأساسية الداخلية للمباني، كذلك تناولت ارتفاعات المباني والاشتراطات الخارجية للمبنى من أفنية وبروز، كما أشارت للاستعمالات المسموحة. وبتعريف أدق تناولت هذه اللائحة موضوعي لائحة المباني ولائحة استعمال وتصنيف المناطق بنوع من الاختصار، كما اشترطت اللائحة موافقة إدارة الآثار على جميع الأعمال داخل مدينة طرابلس القديمة. وتجدر الإشارة إلى أن المستعمر الإيطالي اهتم بموضوع الآثار ولا سيما المدن التي تحتوي آثاراً، رومانية، مستهدفاً بذلك ربط وجوده بالفترة الرومانية التاريخية بليبيا.

وعلى الرغم من أن الاستعمار الإيطالي قد أُجلي عن ليبيا وخرج منها نهائياً مع نهاية الشهر الأول من سنة 1943م وحلت محله الإدارة البريطانية في كل من منطقتي برقة وطرابلس، وحلت الإدارة الفرنسية بمنطقة فزان في الجنوب وامتدت هذه الإدارات لمدة عشر سنوات، إلاّ أنها كانت إدارات عسكرية اعتمدت على النظام القائم، ولم تأت بجديد إلاّ من حيث المسؤولين في هذا المجال. وكانت الإدارة الهندسية انجليزية مصرية في برقة، وفرنسية في فزان بينما بقيت إيطالية في طرابلس، وذلك لعدم توافر مهندسين أو فنيين عرب ليبيين.

وقد امتدت فترة حكم هذه الإدارات حتى سنة 1952م. كان التطور في مجال توسع المدن محدوداً، والتغيير الوحيد الذي طرأ هو عودة الليبيين العرب إلى مدنهم، حيث رجعت الغالبية السكانية من العرب الليبيين لمدينة طرابلس، بينما كانوا أقلية خلال

العهد الإيطالي، وكان ذلك سواء بالعودة إلى مساكنهم، أو المشاركة في المساكن القائمة، أو الحلول محل الإيطاليين الذين غادروا ليبيا. وقد عادت مدينة بنغازي كمدينة جميع سكانها من العرب الليبيين مع أقلية أجنبية. ولم يبق في المدينة مستعمر ايطالي واحد، ومثلها مدينة درنة وبقية المدن الواقعة بشرق الجماهيرية.

مرحلة نشأة التخطيط الحضري

تمتد هذه المرحلة من سنة 1953م، وحتى نهاية الستينيات، وتعتبر هذه المرحلة بداية لنشأة التخطيط الحضري بليبيا حيث شهدت تطوراً عمرانياً لمعظم المدن الليبية كان البعض منه امتداداً للمخططات القديمة، والبعض الآخر منه يخص مخططات جديدة، وانتهت هذه المرحلة بإعداد مخططات لمعظم المدن والقرى الليبية، فقد بدأ التطور العمراني بمدينتي طرابلس وبنغازي وعدد محدود من المدن الأخرى، حيث امتد في إطار المخططات القائمة، كما جرت توسعات لمخطط طرابلس إلى الغرب، وشمل جزءاً من حي الأندلس، حيث تم إعداد خريطة بمقياس 1:5000 غطت هذه المنطقة وشملت كامل حي الأندلس، وان كان هذا المخطط قد اقتصر على الاستعمال السكني ولم يتضمن أي استعمالات أخرى، كذلك لم يراع فيه توفير حدائق أو فراغات للخدمات العامة. كما تم إعداد تفاصيل اللوحة الثالثة للناحية الشرقية لمدينة طرابلس والتي أعدت على أساس المسح الذي تم في العهد الإيطالي وطرح بها استعمالاً سكنياً قليل الكثافة أي (1000م^2) لمساحة القطعة السكنية الواحدة، مما أوجد احتجاجاً من ملاك المنطقة ومعظمهم من العرب الليبيين.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور في كل من طرابلس وبنغازي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، كان يلاحق طلبات اعتماد التقسيمات وتنسيقها مع المخطط، والتي كان معظمها يغلب عليه طابع الاستثمار والاستغلال الأقصى للأرض، ولم تستطع البلديات إيقاف هذا التيار وخصوصاً مع ظهور النفط وتحسن الحالة الاقتصادية للمواطنين وحاجتهم لتغيير أماكن سكناهم، كما صاحب هذه الفترة الهجرة من الدواخل والزحف على المدن من قِبل العائلات محدودة الدخل والتي كانت تبحث عن العمل بمدينتي طرابلس وبنغازي، أو نتيجة الجفاف في بعض السنوات، ونشأت

(الأحزمة الحمراء) أي أحياء الصفيح أو أحياء ومدن الأكواخ.

ونستخلص من هذه المرحلة أن القدرات الإدارية والفنية والامكانات المالية للبلديات لم تستطع مجاراة النمو والتطور العمراني والزحف السكاني الذي توجه إلى كل من مدينتي طرابلس وبنغازي، الأمر الذي أدى إلى وجود تطور عشوائي في العديد من مناطق هاتين المدينتين، وأن كثيراً من التقسيمات التي تمت في الفترة من سنة 1953 ــ 1968م، وتخص الأحياء الشعبية القديمة، تمثل مناطق عشوائية في حاجة إلى التطوير، بالإضافة إلى المناطق القديمة في المدينتين.

هذا، ولا يفوتنا الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة، بدأت الحاجة إلى تخطيط بعض المدن الجديدة، وقد أعدت بعض المخططات لهذه المدن أهمها مدينة البيضاء وذلك لاختيارها كمركز إداري والتي أعد لها مخطط متكامل سنة 1965م، بسعة سكانية تبلغ 50،000 نسمة، كذلك أعدّ مخطط لمدينة المرج كبديل لمدينة المرج القديمة والتي أصابها زلزال سنة 1963م، وأعد لها مخطط في الفترة نفسها أي منتصف عقد الستينيات، وكانت سعته حوالى 40 ألف نسمة، كما طورت مدينة سبها باعتبارها المركز الإداري لولاية فزان من خلال إجراءات إدارة الأشغال، وذلك بتنسيق شوارعها وربط مختلف الأجزاء بها، كما أعدت شركة إسو مخططاً لميناء البريقة النفطي والأحياء السكنية الواقعة بالمنطقة. وكان معظم التطوير في المدن الثانوية يتم من خلال التخطيط الجزئي، أو توطين المشاريع بها ارتجالياً، مثل تحديد مواقع مشاريع الإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها. وكانت تتولاها نظارات الأشغال العامة في الولايات من سنة 1953م وحتى سنة 1963م، ثم وزارة الأشغال، بعد ذلك، بالتعاون مع البلديات ووفق ما يتوافر من أراضٍ عامة أو قبلية. وإن التشريعات التي كانت قائمة خلال هذه الفترة لم تتعد قانوناً لولاية برقة بمادة وحيدة تنص على أن كل مدينة يعد لها مخطط، كذلك وجود لائحة تخص المباني لمدينة طرابلس، وأيضاً وجود لائحة لمدينة بنغازي تم إعدادها عن خلفيات نظام المباني المصري، وقد نصت قوانين البلديات الولائية سنة 1953م، أو قانون البلديات الموحد بعد ذلك، والذي صدر في نصف سنة 1967م، على تولي البلديات أمور المباني والتخطيط. وقد امتدت هذه المرحلة حتى حلت محلها المرحلة اللاحقة، وهي مرحلة تطور أسس التخطيط والتي بدأت مع سنة 1966م.

مرحلة تطور أسس التخطيط

انطلقت هذه المرحلة مع مرحلة تنفيذ أول خطة إنمائية اقتصادية 1963/ 1969م والتي شملت خمس سنوات مع سنة انتقالية. ونتيجة للبداية في إعداد مشاريع تخص البنية الفنية أو التحتية لبعض المدن، فقد وجدت وزارة التنمية والتخطيط في ذلك الوقت أن الحاجة تدعو لإعداد مخططات حضرية لهذه المدن. لذلك، فقد تم التعاقد خلال سنة 1966م مع مجموعة مكاتب استشارية غربية (دوكسيادس لإقليم بنغازي، وايتنغ لإقليم فزان مع مدينة طرابلس وم.م.م. لإقليم طرابلس، علماً بأن إقليم الخليج موزع بين بنغازي وطرابلس)، وذلك لدراسة أهم المدن والقرى الليبية واعداد مخططات لها. وقد كانت الدراسة مهتمة بالنمو الحضري ولم تتطرق إلى الدراسات الإقليمية إلاّ بصفة محدودة. وكان الهدف إعداد مخططات لهذه المدن والقرى تغطي فترة تخطيطية مدتها عشرون سنة من 1968 وحتى سنة 1988م. وكانت الجهود المطروحة في ذلك الوقت تتركز في إعداد نوعين من المخططات، الأول مخططات تفصيلية متكاملة للمدن الكبيرة، والتي يتوقع لها تطور كبير وتمثل مراكز حضرية أساسية وسميت هذه المخططات بالمخططات الشاملة، والثاني مخططات تخص تجمعات صغيرة تمثل مراكز خدمات محلية، وكانت مخططاتها عبارة عن خطوط تنظيم للطرق وتحديد لاستعمالات الأراضي، وفصل المناطق السكنية عن أنشطة أخرى، وسميت هذه المخططات بالمخططات العامة. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الستينيات تم القيام بإجراء دراسة تخطيطية قطاعية شملت قطاع الإسكان وقطاع النقل بليبيا، أعدت من قبل المكتب الاستشاري دوكسيادس سنة 1964م. وقد قامت وزارة التنمية والتخطيط بإنشاء قسم يختص بمتابعة أعمال التخطيط الحضري، كما قامت بتأسيس مكتب المساحة، سنة 1964م والذي تطور إلى إدارة المساحة وحالياً مصلحة المساحة. وتلا هذه الإجراءات إنشاء وزارة الشؤون البلدية سنة 1967م التي آلت إليها مهمة التخطيط العمراني واستكملت بالتعاون مع وزارة التنمية والتخطيط ووزارة الإسكان آنذاك مرحلة الدراسة، وقد أعدت وزارة الشؤون البلدية أول قانون شامل لمجال التخطيط الحضري، سمي بقانون تخطيط المدن والقرى، صدر في سنة 1969م باسم القانون رقم 5 لسنة 1969 بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى.

وتضمن هذا القانون الأسس التالية:

ـ التعريف بمجال التخطيط الحضري ومجاله ومستنداته.

ـ جهات الاختصاص في الدراسة والاعداد.

ـ مراحل الاعتماد والجهات المسؤولة عن الاعتماد النهائي.

ـ تحديد الأسس القانونية وتحديد اللوائح الخاصة في المجالات الآتية:

الطرق: موحدة.

تقسيم الأراضي: موحدة.

استعمال وتصنيف المناطق: لكل مخطط لائحة.

المباني: على كل بلدية أن تصدر لائحة تخصها.

المناطق الخربة والمتخلفة (العشوائية): في صلب القانون.

ـ الجهات المسؤولة عن التطبيق والتنفيذ.

ـ المرحلة الإنتقالية والعقوبات.

وشمل القانون التنسيق اللازم بين البلديات داخل الوحدة الإدارية الواحدة (المحافظة)، وأيضاً علاقة المخططات بمختلف الوزارات على المستوى الوطني.

كما شمل القانون التعريفات القانونية والإدارية والفنية الخاصة بمجال التخطيط الحضري، كذلك الجهات واللجان المسؤولة عن مراحل الاعداد والعرض والاعتماد، سواء على مستوى الأجهزة المركزية أو على مستوى البلديات. هذا القانون مثل الأسس التشريعية في مجال التخطيط الحضري اللازم لتنفيذ أي مخططات تمت أو يتم إعدادها، وهو التشريع الساري والسائد حالياً في الجماهيرية، وتجدر الإشارة إلى أنه كان أول تشريع متكامل في العالم العربي. وعلى أثر استكمال الدراسات التخطيطية للمدن والقرى التي كلفت بدراستها المكاتب الاستشارية، تم اعتمادها أولاً بأول مع بداية السبعينيات سنة 1970 ـ سنة 1971م. كما تم مساعدة البلديات على إعداد لوائح المباني ولوائح استعمال وتصنيف المناطق بإعداد نماذج لهذه اللوائح.

وقد شرعت البلديات في تطبيق هذه المخططات، سواء من حيث معالجة أي اختلافات بين الواقع وما اقترح بالمخطط، كذلك الاعتماد على هذه المخططات في أعمال التنمية والتطور العمراني الذي تم خلال الفترة اللاحقة للاعتماد. وكانت هذه المخططات والتشريعات هي الأسس للدخول في مرحلة التطور العمراني، سواء اعتماداً على ما جاء من دراسات وتفاصيل، أو بما طرحه القانون واللوائح من أسس ونظم. وتمثل هذه الفترة والتي عرفت بتطور أسس التخطيط، مرحلة التعريف بالتخطيط الحضري وايجاد الأسس اللازمة له، من توفير خرائط طوبوغرافية (خرائط كنتورية لسطح الأرض)، كذلك إعداد الدراسات والمخططات اللازمة لشبكة المدن والقرى في الجماهيرية إيجاد التشريعات اللازمة أيضاً، سواء من الجانب الاجرائي أو الجوانب الفنية التنفيذية والتنسيقية بين مختلف المستويات الإدارية، وبين الوزارات ذات العلاقة. كذلك تمت مساعدة البلديات على إعداد اللوائح للمخططات، وكذلك لوائح المباني وأسلوب الاستفادة من المخططات باستعمال نظام الوصفة الفنية، والتي يتم إعدادها في ضوء ما هو مطروح بالمخطط من استعمال وخطوط تنظيم ومتطلبات عامة، إلى غير ذلك من احترام لمسارات الطرق أو فراغات عامة تتولى البلدية استملاك الأرض اللازمة لها، أو يساهم المالك في توفيرها أثناء إجراء عمليات التقسيم، وتصل نسبة ما يخصص من أرض التقسيم إلى 35% من جملة مساحة الأرض المراد تقسيمها للطرق والميادين والحدائق والمنتزهات العامة والمرافق والمنافع العامة، كذلك تخصص نسبة 15% من الأرض كقيمة في عمليات التحسين التي تقوم بها البلدية مثل شق الطرق وغيرها من أعمال التحسين.

ومع بداية عهد ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969م، تغيرت المعطيات والسياسات العامة بليبيا حيث رفعت الثورة شعار: «الرفع من مستوى الإنسان الليبي وتحسين ظروف عيشه»، بالإضافة إلى ما صاحب هذه الفترة من ارتفاع في دخل النفط ونمو سكاني كبير معظمه توجه إلى المدن، وارتفاع في اعداد العمالة الأجنبية ولا سيما العربية. جميع هذه العوامل كونت منعطفاً أثر إيجابياً في أعمال التخطيط، حيث استوجب البدء في مشروع إعادة النظر في المخططات على مستوى الجماهيرية مع سنة 1977م، وذلك ليواكب هذه التحولات وما أدرج من مشاريع عامة في مختلف

القطاعات الزراعية والصناعية ومشاريع البنية الأساسية. . . وبذلك، فإن مرحلة التخطيط الجديدة استلزمت مراجعة للمخططات السابقة وإجراء دراسات تخطيطية شاملة على مستوياته الثلاثة (الوطني، الإقليمي والمحلي) مما أسهم في تعميق المفهوم التخطيطي من قبل الجهات المسؤولة عن التخطيط، وقد اتسمت مرحلة التخطيط هذه بالآتي:

1 ـ القيام بأعمال التصوير الجوي والتخريط لمواكبة سرعة التطور الذي شهدته الجماهيرية.

2 ـ إجراء مسوحات شاملة للأوضاع القائمة للحجم السكاني للتجمعات المراد تخطيطها ودراسة التوقعات المستقبلية لها، سواء من حيث الزيادة السكانية، أو المتطلبات الخدماتية.

3 ـ التوزيع المناسب للسكان والقوة العاملة والمشاريع الزراعية والصناعية والاجتماعية في مختلف المناطق، استراتيجية توزيع السكان أي بدائل الاستيطان.

4 ـ تحديد أوجه الاستثمارات العامة وأماكنها.

وبذلك، فإن العمل بالمخططات القديمة قد استمر حتى كامل عقد السبعينيات، وحتى إعادة النظر في هذه المخططات خلال نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وحلت محل المخططات الأولى 1968 ـ 1988م المخططات الجديدة والتي يمتد مداها من سنة 1980 إلى سنة 2000م، وعرفت هذه الدراسات التخطيطية بمراجعة المخططات القائمة (سنة 1968 ـ سنة 1988) وتمديد مداها إلى سنة 2000م.

وقد مرت المخططات الأولى بعدة تحولات إدارية، سواء من حيث التغيير من نظام المحافظات وبلديات محدودة المسؤولية، وصل عددها إلى أكثر من 49 بلدية، إلى نظام المؤتمرات واللجان الشعبية. وحددت البلديات في عدد محدود وألغي نظام المحافظات. وقد قلصت البلديات من 46 بلدية إلى 44 بلدية، ثم إلى 25 ثم إلى 24، وفي سنة 1986م إلى 13 بلدية فإلى 12 بلدية. وأخيراً فإن عدد البلديات خفض مع نهاية الثمانينيات إلى 7 بلديات. وبمثله تغير عدد فروع البلديات، علماً بأن التعديلات والتقسيمات الإدارية والاختصاصات والأسس الإدارية للجان الشعبية التنفيذية لم تستقر بعد.

وقد أجريت معظم هذه التغييرات خلال الفترة من 1967 إلى سنة 1996م، وهي تغييرات إدارية سريعة لم تساعد على استيعاب الأجهزة لمفهوم التخطيط للتغير المتواصل في نظم ومسؤولي اللجان الشعبية.

تعميق وتطبيق التخطيط الحضري

عند إعداد المخططات الأولى لمجموعة من المدن والقرى بليبيا من خلال دراسات المكاتب الاستشارية التي تمت خلال الفترة 1966 ـ 1968م وامتدت حتى سنة 1970م، لم تتوقع المكاتب الاستشارية أو الوزارات مدى التطور الذي يمكن أن يحدث من التغيير الاجتماعي للمجتمع العربي الليبي نتيجة تطور المصدر النفطي وإسهامه في التمويل، كذلك التحول السكاني سواء من حيث معدلات النمو أو التحول من الريف إلى الحضر. وبالتالي، فإن معظم التوقعات الخاصة بالحجم السكاني لما تم دراسته من مدن وقرى، كان يقلّ عن المعدلات التي شهدتها هذه المدن خلال عقد السبعينيات. وقد وصل الحجم السكاني للعديد منها خلال فترة نهاية السبعينيات إلى الحجم المتوقع لها مع نهاية المخطط أي سنة 1988م، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في هذه المخططات، وبالذات في ظل التحولات والتوجهات التي طرحتها ثورة الفاتح. وقد استقر الأمر على ضرورة مراجعة هذه المخططات في ظل المعطيات الجديدة، وعلى أسس دراسات تخطيطية وطنية وأقليمية تنبثق منها التوقعات الخاصة بالمخططات المحلية للمدن والقرى وتعد لها مخططات في ضوء التصور العام الوطني والإقليمي. وقد تم إعداد مخطط طبيعي وطني استكملت مسودته سنة 1980م، واعتبر أساساً للدراسات الإقليمية والمحلية، وسمي بالمخطط الطبيعي الوطني طويل المدى سنة 1980 ـ سنة 2000م. وكلفت أربعة مكاتب استشارية بالدراسات الإقليمية والمحلية غطت هذه المكاتب الأقاليم التالية:

1 ـ إقليم طرابلس.

2 ـ إقليم بنغازي.

3 ـ إقليم الخليج.

4 ـ إقليم سبها.

(انظر الشكل رقم 51)، الذي يحدد هذه الأقاليم الأربعة.

وقامت هذه المكاتب بإعداد الدراسات الإقليمية والإقليمية الفرعية، كذلك أراضي البلديات ضمن الأقاليم الفرعية. كما أعدت المخططات العامة والشاملة لجميع القرى والمدن الواقعة في كل إقليم، كما أوصت الدراسات بتخطيط بعض التجمعات الأخرى التي لم تشملها الدراسة، والإشارة إلى نتائج دراسة ايتل كونسلت التي قامت بحصر وتقييم جميع المناطق الحضرية من مدن وبلدات وقرى وتجمعات وصنفتها بهدف تحديد المناطق التي يمكن تطويرها من خلال عمل مخططات لها، وتلك التي يمكن اعتبارها تجمعات ريفية لا يتوقع لها نمو.

وقد تمت هذه الدراسات تحت إشراف إدارة التطوير العمراني بأمانة المرافق، كما ساعد هذه الإدارة جهازان فنيان:

الأول، فريق خبراء من مركز المستوطنات البشرية التابع لهيئة الأمم المتحدة.

والثاني منهما تمثل في لجنة تقييم المخططات الإقليمية والمحلية، والمكونة من مجموعة عناصر فنية وطنية في مجال التخطيط وأساتذة من الجامعات الليبية في مختلف التخصصات، وصل عددهم إلى ستة عشر عضواً، وقد تولت هذه اللجنة الإشراف على هذه الدراسات وتقييمها وتوجيه المكاتب الاستشارية بشأنها، (كلف المؤلف برئاستها)، واستمرت في مهمتها لمدة تجاوزت عشر سنوات.

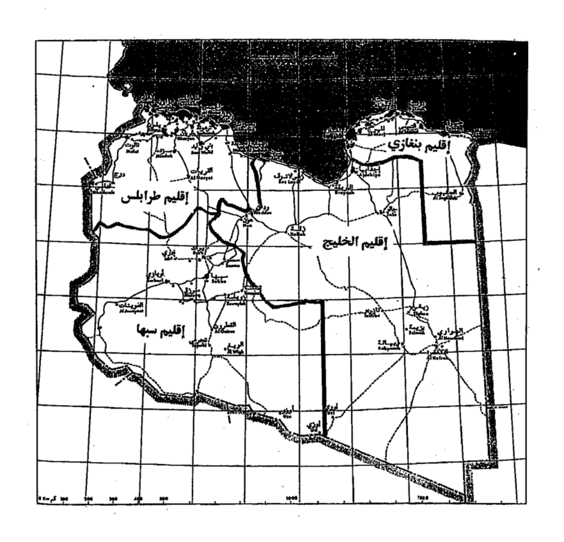
كما تولت اللجنة مراجعة جميع الدراسات التي أعدت باللغة الإنجليزية وتم اعتمادها من قِبلها، كما تمت مراجعة النسخة العربية من هذه الدراسات، كما تم مراجعة التسميات الجغرافية والمصطلحات والتعريفات باللغة العربية، وأعدت اللجنة التقرير الخاص بالمعايير التخطيطية الذي استعمل من قِبل جميع المكاتب الاستشارية في إعداد المخططات الحضرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء الدراسة لهذه المخططات من قِبل المكاتب الاستشارية، كان الاتصال مستمراً بين هذه المكاتب وإدارة التطوير العمراني، وبين الأجهزة واللجان المحلية، أي أمانات المرافق بالبلديات، وذلك سواء من حيث استيفاء وحصر الوضع

الشكل رقم (51)

الأقاليم التخطيطية.

المخطط الطبيعي



القائم أو تقييم المشاكل والمعوقات، كما تم طرح بدائل الحلول على هذه الجهات لاستطلاع رأيها، وتم تقييم كل ذلك على المستوى المركزي لإدارة التطوير واللجنة، وتم اختيار الحلول والبدائل المناسبة. كما أنه في فترة اعتماد هذه المخططات، تولت لجنة التقييم عرض هذه المخططات على مختلف المستويات حتى مستوى اللجنة الشعبية العامة صاحبة قرار الاعتماد.

ونظراً لأهمية هذه التجربة، سنحاول تقديم تلخيص مبسط حول أهداف وأبعاد ومستويات التخطيط المختلفة التي تم إعدادها من خلال الدراسات المذكورة أعلاه.

التخطيط على المستوى الوطني

كان أهم أهداف المخطط الوطني بعيد المدى ما يأتي:

- إعداد دراسة متكاملة عن السياسات الاقتصادية والإجتماعية والتوزيع السكاني المستقبلي والبرامج التخطيطية واستعمالات الأراضي على المستوى الوطني، آخذاً في الاعتبار الخطط القطاعية التنموية طويلة المدى.
- دراسة افتراضات التنمية الطبيعية البعيدة المدى، وإعداد تصور حول الهيكل الوظيفي الطبيعي.
- إعداد التصورات حول تنمية التجمعات البشرية على المستوى الوطني والإقليمي (الجهوي) والمحلي وتحديد وظائف هذه التجمعات وعلاقتها بسياسات التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ضمن إطار الاستراتيجية المحددة بالمخطط.

هذا، ويتضمن المخطط الطبيعي الطويل المدى للسنوات 1980 ـ 2000م المنقح في سنة 1985م دراسة وتحليل العناصر التالية:

ـ المصادر والإمكانيات الطبيعية:

وتشمل الأرض والمناخ والمصادر الطبيعية والتطور السكاني وتوزيعه وامكانيات التطوير.

ـ افتراضات التطوير:

وتشمل: التكامل بين المخطط الاقتصادي والمخطط الطبيعي، النمو السكاني وتركيبته والقوة العاملة، صفات المخطط الاقتصادي واستراتيجية التطور.

- المخطط الطبيعي 1980 ـ 2000م.

وتشمل بدائل التطور وهيكلية المخطط سنة ٢٠٠٠م واستراتيجية المخططات الإقليمية والسكان والقوة العاملة بالإقليم واستعمالات الأراضي ووضع المياه والمواصلات بها.

- شبكة المستوطنات والمواصلات

وتشمل تطوير التجمعات والمدن (شبكة التجمعات) وتدرج التجمعات والمعايير التخطيطية، كما تتضمن الإسكان والخدمات والبنيات الحضرية ومتابعة التطبيق وشبكة الطرق الوطنية والسكة الحديد.

التخطيط على المستوى الإقليمي.

كما سبق ذكره ولكي يتم التنسيق بين مراحل التخطيط على المستوى الوطني والمحلي فقد تم تقسيم الجماهيرية إلى أربعة أقاليم تخطيطية هي:

اقليم طرابلس ـ اقليم بنغازي ـ اقليم سبها ـ اقليم الخليج.

إن المخطط الإقليمي هو تحليل تفصيلي للمخطط الطبيعي الوطني بمزيد من التوسع والتفصيل لمقومات الإقليم الطبيعية والبشرية وإمكانات تطويرها والتوقعات المستقبلية لها، ويستهدف ما يلي:

- دراسة علاقة مؤشرات المخطط الطبيعي الوطني فيما يخص المناطق الواقعة داخل الإقليم.
- تنمية القاعدة الاقتصادية داخل الإقليم بهدف تحسين معيشة سكان الإقليم.
- تحديد وظيفة كل تجمع داخل نطاق الإقليم وتأثيره في التجمعات الأخرى.
- تحديد الاحتياجات الفعلية من المرافق الأساسية الفنية والمرافق الاجتماعية.
- الإطار العام للمرافق العامة بالإقليم، كشبكة الطرق وشبكة الكهرباء وشبكة الهواتف الإقليمية، ومصادر توفير المياه.

وفي إطار هذه الدراسة، تم اعداد خرائط توضيحية لكل إقليم لمستهدفات

المخطط الإقليمي بمقياس 1 : 50000.

وكما سبق دراسته على المستوى الوطني، أخذ في الحسبان بكل اقليم دراسة الآتي:

ـ الإمكانيات المتوافرة بالإقليم.

ـ السكان وتوزيعهم داخل نطاق الإقليم.

ـ القوة العاملة بالإقليم وتوزيعها على قطاعات الإنتاج الأساسية.

ـ العوائق البيئية.

التخطيط على المستوى المحلي

بناءً على الدراسات سابقة الذكر، تم على المستوى المحلي إعادة النظر في المخططات الأولى وذلك لـ ٢٢٠ مدينة وقرية مأخوذاً في الاعتبار افتراضات ومعطيات المخططات الإقليمية وتناسقها مع اتجاهات النمو الإقتصادية واحتياجات المجتمع. وقد تناولت هذه المخططات المحلية الدراسات الآتية:

ـ تجميع البيانات الميدانية حول الوضع السكاني والاقتصادي واستعمالات الأراضي القائمة.

ـ دراسة تكامل التنمية المكانية بالتنمية الاقتصاديه القطاعية بالجماهيرية.

ـ تحديد متطلبات البنيات الاجتماعية والفنية للنمو المتوقع للمدينة والقرية.

ـ إعداد مخطط لاستعمال الأراضي ومراحل تنفيذه.

ـ إعداد تقديرات للتكلفة الاستثمارية لمضمون المخطط من متطلبات اجتماعية، أو في مجال شبكة المرافق.

ـ أسس ومتطلبات التنفيذ (خرائط المخطط قياس 1 : 1000) موقع عليها المخطط من شبكة طرق رئيسية ومناطق المخطط ومواقع البنيات الاجتماعية، كذلك توصيات حول الأسس التشريعية للمناطق.

ـ كما تضمنت المخططات الشاملة مقترحات تخص شبكات المرافق الأساسية للبنيات الفنية، مثل:

شبكات مياه الشرب، شبكات صرف المجاري ومياه الأمطار، شبكات القوة الكهربائية، شبكات تزويد الغاز، شبكات الهواتف، كما تضمنت نظام النقل العام للركاب ومتطلباته، سواء من حيث نوع المركبات وكثافة الانتقال ومحطات الوقوف ومستلزمات هذا المرفق. كما تضمنت الدراسة موفق التخلص من القمامة وكميات القمامة المتوقعة من المدينة والوسائل اللازمة للتخلص منها، سواء كعربات نقل أو نظام حرق أو ردم.

ونتائج هذه الدراسات على مختلف مستوياتها تم إعدادها، ضمن المخططات التالية:

- المخطط الطبيعي الوطني سنة 1980 ـ سنة 2000م، في ضوء نتائج الدراسات التفصيلية.
- الدراسات الإقليمية للأقاليم الأربعة، وكذلك مجموعة دراسات تخص الأقاليم الفرعية، وبعض الدراسات القطاعية.
- مجموعة دراسات أولية تفصيلية عن الوضع القائم وعن الإسكان والسياحة.
- تقارير المخططات الحضرية.
- وصل مجموع ما أعد من تقارير نهائية غطت المستويات الثلاثة حوالى 240 تقريراً تقريباً شملت (38) مخططاً شاملاً وما يتجاوز 179 مخططاً عاماً. كما أعدت مخططات لأربع مدن جديدة، بالإضافة إلى 23 مخططاً عاماً أعدت إدارياً من قِبل إدارة التطوير العمراني.
- كما تم اعتماد جميع المخططات المحلية (شاملة وعامة) من قِبل اللجنة الشعبية العامة باستثناء عدد محدود من مخططات منطقتي درنة وطبرق، والتي لم تستكمل حتى سنة 1993م.

والجدول المرفق يوضح وضع المخططات الشاملة والعامة التي تم إعدادها خلال الدراسات التخطيطية الحضرية الثانية.

الكشف رقم (3)
كشف بعدد المخططات الشاملة والعامة

	إقليم طرابلس	إقليم بنغازي	إقليم الخليج	إقليم سبها	الإجمالي
عدد المخططات الشاملة	24	11	2	1	38
عدد المخططات العامة	55	55	11	58	179
مخططات أخرى	11	7	2	3	23
مدن جديدة	1	-	3	-	4
الإجمالي	91	73	18	62	244

وهذه المرحلة التي بدأت مع اعتماد المخططات الجديدة التي تغطي الفترة سنة 1980 ـ سنة 2000م، أخذت في اعتمادها فترة تجاوزت سنة 1980م، أي أنها دخلت مرحلة التنفيذ بعد سنة 1980م. ويرجع اعتماد أولها إلى سنة 1982م، وهو مخطط مدينة مصراتة. واعتمد آخرها سنة 1988م، وهي مخططات بلدية بنغازي. ونتيجة لذلك، فإن الاستفادة من هذه المخططات لم يبدأ مع التاريخ المحدد لها، وكان لاحقاً لذلك بعدة سنوات.

التشريع في مجال التخطيط الحضري والمباني

موضوع التشريع في مجالات التخطيط الحضري والمباني، وبصفة أعم في مجال التخطيط والتعمير، سيتم تناوله بمقدمة نلخص فيها الخلفية التاريخية، كذلك الجوانب التنظيمية فيما يخص المدن الإسلامية قديماً، إلى جانب الأساسيات القانونية لهذه التشريعات وتطورها، كما سيتم تناول التشريع الليبي كمثل لمضمون ونظام وأسلوب التشريع في هذا المجال.

سبق الإشارة إلى تشعب مواضيع التخطيط الحضري والعمراني، وبالتالي تعدد مواضيعه والاختصاصات المتعلقة به والقطاعات المسؤولة عنه، وما ينشأ عن هذا التشعب من تداخل في المسؤوليات والاختصاصات. والتشريع يجب أن يبنى على استراتيجية ومستهدفات المخطط وبالتالي الحاجة إلى أن تتضمن التشريعات هذه الاستراتيجيات والمستهدفات، والتي تتطلب أن يكون التشريع مرناً وقابلاً لاستيعاب هذه التعديلات كلما كان ذلك مطلوباً، كما يجب أن يشمل التشريع الأسس اللازمة للمحافظة على البيئة والقيم والتراث ويبرزها كهدف أساسي.

ونستهدف من طرح كل ذلك دراسة هذا الموضوع في إطاره المتكامل، كأداة من أدوات التنفيذ في مجال العمران لها تأثيرها في تشكيل المدن، وعلاقة ذلك بما تستهدفه من تجاوز لمرحلة النقل إلى مرحلة العطاء والإبداع، معتمدين في ذلك على بيئتنا وتراثنا، وبالتالي طرح الأسس التي يجب أن يبنى عليها التشريع.

لم يكن التشريع في مجال التخطيط الحضري والمباني من التشريعات القديمة والمتوارثة والتي طورت من تشريعات سابقة أو اقتبست منها، مثل القوانين المدنية والبحرية وغيرها، بل نجد بداية التشريع في هذا المجال لا تتجاوز نهاية القرن الماضي والمواضيع محددة تناولت الطرق والارتفاعات، أي خطوط التنظيم وعلاقة الطريق بارتفاع المباني المطلة عليه، إلا أن العديد من الأسس التشريعية في مجال التخطيط والمباني هي متوارثة كأعراف بين المجتمعات. وورد البعض منها كمواد أو ضمن فصول من القوانين المدنية، كما أن العديد من الأسس تنطلق من حقوق ومسؤولية المالك.

الأعراف والشرائع والقانون المدني

هناك العديد من الأسس والمبادىء التخطيطية ونظم المباني تكونت من خلال ما أقرته الأعراف والشرائع في المجتمعات، وأقرت بالقوانين المدنية. وفيما يلي نشير إلى أهمها:

1 ــ حق المرور، وحق الارتفاق.

2 ــ حق النور.

3 ــ حق الهواء.

4 ـ الخصوصية وعدم الإشراف.

5 ـ منع الإزعاج.

6 ـ منع الخطر والضرر.

7 ـ المسؤولية عن الضرر الناشيء من الملكية.

8 ـ الجداول والجدران والمرافق المشتركة.

9 ـ الأسس الخاصة بالصرف لمياه الأمطار والمحافظة على الجداول والقنوات الطبيعية، كذلك الأسس الخاصة بقنوات المياه وحقوق الري من مصادر المياه الطبيعية كالعيون، كذلك الآبار المشتركة.

ومن أهم المبادىء التي طبقت في هذا المجال في إطار الشريعة الإسلامية مبدأ الضرر والضرار، أي تحليل الحدث، سواء كان حدثاً في الاستعمال أو في العمران وما يحدثه هذا الحدث من ضرر للجار والوضع القائم، فإذا ما ثبت أن هذا الحدث قد شكل ضرراً بالجار، سواء في عقاره أو ظروف حياته، استوجب منع ذلك وإزالة الضرر. ويدخل ضمن الضرر الأعمال التي تؤدي إلى تضييق الطرق العامة كتقليل عرضها أو بناء مبانٍ عليها بارتفاعات أقل من الحد الأدنى. كما يدخل ضمن الضرر المؤثرات في مصادر المياه وجداولها، سواء كانت آباراً أو قنوات. كما يعرف الضرر بالضرر اللاحق للتصرف. أما الضرر القائم، فإنه لا يحق للقادم الجديد المطالبة بإزالته، مثل إنشاء مبنى جديد مجاور لفرن قائم، فإن صاحب المبنى الجديد على علم بالوضع ومؤثرات الفرن، وعليه تحمل ذلك. هذا كما سبق الإشارة إلى نظام الفصل في الاستعمالات في النظام الإسلامي وفصل الأسواق عن الأحياء السكنية، كذلك تجميع كل سوق في منطقة أو طريق تختص بنشاط السوق. ويدخل ضمن الضرر الإفرازات أو الأعمال المضرة من أصحاب المحلات التي تسبب أذى للجار أو الطريق العام، كالصرف في الطرقات ورمي الأنقاض والقمامة وحجز الطريق.

وقد أسست التشريعات الحديثة لتشمل الأسس والمبادىء الخاصة بالحقوق التي سبق تحديدها والتي تكفل منع الضرر، وهو منهج الشريعة الإسلامية والذي طبق في المدن الإسلامية من قبل الحسبة والقضاء.

إن هذه الأسس والمبادىء والأعراف التي تحكم العديد من الجوانب التخطيطية ونظم المباني ظهرت في القوانين المدنية بمعظم البلاد، ومنها القانون المدني الليبي الذي يتضمن مواضيع هذه الأعراف ضمن المواضيع التالية، على سبيل المثال:

1 ــ حق الارتفاق الذي يحكم حق المرور القائم وحق الإنارة والتهوية للفتحات القائمة.

2 ــ موضوع المصارف الطبيعية.

3 ــ موضوع مسؤولية المالك عن الخطر وكذلك مسؤولية المتسبب عن الإزعاج.

4 ــ موضوع الخصوصية والتلصص.

إلى غير ذلك من المواضيع التشريعية المؤثرة في الجوانب التخطيطية كأسس عامة.

كما تجدر الإشارة إلى أن النظام المعماري والتخطيطي في المدن والقرى لم يعتمد على تشريعات قائمة بل كان يعتمد على الأسس التخطيطية التي تم بها المخطط، سواء كان مخططاً جديداً متكاملاً كالمدن الرومانية واليونانية وأسسها أو تطويرها أو توسيعها للمدينة القائمة، وبالتالي كان يحكم هذا النظام ما أشير إليه من أعراف وأسس للمهن، كذلك الواقع الموجود به المخطط وحرص المجتمع والدولة على حماية المنشآت العامة، ويأتي في مقدمها الطرق واتساعها ومنع أي مبانٍ عليها إلاّ طبقاً لأسس محددة (ارتفاع الأقواس والبواكي والأقبية بحيث لا تحول دون مرور المركبات والدواب المحملة) (الجمل المحمل من حيث الارتفاع وكحد أدنى للعرض)، كذلك يأتي المصدر الذي يغذي المدينة بالمياه، سواء كانت آباراً أو عيوناً، وضرورة حمايتها وعدم التعدي عليها، ومثله وسائل الصرف وأسوار المدينة وأبوابها وأبراجها ومساجدها. ونلاحظ أن المدن قديماً كانت صغيرة، وخاصة المساحات التي تقع داخل الأسوار، ولذلك لم يكن هناك تباين في أنواع المباني والارتفاعات، وبالذات المباني العادية حيث لم توجد خلافات كبيرة في الاستعمالات أو الارتفاعات دعت إلى الفصل الواضح. وكثيراً ما كانت الأنشطة التسويقية والحرف ضمن المناطق السكنية في المدن الأوروبية. وقد تميزت المدن الإسلامية التي ظهر بها نظام الأسواق المميز والمنفصل عن الأحياء السكنية الأساسية، وعليه كان هذا النظام هو الأساس لفصل الاستعمالات، ومنعاً لما تحدثه الأسواق من

إزعاج للمناطق السكنية. كما أن منطقة الأسواق تشكل في ذاتها تقسيمات ثانوية تحدد مختلف المهن الصناعية والحرفية والتسويقية، مثل: سوق النجارة، سوق الوراقة، سوق الحدادة، سوق الصاغة، سوق اللفة، سوق العطارة، سوق الحرارة، إلى غير ذلك من الأسواق التي تمثل مناطق كل منها تخص مزاولة مهنة أو حرفة أو نشاط معين. الأمر الذي حل مشاكل الإزعاج وتجنب تأثير إفرازات منشأة في منشأة أخرى، سواء كانت هذه التأثيرات والإفرازات سلبية أو ايجابية، كتأثير الصوت والاهتزاز والأبخرة والدخان والصرف، وطبيعة ونوع المتداولين، ومتطلبات المرافق إلى غير ذلك. إلى جانب ذلك أبعدت هذه الأسواق عن المناطق السكنية ولم تتأثر هذه المناطق الأخيرة بما تفرزه الأسواق من سلبيات بما فيها السلبيات، الأخلاقية. ولا يسمح بالمناطق السكنية إلاّ لاستعمالات تنسجم مع المتطلبات السكنية كبعض الأفران والمطاحن والحوانيت، وبصفة محدودة وكذلك الكتاتيب والمساجد. وكان للقيم الإسلامية الحكم في العديد من الجوانب التخطيطية والرقابية في المدن الإسلامية.

هذا النظام الإسلامي السليم الذي ينظم أقسام المدينة إلى منطقة سكنية يسمح فيها إلى جانب المباني السكنية ببعض الاستعمالات التي تخدم المنطقة السكنية، ولا ينشأ عنها مؤثرات سلبية من حيث الحاجة إلى الهدوء والخصوصية، وعدم وجود خطر من الدواب والمركبات الثقيلة، إلى غير ذلك من المؤثرات التي تفرزها منطقة الأسواق. والأنشطة التسويقية والمهنية هي أساس لوائح استعمال وتصنيف المناطق الذي ظهر في القوانين الغربية، وتمّ نقله ضمن التشريعات الحديثة.

وهذا النظام الذي تميزت به المدن العربية الإسلامية يعتبر أساساً تخطيطياً حديثاً ونظرية من نظريات التخطيط أخذت مكانها ضمن أساسيات تصنيف المناطق وتحديد الاستعمالات واشتراطات المباني. وقد كان يراقب هذا النظام ويديره، سواء من الجوانب التخطيطية أو الاستعمالات أو العلاقة اليومية، نظام الحسبة المتبع في نظام الإدارة الإسلامي، حيث يعتبر رئيس الحسبة من المساعدين الأساسيين لأمراء المدن أو الولاة، استبدلت تسميته بشيخ المدينة في العهد العثماني وتطور هذا الاسم إلى عميد البلدية، أو أمين البلدية أي المسؤول عن تطور وإدارة العمران في المدن. وقد تمتد مسؤوليته إلى الريف في بعض النظم الإدارية.

وإلى جانب نظام الحسبة الذي كان يمثل في الواقع القانون والتشريع لاستيعابه النظام والأعراف ويحرص على احترامها وإزالة ما يخالف ذلك، كان يوجد نظام أمناء الأسواق والمهن، حيث يتولى كل أمين مسئولياته في حدود السوق ونشاط المهنة من حيث النظام والإلتزام وجودة المنتج وضمانه والعلاقات بين أرباب المهن، وبالتالي فإن جزءاً من مهام الأمين تتعلق بنظام المدينة وتنظيم المهنة وما يحتاج هذا التنظيم إليه من تنسيق في إطار الإدارة العامة للمدينة. وحديثاً وزع هذا الجانب من التنظيم على عدة تشريعات، سواء فيما يخص الجوانب التخطيطية أو تلك التي تخص الجوانب الصحية، أو ما يخص الإنتاج والمواصفات، وآلت هذه الرقابة إلى عدة قوانين وعدة قطاعات، وعدد غير محدود من الشرطة العادية والحضرية والمفتشين.

لم تظهر التشريعات المكتوبة والخاصة بمجال التخطيط والمباني في معظم البلاد الغربية إلاّ مع نهاية القرن الماضي، على الرغم من أن ممارسة التخطيط الحضري وإعداد المخططات للمدن، قد تم قبل ذلك للعديد من المدن الحديثة في أوروبا والولايات المتحدة، كتخطيط مركز باريس ومدينة واشنطن وظهور نظريات التخطيط الحديثة في المدن الصناعية ومدن الحدائق، ومدن الضواحي أو امتداد المدن إلى خارج الأسوار. وأول المواضيع التي تناولها التشريع المكتوب يتعلق بتنظيم عرض الطريق وارتفاع المباني المطلة عليها، سواء كان هذا الارتفاع محدداً قياساً أو منسوباً للعرض أي حوالى 1،5 مرة عرض الطريق وظهور ذلك في حوالى سنة 1880م كأول تشريع لتنسيق ارتفاع المباني في طرقات مدينة روما، ولم يستهدف، عندما صدر، الأساسيات المعروفة في التشريع حديثاً وهي الحد من الارتفاع، أي الحد للكثافة وحماية الهواء والشمس والنور، بل كان الغرض تنسيق مظهر ومنظر الطريق. ولم تظهر هذه التشريعات بشكل متكامل بل ظهرت في شكل قرارات ولوائح تنظيمية تعالج أساساً خطوط التنظيم والارتفاعات والارتدادات وتجانس المناطق وتجانس المباني أو لوائح المباني. ولم تكن أسس هذه التشريعات الجزئية قد بنيت ضمن إطار متكامل ومؤسسة على فلسفة تحوي أهدافاً وتوجهات متكاملة وتغطي جميع أوجه التخطيط والمباني، إلاّ أنها في مجموعها تناولت العديد من هذه الأوجه والتي تخص التوسع في مجال التخطيط والعمران والمباني. وقد تطورت هذه اللوائح بما صدر عن المحاكم في هذا المجال من أحكام، نتيجة تقاضي أطراف متنازعة أو مواطنين مع مؤسسات الدولة العامة.

وقد أصبحت هذه الأحكام أساساً تشريعياً أخذ به من قِبل العاملين في هذا المجال، سواء كانوا فنيين أو قانونيين. وقد تم القبول بالعديد من هذه الأحكام وأضيفت إلى التشريعات القائمة أو أخذ بها ضمن التشريعات الجديدة.

أساسيات التشريع في مجال التخطيط والمباني

إضافة إلى ما أشرنا إليه من سوابق وأساسيات تفصيلية اعتمد عليها في إقرار أسس ومبادىء عامة في مجال التخطيط، كحق العبور والهواء والمرور ومنع الضرر وخلافه، فإن الأسس العامة التي يشار إليها في إصدار أي تشريعات في مجال التخطيط والعمران والمباني، يمكن تحديدها في المستهدفات العامة التالية:

1 ــ المحافظة على الصحة العامة (للمجتمع).

2 ــ المحافظة على السلامة العامة (للمجتمع).

3 ــ المحافظة على المصلحة العامة (للمجتمع).

4 ــ المحافظة على متطلبات الأمن العام (للمجتمع).

ويندرج تحت هذه التصنيفات العديد من التفاصيل والجزئيات التي يمكن تصنيفها ضمن هذه الأهداف العامة.

وعليه، فإن أي إضافة للأحكام في مجال التخطيط وما يتبعه من لوائح، يجب أن تحقق هذه الأهداف ولا تتعارض معها.

ولذلك، فإن المواطن العادي له الحق في مقاضاة الجهات المختصة إذا ما وجد أن أهداف التخطيط أو التشريعات تتضمن نصوصاً تعارض هذه الأهداف العامة، وقد أخذ مجال التخطيط الحضري والتشريعات المتعلقة به اتجاهاً جديداً وتطوراً سريعاً عقب الحرب العالمية الثانية، نتيجة ما أصاب المدن الأوروبية من خراب وخاصة بالنسبة لبريطانيا وألمانيا، مما أدى إلى التوسع في هذه الأهداف التي شملت جميع متطلبات البنية الفنية والاجتماعية.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات العقارية التي تتولى تخطيط أو تقسيم

مناطق أو ضواح جديدة تشترط شروطاً خاصة على الاستعمال أو الكثافة أو مستوى البناء، أو غير ذلك من القيود والالتزام، وهذه القيود تأتي ضمن شرعية وشروط البيع والتعاقد، وليس ضمن مبادىء التخطيط العامة.

مع هذا التطور فقد اتبع كل بلد أسلوباً مختلفاً، حيث تطورت التشريعات في العديد من الدول باتجاهات وأساليب، منها ما كان نظامها يعتمد على تشريعات قائمة بذاتها (كالتخطيط، الإسكان، المباني وتقسيم الأراضي) ومنها ما دمج بين هذه المجالات في تشكيلات مختلفة، ومنها ما طرح هذا التشريع في أسلوب متكامل وفي الوقت نفسه تم الفصل بين المجالات المختلفة، سواء ضمن فصول أساسية في التشريع، أو تفاصيل ضمن اللوائح الخاصة، ويمثل التشريع الليبي النموذج الأخير للتشريع، ويعتبر أول تشريع شامل صدر في العالم العربي.

القانون رقم (5) لسنة 1969م، بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى

تجدر الإشارة إلى أنه قبل صدور هذا القانون، كانت التشريعات القائمة محدودة في قانون التخطيط لولاية برقة رقم (2) لسنة 1951م بمادتين، ولائحتي المباني لكل من بلدية طرابلس وبنغازي.

يتناول القانون رقم (5) لسنة 1969م موضوع التخطيط الحضري والتشريعات الخاصة بالمباني في أحد عشر باباً رئيسياً تغطي المجالات التي تقع في إطار التخطيط، وما يتعلق به من المواضيع في تسلسل قانوني وفني، حيث تضم الأبواب المواضيع المحددة لها، وهي حسب الآتي:

الباب الأول: يتناول المخططات وأنواعها والتعريفات العامة والفنية ومضمون المخططات ووثائقها ومدتها.

الباب الثاني: يتناول أسلوب إعداد المخططات والجهات المخولة إعدادها وأسلوب إقرارها والجهات واللجان المختصة بذلك.

الباب الثالث: الخرائط الرسمية وما تحويه من أساسيات ومعلومات، ويشير الباب إلى موضوع إصدار لائحة تتضمن تصنيف الطرق ومعاييرها، وتم

تعديل المادة (15) المتعلقة بالموضوع بالقانون رقم (32) لسنة 1977م، المتعلق بالطرق العامة.

الباب الرابع: يتناول استعمال وتصنيف المناطق. كما يتناول هذا الباب علاقة اللائحة بالمخطط والجهة التي تصدرها والتصنيفات العامة ووجوب مراعاة تدرج هذه المناطق حيث قدمت الأقل تأثيراً على الأكثر. ولعل من المناسب الإشارة إلى المدرستين في هذا المجال من حيث إمكانية التداخل من عدمه (أي السماح للاستعمال الأقل تأثيراً في التي تعلوها أو الفصل الكامل وعدم السماح بالتداخل)، كذلك تجدر الإشارة إلى نظم المراقبة والمتابعة الحديثة المعتمدة في النظام المعياري أو النظام التقليدي المعتمد في التصنيف والحصر، ويقصد بالنظام المعياري تحديد الحد الأقصى للمؤثرات السلبية أي الضارة والمزعجة، مثل الصوت والاهتزاز وكثافة الحركة...، الخ.

الباب الخامس: يتناول موضوع المنافع العامة والمعرفة بشبكات المرافق العامة ولا سيما شبكات المياه والمجاري والغاز، (الخارجية بالطرق العامة والداخلية للمباني).

ويتناول الجهات المخولة إنشاء الشبكات العامة وحمايتها ومنع التعدي عليها، كما يتناول هذا الباب رسوم التسجيل.

الباب السادس: يتناول موضوع تقسيم الأراضي وأسلوب التقسيم والنسبة التي تخصص من أراضي التقسيم للاستعمالات العامة، كالطرق والفضاء العام ومواقع المشاريع العامة، كذلك الجوانب الفنية للتقسيم. ويمكن أن يتم التقسيم من جهات خاصة أو عامة أو شبه عامة، واجراءات اعتماد وتسجيل التقسيم وأسس التصرف في التقسيم بعد استكمال أعمال المسح والتمهيد وإنشاء المرافق الأساسية المحددة، وحدد القانون نسبة 35% من أرض التقسيم، للأغراض العامة.

الباب السابع: في المباني وما تتناوله لائحة المباني من أسس ومعايير والتي تشمل

المقاييس والمساحات الأساسية لعناصر المبنى والحد الأدنى لها، كذلك أسس الإنارة وعزل الصوت، كما تشمل نظام إعداد الخرائط الأساسية للمبنى وأسلوب التقديم والاعتماد والترخيص.

الباب الثامن: في إعادة تخطيط المناطق الخربة والمتخلفة (العشوائية)، ويتضمن حصر المناطق الخربة والعشوائية والاستملاك والتطوير والتصرف.

الباب التاسع: يتناول أحكاماً عامة وانتقالية.

الباب العاشر: يتناول العقوبات وصلاحية إيقاف المخالفات وصلاحية الضبط القضائي لأمانات المرافق.

الباب الحادي عشر: أحكام انتقالية وختامية.

ولا نرى أن نتطرق بمزيد من التفصيل إلى مضمون القانون واللوحات الأساسية الصادرة والمعروفة، وما تتناوله من مضامين فنية ومعايير تشريعية، بل نكتفي بالإشارة إلى الرجوع إلى صلب القانون والعديد من اللوحات المركزية الموحدة، أو اللوائح الصادرة عن البلديات.

المحتوى الفني لأهم اللوحات

المخطط ومستنداته تقرير المخطط بما يحويه من نمو سكاني واقتصادي وتوسع حضري واستعمال للأراضي ومستهدفات في البنية الاجتماعية والفنية، وخرائط للوضع القائم وخرائط للمخطط.

الطرق العامة الحد الأدنى لعرض الطريق لمختلف أنواعها: نظم الممرات أو المسارات بها، نسبة الرصيف إلى الطريق، أصناف الطرق ونظام الفتح عليها، المنحنيات والانحدارات والفراغ الرأسي وزوايا الرؤية، والمواقف على الطرق، كما يمكن أن تشمل نظم الصرف والإضاءة.

استعمال وتصنيف المناطق تقسيم المخطط إلى مناطق استعمالات أساسية مع تحديد نوع المبنى واشتراطاته من الخارج، أي الاشتراطات التي تحدد الغلاف الخارجي للمبنى من بروز عناصر اطلال وأبراج وتحديد للارتفاع ضمن شروط المنطقة وزوايا الارتفاع، مساحة القطعة واشتراطات الارتفاع عليها والردود والتغطية والنسب المسقوفة ونوع الاستعمال وأي قيود بالخصوص، وجميعها تتعلق بتحديد الحجم العام للمبنى والكثافة، سواء كانت كثافة بناء، أو كثافة استعمال أو كثافة سكانية. ومن كل ذلك تأثير هذه الكثافات في المرافق العامة، (طرق، مياه، مجارٍ، كهرباء، هواتف. . . الخ).

تقسيم الأراضي ومضمونها اشتراطات التقسيم والالتزام بشروط المنطقة وتنظيم التقسيم المسبق من حيث التسوية، وإعداد وتجهيز المرافق وتحديد القطع والتسجيل، وتخصيص أراض لاغراض المخطط في حدود 35% بدون مقابل، مع تسجيل وتوثيق التقسيم. كل ذلك وفق المخطط ومستهدفاته.

لائحة المباني الاشتراطات والمعايير للمبنى من الواجهة وإلى الداخل والمعايير الفنية لعناصر المبنى الداخلية، وشروط بروز الأبراج والشرفات والكرانيش والأسوار ونظام التشطيب، وتستهدف توافر سلامة الإقامة أو الوجود أو الاستعمال داخل المبنى، كذلك سلامة المبنى والحدود الدنيا للمقاييس والمساحات بالمبنى التي تضمن هذه السلامة، ويدخل ضمن هذه اللائحة اشتراطات السلامة من الحريق، والحد الأدنى لمقاييس عناصر الاتصال الداخلي كالمداخل والممرات والسلالم، كذلك اشتراطات المناور والأفنية ومتطلبات الإنارة والتهوية والعزل.

والتشريع الليبي الذي ترك العديد من الأسس والمعايير الفنية القابلة للتعديل والتغيير وفق أي مستجدات تقنية أو غيرها من لوائح مركزية أو محلية مرتبطة بالمخطط ومتغيراته، فإنه استهدف المرونة المطلوبة لمواجهة ذلك باللوائح، وأعطى السند القانوني لإصدارها، كذلك سمح بمراعاة الظروف الطبيعية المتباينة في مختلف المناطق، بما يتطلب من لوائح محلية تلبي متطلبات هذه الظروف، بالإضافة إلى التمييز بين المخططات الشاملة والخاصة بحواضر ومدن رئيسية تحتاج إلى لوائح تفصيلية والمخططات العامة المحدودة الاستعمالات والتناقضات، والتي يكتفى فيها بلوائح بسيطة.

استكمال التشريع وتعدد جهات الاختصاص

لقد أشار القانون إلى العديد من المواضيع، ولا سيما تلك المواضيع التي تتوزع فيها الاختصاصات بين عدة جهات، أي أمانات أو قطاعات. ولعل أكثر الأمثلة وضوحاً، تلك المواضيع التي لم تستكمل لوائحها لأنها تتعدى مجال البلديات، أي المرافق، مثل:

- الطرق حيث تتداخل الطرق الخارجية مع الطرق الداخلية في المدن.
- لوائح المنافع العامة والداخلية، حيث تتداخل مع قطاعات الكهرباء والصناعة والصحة والمواصلات.

هذه المواضيع تحتاج إلى التنسيق سواء من قِبل الأمانات المختصة والمناط بها تنفيذ القانون، أو بالتعاون مع القطاعات ذات العلاقة، إلاّ أن التشريع الأساسي الذي لم يستكمل بعد، ومجاله ينحصر في مجال المعايير الصحية، وأن هذا الموضوع موزع بين عدة جهات، أهمها:

قطاع المرافق، قطاع الصحة، قطاع الإسكان، قطاع الصناعة، إلى غير ذلك من القطاعات المرتبطة به. وإن مجال هذا التشريع تطور من مجال الهندسة الصحية إلى مجال أوسع وعنوان أعم يعرف الآن بمجال حماية البيئة، وعلى الرغم من صدور قانون حماية البيئة، إلاّ أن الأسس التفصيلية المتعلقة أو المكملة للجوانب الحضرية لم تطور بعد في لوائح تفصيلية والتي ظهرت بعد السبعينيات ببروز التلوث ومبدأ حماية البيئة، وما

يتضمن مجال حماية البيئة من أسس ومبادىء ينبغي مراعاتها لحماية الإنسان والطبيعة من سلبيات التلوث، وما يحدثه من أضرار على صحة الإنسان والطبيعة.

إن هذه المجالات والتي تتكامل مع قانون تخطيط المدن والقرى والتي يجب إعداد تشريع لها لتغطي بعض المجالات الأساسية، مثل:

1 ــ نوعية المياه ومعاييرها، ونظم توزيعها.

2 ــ أسلوب الصرف الصحي.

3 ــ معايير المعالجة للمجاري والآبار السوداء.

4 ــ الجوانب الصحية للمحلات العامة. (المطاعم، السلخانات، المصايف وغيرها).

5 ــ صرف الفضلات (الصناعية، المستشفيات).

6 ــ نظم التخلص من فضلات الوقود والزيوت لمحطات غسيل السيارات.

7 ــ أسلوب التخلص من القمامة.

8 ــ الحماية من التلوث الصناعي.

إلى غير ذلك من المواضيع التي تندرج ضمن حماية البيئة.

التشريع والمعايير الفنية

يعتبر التشريع في مجال التخطيط الحضري والمباني أداة من أدوات تنفيذ المخطط لتوجيه التطور للهدف المنظور من خلال المخطط أو المخططات، سواء كانت هذه المخططات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، وترجم وجه أو أكثر من أوجهها إلى مخطط طبيعي أو حضري. وهذه الترجمة للمخططات تطلبت التعبير عنها بمعايير فنية استهدفت ضمن المخطط، ويعني ذلك أن هذه المعايير تمثل الصورة المتوقعة مع نهاية المخطط (أي المستهدف)، وأن حدودها وإطارها يستقيان من هذه المخططات أو من المعايير الفنية الأخرى.

ومن هذا الموجز، فإننا نستطيع أن نقرر أن معايير التشريع في هذا المجال يمكن أن

تحدد بالآتي:

ــ معايير متوقعة من الدراسة.

ــ معايير مستهدفة من الدراسة.

ــ معايير فنية محضة.

ولتوضيح ذلك، فإن توقعات النمو السكاني وما يتعلق به من مؤشرات تعطي معايير متوقعة، وكذلك العديد من المؤشرات الأخرى التي تحدد من خلال توقعات الدراسة، كحجم العائلة وهيكلية السكان، وبالتالي علاقة ذلك بالمسكن ومتطلبات المجتمع، كذلك تطور المواد والتقنية وتأثيرها في لوائح المباني والمرافق... الخ.

أما مستهدفات الدراسة، فإنها متأثرة باستراتيجية المخطط، مثل التوجه الاقتصادي ومتطلبات الأراضي لمختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية (زراعية، صناعية، خدمات) وما يقع ضمنها من استعمالات مثل السياحة، والنقل والترفيه والنشاط الحرفي والإنشاءات إلى غير ذلك، والإستراتيجية تحدد المعايير المستهدفة لكل ذلك، وبمثله تحدد المعايير الخاصة بالكثافة العامة والكثافة السكنية وبالتعليم والإسكان والمرافق الاجتماعية ومتطلبات البنية الفنية.

أما المعايير الفنية، فهي التي تحدد على أسس فنية كحد أدنى، مثل المساحات المناسبة للعمل والسكن وارتفاع الأبواب، ارتفاع درجات السلالم، معايير التهوية والإضاءة، ومعايير السلامة. ونستخلص من كل ذلك أن المعايير المدرجة بأي تشريع يجب أن تستند إلى دراسات تخطيطية وأسس فنية، وتنسجم مع توقعات المخطط ولا تطرح ارتجالاً.

وتجدر الإشارة إلى الفرق الواضح بين التشريع وما يحويه من أسس ومعايير فنية وبين المعايير التخطيطية الفنية التي يهتدى بها في الدراسات، حيث الأخيرة وحدة قياسية لأغراض الدراسة تترجمها إلى متطلبات وحدود دنيا أو قصوى. كذلك يشار إلى الفرق بين المعايير والمواصفات الفنية ومعايير التشريع، حيث أن الأولى تمثل معايير قياسية فنية يهتدى بها أو تتبع في المجالات المهنية وتتطور طبقاً لتطور التقنية وما يستجد بها، والثانية تخص المواد وطرائق صناعتها وأسلوب التنفيذ والاختبار والمعايير الاختبارية،

بينما الأخيرة تخص ما يتطلب توفيره كحد أدنى مستهدف أو نظام عام يعد طبقاً لأسس تشريعية محددة. وقد يتعذر إيجاد فصل واضح بين الأولى والأخيرة، حيث إن كليهما تحكم المجال نفسه في كثير من الأحيان، مثل مجال المباني والطرق، إلاّ أن الأخيرة تتضمن المستهدف كحد أدنى، ولا تتطرق إلى العديد من التفاصيل.

ونستخلص من كل ذلك أن مستهدفات التشريع يجب أن تشمل، إلى جانب ما تم الإشارة إليه، أساسيات ومستهدفات قانونية عامة للوصول إلى المعايير المدرجة بالمخطط وتوقعات ومستهدفات المخطط إلى جانب المعايير الفنية المحضة، وبالتالي يجب أن يصاحب اعتماد الدراسات التخطيطية مراجعة عامة لمضمون التشريعات (اللوائح) من معايير وحدود، ومدى انسجامها مع الأهداف العامة للمخطط وفاعليتها في تحقيق التوقعات والمستهدفات، كذلك ملاءمة المعايير الفنية للتطور في مجال التقنية، واحلال التقنيات والمواد المستجدة بديلاً لتلك المدرجة بالتشريع، والتي اختفت بحكم التطور والإحلال.

التشريع والبيئة والقيم والتراث

تم تناول العديد من الأسس التشريعية والفنية التي تمثل مضمون أي قانون وما يتبعه من لوائح وقرارات تخص التخطيط الحضري والمباني، وبالتالي من ضمن هذه الأسس شمولية التشريع لمتطلبات البيئة والمحافظة على قيم المجتمع الفاضلة وصيانة تراثه، إلاّ أن هذه المفاهيم قد يسهل ترجمة بعض من فحواها إلى معايير مادية كمتطلبات البيئة المناسبة للإنسان من حماية من الحرارة أو البرودة أو أشعة الشمس أو المطر أو الثلج، كذلك حماية البيئة من المؤثرات السلبية والمحافظة أيضاً على التراث المادي من مبانٍ خاصة تتعلق بالآثار والعاديات والحفريات، وغير ذلك. إلاّ أن مفهوم القيم سواء تلك القيم المستقاة من البيئة أو القيم الخلقية بما انغرس في المجتمع من أسلوب حياة ومعاملات اجتماعية وعلاقة جيدة إلى غير ذلك من قيم للمجتمع العربي الإسلامي، فإنها قيم في فحواها ومضمونها الكبير يصعب ترجمتها إلى معايير وقياسات تدرج ضمن فحوى التشريع، على الرغم من أن التشريع يجب أن يستهدف في إطاره العام المحافظة على قيم المجتمع، وقد نقلت إلينا التشريعات الحديثة التي نقلناها عن الغرب الكثير من

القيم المادية التي حافظوا على مضمونها وتعذر علينا عند نقلنا أو اقتباسنا لهذه التشريعات غرس قيم وتراث مجتمعنا، وذلك بما أبهرتنا به حضارة الغرب وما وصلوا إليه من تقدم وما نحنّ فيه من تخلف. وهذا أدى إلى وجود مسافة نسعى إلى تقليصها مقتفين آثارهم، ولم نحاول البحث على مسارات أخرى قد تكون أجدى لنا، وبالتالي كان نتاجنا نسخاً من إنتاج الغرب، استقت حضارته معظم أساسياتها من نظم مدننا القديمة وقدمت إلينا بوجهها الجديد، وعند اقتباسنا أو نقلنا لكل ذلك لم نحاول غرس ودمج قيمنا وتراثنا ضمن هذا الاقتباس والنقل، ولم تتح هذه المسيرة القصيرة تقييم كل ذلك أدى إلى استقاء تراثنا من خلالهم كنظريات جديدة مثل الأسواق المقفلة، والخصوصية في السكن واستعمال أسلوب البيت العربي والاستفادة من الطبيعة للتأقلم ونظام الوحدات السكنية المتداخلة (كلستر) المماثلة لنظم البناء في المدن الصحراوية العربية (غدامس، غات)، إلى غير ذلك مما يقدمه لنا الغرب كإبداع وعطاء غربي أصيل.

ولعلنا نحتاج إلى صحوة في هذا المجال تعمق مفاهيم البيئة والتراث والقيم ومدى اعتبارها أسساً لعملنا الفني والتشريعي.

استيعاب التشريع وأجهزة التنفيذ

نظراً لحداثة التشريعات، والمخططات أيضاً، فإن المحافظة على تطبيقها كثيراً ما تُواجه بالإهمال أو التجاوز لعدم استيعاب الأهداف، أو لتعارض ذلك مع الرغبات الشخصية أو تصورات المسؤولين وحاجتهم الملحة لوجود حلول سريعة، مما يستوجب التوجيه أو التوعية، كما يلاحظ قلة المختصين في مجال التخطيط الطبيعي، الأمر الذي أوكل أعمال التخطيط إلى مهندسين ذوي اختصاص آخر، وبالتالي تناولهم لمجالات التخطيط الطبيعي أو الحضري بمفهوم ومنطلقات خالفت في كثير من الأحيان أهداف المخطط.

يلاحظ من تتبع الممارسة بالنسبة لتنفيذ واحترام التشريعات في مجال التخطيط والمباني وتنفيذ مضمون المخطط، أنها تكاد تكون مختصرة على أمانات المرافق سواء من حيث تطبيق المخططات وما يرافقها من تشريعات، أو فرض ذلك على المباني الخاصة أو

تلك الجهات التي تتقدم إليها، أي على المشاريع التي يتم تقديمها لأمانات المرافق. إلاّ أن معظم الجهات الأخرى ويأتي في مقدمها مشاريع الإسكان والعديد من القطاعات الأخرى، لا تلتزم بما جاء في المخطط والتشريعات المرافقة، الأمر الذي أخلّ بمضمون المخططات ومعظم اللوائح الخاصة، فلا نجد احتراماً لكثافات المناطق والارتفاعات بها، كما نلاحظ غياب مشاريع المرافق التي يجب تنفيذها موازية لأي تطور إسكاني. أضف عدم التزام معظم القطاعات بمضمون المخطط والتشريع حيث نجد سوء استغلال للحرية التي منحها التشريع للمشاريع العامة، مثل تطوير منطقة في ظل كثافة واستعمال محدد لها حيث يتم التطور بالخروج عن كل ذلك، أو السماح بتنفيذ مشاريع عامة لخدمة المنطقة تتطور إلى تنفيذ مشاريع غير متجانسة وتخلّ بالتوزيع العام للأراضي، كذلك الاخلال بنظام شبكات الطرق بالمخطط، علما بأن التشريع ملزم لجميع الجهات، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات عامة أو أمانات أو بلديات، وان التشريع هو لمصلحة المجتمع وملزم لكل شخص وكذلك لأجهزة وقطاعات المجتمع.

المراجع

(1) اعتمد المؤلف في كتابة هذا الباب أساساً على خلفيته المهنية ومعايشته لمسيرة التخطيط الحضري بليبيا خلال النصف الثاني من هذا القرن، وكان أهم المصادر إلى جانب ذلك ما يلي:

أولاً ـ كتب

1 ـ المدينة الإسلامية.

(د. محمد عبد الستار عثمان، عالم المعرفة ـ الكويت سنة 1988.

2 ـ المدينة على مر العصور.

أصلها وتطورها ومستقبلها (الجزء الأول).

لويس ممفرد (مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) القاهرة ـ نيويورك.

3 ـ طرابلس في 100 سنة.

بلدية طرابلس.

4 ـ القانون رقم (5) لسنة 1969 لتخطيط المدن والقرى واللوائح الصادرة بموجبه.

ثانياً ـ تقارير وأبحاث

1 ـ دراسات وتقارير إدارة التخطيط العمراني وتقارير المخططات الأولى والثانية الإقليمية والمحلية 1980ـ2000.

2 ـ رسالة المؤلف لنيل شهادة الماجستير قدمت سنة 1960 باللغة الإنجليزية في مجال مراقبة الكثافات في المناطق السكنية، لقسم تخطيط المدن والإقليم بجامعة نورث كارولينا، الولايات المتحدة.

3 ـ المعايير التخطيطية، التقرير رقم (2) المعد من لجنة تقييم المخططات الإقليمية والمحلية سنة 1981.

4 ـ اتجاهات حوادث المرور في الجماهيرية.

ورقة أعدت من المؤلف وقدمت في الندوة الخاصة بحوادث السير على الطرقات التي عقدت في طرابلس بتاريخ 10ـ11 من شهر مايو سنة 1989.

5 ـ تطور وتكامل خدمات البلدية في الجماهيرية.

ورقة أعدت من المؤلف وقدمت في ملتقى المدن العربية بالمغرب ـ مراكش سنة 1990.

6 ـ تطور التخطيط الحضري بالجماهيرية.

ورقة أعدت من المؤلف وقدمت في الملتقى المغاربي للهيئة العمرانية، تونس في 22/11/1990.

7 ـ التشريع في مجال التخطيط الحضري والمباني.

ورقة أعدت من المؤلف وقدمت في ملتقى «مجتمع وعمران»، تونس سنة 1991.

الباب الخامس

النمو السكاني والتوجه الحضري

لمحة تاريخية عن التوجه الحضري:

مرّ العديد من الأقطار الأوروبية والبلاد المتقدمة بمرحلة النمو السكاني والنقلة السكانية من الريف إلى الحضر، وهذه النقلة صاحبت المرحلة التاريخية للتطور العلمي والتقني والاجتماعي لهذه المجتمعات، وما صاحبها من تطور في المجالات الاقتصادية، كالصناعة والنقل وإنتاج الطاقة بمختلف وسائلها، كذلك تطور فني في مجال العمل الزراعي باستبدال الطاقة البشرية والحيوانية بآلات للإنتاج الزراعي، والتي أدت إلى تقليص كبير في متطلبات اليد العاملة الزراعية، والاستغناء عن أعداد كبيرة من القوى العاملة في هذا القطاع. كذلك في مجال التطور والتوسع في المرافق العامة وتعميمها، من مياه شرب وصرف مجارٍ ومياه أمطار وشبكات كهرباء، وهواتف وانتشار للخدمات الاجتماعية والصحية لهذه المجتمعات. وبالتالي، فإن هذه النقلة قد تمت على مدى زمني طويل امتد حوالي ثلاثة قرون ابتداءً من القرن الثامن عشر، وخلال فترات حضارية متدرجة في التطور والوسائل، وفي ظل نمو اقتصادي واجتماعي طبيعي لهذه المجتمعات، مما مكّن هذه المجتمعات من استيعاب النقلة وتحمل سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها. ولم تتم هذه النقلة من خلال هجرات ريفية ضخمة نحو عدد محدود من المدن الرئيسية وبإمكانيات قاصرة عن استيعاب الوافدين.

هذه المرحلة المماثلة من النمو السكاني المتسارع، والتوجه إلى المدن الرئيسية بدأت بالبلاد العربية مع أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، إلاّ أن ذروتها ظهرت بوضوح مع فترة التطور التي تمت بالأقطار العربية على إثر الحرب العالمية الثانية، وما

صاحب هذه المرحلة من تطور في المجالات الخدمية اعتمدت في العديد من البلاد العربية على الثروة النفطية، وما صاحبها من إمكانيات مالية والتي لم يتم الحصول عليها من خلال مساهمة إنتاجية من مختلف قطاعات المجتمع، الأمر الذي حق لكل فرد الاستفادة من هذه الإمكانيات الوطنية.

ولحاجة المجتمعات العربية الملحة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وما تحتاج إليه المدن من بنية في شبكات المرافق، فقد وجهت معظم هذه الإمكانيات المالية لهذه الأوجه الأمر الذي أدى إلى عدم مساهمة المواطن في تكلفة هذه الاستثمارات، وبالتالي أدت هذه المرحلة من التنمية والتطور للمجتمعات العربية إلى نموسكاني متسارع، وإلى توجه سكاني إلى المدن الرئيسية والعديد من الحواضر، واعتبرت الخمسينيات من هذا القرن بداية لهذا التحول الذي شوهد في معظم الأقطار العربية وإن كان بدرجات متفاوتة من قطر إلى آخر في مقدمتها البلاد النفطية (السعودية والخليج وليبيا) والبلاد المتجهة للتصنيع، كأقطار (المغرب ومصر وسوريا) وخصوصاً، أن معظم الأقطار العربية قد استقل عن المستعمر مع أواخر الأربعينيات وعقد الخمسينيات وأوائل الستينيات، مما استوجب أن يحل العنصر العربي محل الأجنبي الذي كان يستوطن الحواضر. إن جميع الأقطار العربية تسير في الإتجاه نفسه وينتظر أن تصل إلى النسب نفسها خلال عقود محدودة قادمة، وهذا التحول يرفع نسبة سكان المدن من 10% من إجمالي السكان مع بداية هذا القرن إلى حوالى 70% أو أكثر، وتقلص سكان الريف من 90% من سكان كل قطر إلى حوالى 30% منه فقط أو أقل، ولعل هذه النسبة تعني بقاء سكان الريف في اعدادهم الرقمية نفسها التي كانت عليها، وأن جميع الزيادات في السكان سيتم استقبالها بالمدن الحالية والجديدة، والجماهيرية تمثل عينة لهذا التطور، على الرغم مما صاحب تاريخها من استعمار ايطالي فاشي شلّ إمكانياتها لفترة ثلاثة عقود من النصف الأول لهذا القرن.

الوضع السكاني والحضري في ليبيا لمرحلة ما قبل التحول

ضمت الجماهيرية العديد من المدن والواحات والتي كانت تمتد على طول الساحل الليبي المطل على البحر المتوسط، كطرابلس وزوارة والعجيلات وصرمان والزاوية

والخمس وزليتن ومصراتة واجدابيا وبنغازي والمرج ودرنة، كذلك العديد من القرى الداخلية والواحات، بالإضافة إلى عدد من المدن الرئيسية الواقعة على طرق القوافل، كغدامس ومرزق وغات وزويلة وزلة وهون وسوكنة وودان وجالو والكفرة، كذلك بعض بلدات ومدن الجبل الغربي كغريان ويفرن وجادو وكباو ونالوت، كذلك بعض البلدان الداخلية كمسلاتة وبني وليد ومزدة. الاّ أن هذه البلدان والمدن محدودة السكان ومحدودة المساحة ولم يلاحظ عليها توسع كبير في حجمها أو ارتفاع في عدد سكانها طيلة العهد الاسلامي ونتيجة وجود أسوار وحصون عليها، أو لصعوبة امتدادها لوجودها بمواقع محمية بعوامل طبيعية ومحدودة المساحة. كل ذلك نتيجة ما مر بها من صراع سواء خلال فترة الفتوحات لشمال أفريقيا أو نتيجة الهجرات العربية أو ما لحقها من مواجهات بين مختلف الإمارات للسيطرة عليها، ولم يلاحظ نمو يذكر في حجم سكانها خلال مختلف العصور السابقة، ولم يشاهد تطور أو نمو ملحوظ على هذه المدن، سواء أكان في مساحتها أم عدد سكانها، وإن ازدهرت نسبياً في فترات تاريخية وذبلت في غيرها. وينطبق ذلك على المدن الرئيسية والعتيقة كطرابلس، حيث تعود أسوارها إلى القرون الأولى للفتح الإسلامي، أي أن مساحتها الحالية تعود إلى ما يزيد على عشرة قرون، وبمثله معظم المدن والقرى الأخرى التي كانت مسورة كغدامس وغات وسوكنة وزويلة، وغيرها. وقد كانت بلدة الفقه المسورة تقفل أبوابها ليلاً حتى عقد الخمسينيات من هذا القرن.

وقد استمر وضع المدن والقرى الليبية على ما هو عليه حتى أواخر القرن الماضي، ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل اقتصادية وجغرافية واجتماعية وصحية ودفاعية، ولعل أهمها اعتماد معظم السكان على النشاط الزراعي والرعوي، الأمر الذي استوجب استقرار السكان في مواقع نشاطهم، سواء أكانت قرى ريفية وبساتين أم حقولاً أم مناطق رعوية، كما كان جزء كبير من سكان الجماهيرية بدواً رحلاً، وان النشاط التجاري الذي كان قائماً في العديد من هذه المدن لم يستوعب العدد الكبير من القوى العاملة في هذا المجال، حيث أظهر إحصاء سنة 1954 أن السكان البدو الرحل مثلوا 25% من السكان.

وقد كانت إمكانيات الإنتاج تعتمد بالدرجة الأولى على طاقة الإنسان وما يسخره من حيوانات يجب قيادتها وتوجيهها بشرياً، سواء في الزراعة أو التنقل أو التجارة أو الصناعة، مثل طواحين الحبوب ومعاصر الزيتون ورفع الماء من الآبار، أو في وسائل النقل والسفر والحرث والدرس.

وإضافة إلى هذه العوامل الأساسية التي حافظت على حوالى 90% من السكان في المناطق الزراعية والريفية، نجد ظروف الحياة في المدن متأثرة بكثير من العوامل السلبية التي تحد من نموها، على الرغم مما تحويه هذه المدن من مقومات ومغريات. ومن هذه السلبيات التي حدت من نمو وتوسع المدن، وجود أسوار وحصون وستائر وخنادق حول العديد من هذه المدن، كذلك وجود العديد من المدن والبلدات ضمن مواقع محصورة في مواقع طبيعية لا تسمح بالتوسع والامتداد، وبالذات تلك البلدات الواقعة على حافة التلال أو الواحات المعتمدة على مصدر المياه، مما أثر في نظام المباني والمعيشة والحياة الاجتماعية في هذه المدن. وقد كانت الكثافة السكانية في هذه المدن الرئيسية مرتفعة جداً. ولعلنا نستطيع تحليل ذلك من خلال تحليل وضع مدينة طرابلس، حيث كانت معظم التقديرات لسكانها خلال القرون الثلاثة الماضية تراوح بين 10،000 و25،000 نسمة، مقابل مساحة إجمالية للمدينة قدرها 40 هكتاراً. وهذا يعني أن الكثافة الإجمالية في المدينة كانت تراوح بين 250 شخصاً و600 شخص للهكتار، وهي كثافة مرتفعة بالمقارنة بما يقوم حالياً من كثافة حضرية إجمالية مناسبة بين 50 إلى 150 شخصاً/ هكتار، وهذا الوضع للكثافات المرتفعة كان ينطبق على معظم المدن المسورة.

كما أن نظام الفصل الكامل بين المدن وخارجها نتيجة وجود أسوار وأبراج وستائر وخنادق حول المدن وأبواب تقفل ليلاً وساحات خارجية خاصة بالمدينة، كأسواق يومية أو أسبوعية أو موسمية يجب تركها فضاءً لأداء وظيفتها التسويقية، أو لأغراض دفاعية وتحصينات متقدمة، ولتعرّض هذه المناطق المحيطة بالمدن للأخطار أثناء الحروب والاضطرابات. كل ذلك أدى إلى وجود فاصل واضح وصريح بين المدن والمناطق الريفية المحيطة، ولم تظهر حول هذه المدن مباشرة أي ضواحٍ وإن كانت تحيط بمعظم

المدن مناطق زراعية كثيفة مستوطنة من قِبل العاملين فيها، وقد ابتدأ ظهور قصور ومنتزهات المنشية حول مدينة طرابلس مع النصف الثاني للقرن السابع عشر، وهي عبارة عن بيوت فخمة داخل بساتين جميلة مملوكة من قِبل سكان المدينة الأثرياء والحكام والوجهاء والقناصل، وكانوا يخرجون إليها في فصلي الربيع والصيف، وفي المناسبات والاحتفالات. ولم تغير هذه البيوت من طبيعة المنطقة الزراعية المحيطة أو تضفي عليها طبيعة الضاحية، كما حدث في العديد من مدن أوروبا التي بدأ خروجها وعمرانها للضواحي مع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لقد كان لارتفاع الكثافة السكانية في المدن، وعدم وجود نظام سليم لتزويد المياه وصرف المجاري، أن تعرضت المدن من آن لآخر لكوارث وبائية تسببت بوفاة معظم سكان المدينة، مما تطلب الحجر والفصل الكامل لسكان المدينة عن المناطق الخارجية، الأمر الذي يعزى إليه الحد من نمو سكان المدن وعدم الرغبة في استيطانها. وكانت المدن سابقاً لا تواجه بموجات هجرة إليها كما نلاحظ اليوم نتيجة فائض سكاني، أو بحثاً عن موقع عمل، حيث إن فرص العمل بالمدن محدودة وتتطلب خبرات مكتبية أو حرفية أو إمكانيات مالية لمزاولة عمل حكومي أو حرفي أو تجاري، باستثناء هجرة الأندلسيين المسلمين الذين أجبروا على ترك الأندلس وتوجهوا لشمال أفريقيا حيث وصل عدد محدود منهم إلى المدن الليبية، وتوجه البعض منهم إلى درنة وبنغازي.

نستخلص من كل ذلك، أن المدن الليبية لم تواجه نمواً يذكر في سكانها على حساب سكان الريف أو استقطابهم خلال القرون الماضية، ولعلها واجهت انخفاضاً في سكانها بسبب هجرات عكسية، نتيجة الحروب أو الغزو أو الأوبئة. فقد واجهت مدينة طرابلس الغزو الإسباني في سنة 1510م، مما أدى إلى هجرة معظم سكانها إلى مدينة تاجوراء والذي كان مقدراً بحوالى عشرين ألف نسمة، ولم يبق منهم إلاّ عدد من العائلات لم يتجاوز عددها 500 عائلة، أي ما يعادل حوالى 10% من سكانها في أكثر الأوقات اطمئناناً وهدنة. ولهذا السبب، نجد القول المأثور بأن سكان طرابلس الأصليين هم سكان تاجوراء حالياً. ويعزز هذا القول واقع نظام سكان تاجوراء الذي

لا يوجد فيه نظام قبلي ذو جذور عميقة أسوة بمدينة طرابلس، بينما نجد معظم سكان ليبيا سواء استوطنوا المدن أو خارجها، ينتمون جميعهم إلى النظام القبلي، وأن المهاجرين من غرب ليبيا الذين استوطنوا مدن منطقة برقة وقامت هذه المدن بدوافع هذه الهجرات، يستمرون في انتسابهم إلى القبائل الأم بالبلد المهاجرين منها. مثل الانتماء القبلي لبعض من سكان بنغازي والمرج ودرنة وطبرق وغيرها من المدن ببرقة، والذين يرجعون إلى قبائلهم الأم بمصراتة وزليتن وتاجوراء وبني وليد ومزدة والعجيلات والزنتان، وبعض مناطق الجبل الغربي وقبائله.

كما واجهت بعض المدن الليبية موجات من الطاعون، حيث اجتاح هذا الوباء طرابلس مع أواخر القرن الثامن عشر في عهد علي باشا القرة مانللي، كما اجتاح الطاعون أيضاً مدينة بنغازي خلال سنتي 1858م و1874م.

هذا الوضع الذي مرت به المدن الليبية بدأ يظهر به نوع من التحول نتيجة لتطور نسبي بليبيا ظهر مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، نتيجة لما حدث من تطور في المجالات الاقتصادية والصحية والخدمية، والتي تمثلت في ظهور سفن نقل متطورة، وبداية خدمات بريدية وهاتفية، وتزويد مدينة طرابلس بمياه الشرب من خلال حنفيات عامة، وبداية تأسيس خدمات بلدية منظمة مع إدخال نظام البلديات، حيث بدأ النظام البلدي لبلدية طرابلس ابتداءً من سنة 1870م، وقد صدر قانون إنشاء البلديات في ليبيا مع بداية سنة 1877م. كما تم رفع نظام قفل أبواب مدينة طرابلس ليلاً مع بداية سنة 1881م. وتم إنشاء العديد من المنشآت الاجتماعية، كالمستشفيات والمدارس العليا والمدارس الحرفية والمهنية، وتم كل ذلك خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث شيدت مثل هذه المنشآت خارج أسوار المدينة، كما صاحب هذه الفترة خروج العمران العام والخاص المتمثل في أسواق ومبانٍ إدارية وضواحٍ سكنية امتداداً للمدينة، عرفت بشارع العزيزية وحي بالخير وحي ميزران. وامتدت طرق رئيسية خارجية جديدة منطلقة من باب المنشية (باب هوارة قديماً) متمثلة في الشارع الغربي (جادة عمر المختار) وشارع الوادي (عمرو بن العاص) وشارع المغاربة (الفاتح) وشارع العزيزية (الشهيد محمد المقريف) وانشىء العديد من المباني العامة على امتداد هذه الطرق، كمبنى

البلدية والمستشفى التركي والثكنات وبعض المباني الإدارية، ومدرسة الفنون والصنائع. وقد ارتفع عدد سكان مدينة طرابلس وضواحيها إلى 30،000 نسمة، كما ظهر ذلك من الإحصاء الذي تم مع بداية سنة 1911م قبل الغزو الإيطالي بقليل.

كما شهدت مدينة بنغازي في أواخر القرن الماضي تطوراً في المجال الصحي، حيث شيد مستشفى بضاحية البركة، وامتد العمران لهذه الضاحية وتم ربطها بطريق بمركز بنغازي عبر سبخة السلماني، كما شيد بهذه الضاحية ثكنة عسكرية ومبنى للمحاكم، وامتد العمران بظهور بعض القرى حول مدينة بنغازي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما شاهدته مدينة طرابلس وبعض المدن الساحلية من تطور لم يلاحظ بالمستوى نفسه على المدن الداخلية التي كانت تستند في نشاطها إلى تجارة القوافل، نظراً لتدهور تجارة القوافل نتيجة إيقاف تجارة الرقيق، وكذلك تحول النشاط التجاري إلى الموانىء الإفريقية على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا خلال الفترة نفسها ابتداءً من 1870م. وقد انتهت هذه التجارة بتحكم الاستعمارين البريطاني والفرنسي في البلاد المجاورة الجنوبية، والاستعمار الإيطالي لليبيا، وأدى ذلك إلى تقلص مدن مشهورة بليبيا كانت تعتمد على التجارة مع أواسط افريقيا، كغدامس ومرزق وغات وبلدات الجفرة والكفرة والواحات.

وقد مثلت فترة الاستعمار الإيطالي سنة 1911م إلى سنة 1942م فترة تقلص سكاني، كما أدى هذا الاستعمار إلى توقف نمو معظم المدن الليبية الساحلية والداخلية، سواء أكان ذلك نتيجة الحرب والمقاومة الليبية لهذا الغزو أو لتوقف العديد من النشاطات والعلاقات بين المدن والريف، حيث احتمى المستعمر بأسوار المدن والقلاع وما شيده من أسوار جديدة حول المدن معظم فترة بقائه، ومن ذلك ظهرت الأسوار الإيطالية في العديد من المدن الليبية وشكلت أحد معالمها المستحدثة، وبالتالي لم يلاحظ نمو سكاني للبلاد، ولم تتطور إلاّ مدن محدودة استهدف المستعمر الاستيطان بها، تمثلت في زوارة وطرابلس والخمس ومصراتة وبنغازي والمرج ودرنة وطبرق، وجميع هذه المدن تضررت من نتائج الحرب العالمية الثانية، سواء بسبب الغارات الجوية أو البحرية أو نتيجة الكر

والفر بين الحلفاء والمحور على معظم هذه المدن. ولم يستقر الحلفاء في المدن الشرقية بليبيا إلاّ في الاحتلال الثالث لها في نهاية شهر ديسمبر سنة 1942م، وتدل الإحصائيات والتقديرات أن عدد سكان ليبيا لم يزداد منذ الاحتلال الإيطالي وحتى منتصف هذا القرن، إن لم يتقلص، فقد كانت معظم التقديرات لسكان ليبيا مع نهاية القرن الماضي تراوح بين مليون ومليون ونصف وبمتوسط 1،200،000 نسمة، وكان عدد سكان طرابلس حسب آخر إحصاء تركي سنة 1911م، أي سكان ايالة طرابلس وصل إلى 546، 576 نسمة. وإذا ما استدل من هذا الرقم للوصول إلى إجمالي سكان ليبيا بإضافة متصرفية بنغازي وباقي منطقة الخليج ومراعاة الظروف الذي تم فيها الإحصاء، فإننا نستطيع أن نصل إلى رقم متحفظ لإجمالي سكان ليبيا في بداية هذا القرن يصل إلى 900،000 نسمة. وإذا ما قورن هذا الرقم بنتائج الإحصاء السكاني الذي تم خلال العهد الإيطالي في سنة 1936م، حيث وصل إجمالي السكان إلى 848،000 نسمة بمن فيهم الإيطاليون وكذلك نتائج إحصاء سنة 1954م، حيث كان إجمالي السكان 1،089،000 نسمة، فإننا نستطيع أن نقرر أن سكان ليبيا مع مغادرة المستعمر الإيطالي لكامل التراب الليبي في أوائل سنة 1943م كان أقل من 900،000 نسمة منهم حوالى 70،000 إيطالي، وهذا يعني أن عدد السكان الليبيين قد تقلص خلال الفترة من سنة 1911م وحتى نهاية سنة 1942م، نتيجة الاستشهاد وسوء أوضاع السكان العرب والهجرة إلى الخارج، وكذلك عدم وجود أي نمو طبيعي، إن لم يكن تقلص. (انظر الكشف التالي رقم (4) لتطور سكان ليبيا من سنة 1911م وحتى سنة 1984م، وكذلك المنحنى للنمو السكاني الخاص للفترة نفسها).

كشف رقم (4)

تطور سكان ليبيا خلال الفترة 1911م إلى 1984م

الإقليم	إحصاء سنة 1911م	إحصاء سنة 1936م	إحصاء سنة 1954م	إحصاء سنة 1964م	إحصاء سنة 1973م	إحصاء سنة 1984م
طرابلس	508،426			1،005،610	1،428،594	2،287،798
بنغازي	330،000[1]			399،289	587،683	907،888
سبها	54،200			79،327	127،896	255،223
الخليج	13،930[2]			80،143	105،049	186،579
المجموع	806،546[3]	848،000[4]	1،089،00	1،564،369	2،249،222	3،637،488

1 ـ الإحصاء الجزئي الذي تم في متصرفية بنغازي سنة 1911م، سجل عدد (198،345) نسمة إلاّ أنه غير متكامل، وبالتالي كانت تقديرات سكان المتصرفية جملة حوالى 330،000 نسمة، قد يكون جزء منها يخص منطقة الخليج (اجدابيا والواحات والكفرة).

2 ـ هذا الرقم يخص سكان منطقة سرت فقط، ولا يشمل سكان المناطق التالية: البريقة، اجدابيا، الواحات، الكفرة، حيث إنها لم تكن ضمن المناطق الإدارية لمديرية سرت.

3 ـ هذه الأرقام طبقاً لإحصاء سنة 1911م في ظل ظروف العهد العثماني من حيث عدم توافر وسائل الاتصال الحديثة أو المواصلات الجيدة، وكذلك لوجود السكان الرحل، الأمر الذي يفرض أن سكان البلاد يتجاوز الأرقام الإحصائية بـ 10% أو أكثر. وبالتالي، يمكن اعتبار عدد سكان ليبيا في سنة 1911م حوالى 900،000 نسمة.

4 ـ إذا استنزل من هذا الرقم عدد الإيطاليين المشمولين في الإحصاء ويتجاوز عددهم 70،000 نسمة، نجد أن سكان ليبيا من العرب الليبيين حوالى 778،000 نسمة، أي أقل من نتائج إحصاء سنة 1911م.

إن المنحنى الخاص بالنمو السكاني، والذي رسم من واقع الأرقام الإحصائية من السنوات 1911م وحتى 1984م، يعبر عن المسار لواقع النمو السكاني خلال الفترة (1911 ـ 1984)، أما امتداد المنحنى حتى سنة 2000م، فقد اعتمد على التوقعات المستقبلية للنمو السكاني، وهو يعبر عن النهج المتوقع للنمو السكاني حتى سنة 2000، إلاّ أن المهم في الموضوع أن الرسم البياني لم يظهر بعد التاريخ الذي يتوقع فيه بداية توقف تسارع النمو، أي انخفاض نسبة الزيادة السكانية ومن ثم الوصول إلى حالة الاستقرار والذي يكون فيه المنحنى أفقياً، وهو الاتجاه الذي سارت عليه معظم الأمم والمتمثل في الشكل التالي، المتكون من خمس فترات زمنية، هي:

المنحنى الذي يعبر على منهج النمو السكاني

1 ـ المرحلة السابقة لبداية النمو السكاني.

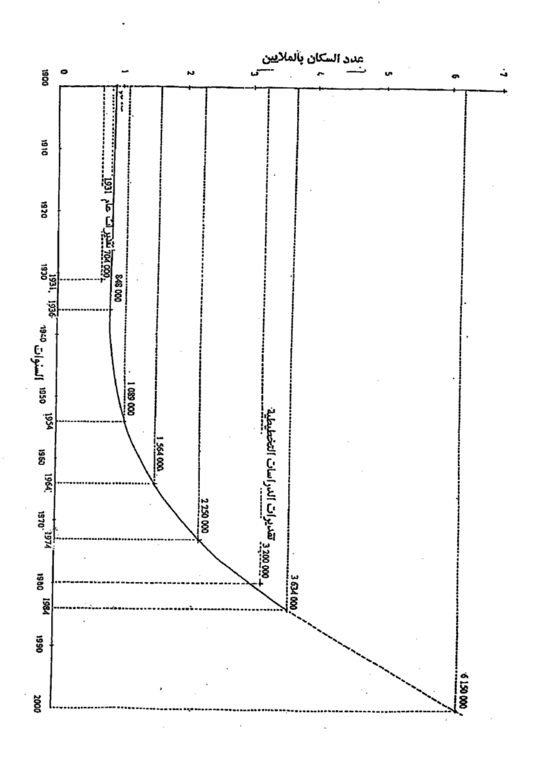
2 ـ مرحلة بداية النمو السكاني.

3 ـ مرحلة تسارع النمو السكاني.

4 ـ مرحلة بداية الاستقرار السكاني.

5 ـ مرحلة الاستقرار السكاني.

نمو السكان بالجماهيرية من سنة 1910م إلى سنة 2000م



تطور المدن الليبية في النصف الثاني لهذا القرن

لقد كانت ليبيا مع عقد الخمسينيات في حاجة ماسة إلى تطوير ما يوجد فيها من مدن وقرى وايجاد العديد من المراكز الحضرية الأخرى، إلاّ أن هذا التطور قد تم بأسلوبين، الأول تطوير المدن والبلدات والقرى القائمة وإزالة ما لحق بها من ضرر نتيجة الحروب، كالغزو الإيطالي والمقاومة الليبية والتي امتدت من سنة 1911م إلى سنة 1931م، والحرب العالمية الثانية والتي استمرت من سنة 1939م وحتى سنة 1946م. والثاني، إنشاء مدن جديدة أسست بغرض أن تكون مراكز إدارية أو بديلة لمدن واجهت كوارث. وقد مثلت المجموعة الأولى معظم المدن الليبية، مثل طبرق ودرنة وبنغازي وطرابلس ومصراتة وغدامس. كما مثلت المجموعة الثانية، مدينة البيضاء ومدينة المرج بالجبل الأخضر، ومدينة سبها في الجنوب ومدينة سرت في الوسط، إلى جانب تطور العديد من القرى والواحات، وكذلك ظهور بعض القرى الجديدة الخدمية كقرى الحدود (العسة، رأس جدير ومساعد وميناء البريقة)، بالإضافة إلى تطوير مدن سكنية للمنشآت الصناعية كالبريقة ورأس لانوف السكنيتين وأبو كماش.

ونستطيع أن نستنتج من كل ذلك، أن هذا الوضع للمدن وما صاحبها من تطور للقائم منها وما خطط لمدن جديدة، كان محدوداً في ظل الوضع السكاني والاقتصادي خلال الخمسينيات، وما اتصفت به ليبيا من أغلبية لسكان الريف خلال الخمسينيات، إلاّ أنه نتيجة لبداية انتشار التعليم وتحسن الوضع الصحي بين المواطنين، ودخول النفط كعنصر محرك للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بدأ يشاهد ارتفاع في معدلات نمو السكان وتوجههم نحو المدن الرئيسية، وبالذات طرابلس وبنغازي، مما أدى مع أوائل الستينيات إلى التركيز في تحسين الوضع العمراني لكل من بنغازي وطرابلس وعدد محدود من المدن الأخرى، كما تم التوجه إلى تطوير بعض المراكز الأخرى.

ويلاحظ أن النمو الحضري والتخطيط لمتطلباته لم يبرز خلال الخمسينيات على كامل الساحة الليبية، وكان ذلك بسبب انخفاض عدد السكان وفق إحصاء سنة 1954م والذي لم يظهر أي زيادة ملموسة للسكان خلال النصف الأول، إلاّ أن إحصاء سنة 1964م كان مؤشراً مهماً في هذا المجال، حيث ارتفع عدد سكان ليبيا حوالى 50%

خلال عشر سنوات، مما استوجب الدخول في مجال إعداد مخططات حضرية لحوالى 184 مركزاً حضرياً خلال سنة 1966م.

النمو السكاني والتحول الحضري في الجماهيرية

كان عدد سكان الجماهيرية من خلال الإحصائيات التي تمت بين سنة 1954م وحتى سنة 1984م متمثلاً في أرقام الكشف التالي مقربة إلى الألف، كشف رقم (5).

كشف رقم (5)

كشف عدد سكان الجماهيرية من خلال الإحصائيات 1954م ــ 1995م

السنة	عدد السكان	ملاحظات
1954م	1،089،000	
1964م	1،564،000	
1973م	2،250،000	
1980م	3،266،000	تقديرات الدراسة الإقليمية
1984م	3،637،000	
1995م	4،900،000	رقم أولي تقريبي

وتشمل هذه الأرقام الليبيين وغير الليبيين، على الرغم من وجود نسبة عالية من غير الليبيين في تقديرات سنة 1980م، وكذلك في إحصاء سنة 1984م قدرت بحوالى 12%.

توقعت الدراسات السكانية للنمو السكاني أن يصل عدد سكان الجماهيرية في سنة 2000م إلى حوالى 6،150،000 نسمة أو يزيد على ذلك، شاملاً غير الليبيين المقدر نسبتهم بـ3% من الإجمالي.

والجدول التالي رقم (6) يحدد التوقع السكاني في الجماهيرية خلال السنوات 1980م ـ 2000م، وفقاً للدراسات الإقليمية (بالآلاف).

كشف رقم (6)

التوقع السكاني للجماهيرية خلال السنوات 1980م ـ 2000م

العدد بالآلاف

	1980م	1985م	1990م	1995م	2000م
ليبيون (ذكور)	1،438	1،747	2،119	2،551	3،043
ليبيون (إناث)	1،367	1،664	2،020	2،334	2،907
المجموع	2،805	3،411	4،139	4،985	5،950
غير ليبيين	441	550	439	276	200
الإجمالي	32،460	3،961	4،632	5،261	6،150

في حين نجد تقدير سكان ليبيا في سنة 1990م وفي منتصف سنة 1992م في دراسة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ضمن تقريرها (الاحصاءات الحيوية)، وفق الآتي بالآلاف، كشف رقم (7):

كشف رقم (7)

كشف بتقدير السكان الليبيين للعامين 1990م و1992م

العدد بالآلاف

السنة	ذكور	إناث	اجمالي
1990م	2،076	1،996	4،043
1992م	2،241	2،155	4،397

ونلاحظ أن تقديرات تقرير الإحصاءات أكثر تحفظاً من توقعات الدراسات التخطيطية التي أعدت حوالى سنة 1980م، علماً بأن الأعداد الواردة في الكشف أعلاه تخص السكان الليبيين فقط ولا تشمل الأجانب، وإذا أضيفت نسبة 12% ممثلاً لنسبة الأجانب، فإن الأرقام متقاربة في سنة 1990م. وتؤكد هذه المقارنات بين مختلف التوقعات المعدة صحة التقديرات المستقبلية للزيادة في الحجم السكاني المستقبلي، علماً بأن نتائج إحصاء سنة 1995م سيكون لها الفصل بالنسبة للتوقعات وواقع الحجم السكاني للعرب الليبيين، وهي لم تنشر بعد.

هذا التوقع للحجم السكاني في سنة 2000م ولعدد 6،150،000 نسمة، لم يتضمن ما سيفرزه التوجه السياسي، والخاص بفتح الحدود الليبية لكل العرب، كذلك ما تضمنته اتفاقيات الاتحاد المغاربي أو الاتفاقيات الثنائية مع مصر وغيرها من الأقطار العربية، والتي تنص على حرية التنقل والعمل لمواطني هذه الأقطار، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع هذه التوقعات. وقد يصل عدد السكان في الجماهيرية في سنة 2000م، بمن فيهم غير الليبيين إلى 7،000،000 نسمة أو أكثر.

وتبرز الأرقام السابقة المعدل المرتفع للنمو السكاني الذي تصل الزيادة فيه إلى متوسط 90% خلال الفترة من سنة 1980م إلى سنة 2000م، وبمتوسط سنوي بين 3،3% و3،5%، علماً بأن هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني هي من واقع المؤشرات المحققة خلال النصف الثاني من هذا القرن، حيث إن معدل النمو السكاني بلغ 3،4% سنوياً للفترة 1954م ـ 1964م، وحوالى المعدل السنوي نفسه للفترة 1964م ـ 1973م، وارتفع هذا المعدل إلى 4،2% سنوياً للفترة 1973م ـ 1984م.

وقد أظهرت الإحصائيات السابقة، أن سكان الحضر ارتفع من 25% في سنة 1954م إلى 66% في سنة 1980م، كما تبين من إحصاء سنة 1984م أن هذه النسبة وصلت إلى (77،24%)، ويتوقع أن ترتفع إلى ما يتجاوز 80% في سنة 2000م.

والكشف التالي رقم (8) يوضح التحرك السكاني من الريف إلى الحضر، خلال السنوات من 1954م إلى سنة 2000م.

كشف رقم (8)

كشف التحرك السكاني من الريف إلى الحضر خلال السنوات 1954م ـ 2000م

	1954م	1964م	1973م	1980م	1984م	2000م
سكان الحضر (عدد)	270،000	735،000	1،344،000	2،156،000	280،900	4،900،000
(نسبة)	%25	%47	%60	%66	%77	%80
سكان الريف (عدد)	819،000	829،000	905،000	1،110،000	828،000	1،250،000
(نسبة)	%75	%53	%40	%34	%23	%20

ملاحظة: إن التحليل الخاص لسنة 1984م أعد من قبل المؤلف.

ويبرز الكشف السابق واقعاً مستقبلياً، هو عدم نمو سكان الريف للفترة 1980م ـ 2000م، ويكاد يكون ثابتاً. وستكون الزيادة به في حدود 140 ألف نسمة كحد أقصى، بينما سيزداد عدد سكان الحضر بنسب عالية، وسيرتفع من 2،156،000 في سنة 1980م إلى 4،900،000 نسمة في سنة 2000م، الأمر الذي يتطلب توافر مواقع استقرار سكاني في المناطق الحضرية الحالية أو الجديدة، لما يزيد على 2،700،000 نسمة، أي سينمو سكان الحضر بمعدل 127% خلال فترة المخطط.

في دراسة للدكتور مصطفى محمد التير سنة 1954م ـ 1968م، ظهر أن نسبة تزايد سكان المدن أقل من ذلك، وفق الكشف رقم (9) التالي:

كشف رقم (9)

تزايد سكان المدن خلال السنوات 1954م ــ 1968م

السنة	عدد سكان الحضر	النسبة المئوية
1954	339,970	%31،2
1964	533,390	%34،2
1968	664,800	%46،8

ونرجع هذا الفرق إلى تعريف المناطق الحضرية، حيث نعتمد في تعريف المناطق الحضرية تخطيطياً تلك التجمعات التي تجاوز عدد سكانها 3000 نسمة، بينما يرى الدكتور التير أن المناطق الحضرية هي تلك التي يتجاوز عدد سكانها 20،000 نسمة اعتماداً على النظرة الاجتماعية أو تعريف علم الاجتماع لها، وهذا الجانب من الموضوع لم تتطرق له الدراسات الليبية، وبالذات الجهات المختصة بالإحصاء، وإن اعتمدت 5000 نسمة في الإحصاءات الأولى و3000 نسمة في الإحصاء الأخير كتعريف للمناطق الحضرية.

إن الفرق في أسلوب الحياة في الماضي كان شاسعاً، لما توفره المدينة من خدمات، مثل التعليم والصحة وخدمات البنية التحتية، إلاّ أن هذه الخدمات عممت معظمها على الريف كالمدارس والمستشفيات والكهرباء والهواتف، وساعدت السيارة على تجاوز ذلك. وبالتالي، أصبح تعريف الحضر: أي التجمعات السكانية ذات الكثافة الحضرية وما يتعلق بها من منشآت خدمية، أي وجود تجمع سكاني متجاور في مساحة محدودة ضمن كثافة حضرية وتوافر مركز خدمي لها يشمل المدرسة والمسجد والمستوصف والسوق.

مخطط تطور المراكز الحضرية بالجماهيرية

إلى جانب القاعدة الاقتصادية التي تكوّن العنصر الأساسي لنمو منطقة حضرية وتحدّد المعالم الأساسية لوظيفتها المستقبلية، فقد روعي في الدراسات الإقليمية متطلبات

الأقاليم وأجزائها الإدارية، من احتياجات لخدمة السكان بهذه الوحدات الإدارية، وتدرج هذه الخدمات في شكل هرمي يتدرج في إطاره مستوى الخدمات المطلوبة لكل وحدة حضرية، أي روعي في النظام الشبكي للوحدات الحضرية دور الوحدة الوظيفي في مجال الخدمات، انطلاقاً من الدور على المستوى الوطني ثم الإقليمي ثم الإقليمي الفرعي وفي إطار المنطقة، أي المحلي، وأخيراً، تلك التجمعات التي لا تتعدى خدماتها إطارها أو المنطقة القريبة منها وبالتالي، فإن تصنيف المراكز الحضرية من حيث وظائفها الخدمية يمكن التعبير عنه بالآتي:

1 - المستوى الوطني.

2 - المستوى الإقليمي الأساسي.

3 - المستوى الإقليمي الفرعي (البلدية)

4 - المستوى المحلي (الفرع البلدي والخدمي).

5 - المستوى المحدود (خدمة التجمع ومحيطه).

وفي إطار التطور السكاني المتوجه إلى التحضر، وما أملته الدراسات الإقليمية المستندة إلى الإمكانيات الاقتصادية والدور الوظيفي للتجمعات الحضرية، أبرزت الدراسات التي تمت في الجماهيرية أن التجمعات الحضرية أو شبكة التجمعات السكانية المخططة، ستصل في مجموعها إلى حوالى 244 تجمعاً تم إعداد مخططات شاملة وعامة لها، ويتوقع أن يكون الحجم السكاني لها طبقاً للجدول التالي رقم (10)، وذلك للتجمعات التي يتجاوز حجم السكان فيها 3000 نسمة. ويعبر الكشف التالي عن تطور شبكة المدن الليبية خلال الفترة من 1980م - 2000م، من حيث العدد والحجم السكاني لكل مجموعة، ولا تشمل التجمعات التي يقلّ عدد سكانها عن 3000 نسمة، أي أنه يخص التجمعات الرئيسية التي تمثل مراكز حتى المستوى الرابع، وسيرتفع عددها من 59 إلى 129 تجمعاً.

كشف رقم (10)

كشف تطور شبكة المدن والبلدات الليبية التي يتجاوز عدد سكانها 3000 نسمة

		1980			2000		
المرتبة	تصنيف للحجم السكاني لمختلف أنواع المدن	عدد التجمعات	اجمالي السكان	النسبة المئوية	عدد التجمعات	اجمالي السكان	النسبة المئوية
1	أكثر من مليون	-	-	-	1	1،350،000	%22
	1،000،000 - 500،000	1	449،000	%31	1	740،000	%12
	500،000 - 300،000	1	388،200	%11	1	350،000	%6
2	300،000 - 100،000	-	-	-	7	830،000	%13,5
3	100،000 - 50،000	5	291،100	%8	6	390،000	%6،5
4	50،000 - 10،000	13	329،100	%10	40	750،000	%12
5	10،000 - 5،000	17	112.300	%4	35	200،000	%3
6	5،000 - 3،000	22	36،200	%2	38	120،000	%2
	المجموع	59	2،150،900	%66	129	4،730،000	%77

ويبرز الكشف السابق ارتفاعاً في عدد الحواضر من 59 مدينة وبلدة إلى 129 مركزاً حضريّاً مما سيساعد على استيعاب النمو السكاني المتجه للحضر، ويرفع في عدد المدن المهمة، والتي يزيد عدد سكانها على 10،000 نسمة، من 20 مدينة إلى 56 مدينة.

ويعبر الكشف التالي رقم (11) عن التوزيع العام للتجمعات على الأقاليم الأربعة في الجماهيرية متضمنة جميع التجمعات التي أعدت لها مخططات شاملة وعامة، بما فيها التجمعات التي يقلّ عدد سكانها عن 3000 نسمة.

كشف رقم (11)

كشف لتجمعات الجماهيرية بالأقاليم يتضمن التجمعات الصغيرة التي يقلّ عدد سكانها عن 3000 نسمة

الأقاليم/ المخططات	إقليم طرابلس	إقليم بنغازي	إقليم الخليج	إقليم سبها	الإجمالي
عدد المخططات الشاملة	24	11	2	1	38
عدد المخططات العامة	55	55	11	58	179
مخططات أخرى	11	7	2	3	23
مدن جديدة	1	-	3	-	4
الإجمالي	91	73	18	62	244

ويستخلص من الكشفين السابقين أن 129 تجمعاً أو مركزاً حضرياً رئيسياً يستوعب 4،740،000 نسمة أي ما يوازي 77% من سكان ليبيا، في حين أن 115 تجمعاً ريفياً صغيراً يقل عدد سكان الواحد منها عن 3000 نسمة يستوطنها ما مجموعه 160،000 نسمة فقط، وترفع النسبة العامة لسكان التجمعات الحضرية من 77% إلى 80% من إجمالي السكان.

وفي إطار هذا التوقع لنمو المراكز الحضرية ودورها الاستيطاني والاقتصادي والوطني، فقد تم إقرار أسس واستراتيجيات لتطوير هذه التجمعات، يمكن تلخيصها في الآتي:

1 ـ وضع سياسة لتحقيق درجة من الاستقرار والتوازن في التوزيع الجغرافي للسكان لكامل الجماهيرية وبين الأقاليم.

2 ـ ضرورة أن يكون هناك تطوير تسلسلي ومنتظم في حجم وبنية التجمعات الحضرية، لكي يكون بالإمكان تفادي أي زيادة في تركيز السكان في بعض

التجمعات دون البقية، وتقليص الفجوة بين المدن الكبيرة وما يليها من مدن معظمها صغيرة.

3 ـ وجوب تحسين المستوى المعيشي للتجمعات الريفية وتوفير وسائل الخدمات والراحة والترفيه بها، حتى يمكن تنمية هذه التجمعات، آخذين في الإعتبار عدم المساس بالأراضي الزراعية المجاورة لها.

4 ـ تطوير مراكز صناعية رئيسية معتمدة على ثروة البلاد الحالية (النفط) وإنشاء مدن متكاملة، كرأس لانوف والبريقة.

5 ـ تطوير مراكز صناعية رئيسية أخرى في قطاعات صناعية مكملة، مثل مصراتة، زوارة، وأبي كماش.

6 ـ تنمية المراكز الحضرية ذات الإمكانيات الاقتصادية في مجال الزراعة والمواصلات والصناعات التحويلية.

7 ـ تطوير مراكز خدمية وإدارية وثقافية تكون أساساً لتطوير وتنمية هذه المراكز لاستقطاب السكان لها، والتركيز على تنمية تجمعات خط الوسط.

8 ـ طرح مستهدف لتنمية مناطق معينة وما يخصها من مراكز عمرانية مؤسسة على مقومات زراعية، أو مواصلات، أو أية مقومات أخرى.

9 ـ استهدف أن يتبنى المخطط التوسع في التجمعات الصغيرة لتكون نواة لمراكز حضرية مستقبلاً، كل ذلك لاستقبال السكان في هذه التجمعات، وعدم التوجه إلى المدن الكبرى.

10 ـ تركيز الخدمات في مراكز خدمية تساعد على تكوين مركز عمراني، مثل مراكز الخدمات الزراعية التي صاحبت المشاريع الزراعية، وبعض المراكز الأخرى التي تتضمن خدمات تعليمية أو صحية، أو مراكز صناعية تعتمد على تطوير مواد محلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مسح الاستشاري ايتالكونسلت الذي قام به في منتصف السبعينيات أظهر ما يزيد عن 1200 موقع، سواء كان مدينة أو بلدة أو قرية أو موقعاً

فيه مجموعة وحدات سكنية أو مدرسة أو منشأة خدمية. وقد تم تقييم معظم المواقع التي لم تشملها أعمال التخطيط السابقة. وأوصت معظم الدراسات بتطوير بعض من هذه المواقع واعداد مخططات عامة لها أو تطويرها كمراكز خدمية، بهدف رفع عدد شبكة التجمعات الحضرية بليبيا، واستقطاب العمران لها بدلاً من تركه عشوائياً دون تنظيم أو تخطيط، الأمر الذي سيؤدي إلى انتشار العمران في مواقع غير مناسبة، مثل البناء على امتداد الطرق العامة وفي الحقول الزراعية أو في مواقع معرضة لأخطار، وتضمنت توصية لجنة تقييم المخططات تطوير مجموعة من هذه المواقع تجاوز عددها 130 تجمعاً.

تحليل وتقييم للنمو الحضري وتحضر السكان

من خلال ما قدم من وصف وتحليل وتوقع للنمو السكاني والتحول الحضري بليبيا، ابتداءً من انطلاق النمو العمراني خارج أسوار مدن القرون الوسطى وحتى نهاية هذا القرن، فإننا نستطيع أن نقسم هذا التحول على المدى الزمني إلى ثلاث فترات زمنية متمايزة لكل منها مؤثراتها ومعدلات للنمو السكاني فيها وما صاحب كل فترة من إفرازات سلبية أو إيجابية كانت لها انعكاساتها على المجتمع والمدينة، سواء من حيث التطور في تقديم الخدمات أو الاتجاه نحو استيطان المدن أو ضواحيها. وهذه الفترات الزمنية، هي:

1 ـ الفترة الأولى تغطي حتى منتصف الخمسينيات، أي عند بداية نشاط الاستكشاف النفطي.

2 ـ الفترة الثانية من منتصف الخمسينيات وحتى سنة 1984م، وهي تمثل ثقل التحول السكاني للمدن.

3 ـ الفترة الثالثة هي المرحلة الحالية والمتوقعة حتى سنة 2000م.

المرحلة الأولى:

وهي الفترة التي يمكن الرجوع بها إلى نهاية القرن الماضي، والتي شوهد فيها أول

تحول حضري بخروج العمران خارج أسوار المدن، وبداية تطور في مجال تقديم الخدمات، سواء أكانت هذه الخدمات ثقافية أم صحية أم اجتماعية أم خدمية، كتغذية المدن بمرفق مياه الشرب وتوفير حنفيات عامة، كذلك ظهور نظام البلديات. وبدأ التوسع في رقعة المدن، وأخذت المدن تمتد بأسواقها الخارجية وضواحيها السكنية، إلاّ أن هذه الفترة من النمو السكاني والتحول الحضري لم تستمر نتيجة للغزو الإيطالي واستشهاد أو هجرة العديد من الليبيين، كما استهدفت سياسة الاستعمار الفاشي تهجير الليبيين من المناطق الخصبة والثرية بما فيها المدن الرئيسية الساحلية واستبدالهم بموفدين إيطاليين بهدف الاستيطان وبالتالي، فإن التطور العمراني الذي تم خلال العهد الإيطالي لم يتم للسكان الليبيين أو يستهدف خدمتهم، وكل ما تم من توسع عمراني في بعض المدن الساحلية المحدودة استهدف توطين القادمين وبالتالي، فإن المجتمع الليبي في مجموعه لم تتح له الفرصة للتوجه نحو المدن والمناطق الحضرية، ولم يمر أي قطاع منه بهذه المرحلة من التحول، باستثناء من كان موجوداً ومقيماً في المدن. ولم تبدأ هذه المرحلة من النمو الحضري إلاّ بعد مغادرة الإيطاليين لكامل ليبيا مع أوائل سنة 1943م.

لقد مرت مدن محدودة بتطور حضري خلال العهد الإيطالي تركز هذا التطور في عدد من المدن الساحلية، أهمها طرابلس وبنغازي ومصراتة والخمس ودرنة وطبرق والمرج وزوارة وغريان وترهونة واستهدف هذا التطور توطين الإيطاليين في هذه المدن، سواء للعمل في المجالات الحضرية والعسكرية بالمدن الرئيسية وفي المناطق الزراعية الأخرى التي أقيمت بها مراكز خدمية، من أهمها منطقة الزاوية ومنطقة ترهونة ومنطقة غريان ومنطقة مصراتة ومنطقة المرج. وقد أسست بهذه المناطق مجموعة مراكز خدمية زراعية، هي الزهراء والساعدية والعامرية، وجود الدائم بمنطقة الزاوية والقصيعة والخضراء بترهونة والكراريم، والدفنية بمصراتة والسقايف بغريان والعويلة وفرزوغة بالمرج، ومسة بالبيضاء والخضراء ببنغازي، بالإضافة إلى تطوير مجموعة مزارع كبيرة استملكت أراضيها من الليبيين وملّكت لأثرياء وقيادات إيطاليا بكل من جنزور والعزيزية، وتاجوراء، وترهونة، والخمس، ومصراتة، بالإضافة إلى مجموعة مزارع بضواحي طرابلس. وقد كان معظم هذه المناطق مأهولة ومستغلة من الليبيين، استهدف المستعمر الاستيلاء عليها وتوطين من اطلق عليهم بالمعمرين، واستصلح لهم الأراضي

الزراعية وسلمها لهم، كما وفر لهم الخدمات المطلوبة بهذه المراكز الخدمية للأغراض الزراعية.

لقد حلّت الإدارات العسكرية للحلفاء محل الحكم الإيطالي، فقد تولت الإدارة البريطانية حكم معظم ليبيا، كما تولت الإدارة الفرنسية حكم الإقليم الجنوبي، منطقة فزان، ويمكن اعتبار فترة الإدارة البريطانية بأنها بداية لاستئناف التحول الحضري نتيجة لمجموعة عوامل، أهمها:

1 - مغادرة العديد من الإيطاليين القاطنين في المدن وبالذات ممن كانوا في المدن والمناطق الزراعية الشرقية من ليبيا كطبرق، ودرنة، والمرج وبنغازي، وبعض مدن الدواخل الأخرى.

2 - إتاحة الفرصة لليبيين للدخول في مجال الإدارة والشرطة بتوسع.

3 - فتح مجال التعليم الابتدائي وبداية التعليم الثانوي.

4 - هجرة اليهود إثر تكوين الكيان. الإسرائيلي بفلسطين في سنة 1948م.

5 - استقطاب معسكرات الحلفاء التي كانت حول المدن للعديد من العمالة الليبية.

6 - انفتاح واتصال ثقافي وتجاري مع الشقيقتين المجاورتين مصر وتونس.

7 - بروز نشاط تجاري وحركة تصدير للعديد من المواد والسلع، كالحفا والجلود ومخلفات الحرب والفول السوداني والخروع.

8 - استئناف وتطور نشاط حرفي وصناعات بدائية، مثل صناعة النسيج والصياغة والدباغة والخياطة وغيرها من الحرف التقليدية، ونشاط محدود في مجال البناء.

وقد أدت هذه العوامل والنشاطات إلى استقطاب فئات من الليبيين للهجرة واستيطان المدن الرئيسية، وبالذات طرابلس وبنغازي وطبرق ومصراتة ودرنة، كما دفعت إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن وضواحيها خلال سنوات الجفاف التي حلت بالبلاد خلال عقد الأربعينيات. وهذا الاستيطان والهجرة المحدودة لم يكونا مصاحبين لأي توسع عمراني أو خدمي للمدن التي توجّه إليها السكان، بقدر ما كان النمو السكاني تراكمياً، فيما وجد من مبانٍ سكنية أو إحلال لمواقع من غادر هذه المدن، أو

إعادة لبعض المباني التي هدمت أثناء الحرب، والبعض استوطن الأكواخ حول هذه المدن.

كما أنه لم يلاحظ توسع في المنشآت والخدمات نتيجة عدم توافر الإمكانيات المادية وخصوصاً أن الإدارة العسكرية اعتمدت في تكاليفها الإدارية والاستثمارية على الدخل المحلي من ضرائب ورسوم والتي كانت محدودة نتيجة فقر البلاد.

ويمكن وصف فترة الإدارة العسكرية وبداية الخمسينيات بأنها بداية التوجه نحو أهم المدن القائمة وبداية هجرات محدودة، توجه معظمها لهذه المدن كما كون بعض منها أحياء أكواخ وصفيح، بالذات حول مدينتي طرابلس وبنغازي، وأدت إلى رفع نسبة سكان المدن إلى 25% من إجمالي السكان، بدلاً من النسبة التي كان عليها السكان الليبيون وهي 10% مع بداية القرن وإبان الحكم الإيطالي، أي ارتفاع عدد سكان المدن من الليبيين من حوالى 100،000 نسمة إلى 270،000 نسمة، أي بزيادة حوالى 170،000 نسمة خلال 12 سنة، توجه معظمهم إلى مدينتي طرابلس وبنغازي، وهذا العدد يساوي تقريباً الزيادة السكانية التي تمت بين نهاية سنة 1942م وسنة 1954م أي حوالى 180،000 نسمة، بمعدل نمو إجمالي قدره 1،5% سنوياً.

وبهذا التغيّر والتحول بدأ أول اندماج للمجتمع الليبي داخل المدن، سواء بين سكان المدن الأصليين والوافدين، أو بين القادمين من مختلف المناطق.

وحيث ان هذه الأعداد الوافدة والمندمجة كانت في حدود استيعاب المدن الكبيرة وخلال فترة مناسبة ومع عدم وجود توسع عمراني، فقد تمكنت المدن من استيعابها بدون أن تكون لها إفرازات سلبية على الجوانب الحضرية للمدينة، بل لعلها كانت دعامة اقتصادية لنشاط المدن في جوانبها التسويقية والترفيهية.

ويوضح الكشف التالي رقم (12) والرسم البياني تطور سكان مدينة طرابلس خلال الفترة من سنة 1911م وحتى سنة 1954م ونسبة المواطنين إلى إجمالي سكان المدينة، حيث انخفضت نسبة السكان الليبيين من 69،7% في سنة 1911م إلى حوالى 41،6% في سنة 1940م، الأمر الذي يُوضح سياسة الاستيطان المخططة من قِبل النظام الفاشي في ذلك الوقت.

وتجدر الإشارة إلى وجود ارتفاع في عدد السكان الليبيين خلال سنة 1931م، إلاّ أنه لا يمثل زيادة في عدد السكان، بل يعكس توسعاً في رقعة المدينة (توسيع في حدودها الإدارية) بضم الضواحي (المنشية) إلى المدينة، وبالتالي ضم سكان هذه الضواحي (المنشية) المستوطنة من الليبيين إلى إجمالي سكان المدينة، مما رفع عدد السكان من المواطنين العرب، كما رفع النسبة إلى 49%. كما أخذت هذه النسبة تنخفض من جديد ووصلت إلى حدها الأدنى سنة 1940م، حيث بلغت 6،41%.

ويوضح الكشف نفسه القفزة التي تمت خلال السنوات 1943م، 1944م، و1945م، وارتفاع عدد السكان العرب الليبيين إلى إجمالي سكان المدينة، حيث مثلوا 67% في سنة 1945م.

ومع نهاية هذه المرحلة، أي منتصف عقد الخمسينيات، برز بعض المشاكل تمثلت في ارتفاع الكثافة السكانية بالمباني القائمة، كذلك ظهور أحزمة الصفيح حول مدينة طرابلس، وأيضاً عدم استيعاب المدارس القائمة بالمدن الرئيسية لعدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية، الأمر الذي أدى إلى تشغيل المدارس ثلاث نوبات، صباحية ومسائية للدراسة العادية للأطفال، وليلية لمحو الأمية للكبار.

كشف رقم (12)

تطور السكان الليبيين بالنسبة لإجمالي سكان مدينة طرابلس سنة (1911م ـ 1945م)

السنة	إجمالي السكان	المواطنون العرب	نسبة السكان المواطنين العرب
1911م	29،663	20،698	%69،7
1921م	54،447	30،000	%55
1926م	55،244	27،845	%50
1927م	58،733	26،805	%45،6
1928م	64،466	30،110	%46،7

السنة	إجمالي السكان	المواطنون العرب	نسبة السكان المواطنين العرب
1929م	67،291	30،375	%45
1930م	69،720	30،526	%43،4
1931م	81،438	40،000	%49
1932م	83،706	40،285	%48
1933م	88،118	43،263	%49
1934م	93،108	45،262	%48،5
1935م	95،019	43،767	%46
1936م	99،415	47،366	%47،5
1937م	105،553	46،603	%44،3
1938م			
1939م	109،723	47،137	%43،2
1940م	113،390	47،123	%41،6
1941م			
1942م			
1943م			
1944م	117،558	78،779	%67
1945م	121،575	80،362	%66،4

يلاحظ أن عدد السكان الليبيين بمدينة طرابلس خلال فترة الاستعمار الإيطالي لم يحدث به نمو يذكر، حيث بقي العدد ثابتاً بين سنة 1921م وسنة 1930م بحوالى 30،000 نسمة ارتفع إلى 40،000 نسمة بسبب ضم سكان المنشية سنة 1931م ولم يزد سكان المدينة من الليبيين في سنة 1940م على 47،000 نسمة، ويعني ذلك أن إجمالي الزيادة لم يتجاوز 7000 نسمة خلال 20 سنة بمعدل 7،0%، وهي نسبة لا تذكر قياساً إلى المعدلات التي تمت في العقود اللاحقة والتي وصلت إلى خمسة أمثال هذه النسبة، خلال الفترة من سنة 1954م إلى 1964م.

كما يلاحظ تضاعف سكان مدينة طرابلس 4 مرات خلال 34 سنة، وأن أعلى نسبة ارتفاع في سكان مدينة طرابلس من المواطنين كانت خلال الفترة من سنة 1943م إلى سنة 1945م حيث ارتفع عدد السكان العرب فيها إلى 66،4% في سنة 1945م بدلاً من 41،6% في سنة 1940م وانخفض عدد الأجانب من حوالى 66،000 نسمة في سنة 1940م إلى 41،000 نسمة في سنة 1945م أي انخفض بحوالى 25،000 نسمة. ويعني ذلك أن سكان المدينة من المواطنين العرب ارتفع بحوالى 33،000 نسمة ومثل زيادة نسبية قدرها 27% من سكان المدينة، وزيادة 70% بين السكان العرب خلال خمس سنوات، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 14% بين السكان الليبيين العرب.

إن الرسم البياني التالي يعبر عن واقع هذه الأرقام والذي يشاهد فيه منحنى ارتفاع عدد سكان مدينة طرابلس كإجمالي خلال الفترة من سنة 1926م حتى سنة 1942م، بينما كان عدد سكان المدينة من العرب الليبيين يكاد يكون مستقراً من سنة1921م إلى سنة 1930م، باستثناء الزيادة التي كانت نتيجة ضم سكان المنشية سنة1931م وجميعهم من الوطنيين، بتوسيع الحدود الإدارية لمدينة طرابلس بحيث شملت المنشية (مديرية المنشية)، كذلك كان عدد السكان العرب شبه ثابت خلال الفترة من سنة1931م إلى سنة 1942م، وان الارتفاع الكبير في عدد السكان الليبيين كان خلال الفترة من سنة 1943م إلى سنة 1945م.

عدد السكان بالآلاف

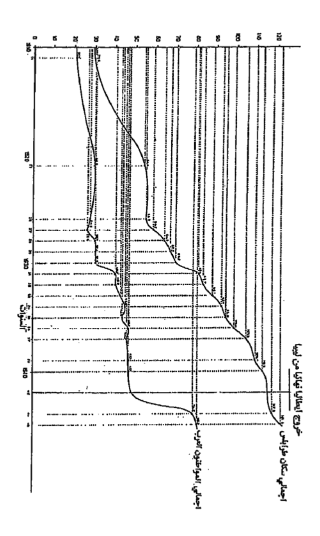
نمو سكان مدينة طرابلس ونسبة المواطنين بينهم

من سنة 1911م، إلى سنة 1945م

خروج ايطاليا نهائياً من ليبيا

اجمالي المواطنين العرب

السنوات



ملاحظة: يلاحظ التاريخ الذي خرج فيه الاستعمار الإيطالي من ليبيا نهائياً وهو يناير 1943 كذلك قفزة النمو في السكان العرب بعد هذا التاريخ.

إن الرسم البياني الخاص بهذا التحول يعبر عن الواقع الذي مرت به مدينة طرابلس بالنسبة لتركيبة سكانها من العرب الليبيين والأجانب، كما تظهر الأرقام التي تم الحصول عليها لمدينة بنغازي المؤشر نفسه من حيث انخفاض نسبة السكان العرب الليبيين في المدينة بين سنوات 1929م ـ 1937م حيث انخفضت النسبة من 75% إلى 62%، أي أن عدد السكان العرب الليبيين بقي ثابتاً وهو 30،000 نسمة، بينما ارتفع عدد السكان من غير العرب من 10،000 نسمة إلى 18،500 نسمة، وتضاعف عدد الإيطاليين من 8،000 نسمة إلى 16،000 نسمة، ولم يتغير هذا الوضع إلاّ مع خروج الإيطاليين. والكشف التالي يعبر عن تطور سكان مدينة بنغازي خلال الفترة من سنة 1821م إلى سنة 1937م.

كشف رقم (13)

كشف لتطور سكان مدينة بنغازي من سنة 1821م إلى سنة 1937م

السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان من المواطنين العرب	نسبة السكان المواطنين العرب
1821	2،000		
1850	12،000		
1881	20،000 (شمل هذا العدد سكان الضواحي)		
1929	40،000	30،000	%75
1937	48،500	30،000	%62

ومن المؤكد أن عدد سكان بنغازي من الإيطاليين قد ازداد خلال السنوات 1938م ـ 1940م أي حتى إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء واحتلال بنغازي الأول من قِبل الحلفاء.

ونستخلص من وضع مدينتي طرابلس وبنغازي أنه خلال الاحتلال الإيطالي لم يزد عدد السكان العرب الليبيين بهما وبقي العدد ثابتاً حتى احتلالهما من قبل الحلفاء، وذلك بالنسبة للمدينتين وضواحيهما، ويعني ذلك أنه حصلت هجرة عكسية منهما إلى الخارج من الليبيين، وأن الشعب الليبي لم يمر بمرحلة تحضّر خلال السنوات 1911م ـ 1942م.

وأدى الاستعمار إلى توقف مرحلة التحضر التي بدأت مع الربع الأخير من القرن الماضي، ولم تستأنف إلاّ مع مغادرة الإيطاليين في بداية سنة 1943م، والتي بدأ معها ظهور صريح في نمو سكاني وبداية توجه حضري محدود لمدينتي طرابلس وبنغازي.

المرحلة الثانية:

المرحلة الثانية من النمو السكاني والتحول الحضري يمكن تحديدها بين سنة 1954م وسنة 1984م، وإن كان هذا التحديد الدقيق للسنوات لا يمكننا اعتباره فاصلاً نهائياً، إلاّ أنه مفيد لغرض التحليل، ولوجود مؤثرات بدأت أو انتهت مصاحبة لهذه التواريخ. ولعلنا في تحديد سنة 1954م بالذات، نود الاستناد والاعتماد على نتائج أول إحصاء متكامل للسكان تم بليبيا وهو يمثل واقع السكان. وقبل دخول عوامل مؤثرة على الحالة الاقتصادية التي كانت عليها البلاد، أي قبل دخول قطاع النفط، سواء كمرحلة استكشافية أو مرحلة إنتاج وتصدير، كما أنه قبل سنة 1954م لم يلاحظ تطور عمراني ملحوظ. وانطلاقاً من هذا التاريخ، بدأ التطور الاجتماعي والعمراني وبالذات في مدينتي طرابلس وبنغازي. وقد كانت هذه البداية مستندة إلى التوسع في مجال التعليم وتلييب وتعريب الإدارة، ودخول المواطنين في الإدارة، وتولي التدريس بالتعليم الابتدائي، وتولي الليبيين إدارة الدولة.

وقد بدأت حركة العمران بإزالة الدمار الذي أصاب مدينة بنغازي من آثار الحرب، وتوجيه بعض الإمكانيات والجهد نحو ذلك، وكذلك وجود طلب على السكن وبالذات في طرابلس وبنغازي من قبل الجهات العسكرية الأمريكية والبريطانية والشركات الأجنبية والسفارات التي أخذت تتوسع في أجهزتها، بالإضافة إلى بداية مرحلة الاستكشاف النفطي ودخول شركات النفط التي دفعت بمزيد من الطلب على الوحدات السكنية (الفيلات) والمباني الإدارية الجيدة وبإيجارات مغرية.

ونتيجة لهذه العوامل وبداية التطور، فقد انطلق التوسع في المناطق الجديدة لمدينتي طرابلس وبنغازي، حيث لوحظ التوسع في مدينة طرابلس بظهور حي الأندلس وتوجه العمران لكل من منطقة شارع الشط ومدينة الحدائق وشارع بن عاشور، وذلك بالنسبة لاحياء الفيلات (الدارات). كما صاحب هذه المرحلة ظهور العديد من الأحياء الشعبية أو الأحياء ذات البيوت العربية كما تطور حي البركة في بنغازي.

ومع بداية تصدير النفط في سنة 1963م، وتحسن دخل الدولة وما نتج عن ذلك من تحرك في مجال الخدمات والتي تضمنتها أول خطة إنمائية خمسية طموحة سنة 1963م/1968م مددت لسنة إضافية امتدت حتى سنة 1969م، والتي كانت المنطلق لتنفيذ مشاريع خدمية في مجال مرافق المياه والكهرباء والمجاري والمنشآت التعليمية والصحية والإسكان الشعبي. وصاحب ذلك نشاط اقتصادي في البلاد تمثل في التوسع في مجال الاستكشاف النفطي وتنفيذ العديد من المنشآت والمرافق النفطية، مثل حفر الآبار ومد المواسير وتجهيز لموانىء التصدير، البريقة، السدرة، رأس لانوف، الحريقة، الزويتنية. كذلك نشاط في مجال الخدمات المطلوبة لهذه الشركات مثل النقل والتموين والمقاولات والإسكان المؤقت في الحقول، كذلك تطلب تنفيذ الخطة الإنمائية نشاطاً في مجال المقاولات العامة والتوريد لمتطلبات التنفيذ، كما توسع نشاط المدن في خدمات الإقامة، كالفنادق والمطاعم. ورافق كل ذلك حركة توسع في الطيران المدني بإنشاء الخطوط الليبية وإعداد مطارات سبها وطبرق وغدامس. كذلك صاحب ذلك نشاط في التجارة وتوسع نسبي في المباني الخاصة والمباني السكنية العامة، وتركز نشاط القطاع الخاص في المصارف والحركة التجارية بمدينتي طرابلس وبنغازي لارتباط الموانىء العاملة بليبيا بهاتين المدينتين، وان النشاط والتطور العمراني الخاص كادا ينحصران فيهما، باستثناء بعض المباني المحدودة التي ظهرت بالبيضاء نتيجة تشجيع البناء فيها بتوفير القروض وتأجير المباني من قِبل الدولة. كما بدأ نوع من النشاط العمراني للدولة في كل من درنة ومصراتة وسبها وطبرق، وإنشاء مدينة المرج الجديدة، كذلك تعميم المنشآت المدرسية والصحية في معظم المناطق. وقد أدى هذا التركيز للنشاط العمراني الخاص ومركزية الإدارة بعد سنة 1963م في طرابلس أو بنغازي أو البيضاء، إلى توجه موجات من الهجرة السكانية بحثاً عن العمل وتحسين ظروف المعيشة إلى مدينة طرابلس، وتوسعت رقعة أحياء الأكواخ حولها.

وقد صاحب هذه الفترة، ومع بداية التطور، أي من سنة 1954م وحتى أوائل عهد الثورة، ظهور المضاربات في العقارات وبالذات في مجال الأراضي وتقسيمها قطعاً للبناء، والزحف على المناطق الزراعية المجاورة. وامتد العمران إلى العديد من المناطق الزراعية، كالهضبة الخضراء وطريق السواني وحي قرجي والعديد من المناطق بسوق الجمعة. وكان أكثر المستغلين لذلك اليهود والإيطاليين وبعضاً من الأجانب. وقد اتبعهم الليبيون لمعرفة هذه الفئات الأجنبية من الإيطاليين واليهود والأجانب بمثل هذه الأعمال والمضاربات، ولعدم وجود قوانين وتشريعات تحد من هذا الاستغلال وتنظم أسلوب العمل فيه، ولم يحد من هذا الاستغلال صدور قانون في سنة 1960م قصر تملك العقارات على الليبيين، وذلك لاستمرار ملكية اليهود والإيطاليين للأراضي وللعمل تحت مظلات من الليبيين. لقد ساعد قانون حصر الوكالات والتمثيل التجاري في الليبيين الصادر في سنة 1967م على توجه الليبيين لهذا النشاط وتركيز نشاطهم في المدن الرئيسية محتلين مواقع الأجانب. وقد كان معظم تقسيمات الأراضي السابقة لظهور قانون تخطيط المدن رقم (5) لسنة 1969م ولوائحه، تتصف بالعشوائية وقصور في المعايير التخطيطية كضيق الشوارع وصغر القطع وعدم تنظيم للمناسيب وانعدام للمرافق، باستثناء التقسيمات التي كانت ضمن منطقة مخطط طرابلس أو بنغازي، أو تقسيمات الدارات كحي الأندلس، وجميعها قسمت وبنيت دون وسائل صرف عامة. ويمكن اعتبار معظم التقسيمات قاصرة ويمكن تصنيفها بالأحياء العشوائية والمتخلفة وبالذات تقسيمات الأحياء الشعبية. وقد أكدت الدراسات الحضرية التي تمت من قِبل مرافق بلدية طرابلس خلال الثمانينيات وجود (22) حياً متخلفاً يتطلب الأمر تهديمها والإستفادة من مواقعها، أو ادخال تعديلات وإصلاحات جوهرية عليها.

ولقد كان لثورة الفاتح وقراراتها التي صدرت مع بداية الثورة، وارتفاع عائد النفط وتحسن في دخل الدولة والأفراد، دفع كبير لتطور المجتمع الليبي وتحسين سكنه وخدماته، سواء أكان ذلك داخل المدن أم خارجها. وقد كان لبعض القرارات والإجراءات التأثير المباشر في مرحلة التحول الحضري. ونشير إلى أهم هذه القرارات، والمتمثلة في:

1 ـ طرد بقايا الفاشيست سنة 1970م ومصادرة ممتلكاتهم ومنشآتهم وعقاراتهم

وتمليكها لليبيين، الأمر الذي أتاح فرصاً لليبيين للاحلال محلهم حيث ان معظم نشاط الإيطاليين كان داخل المدن ويحتكرون أنشطة رئيسية ومهمة.

2 - إصدار قانون حماية الأراضي الزراعية، والحد من الانتشار الحضري بالمناطق الزراعية.

3 - التوسع في مشاريع الإسكان العامة والسياسة الإسكانية، وبالذات فتح فرص الإقراض، سواء فيما يخص إقراض الطبقات المحدودة واعفاءهم من إرجاع القرض، أو الإقراض لغرض الإسكان، أو مرحلة الإقراض الخاص بالتطوير العمراني، جميعها دفعت بحركة عمرانية في مجال الإسكان وقضت على أحياء الأكواخ، وأتاحت فرصاً للحصول على السكن.

4 - التوسع في المنشآت والمباني العامة والتي أنشئت من قبل الدولة وعمت معظم أنحاء الجماهيرية، سواء كانت داخل المدن والقرى والتجمعات السكنية، أو لخدمة المناطق الزراعية والمناطق النائية.

ولقد مرت المدن الليبية جملة بأول تجربة تخطيطية، حيث أعدت لها مخططات غطت الفترة التخطيطية من سنة 1968م إلى سنة 1988م، وقد تضمنت هذه الدراسة مجموع (148) مخططاً اعتمدت جميعها خلال سنة 1970م، علماً بأنه لم يكن هناك مخططات سابقة لجميع المدن الليبية القائمة، باستثناء مدينتي طرابلس وبنغازي اللتين كانتا تعتمدان على مخططات توجيهية من العهد الإيطالي تغطي شبكات الطرق الرئيسية وتحديد المناطق الصناعية المتوسطة. وتم توسيعها خلال الخمسينيات والستينيات، ولم يكن هناك تصنيف متكامل أو تحديد للاستعمالات ذلك، بل كان متروكاً للأجهزة الفنية لعدم وجود الأسس التشريعية لهذه المخططات باستثناء قرارات الاعتماد (مراسيم الإدارة الإيطالية) أو لوائح المباني (اللائحة المعمارية كما كانت تسمى).

ويمكن وصف هذه المخططات بأنها مخططات تخص خطوط التنظيم للشوارع الرئيسية فقط، وتحديد الارتفاعات.

لقد كانت المخططات الجديدة التي أعدت خلال الستينيات للمدن والقرى، وما استندت إليه من تشريع جديد (القانون رقم 5 لسنة 1969م بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى) واللوائح الصادرة بمقتضاه، كلائحة تقسيم الأراضي المركزية، ولوائح استعمال وتصنيف المناطق، ولوائح المباني التي تم إصدارها من قبل البلديات، خير

توجيه للتطور الذي تم خلال السبعينيات، والذي يمكن وصفه بأنه تحول عمراني شهدته معظم المدن ولم يقتصر على مدينتي طرابلس وبنغازي، بل عمّ جميع المدن من الدرجة الثانية، وحوّل العديد من القرى والواحات إلى بلدات ومدن. وقد ساهم في هذا التطور توافر الإمكانيات المادية للدولة مع سنة 1974م، بارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في تمويل مشاريع الدولة والتوسع في الخدمات العامة. وقد لوحظ من خلال المسح التخطيطي الذي تم خلال الفترة من سنة 1978م وحتى سنة 1981م، أن العديد من المدن قد تجاوز تطورها العمراني في سنة 1980م، ما كان متوقعاً لها أن تصله سنة 1988م، أي أنها غطت مساحة المخطط وتجاوز عدد سكانها المتوقع لسنة 1988م، وكان ذلك واضحاً بالنسبة للمدن التالية، (درنة، البيضاء، المرج (الجديدة)، سبها، مصراتة، الخمس، الزاوية وغيرها). والكشف التالي رقم (14) يعبر عن ذلك رقمياً.

كشف رقم (14)

كشف مقارنة يوضح تجاوز نمو سكان المدن الرئيسية في سنة 1980م لما خططت لها لسنة 1988م

	عدد السكان في سنتي 1968 م	1980 م	التوقع السكاني في سنتي 1988 م	20000 م	نتائج احصاء سنة 1984	ملاحظات
درنة	24،200	52،500	47،300،8	119،000	60،981	
البيضاء	12،571	64،690	50،000	197،000	67،120	مخطط البيضاء يشمل شحات
المرج	10،579	42،500	45،000	116،000	63،555	
سبها	33،243	58،575	36،000	109،000	70،902	
مصراتة	41،000	70،000	115،000	350،000	142،799	
الخمس	8،000	15،000	16،000	70،000	38،174	

مسح الاستشاري لم يكن دقيقاً، وان إحصاء سنة 1984م كان أكثر تعبيراً على الزيادة الكبيرة في سكان هذه المدن، وبالذات بالنسبة لكل من (المرج، مصراتة، والخمس).

إن هذا النمو المتسارع في سكان المدن والذي تجاوز التوقعات التخطيطية كان في المدن الساحلية أعلى منه في المدن الداخلية. ويعزز الكشف التالي رقم (15) هذه النتيجة، حيث تضاعف عدد سكان المدن الساحلية الرئيسية بين سنة 1911م وسنة 1984م بمعدلات عالية، كانت كالآتي:

مصراتة	36 مرة
طرابلس	32 مرة
بنغازي	27 مرة
درنة	7،4 مرات

بينما لم يتجاوز نمو المدن الداخلية 10 مرات لأهم مدن الجنوب، مثل مرزق حيث تضاعف عدد سكانها 9 مرات فقط، وتضاعف عدد سكان غات 6،5 مرات، ولم يتضاعف عدد سكان غدامس إلاّ 2،2 مرتين.

ويلاحظ أن مدينة درنة لم يتضاعف عدد سكانها مثل بقية المدن الساحلية الرئيسية، على الرغم من أنها تعتبر رابع مدينة قبل إنشاء البيضاء، وقد يرجع تأخر نمو مدينة درنة إلى التركيز على تطوير مدينة البيضاء، وبروز أهمية طبرق كمنطقة استراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية واستقطابها للسكان، ووقوعها على الطريق الساحلي المؤدي إلى الحدود المصرية.

كشف رقم (15)

كشف مقارنة للنمو السكاني بين المدن الرئيسية الساحلية والداخلية خلال الفترة 1911م و1984م

المدينة	خلال النصف الثاني للقرن الماضي	سنة 1911م	سنة 1936 م	الوضع السكاني في سنة 1968 م	التوقع لسنة 1988 م	الوضع السكاني في سنة 1980 م	احصاء سنة 1984 م	التوقع في سنة 2000م
طرابلس	20،000	29،869	99،145	268،700	1،125،000	784،000	981،664	1،600،000[1]
مصراتة		4،000		41،000	115،000	70،000	142،799	350،000
بنغازي	12،000	16،500	48،500	109،700	1،000،000[2]	387،000	449،849	743،000
درنة		9،500		24،200	47،300	52،500	60،981	119،000
غدامس		3،000[3]		4،500[4]	6،000	5،400	6،666	20،000
مرزق	5،000	1،200		1،500	7،500	6،465	10،829	13،700
غات	3،000	1،000		(5)5،950	-	4،875	6،509	7،850

1 ـ بما فيها الوادي الشرقي؛ 2 ـ الحجم السكاني لمخطط بنغازي محدد على ضوء استيعابه، وليس على ضوء سنة 1988م؛ 3 ـ هذا الرقم معتمد على تقديرات الإيطاليين عند احتلالهم لغدامس في سنة 1913م؛ 4 ـ عدد سكان غدامس طبقاً لإحصاء سنة 1973م؛ 5 ـ عدد سكان غات طبقاً لإحصاء الاستشاري سنة 1966م.

إن المرحلة الثانية من النمو السكاني والتوجه الحضري تمثل فترة التحول الرئيسية نحو التحضر. فقد ارتفعت نسبة عدد السكان الحضر من 25% في سنة 1954م إلى 77% في سنة 1984م. وإضافة إلى ارتفاع هذه النسبة، فإن ثقل التحضر يتمثل في الارتفاع العددي لسكان الحضر من 270 ألف نسمة في سنة 1954م إلى 2،800،000 نسمة في سنة 1984م. كما أن تركز السكان الحضر كان في المدن الساحلية الرئيسية، نتيجة عدم وجود مراكز استقطاب حضرية متعددة ساعدت على توزيع السكان عليها.

إن الكشف التالي رقم (16) يعبر عن تطور معدلات التحضر، وكذلك الحجم السكاني المناظر لها خلال السنوات 1954م ـ 1984م. إن هذه الفترة تقع ضمن منطقة بداية ونهاية التسارع في التحضر، كما يظهرها الكشف والرسم البياني التاليان:

كشف رقم (16)

كشف يوضح سكان الحضر ومعدل نسبة زيادتهم إلى إجمالي السكان.

عدد السكان بالألف نسمة

		السكان الحضر ونسبتهم		الزيادة في سكان الحضر ونسبة الزيادة			
سنوات الإحصاء	إجمالي السكان	عدد	النسبة المئوية	64 ـ 54	73 ـ 64	80 ـ 73	84 ـ 73
1954	1089	270	%25				
1964	1664	735	%47	465			
				%22			
1973	2250	1344	%60		609		
					%13		
1980	3245	2156	%66			812	
						%6	
1984	3637	2809	%77				1465
							%11

ملاحظة: الفترة1964م ـ 1973م تعبر عن 9 سنوات فقط، كما أن الفترة 1973م ـ 1984م تعبر عن (11)، ويستنتج من ذلك أن زيادة الحضر سنوياً كانت 85،000 نسمة كمتوسط سنوي للسنوات 1954م ـ 1984م وبمتوسط 103،000 نسمة للسنوات 1964م ـ 1984م.

إذا ما استثنينا مؤشر سنة 1980م المبني على مسوحات الاستشاريين، نجد نسبة التحضر تنخفض من 22% حسب إحصاء سنة 1964م إلى 13% في إحصاء سنة 1973م وإلى 11% في إحصاء سنة 1984م.

النسبة المئوية للتحضر

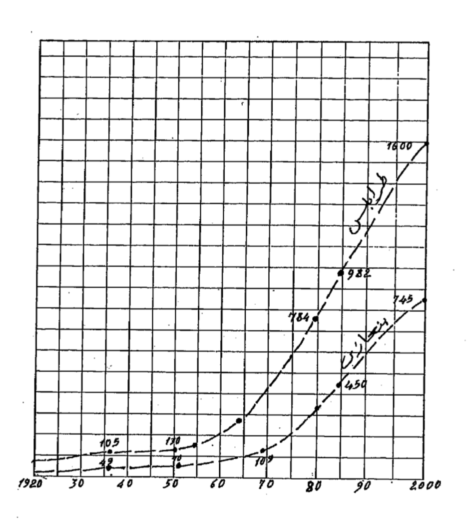
مصلحة الإحصاء في حصرها للسكان الحضر تشمل جميع المحلات التي تقع كلياً أو جزئياً بالمناطق الحضرية، الأمر الذي يضيف إلى سكان الحضر مجموعة من السكان القاطنين في امتداد المحلات التي تقع بالمناطق الزراعية، ومع هذا فإن نسبة هؤلاء لا تمثل نسبة تؤثر في الإجمالي العام للسكان الحضر.

إن الرسم البياني السابق المعبر عن نسبة النمو الحضري يبرز بوضوح بداية تصاعد هذا المنحنى حوالى سنة 1954م، كما أن هذا المنحنى بدأ في الاستواء الأفقي، معبراً عن بداية إنهاء هذا التصاعد والتسارع في التحضر في سنة 1984م.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور مدينتي طرابلس وبنغازي خلال هذا القرن، أي من سنة 1920م وحتى نهاية هذا القرن، ويتضح من ذلك أنهما ستستوعبان معظم النمو الحضري. وبمقارنة هذا الرسم البياني بإجمالي سكان الحضر، سواء خلال 1984م، أو مع نهاية هذا القرن، فإن اجمالي ما استوعبته المدينتان من السكان الحضر تجاوز 60% خلال سنة 1984م، وسيكون حوالى 45% في سنة 2000م. ولا يتحقق هذا الانخفاض فيما تستوعبه كل من مدينتي طرابلس وبنغازي من سكان الحضر، إلاّ إذا كانت هناك دوافع لتوجه سكان الحضر لمواقع منافسة أخرى ذات استقطاب، وإمكانية مناظرتها لمدينتي طرابلس وبنغازي، وبالتوسع في شبكة المدن ذات الإمكانية لنقلها إلى مستوى الحواضر الرئيسية، مثل طبرق ودرنة والبيضاء والمرج واجدابيا ومصراتة والخمس والزاوية وزوارة وسبها، وغيرها.

منحنى نمو مدينتي طرابلس وبنغازي خلال الفترة 1920م ـ 2000م

عدد السكان بالآلاف



جمعت الأرقام من مصادر تاريخية ودراسات الهيئة العامة للتخطيط. ونتائج الإحصاءات العشرية ومسوحات المكاتب الاتشارية ومعلومات المؤلف عن مدينة طرابلس في سنة 1960م.

المرحلة الثالثة:

إن المرحلة الثالثة لتحول السكان للاستيطان في المراكز الحضرية والتي اعتبرت سنة 1984م تاريخاً لبداية هذه المرحلة الثالثة، ويجب أن لا تعتبر سنة 1984م هي حداً أو خطاً نهائياً بين مرحلتين، إلاّ أن الأرقام التي وفرها إحصاء سنة 1984م تعطي مؤشرات جيدة للتحول في منحنى تسارع التحضر، كما أعطى إحصاء سنة 1954م بداية هذا التسارع. وقد أظهر الإحصاء أن نسبة التحضر قد وصلت إلى أن 77% من السكان يقيمون في المراكز الحضرية، مع مراعاة أن هذه النسبة قد لا تمثل واقع نسبة التحضر الحقيقية، وقد تقلّ عن ذلك قليلاً لما يوجد من تداخل في الدوائر الإحصائية (المحلات) وامتداد بعض الدوائر الحضرية إلى المناطق الريفية، كذلك لعدم وجود تعريف دقيق ومعتمد، أو تمييز بين التجمع الذي يتصف بتجمع حضري أو ريفي، سواء من حيث النشاط أو العدد السكاني، واستناداً إلى المفهوم العام بأن التجمعات التي يزيد عدد سكانها على 3000 نسمة تعتبر تجمعات حضرية، فإن نسبة 77%، مهما خفضت، تعتبر نسبة عالية للتحضر وتقترب من المعدلات النهائية التي وصلتها البلدان الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، وهي حوالى 90%. وإن معدل التحضر بليبيا يعتبر مرتفعاً ويزيد على جميع الأقطار المغاربية ومعظم البلدان المطلة على البحر المتوسط، ولذلك فإن نمو نسبة التحضر بعد سنة 1984م لن تكون بنسبة عالية كما تميزت العقود الثلاثة الماضية، والتي كانت معدلات نمو التحضر بها أظهرت النسب التالية:

كشف رقم (17)
معدلات نمو التحضر

السنة	معدل النمو إلى اجمالي السكان	معدل النمو لعشر سنوات إلى اجمالي السكان	
1954 ـ 1964	22%	1964	22%
1964 ـ 1973	13%	1974	15%
1973 ـ 1984	17%	1984	15%

ويمكن تصحيح نسبة سنة 1973م إلى 15% إذا ما حولت لسنة 1974م، وتخفيض نسبة سنة 1984م إلى 15% لتوحيد سنوات الإحصاء بعشر سنوات متكاملة ويعني ذلك أن النسبة تميل إلى الاستقرار.

من هذه المؤشرات، فإن معدل نمو التحضر سيبدأ بالانخفاض النسبي، ولن تزيد نسب سكان الحضر على 80% المتوقعة، وهذا يعني ارتفاع عدد سكان الحضر في حدود 5%، وعلى الرغم من أن النسبة في ارتفاع سكان الحضر ستنخفض، إلاّ أن عدد السكان الذي سيتوجه إلى المدن أي يستوطن المدن سنة 2000م، سيكون كبيراً، وسيرتفع من 2،800،000 نسمة، وفق إحصاء سنة 1984م إلى 4،900،000 نسمة، وهذا يعني زيادة في عدد السكان تصل 2،100،000 نسمة، وتشمل زيادة تصل إلى 75% من حجم سكان المدن في سنة 1984م. وبالتالي، فإن نسبة التسارع في التحضر إلى اجمالي السكان ستنخفض حتى تصل إلى نسبة بسيطة، إلاّ أن ناتج النمو السكاني سيتوجه معظمه إلى المدن، ويعني ذلك مواجهة هذه الأعداد الكبيرة من النمو السكاني التي ستقيم في المدن، أي أن النمو الحضري سينبثق من المناطق الحضرية ذاتها، وستنخفض الهجرة من الريف إلى الحضر.

إن أهم مؤشر مميز بين سكان الحضر وسكان الريف، هو أن سكان الريف لن يرتفع عددهم بعد سنة 2000م، وقد يبقى في حدود الرقم المتوقع لسنة 2000م، وهو 1،250،000 نسمة، ويعني ذلك أن جميع الزيادة العددية في السكان ستتجه إلى المراكز الحضرية. وإذا ما اعتبرنا أن معدل الزيادة مع بداية القرن القادم ستكون في المتوسط 2،5%، فإن زيادة سكان الحضر السنوية للسنوات الأولى من القرن القادم ستكون بمتوسط 150،000 إلى 180،000 نسمة سنوياً، وهذا يعني زيادة في سكان المدن بمتوسط 500،000 نسمة، أي نصف مليون نسمة كل ثلاث سنوات، وسيرتفع هذا الرقم كلما تقدمنا في سنوات القرن القادم، إلا إذا وصل المجتمع الليبي إلى مرحلة تنظيم نموه بمعدلات أقل، أو وصل إلى مرحلة الاستقرار في الحجم السكاني أي عدم الزيادة، أسوة بما هو مشاهد في معظم الدول الأوروبية.

صعوبات ومشاكل التحضر

إن الفترة الثانية للتحضر سنة 1954م ـ 1984م، مثّلت أعلى نسب للتحضر إلى إجمالي السكان، حيث ارتفعت نسبة الحضر بـ 22% للعشر سنوات الأولى، تليت بمعدل 13% للسنوات التسع الثانية، و17% للفترة من 1973م ـ 1984م، بحيث وصلت نسبة التحضر إلى 77%، طبقاً لإحصاء سنة 1984م.

إلا أن الزيادة العددية هي التي مثلت الثقل والتحول من حيث ارتفاع الأعداد، الأمر الذي كانت له صعوبات من حيث استقبال هذه الأعداد في مدن غير متطورة وبأجهزة إدارية وفنية غير مدربة، الأمر الذي أدى إلى نهج سياسة اللحاق بالاحتياجات بدلاً من الإعداد المسبق لها. وعلى الرغم من التغلب على مشكلة السكن من خلال برامج وسياسات الإسكان التي أدت دورها في القضاء على أحياء الأكواخ بالنسبة للمرحلة الثانية، إلاّ أن موضوع نقص المرافق وما نشأ عنه من المناطق المتخلفة، ما زال تحت التناول، إضافة إلى ما أفرزته فترة التطور والتحضر من هجرات سكانية غير مستعدة لحياة المدن، حيث إن الوافدين لم يمروا بفترة كافية لتعود حياة المدن بما فيها السكن المشترك والمباني المرتفعة والتعاون على صيانة وإدارة هذه المباني. ولا شك أن قصور المرافق ما زال قائماً ولم تواكب إمكانياتها، من حيث القدرة، لمواجهة هذا التوسع لمتطلبات هذه الأعداد القادمة للمدن، وخصوصاً لافتقار معظم المدن لمصادر مياه جيدة وثابتة وبكميات كافية، الأمر الذي تعذر معه مواجهة الطلبات حسب معايير الاستهلاك العصرية المناسبة.

ولعل هذا الشرح والتقييم لهذا الموضوع لا يحتاج إلى التفصيل والتوضيح، حيث إن ذلك تعايشه الأجهزة الشعبية المسؤولة عن إدارة المرافق والمدن، كما صاحب هذه الفترة تطور وانتشار حضري شوهد في معظم الطرق الوطنية والإقليمية والرئيسية، كالمنطقة بين جنزور والزاوية وعلى الطريق الساحلي شرق مدينة بنغازي، كما أنه مشاهد بمناطق نائية كبني وليد ومنطقة الجوش وتيجي ومناطق غريان وتاورغاء ودريانة والكويفية. وبالتالي، فإن هذا الانتشار الحضري العشوائي الذي يغذيه التكتل القبلي، وعدم وجود توجيه أو مخططات محدودة مرتبطة برغبة سكان المنطقة، وصعوبة الحصول على

الأراضي داخل المخططات القريبة، كل ذلك سيؤدي إلى المزيد من الانتشار غير المنظم وضياع شبكة الطرق الرئيسية والسريعة ومطالبات مستقبلية لتزويد هذه الانتشارات بالمرافق والتي ستكون مكلفة، الأمر الذي يتطلب التحكم في هذه الانتشارات وتوجيهها للمخططات المعدة والمعتمدة، أو إعداد مخططات مناسبة لحصر هذه الانتشارات ومنع الفتح المباشر على الطرق السريعة، وان صعوبات ومشاكل التحضر ستستمر حتى مرحلة الاستقرار السكاني، وخصوصاً أنه في السنوات القادمة ستتوجه أعداد كبيرة للمراكز الحضرية مما يستوجب توفير مواقع استيطان وإقامة بها، وإلا نتج عن ذلك تراكم وازدحام وارتفاع في الكثافة وانخفاض في مستوى الخدمات. كل ذلك، سيؤدي إلى عشوائية الحياة الحضرية والتي تشاهد في العديد من المدن العربية المزدحمة والعديد من أقطار أمريكا اللاتينية.

الهيكلية العامة للسكان

تناول هذا الباب تحليلاً للنمو السكاني خلال هذا القرن اعتماداً على واقع الأرقام التي سجلتها الإحصاءات المختلفة للسنتين 1911م، 1936م، والإحصاءات العشرية 1954م و1964م، 1973م و1984م بالإضافة إلى نتائج المسح التخطيطي سنة 1980م، وأيضاً ما أمكن اقتباسه أو استخلاصه من سجلات الأحوال المدنية والتي يجب أن تكون مصدراً مستمراً للإحصاءات الحيوية للسكان، بالإضافة إلى ما تم تناوله من نتائج للدراسات السكانية حول النمو السكاني بليبيا والتوجه الحضري ومختلف التحليلات التي سبق الإشارة إليها، كنسبة غير الليبيين بين السكان ومعدلات العمالة الأجنبية أو الوافدة، ومعدلات نمو المدن الساحلية والداخلية، وتضخم الحواضر الرئيسية، وتوسيع في شبكة التجمعات الحضرية، والعمل على تطوير نموذج مناسب لهذه المدن والبلدات والقرى، وان تحليل الأرقام الواردة بمختلف الإحصاءات السابقة، يمكن أن يعطي العديد من المؤشرات الأخرى التي تساعد على استطلاع المستقبل والتغيرات في المجتمع الليبي، وإعداد توقعات واقعية بمتطلبات السكان المستقبلية، وفي ضوء هذه المؤشرات يمكن إعداد خطط وسياسات ومعايير تخطيطية. ومن أهم هذه المؤشرات:

1 ـ معدلات النمو والحجم العائلي، أو معدل الإشغال المنزلي.

2 ـ هيكلية الجنس والعمر للسكان وتأثيرها في نسب وإعداد السكان في مراحل الحياة الأساسية (سن الحضانة، سن ما قبل التعليم، وفي مراحل التعليم والإنتاج والشيخوخة).

3 ـ نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان وتوزيعها بين الجنسين.

هذه المؤشرات السكانية والاجتماعية هي مرآة لتطور السكان الاجتماعي والاقتصادي، وهي في الوقت نفسه مقياس أو وحدة قياس أساسية تحدد بموجبها متطلبات المجتمع الليبي، وتكون مصدراً جيداً لوضع المعايير التخطيطية التي يتم بموجبها إعداد الخطط الاقتصادية والمخططات الطبيعية والحضرية بليبيا.

إن الأرقام التي اعتمدنا عليها في التحليلات السابقة ونعتمد عليها في استخلاص بعض المؤشرات، تنطلق من الإحصاءات العشرية للسنوات 1954م / 1984م، على الرغم من أن العديد من التحليلات للإحصاء الأخير لم تصدر إلاّ مؤخراً وأن إحصاء سنة 1995م لم تنشر نتائجه بعد. كذلك نعتمد على نتائج المسح والدراسات التخطيطية، وأيضاً على الإحصاءات الحيوية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. وفيما يلي أهم المؤشرات حول المواضيع الأساسية التالية:

1 ـ معدلات النمو والحجم العائلي أو معدل الإشغال المنزلي

إن معدلات النمو السنوي لإجمالي السكان، سواء كانوا ليبيين أو أجانب، يمكن تلخيصها في الكشف رقم (18) التالي:

كشف رقم (18)
معدلات النمو السكاني السنوي

السنوات	معدلات النمو %	ملاحظات
1944م ـ 1954م	1،5	استنتاج المؤلف
1954م ـ 1964م	3،7	الإحصاءات العشرية
1964م ـ 1973م	4،1*	الإحصاءات العشرية
1973م ـ 1984م	4،2*	الإحصاءات العشرية
1990م ـ 1992م	3،9	الإحصاءات الحيوية

* ارتفاع نسبة الزيادة السكانية نتيجة وجود قوى عاملة أجنبية وعائلاتها.

الأرقام السابقة التي أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً للفترة 1954م ـ 1984م تنسبها بعض المراجع إلى عودة بعض الليبيين من المهجر، كما يمكن نسبتها إلى تحسن الوضع الصحي وسهولة الحياة والوضع الاقتصادي الجيد الذي مرت به ليبيا، ويظهر المؤشر الأخير توجهاً نحو انخفاض نسبة معدل النمو. وتتوقع الدراسات أن يكون المعدل مع نهاية القرن بين 2،5% و3%، وهو المعدل الذي يعايشه كل من تونس والجزائر وبعض الأقطار العربية.

ويرافق ارتفاع معدلات النمو ارتفاع في الحجم العائلي، أي عدد أفراد الأسرة، ولعل تعريف الأسرة في ليبيا يحتاج إلى نوع من الملاءمة حيث نجد ضمن الأسرة الأم أو الأب الأرمل أو الأخت غير المتزوجة أو الجدة، وغير ذلك. ومن هنا، جاء التعريف التالي: وهو معدل الإشغال المنزلي، أي الأسرة الأساسية ومن يعيش معها من القرابة أو الإعالة (يتناولون أكلهم من مطبخ واحد) ومن ذلك نجد، أن معدل حجم الأسرة الليبية كان بين 5،8 إلى 6،2 أفراد خلال فترة المسح التخطيطي 1978م ـ 1980م

كمتوسط للبلديات. ويتوقع انخفاض هذا المعدل إلى 5 أفراد مع نهاية القرن. وسواء كان الواقع أرقام 1980م أو سنة 2000م، فإن حجم العائلة الليبية يعتبر كبيراً بالنسبة لمعدلات العائلة الأوروبية ذات المتوسط 3،5 إلى 4 أفراد، وأيضاً أعلى من العديد من الدول العربية. ولا شك في أن استمرار هذا المعدل المرتفع للنمو والحجم العائلي وعادات المجتمع الليبي جميعها قد حطت بثقلها على متطلبات الإسكان بليبيا، سواء من حيث العدد أو مساحة المنزل، أو تعدد مواقع سكن للعائلة الواحدة، وجميعها تمثل العبء الأساسي لمتطلبات العائلة الليبية في مرفق الإسكان وحجم المسكن.

2 ــ هيكلية الجنس والعمر للسكان

إن الكشف التالي رقم (19) يعبر عن الهيكلية العامة للسكان في ليبيا، سواء من حيث نسبة الذكور إلى الإناث والتي تظهر زيادة الذكور على الإناث، كذلك نسبة السكان في مراحل الأعمار الأساسية الموازية لموقعهم في المجتمع. ومن ذلك، يتضح ارتفاع نسبة مَن هم في سن دون الإنتاج وتراوح نسبتهم بين 58 و59%، وكذلك مَن هم في سن الشيخوخة وتصل نسبتهم إلى حوالى 4%، أي من تجاوز عمرهم 65 سنة، وهو سن التقاعد.

كذلك يظهر ارتفاع نسبة من هم في سن الدراسة للمراحل الثلاث (الابتدائي، الإعدادي والثانوي) ونسبتهم بين 32% و35% من السكان.

ونأمل في أن تسفر نتائج إحصاء سنة 1995م عن توفير العديد من المؤشرات الحديثة التي ستعزز أو تعدل ما سبق الإشارة إليه من أرقام ونسب ومعدلات سكانية.

كشف رقم (19)

كشف لهيكلية الجنس والعمر 1973م

الأعمار	ذكور		إناث	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
4 ـ 0	215،924	20،4	209،955	21،1
9 ـ 5	185،501	17،5	180،906	18،2
14 ـ 10	137،608	13،0	125،714	12،6
19 ـ 15	88،793	8،4	80،524	8،1
24 ـ 20	70،648	6،7	65،406	6،6
29 ـ 25	60،820	5،7	60،682	6،1
34 ـ 30	51،218	4،8	47،030	4،7
39 ـ 35	51،207	4،8	50،608	5،1
44 ـ 40	44،618	4،2	38.688	3،9
49 ـ 45	39،109	3،7	34،416	3،5
54 ـ 50	28،077	2،7	24،937	2،5
59 ـ 55	20،783	2،0	17،415	1،8
64 ـ 60	17،977	1،7	17،256	1،7
69 ـ 65	14،701	1،4	12،363	1،2
70ـ	31،053	3،0	28،540	2،9
	1،057،919	100	994،453	100

ويتضمن الكشف التالي رقم (20) تحديد نسب السكان في مختلف المراحل التعليمية الأساسية من سن 6 سنوات وحتى سن 18 سنة لواقع المعدلات الليبية والتي تخص التعليم الابتدائي والإعدادي أو الأوسط، وكذلك التعليم الثانوي أو ما يعادلها من

تعليم مهني أو فني، ولا يدخل في هذه النسب أطفال الحضانة أو الروضة، وكذلك مَن هم في سن التعليم الجامعي والدراسات العليا.

كشف رقم (20)
كشف لنسبة السكان في المراحل التعليمية

العمر	مرحلة التعليم	النسبة
من سن 7 سنوات إلى سن 12 سنة	في التعليم الابتدائي	18 ـ 20%
من سن 13 سنة إلى سن 15 سنة	في التعليم الإعدادي	8%
من سن 16 سنة إلى سن 18 سنة	في التعليم الثانوي أو المهني	7%

وهذه الأرقام وواقعها تعبر على ارتفاع نسبة السكان في سن دون الإنتاج (حوالى 58% من السكان) وبالتالي، تنعكس على نسبة من هم في سن الإنتاج، وانخفاض هذه النسبة الأخيرة بالإضافة إلى ارتفاع أعباء الخدمات المطلوبة بالنسبة لمراحل ومتطلبات الحضانة والتعليم من مدارس روضة وابتدائية وإعدادية وثانوية ومهنية، جميعها تمثل أعباء اقتصادية على العائلة والمجتمع. وبانعكاس هذا النمو مستقبلاً، سيؤثر في الحجم العائلي وبالتالي انخفاض نسبة من هم في سن الدراسة لتنخفض متطلبات التعليم نسبياً وليس عددياً، أي بازدياد السكان وبانخفاض نسبة من هم في سن التعليم، فإن العدد سيزداد إلى حين الوصول إلى استقرار في الحجم السكاني، أي ثبات حجم السكان وعدم ظهور زيادة في أعداده، وهو ما يشهده حالياً العديد من الدول الأوروبية التي استقر عدد سكانها في رقم محدود لا يتغير كثيراً، مثل فرنسا والدول الإسكندنافية وغيرها. وعند الوصول إلى هذه المرحلة، ستنخفض نسبة من هم في سن التعليم، وسيقلّ الطلب على المزيد من الفصول الدراسية وتنتقل الحاجة إلى الصيانة والمحافظة على المنشآت المدرسية أكثر من التوسع فيها، كما تظهر الحاجة إلى المزيد من العناية بمن هم في سن الشيخوخة، حيث من المتوقع ارتفاع عددهم وزيادة نسبتهم نتيجة ارتفاع متوسط الأعمار.

3 ـ نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان وتوزيعها بين الجنسين

تظهر هيكلية العمر والجنس للسكان، أن نسبة من هم في سن الإنتاج تقلّ عن 38%، ويعني ذلك أن إجمالي القوى العاملة بين السكان لن تتجاوز 38%. وإذا ما أخذنا في الاعتبار عاملين أساسيين في هذه النسبة بليبيا، وهما مشاركة المرأة في العمل في ليبيا ويعني المشاركة في الإنتاج خارج أعمال المنزل، حيث إن المرأة الليبية ينصب معظم إنتاجها في الأعمال المنزلية وتربية الأطفال وبالتالي، فإن نشاط وإنتاج المرأة الليبية خارج هذا الحقل قليل ولا يمثل نسبة تذكر، كما هو في العالم الغربي، أو حتى في معظم الدول العربية التي شاركت المرأة فيها بنسبة أعلى مما هو ملاحظ بليبيا، أما العامل الثاني فهو نسبة من هم في دراسات جامعية وعليا وكذلك بعض العجزة، وإذا ما أضفنا إلى ذلك رجال القوات المسلحة والذين لا يصنفون ضمن القوى العاملة، باعتبار أن واجبهم ذو طبيعة خاصة هي الدفاع عن الوطن، وهو نشاط لا يدخل ضمن تعريف القوى العاملة في مجالات القطاعات الأساسية الثلاثة التي سبق شرحها، فإننا نجد أن نسبة القوى العاملة من الذكور من الليبيين تقلّ عن 18%، ومع إضافة 10% كمساهمة من قبل المرأة، فإن نسبة القوى العاملة من الليبيين لن تتجاوز 20%، وهو ما استخلص من المسح التخطيطي الذي تم في الفترة بين 1978م ـ 1980م. وقد كانت النتائج لهذا المسح أن إجمالي القوى العاملة بليبيا كانت بين 23% إلى 27%، وكانت نسبة القوى العاملة الليبية إلى السكان الليبيين بين 18% إلى 22%، ويعني أن الفرق كان من القوى العاملة الأجنبية والوافدة. وسواء كانت النسبة تخص الليبيين فقط أو الإجمالية، فإن هذه النسبة تعتبر منخفضة إجمالاً، وان السبب الأساسي هو الهيكلية العامة للسكان وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسوف يتعذر رفع هذه النسبة إلاّ مع انخفاض معدل الزيادة والوصول بالهيكلية السكانية إلى النموذج المستقر وبزيادة مساهمة المرأة في العمل خارج البيت. ولا شك في أن انخفاض نسبة القوى العاملة بين السكان الليبيين يعني ارتفاع اعتماد العائلة على العائل، أي عائل لكل 5 أشخاص، بينما نجد نسبة القوى العاملة في بعض البلاد المستقرة سكانياً تصل إلى 35% أو 40%، وهذا يعني نسبة عائل 1 إلى 3 أشخاص أو إلى 2،5 شخصين. وهذا يتيح توزيعاً أفضل لدخل العائل أو العائلة على أفراد الأسرة. وكانت مشاركة

المجتمع في كثير من تكاليف الحياة الخاصة بالأسرة كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها، قد ساعدت على الوصول لمستوى جيد لحياة الأسرة الليبية، إلاّ أن انعكاس هذه السياسة ومطالبة رب الأسرة بسداد أو المساهمة في تكاليف هذه الخدمات، سيؤدي بمستوى حياة الأسرة إلى منحنى عكسي، الأمر الذي سيؤدي إلى التخطيط بالنسبة للإنجاب وعدد أفراد الأسرة من قِبل الطبقة المثقفة والواعية، وهو اتجاه ملاحظ على العديد من المجتمعات التي مرت بالمرحلة نفسها.

ويعبر الكشف التالي رقم (21) عن أعداد ونسبة من هم في سن دون الإنتاج، أي ذوي الأعمار من الولادة وحتى سن الثامنة عشرة للسنوات 1980م ـ 2000م، ومنه يتضح أن هذه النسبة في ارتفاع حتى سنة 2000م وهي تقرب من 60%، وتعبر هذه النسبة عن واقع المعالين إلى اجمالي السكان، وتتوقع الدراسات التخطيطية أن نسبة من هم في سن الإنتاج، وكذلك نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان إلى اجمالي السكان، على النحو التالي: 40% و28% في سنة 2000م على التوالي.

كشف رقم (21

توقعات لعدد السكان ونسبتهم لذوي الأعمار من 1 إلى 18 سنة

خلال السنوات 1980م ـ 2000م

السنة	عدد السكان في سن 1 ـ 18 سنة	إجمالي السكان	نسبة الإعالة
1980م	1،542،900	2،657،300	58،06
1985م	1،885،700	3،218،900	58،58
1990م	2،308،700	3،938،700	58،61
1995م	2،877،700	4،873،100	59،05
2000م	3،632،000	6،075،000	59،78

وأظهرت نتائج المسح لواقع القوى العاملة في سنة 1980م من قبل المكاتب الاستشارية أنها كانت في حدود 26،4%، منها 18،4% قوة عاملة ليبية و8% أجانب. وتوقعت الدراسات أن هذه النسبة سترتفع في سنة 2000م إلى حوالى 28%، منها 24% قوى عاملة ليبية و4% قوى عاملة أجنبية ووافدة.

المراجع

1 ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1954م.

2 ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1964م.

3 ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1973م.

4 ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1984م.

5 ـ أمانة التنمية والتخطيط، إدارة التطوير العمراني، تقارير المخططات للفترة من 1968م ـ 1988م للمدن التالية:

طرابلس ـ بنغازي ـ مصراتة ـ درنة ـ البيضاء ـ المرج ـ سبها ـ مرزق ـ غات ـ غدامس ـ الخمس ـ الزاوية ـ زوارة.

6 ـ أمانة المرافق، إدارة التطوير العمراني، تقارير المخططات للفترة من 1980م ـ 2000م، للمدن التالية:

طرابلس ـ بنغازي مصراتة ـ درنة ـ البيضاء ـ المرج ـ سبها ـ مرزق ـ غات ـ عدامس ـ الخمس ـ الزاوية ـ زوارة.

ـ بلدية طرابلس، طرابلس في مائة عام.

8 ـ أمانة الصناعة، لجنة البريقة ورأس لانوف، تقرير مخطط البريقة الجديدة، 1980م.

9 ـ أمانة الصناعة، لجنة البريقة ورأس لانوف، تقرير مخطط رأس لانوف، 1980م.

10 ـ أبو القاسم العزابي، الطرق والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية، 1978م.

11 ـ فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني.

12 ـ محمد ناجي ومحمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان.

13 ـ د. مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي.

14 ـ النقيب ع.ف. لايون، مدخل إلى الصحراء، ترجمة الدكتور الهادي أبو لقمة.

15 ـ محمد مصطفى بازامة، تاريخ برقة، الأجزاء الثلاثة، المكتبة الليبية.

الباب السادس

مجالات ومنهجية وأوجه التخطيط الحضري حديثاً

مجالات التخطيط الحضري

تناولت الأبواب السابقة تطور مجالات التخطيط الحضري، انطلاقاً من تحول التجمعات البشرية من مواقع استيطان محدودة إلى نموذج القرية ثم إلى المدينة، وما أدخلته الحضارات المتعددة عبر التاريخ من عناصر ومثاليات على المدينة، واعتبر مختلف نماذج المدن التي وجدت ضمن تلك الحضارات وما احتوته من منشآت ومرافق ونظم، هي مجالات التخطيط الحضري. وكانت محتويات هذه المدن من منشآت تمثل المثاليات والنماذج القياسية للعاملين في مجال التخطيط الحضري وتعمير الأمصار. وكانت أهداف المخططين الوصول بمدنهم إلى النماذج التي اقتفت المدن العتيقة، وذلك بما احتوته من مبانٍ رئيسية ومؤسسات عامة وترفيهية ونظام حصون وشبكة طرق. وقد أدخلت الثورة الصناعية بأوروبا وعصر النهضة مجموعة أسس استحدثت وأضيفت إلى عملية تخطيط المدن، يمكن تلخيصها في استبعاد نظام التحصين القديم وإدخال نظام متطور لشبكة الطرق بالمدينة يلائم واقعها، سواء بإضافة الطرق الدائرية أو الوترية، أو تطوير النظام الشعاعي مع إيجاد بدائل للجانب الجمالي والتنسيقي اختلف عن المدينة العتيقة من حيث التركيز على الكنيسة بما أدخل من تنسيق على الطرق والقصور والمباني العامة وتأثيث المدينة بالأشجار والنصب والنوافير، وظهور العمارة الباروكية والرينيسنس بدلاً من المسارح والحلبات والفورم والحمامات. لكن أهم مجال أضيف للتخطيط الحضري هو إدخال عنصر يمكن أن نطلق عليه شبكة مرافق المدينة، أي إضافة إلى شبكة طرق المدينة ظهور شبكة المياه والصرف وما تلاهما من شبكات لخدمات

ومكتشفات حديثة كالهاتف والكهرباء ووسائل المواصلات التي تطورت من عربة الطرق المجرورة بالدواب إلى وسائل المواصلات بمختلف أشكالها الحديثة. وكانت هذه الشبكات العنصر المحدد للعديد من أسس التخطيط الحضري، سواء في الشكل أو النظام أو أسس تحديد سعات أو طاقات هذه الشبكة، وبذلك تطور التخطيط الحضري من عناصر محدودة عرفت في السابق بشبكة الطرق ومنشآت عامة ومناطق استعمال ونظام تحصين، باستبدال التحصين الإستراتيجي الحربي (أسوار وحصون وقلاع) بالتحصين الصحي، بإدخال شبكات المياه وتطوير الصرف الصحي والتوسع في الخدمات، سواء كانت شبكات مرافق أو منشآت عامة كالمنشآت التعليمية والصحية والترفيهية والخدمية وغيرها، وذلك لتلبية وخدمة أجسام وعقول جميع السكان وليس لطبقة أو مجموعة أو شريحة منهم، ولتوفير بيئة حضرية متكاملة لجميع سكان المدينة.

وإذا كان هذا التطور الذي أملاه ما جل بالمدن من كوارث نتيجة الازدحام وسوء أوضاع العمال، أو التطور البشري خلال عصور النهضة، أو الثورات التي استهدفت تحسين أوضاع الطبقات العامة والدعوة إلى نبذ الطبقية وطرح مثاليات إنسانية مثل مبادىء الثورة الفرنسية، فإن جميعها قد استوجبت تغييراً جوهرياً في مجالات التخطيط الحضري بتعميق احتياجات السكان من سكن وعمل وخدمات، وتقليل الفوارق بين السكان، بحيث تقلص حجم القلعة والقصر وتطور الكوخ أو المأوى إلى سكن عائلي مريح، فظهرت مدن الحدائق بدلاً من القصور، وتكاملت مرافق البيت، سواء في محتواه أو مرافقه، وتطور مجال التخطيط الحضري إلى إدخال مختلف الخدمات التي يحتاج إليها سكان المدينة، سواء كانت في مجال السكن أو العمل أو الشبكات أو الخدمات الاجتماعية أو التسويقية، أو تطوير بيئتها من حدائق وساحات وتنسيق لشوارعها وشواطئها أو ضفاف لأنهارها، والتركيز على تطوير مميزات تختص بموقعها.

إذا كان هذا التحول في مجالات التخطيط مرتبطاً بنظريتين آنيتين، هما مواجهة الاحتياجات وتسابق في المظهر بين المدن، فإن التحول الأساسي في مجال التخطيط الحضري كان نتيجة النمو السكاني وما صاحبه من هجرات من الريف إلى الحضر والتي تتطلب أن يدخل عنصر جديد في مجال التخطيط الحضري هو عنصر الزمن أي النظرة المستقبلية للمدينة، بإضافة موضوع سعتها وليس شكلها فقط. ولا شك في أن النظرة

المستقبلية ارتبطت بإمكانية النمو والتوسع، وما يتطلبه هذا النمو والتوسع من مساحات وخدمات. ومن هذا المنطلق، نجد أن منهجية التخطيط الحضري أصبحت تنطلق من تحديد الرؤية المستقبلية، وهذه الرؤية رؤية زمنية ورؤية موضوعية، إذ ان التخطيط الحضري شمل البعد الزمني والبعد الوظيفي، وكلاهما ارتبط بما استجد وما يتوقع دخوله للمدينة من وسائل خدمات كان في مقدمتها دخول القطار ومساره ومحطاته، تلاه تطور وسائل المواصلات العامة والتي تطورت من عربة الحصان إلى الترام وقطار الأنفاق، وما أملته السيارة من متطلبات على نظام وشبكة المدينة، كذلك تطور السيارة من سيارة نقل فردية إلى سيارة شاحنة وسيارة نقل عامة وسيارة بجرار، وغيرها من وسائل النقل والتحميل الآلية. وعليه، فإن مجال التخطيط الحضري يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية متغيرة، هي البعد الزمني والبعد الوظيفي وبعد النظرة المستقبلية لما يتوقع من تطور في نظام المدن بدخول المستجدات التقنية من وسائل وخدمات، وإن كان البعدان الأولان هما أكثر وضوحاً وتركيزاً في تناول المخطط لدراسة الموضوع في إطار الموقع المحدد للتخطيط، أي البعد المكاني الأساسي.

البعد الزمني

إن منهجية التخطيط الحضري تستهدف إعداد مخطط لمدينة ضمن توقعات مستقبلية لزمن محدد في المستقبل، أي بعد فترة 15 أو 20 أو 25 سنة، وإن كانت فترة 20 سنة اعتبرت الزمن المثالي للتخطيط الحضري، وبالتالي إعداد مخطط لمدينة يستهدف فترة تخطيطية، أي يستهدف تحديد حجم ومتطلبات المدينة مع نهاية تلك الفترة. وعادة ما تكون مخططات تطويرية لتوسعات مستقبلية لمدن قائمة.

البعد الوظيفي أو الموضوعي

يستهدف المخطط تلبية تطور موضوعي، أي مخطط لمدينة تلبي عملاً وظيفياً حدد لها أو يتوقع لها، مثل إنشاء مدن صناعية أو إدارية أو سياحية وغيرها، ويدخل عنصر الوظيفة في مجال التخطيط الحضري إلى جانب العنصر الزمني. كل ذلك بهدف تحديد حجم ومتطلبات المدينة لهذه الوظيفة ضمن فترة زمنية تحدد مع تحديد الموضوع أو

الهدف. وبذلك يكون الهدف والموضوع، أي وظيفة المدينة يتقدم الفترة الزمنية. من كل ذلك، نجد أن مجالات التخطيط الحضري قد تطورت وشملت الشكل والمحتوى والخدمات والوظيفة والزمن. ومن كل ذلك، يتم تحديد المساحة المستقبلية لها وسعة ما تحويه من استعمالات وخدمات وبنيات. كل ذلك ضمن مراحل تطور زمني وتحديد لمصادر تمويل لهذا التصور.

ومن هذه المجالات والمنهجية للتخطيط الحضري برز ما يعرف بالمخططات الحضرية لمواجهة نمو أو تطور لفترات زمنية أو توسعات لمدن قائمة، أو مخططات لتوابع أو مدن مستقبلية قائمة بذاتها، كما ظهرت مخططات لتلبي أهدافاً أو أغراضاً خاصة، وشمل مجال التخطيط الحضري مجالات ثانوية مثل التخطيط للمطارات وتوابعها والمجمعات الصناعية والموانىء ومرافقها، والمناطق أو الضواحي السكنية والمتنجعات السياحية والمصايف الجبلية والشواطىء والمراكز التعليمية، إلى غير ذلك من الدراسات التخطيطية ذات المستهدفات الخاصة، وتعتمد جميع هذه المخططات في تحديد سعتها وحجمها على ما يتوقع لها من حجم سكاني أو قوة عاملة، أو متطلبات في المساحات لمختلف الوظائف أو الإستعمالات كمتطلبات الإقامة (السكن) أو العمل أو المنشآت العامة وشبكات المرافق، وفي مقدمتها شبكة الطرق، بالإضافة إلى المساحات الفراغ أو الخضراء. إن البعد الوظيفي قد يعتمد أساساً على سعات أو متطلبات محددة كالتخطيط للمناطق الصناعية أو مرافق خاصة. وعليه، فإن النظرة الزمنية تأتي ثانية إلى النظرة الوظيفية، حيث إن السعة المطلوبة تأتي من تحديد الطاقات المطلوبة أو السعات المستهدفة أو التطور التقني المتوقع. ومع كل ذلك، فإن توفير المرونة لمواجهة توسعات أو تعديلات مستقبلية تكون دائماً مميزات للمخطط.

منهجية التخطيط الحضري

نستهدف من طرح منهجية التخطيط الحضري شرح ونقاش تقنية التخطيط الحضري، أي خطوات العمل التي يتضمنها العمل لإعداد مخطط حضري. ومع التأكيد أن التخطيط الحضري يشمل مجموعة من التخصصات ويتطلب مختصين في هذه المجالات والتي لا تقتصر على المجالات الفنية الهندسية، بل تشمل العلوم الاقتصادية

والاجتماعية والإحصاء والجوانب المالية أي الاستثمارية إلى غير ذلك، إلاّ أننا سنركز على التقنية الفنية المرتبطة بالجوانب الهندسية والإحصائية والتي تكون قاعدة العمل في مجال التخطيط الحضري، وهذه التقنية وما تضمنته من خطوات عمل أساسية، يمكن إيجازها في:

مسح وتقييم الوضع القائم وتحديد الأهداف وإعداد المخطط، إلاّ أن هذا الإطار الموجز لا يعبر عن العديد من الأعمال والدراسات وخطوات العمل التفصيلية التي يتطلبها إعداد مخطط حضري والتي يمكن تحديدها في مرحلتي التخطيط الحضري، وهما المرحلة الأولى التي تتضمن أساسيات الدراسة، والمرحلة الثانية التي تتعلق بإعداد مستندات المخطط. وفيما يلي يتم تناول موضوع كل مرحلة:

أولاً: المرحلة الأولى من الدراسة التي تمثل أسس العمل للتخطيط، وتشمل:

1 ـ تحديد مجال الدراسة، سواء من حيث الغرض أو المدى الزمني والموقع، ضمن تقنية سائدة أو مستقبلية.

2 ـ التحديد الوظيفي في إطار المخطط والمحيط.

3 ـ دراسة الموقع واتجاهات النمو والتوسع، وتحديداً مبدئياً لمتطلبات التوسع من الأراضي وحصر للأراضي القابلة للتوسع أو الامتداد فيها.

4 ـ التصوير الفوتوغرافي الجوي، أو المسح الميداني للموقع واتجاهات التوسع، وتقييم إمكانيات الموقع.

5 ـ إنتاج الخرائط الطوبوغرافية للموقع.

6 ـ حصر وتحليل وتقييم الأوضاع القائمة والمنشآت وأنواع الاستعمالات السائدة في كل منطقة، واستخلاص نتائج من هذا الحصر والتحليل، سواء من حيث السكان أو الاستعمال أو وضع المنشآت والمرافق، أو المعايير القائمة.

7 ـ تقييماً نهائياً للموقع، وطرح بدائل لاتجاهات التوسع والامتداد والنمو، أي امتدادات المخطط القائم أو أرضية المخطط الجديد.

8 ـ تحديد الأهداف الوظيفية والخدمات.

9 ـ دراسة التوقعات المستقبلية للسكان (الحجم السكاني)، سواء على أساس النمو السكاني أو متطلبات القوى العاملة، أو أي أسس تخطيطية تفرضها طبيعة أو مجال العمل.

10 ـ تحديد أسس التخطيط والمعايير التخطيطية.

11 ـ إعداد بدائل أولية للمخطط.

ثانياً: تحديد الاحتياجات وإعداد مستندات المخطط.

تتضمن المرحلة النهائية لإعداد المخطط تحديد الاحتياجات، وإعداد مستندات المخطط الحضري، وتتضمن مجموعة خطوات تنطلق من اختيار البديل المفضل، وتشمل الآتي:

1 ـ إعداد خرائط الوضع القائم، وأستخلاص مؤشرات ومعايير تخص الكثافات وطبيعة الاستعمالات.

2 ـ تحديد الاحتياجات وحساب المتطلبات، وإعداد كشف بمتطلبات الأراضي لمختلف الاستعمالات.

3 ـ حساب متطلبات المرافق، سواء من حيث السعات والطاقات أو متطلباتها من الأراضي، سواء ضمن المخطط أو خارجة عنه.

4 ـ إعداد خريطة استعمال الأراضي، انطلاقاً من الوضع القائم ومتضمنة المساحات المطلوبة للتوسع وفق البديل المعتمد.

5 ـ استكمال شبكة الطرق انطلاقاً من النظام القائم، سواء كامتداد أو استكمال أو تحسين أو ربط بين القائم والمستقبلي، وتوقيع مختلف الاستعمالات على المخطط مراعية شبكة الطرق، على أن يتم في هذه المرحلة تكامل شبكة الطرق القائمة مع امتدادها في التوسع المقترح للمخطط. كذلك تقييم متكامل لشبكة الطرق وسعتها في ظل الاستعمالات أو الكثافات المطروحة بالمخطط، وإعداد نموذج لكثافة المرور على شبكة الطرق الرئيسية وتصنيف لمختلف الطرق وتحديد عرض وسعة شبكة الطرق الرئيسية ومعاييرها، وربط مداخل ومخارج طرق المدينة

بالطرق الإقليمية.

6 ـ إسقاط شبكات المرافق على هيكلية المخطط وتحديد متطلبات هذه المرافق من الأراضي، وخصوصاً تلك المواقع التي تفرضها المتطلبات الفنية.

7 ـ استكمال متطلبات المخطط من أراض فضاء ومتطلبات تنسيقية.

8 ـ إعداد المستندات النهائية للمخطط.

إن أهم خطوات وأوليات العمل التي تم تحديدها ضمن المرحلتين الأساسيتين لإعداد أي مخطط حضري، قد تكون كافية كملخص عام للمختص، إلاّ أن الأمر يتطلب تناول كل خطوة من هذه الخطوات بمزيد من التحليل والتوضيح، وتحديد ما تحويه كل خطوة من دراسة وتحليل واجتهاد شخصي، وسيتم تناول ذلك بنوع من التركيز. حيث إن مثل هذه الخطوات لا يتم استيعابها إلاّ بالممارسة العملية والمشاركة الميدانية، والاطلاع على الأساليب الميدانية، علماً بأننا في تحديد هذه الخطوات لا نهدف إلى تحديد مختلف أساليب الاجتهاد ضمن المخطط، إلاّ أننا نشير إلى أهمها والتي يتم دراستها أو استقاء نتائج منها، أو عمل حسابات على أساسها، أو مراجعة لإمكانياتها لمعرفة مدى استيعابها أو سعتها. وقد تختلف خطوات التخطيط بعض الاختلاف نظراً لطبيعة المخطط، ويتوقف ذلك على اجتهاد المخطط أو المعطيات أو السياسات أو الأسلوب والمنهج اللذين يسلكهما المخطط، أي منهج سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. كذلك يؤثر في تحديد خطوات النظام الاقتصادي الموجه أو الحر كذلك ما يتوافر من إحصائيات أو أرقام يتم الرجوع إليها، أو تتم بناءً على خبرة المخططين لأوضاع ولظروف مشابهة.

إلا أن ما نطرحه من خطوات ودراسة تمثل المنهج المتبع في الدراسات التخطيطية، ولا يعني ذلك التسلسل في الأوليات بقدر ما يعني دراسة هذه الخطوات، واستخلاص نتائج أو مؤشرات وإعداد تقارير ومستندات.

وفيما يلي يتم شرح خطوات العمل الخاصة بالمرحلتين، المرحلة الأولى والتي سنطلق عليها **أساسيات الدراسة**، والمرحلة الثانية والتي سنعطيها عنواناً يمثل محتوياتها النهائية وهو **إعداد تقرير ومستندات المخطط**.

أساسيات الدراسة

نتناول فيما يلي التوسع في خطوات أساسيات الدراسة، وهي تشمل تحديد الموضوع ومستهدفاته والمدى الزمني والموقع، مع تقييم الوضع القائم والتصوير والتخريط والمسح الميداني، وتحليل ظروف الموقع والوضع السكاني، مع تحديد اتجاهات وبدائل مشروع المخطط، ويتم كل ذلك ضمن خطوات الدراسة والعمل التالية:

تحديد مجال الدراسة سواء من حيث الغرض أو المدى الزمني

يتعلق هذا العنوان بتعريف مجال العمال، أي الموضوع الذي يستهدف من خلال الدراسة وإعداد المخطط الحضري، وهل يتعلق بنظرة مستقبلية لنمو المركز الحضري وما يتبع هذا النمو من نشاط وظيفي للسكان، والمدى الزمني المحدد للدراسة أو المستهدف معالجة أوضاع حضرية، كتوسع سكاني أو توفير وتوطين استعمالات آنية أو مستقبلية عجز المخطط الحالي أو الوضع القائم عن استيعابها أو طرح مجال وظيفي جديد؟ وبمعنى أوضح، هل يستهدف من المخطط دراسة مستقبلية لتوسع المدينة في مدى زمني 20 سنة مثلاً؟ أم تحديد اتجاهات نمو لتوطين استعمالات يتطلب تنفيذها كتحديد لمشاريع إسكانية أو مواقع منشآت صناعية أو دراسة مرافق أساسية للمدينة كشبكة مواصلات أو منشآت ترفيهية؟ وعليه، فإن تحديد مجال العمل التخطيطي بجميع أبعاده الزمنية والوظيفية والسكانية، يقوم على ما يتوقع من تطور في مجال الخدمات وتطور في تقنية تقديم هذه الخدمات، وما يتطلب لكل ذلك من أرض. وقد تستعمل نتائج الدراسة التخطيطية لأغراض تحديد السعات المستقبلية للمرافق، أي قد لا تستهدف الدراسة التخطيطية إعداد مخطط بقدر ما تستهدف الوصول إلى تصور للوضع المستقبلي لحساب سعات الطرق أو متطلبات وسعات المرافق، والتي يتم في ضوء نتائجها إعداد التصميمات الهندسية الفنية الخاصة بها.

التحديد الوظيفي في إطار المخطط والمحيط

يستهدف أي مخطط حضري، الجانب التنظيمي مع توسع محدود في وظيفته وحجم سكانه وهو تطور طبيعي لا يحدث متغيرات أساسية ضمن المركز الحضري أو المحيط أي المنطقة، أو الإقليم الذي وجد له المخطط، ولا يؤدي هذا التطور إلى تغييرات

جوهرية بالمنطقة، أو هو مخطط يستهدف متغيرات أساسية من حيث التوسع والنشاط الوظيفي. وبالتالي، يتطلب هذا التوسع العديد من المقومات المحلية في إطار المنطقة كمصادر الطاقة ومقوماتها الوظيفية الجديدة، ومتطلبات المرافق والمتطلبات البشرية، وبالذات القوى العاملة المطلوبة وإمكانياتها لتلبية هذه الوظيفة. كذلك الإفرازات السلبية والإيجابية على المخطط والمحيط، أي تحديد وظيفة المخطط المستقبلية وتأثيرها سلباً وإيجاباً في الإقليم، مثل إدخال منشآت جديدة بالمنطقة، كالنشاطات السياحية أو الصناعية أو الإدارية أو الثقافية، وتحديد متطلبات هذه النشاطات من القوى البشرية المطلوبة والمدربة للعمل، والخدمات الأساسية اللازمة لذلك، وتحديد مبدئي لحجم هذا التطور أو التحول المطلوب، ومدى تأثير ذلك في النمو السكاني، سواء من خلال نمو طبيعي أو الهجره، أي دراسة المخطط من منطلق إقليمي إلى المنطلق المحلي، وتحديد المتغيرات التي يمكن أن يحدثها المخطط بالإقليم، وقبول هذه المتغيرات من منطلق سياسي ومنطلق استثماري ومنطلق اجتماعي، وقد مارست ليبيا مثل هذه الحالات في تطوير مدينة البيضاء والمدن النفطية والمدن الصناعية ومدينة سرت، ومدينة المرج الجديدة.

دراسة الموقع

تستهدف دراسة الموقع في إطار مقومات الموقع مدى مناسبة الموقع للتوسع المنتظر، كذلك تحديد اتجاهات النمو ضمن تحديد المتطلبات المستقبلية للأرض، سواء في إطار المساحة المطلوبة بصفة مبدئية، أو في إطار اتجاه التوسع وانسجام هذا التوسع مع المخطط .وعدم وجود عوائق أو تعارض أو مشاكل ملكية، ومناسبة طبيعة الموقع للاستعمالات المطلوبة. ويدخل ضمن دراسة الموقع موضوع الأرض وقيمتها ودراسة تأثر أو تأثير قيمة الأرض عند تنفيذ المخططات، ومراعاة توافر المساحة المطلوبة دون وجود عوائق، سواء من حيث القوانين النافذة، أو أي قيود على الأرض أو احتكار قبلي أو ملكية، وتوافر المقومات الأساسية بالموقع للنشاط المستقبلي.

التصوير الجوي والتخريط

ضمن التحديد المبدئي للوضع القائم وتحديد اتجاهات ومساحات التوسع المطلوبة،

وبنوع من الاحتياط في توسيع رقعة موقع الدراسة، يتم تحديد المساحة المطلوب إجراء تصوير جوي لها. وعادة ما تحدد منطقة التصوير بمساحات أكبر من التوقعات المطلوبة من الأرض بضعف أو أكثر، لفتح مجال وتقييم أوسع لاتجاهات النمو، ويتم إعداد نقط ضبط أرضية للرجوع إليها في تخريط المساحات المصورة، وعادة ما تحدد على الطبيعة بنقط من الدرجة الأولى، ونقط ثانوية يمكن تحديدها بواسطة منشآت ثابتة ومميزة بالموقع، كمآذن المساجد أو نقاط على منشآت أساسية في المدينة. ومن خلال الصور الجوية يتم المسح الميداني للوضع القائم، وكذلك لطبيعة الأرض لمنطقة العمران الحالي والتوسع المستقبلي. وكثيراً ما تعطي المحتويات الموجودة في الصور الجوية العديد من المعلومات الأساسية، كنوع المباني وعدد الوحدات السكنية القائمة والمساحات المغطاة وطبيعة الموقع، وتقييم للأراضي الفضاء المتوافرة والصالحة للتوسع، كذلك تكشف الصور الجوية عن أي مواقع خاصة بالمقابر والمحاجر والحدائق والمناطق الخضراء والغابات، والتي يتطلب الأمر مراعاتها في دراسة المخطط أو المحافظة على واقعها، كما تكشف الصور الجوية عن المناطق الزراعية والغابات وعن مجاري الوديان وشعبها ومجاري سيول الأمطار ووضع التلال والشواطىء بالموقع، وجميعها لها تأثير مباشر في تقييم وتحديد الأراضي الصالحة للعمران من إجمالي المساحات المصورة.

إنتاج الخرائط الطوبوغرافية

إعداد الخرائط الأساسية للمخطط يتم عادة من خلال الصور الجوية التي يتم أخذها بأسلوب فني تكون أساساً لإعداد الخرائط الكونتورية منها مستندة إلى الارتفاع الذي يتم منه التصوير، وعادة ما يرتبط الارتفاع بمقياس الخرائط المطلوب إعدادها. وتعتمد عمليات التخطيط على الخرائط الكونتورية قياس 1 : 1000، وهذه تؤخذ عند التصوير على ارتفاع (4000) متر عن سطح الأرض ومعتمدة على نقط ضبط أرضية يحدد موقعها على خطوط الطول والعرض الأساسية. ومن خلال الصور الجوية ونقط الضبط الأرضي يتم إعداد الخرائط الكونتورية للمخطط على خرائط بمقاييس موحدة تغطي كل صفحة (خريطة لمساحة 1 كم^2). وتشمل عدداً محدداً من خطوط الطول وخطوط العرض. وتمثل خطوط المناسيب (الخطوط الكونتورية) مختلف مناسيب الأرض من

سطح البحر. وتتمثل الفروق في الارتفاع بين المنسوب والآخر بمتر واحد، وهذه الخطوط تعبر عن مستويات قطع لأديم الأرض بمعدلات ارتفاع (1) متر واحد بين المنسوب والآخر (انظر الشكل التعبيري رقم 52). كما تحوي كل صفحة في أسفلها دليل الخريطة الذي يشمل المفاتيح الأساسية لها ويتضمن أهم المعلومات التي يرجع إليها، كذلك تحديد الإسقاطات المستعملة في الرسم من حيث التعبير على ما يظهر باللوحة. ويمثل الشكل التالي رقم (53) أهم محتويات هذه المعلومات التي تم اعتمادها في خرائط المخططات، وعادة ما تقسم هذه المعلومات إلى نوعين، يخص الأول منها الوضع القائم ويخص الثاني خرائط المخطط النهائي.

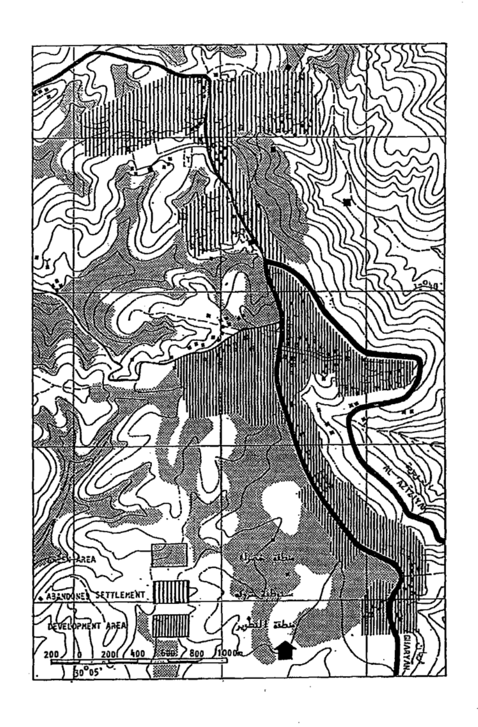
هذا، وفي حالة إعداد هذه الخرائط بالمسح الميداني وهي طريق تقليدية، فإنها لا تختلف في الشكل والغرض عن الخرائط المعدة من خلال الصور الجوية، إلاّ أن إعدادها يتم بواسطة المسح الميداني، وهي طريقة مقبولة لأعمال التخطيط البسيطة، حيث يمكن إعداد هذه الخرائط بتكلفة أقل من نظام التصوير الجوي المكلف، أو عند اعتراض جهات أمنية على التصوير الجوي. وقد تم الاعتراض على التصوير الجوي من الجهات الأمنية في العديد من المناطق الرئيسية، وسبّب هذا تأخيراً في استكمال العديد من أعمال التخطيط، علماً بأن الاعتراض على التصوير الجوي لا مبرر له في ظل وجود الأقمار الصناعية، التي بإمكانها أخذ صور جوية عن أي مواقع استراتيجية ومتابعة أي متغيرات بها، وقدرة هذه الأقمار على تصوير عناصر ذات حجم صغير مثل المسدسات والبنادق، وأي آليات متحركة. كما في استطاعة هذه الأقمار التصوير بتقنيات خاصة تظهر أي معادن طبيعية أو آلات تحت الأرض، أو مغطاة بأي وسائل تخفية أو تمويه.

إن الخرائط الكونتورية للوضع القائم تمثل الأساس لمعرفة الوضع القائم، كما أنها تمثل الخرائط الأساسية التي يرسم عليها خرائط المخطط النهائي.

خصر وتقييم للأوضاع القائمة

تعتبر الصورة الجوية والخرائط المساحية والمسح الميداني الذي يتم للمنطقة المطلوب تخطيطها (المدينة)، هي الأسس التي يحدد بموجبها الوضع القائم لموقع المخطط،

الشكل رقم (52)
تعبير عن الخرائط الكنتورية



الشكل رقم (53)
المفاتيح أو دليل التركيب الوظيفي أو استعمال الأراضي

English	Arabic
NEIGHBOURHOOD UNIT	وحدة محلة
TOWN CENTRE	مركز المدينة
DISTRICT CENTRE	مركز المنطقة
NEIGHBOURHOOD CENTRE	مركز المحلة
TOURIST FACILITIES	مرافق سياحية
PRIMARY AND PREPARATORY SCHOOL	مدرسة ابتدائية وإعدادية
SECONDARY SCHOOL OTHER EDUCATION FACILITY	مدرسة ثانوية ومرافق تعليم أخرى
HEALTH SERVICE	خدمات صحية
ARCHAEOLOGICAL SITE	موقع تنقيب أثري
LIGHT INDUSTRY	صناعات خفيفة
WAREHOUSING, DEPOT TECHNICAL YARD	مخازن ومستودعات وساحات فنية
SPORTS AREA	ساحة رياضية
RECREATION BELT AND WATER FRONT	شريط ترفيهي وواجهة بحرية
WADI AND ISOLATION BELT	واد وحزام عازل
AGRICULTURAL SERVICE	خدمات زراعية
AGRICULTURAL CULTIVATION	أراضي زراعية
TRANSPORT FACILITY	مرافق النقل
SPECIAL AREA	مناطق خاصة
TOWN BOUNDARY	حدود المدينة
DISTRICT BOUNDARY	حدود المنطقة

وتشمل أعمال حصر وتقييم الوضع القائم، تجميع وتقييم مجموعة معلومات أساسية، من أهمها:

ـ تحديد المساحة الإجمالية لمنطقة المخطط وحصر الوضع القائم.

ـ قياس مختلف الاستعمالات القائمة في الموقع من استعمالات سكنية وصناعية وتجارية ومرافق عامة وأراضٍ خضراء وشبكة طرق وأي استعمالات أخرى، ويعبر عن ذلك بمخطط الوضع القائم لشحات، شكل رقم (54) وبكشف الاستعمالات القائمة للأراضي، ويعبر عنه بمثل الكشف التالي رقم (22) لمدينة الخمس.

ـ تحديد المساحات والأراضي الفضاء والقابلة للاستعمال وتوسع المخطط أو امتداد المخطط بها.

ـ الظروف الطبيعية للموقع والتي تحدد ظروف المخطط، مثل الشواطىء أو مجاري الوديان أو الأراضي ذات الانحدار الشديد، أو السبخ.

ـ المواقع التي يجب المحافظة عليها، مثل المناطق اللأثرية والمقابر والمنشآت الدينية.

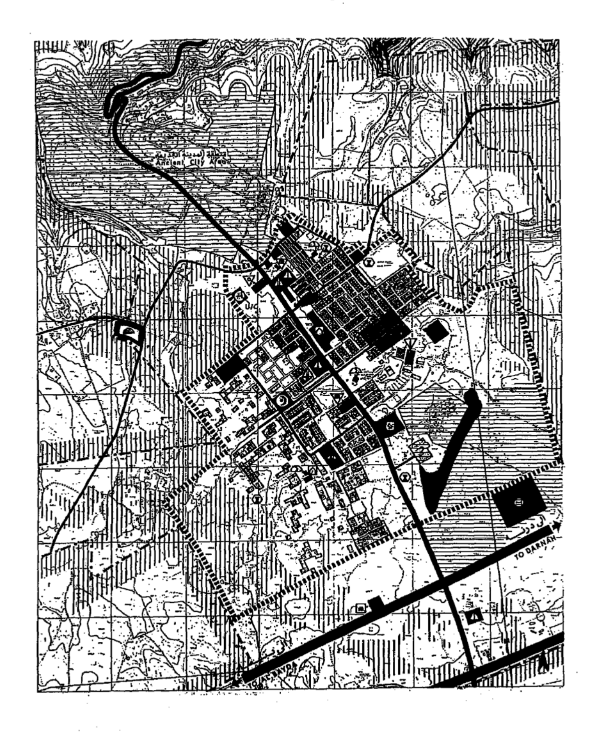
ـ شبكة الطرق القائمة.

ـ كثافة الاستعمال القائمة، سواء كتغطية أو ارتفاعات أو معدلات وحدات سكنية.

ـ أي استعمالات خاصة تحتاج للحماية أو توفير ظروف توسع، مثل المعسكرات ومواقع الجامعات، والنوادي والملاعب الرياضية والمنتزهات والحدائق، إلى غير ذلك.

الشكل رقم (54)

خريطة تعبر عن الاستعمالات القائمة لشحات



كشف رقم (22)

كشف يمثل الاستعمالات القائمة لمدينة الخمس سنة 1980م

	نوع الاستعمال	المساحة بالهكتار	النسبة %	ملاحظات
1 ـ	سكنية	110،6	36،25	
2 ـ	البنية الأساسية الاجتماعية	105،6	34،40	
3 ـ	السوق التجارية			شملت ضمن 1، 2
4 ـ	الرياضة والترفيه			لم تحدد
5 ـ	الصناعة والتخزين	59،5	19،50	
6 ـ	النقل والمواصلات	29،4	9،65	
7 ـ	المنافع العامة			لم تحدد
	المجموع	305،1	%100	

ملاحظة: تمثل مختلف الاستعمالات المذكورة بهذا الكشف الأراضي المستعملة والمخصصة للاستعمالات المذكورة بالكشف حصرت من واقع الوضع القائم عند المسح الميداني في سنة 1980م، ونظراً لتداخل بعض الاستعمالات، فقد أدرجت بالكشف ضمن مجموعة محدودة من التصنيف.

يستخلص من الكشف السابق أن الكثافة الحضرية كانت بمتوسط 52،5 شخصاً/ هكتار، على أساس أن مجموع سكان المدينة في سنة 1980م كان 16000 شخص.

كما يشمل حصراً للسكان والقوى العاملة والوحدات السكنية وسعات المرافق والمنشآت العامة من مدارس ومنشآت صحية، وغيرها. كذلك تقييم قدرة البنية الفنية القائمة من مصدر للمياه وشبكة توزيع، وبمثله لشبكة الكهرباء والهواتف، كذلك سعة الطرق ومواقف السيارات وغيرها.

وقد يشمل حصر وتقييم الأوضاع القائمة العديد من المعلومات الأخرى التي تتطلبها الدراسة، مثل توزيع القوى العاملة على القطاعات الأساسية للإنتاج، وكذلك معدلات الإشغال المنزلي ومساحات العمل والإنتاج ومعدلاتها. وعمليه الحصر والتقييم يمكن التوسع فيها وفق متطلبات الدراسة التخطيطية، وما تتطلبه من تفاصيل أساسية للدراسة، والاعتماد عليها في استنتاج التوقعات المستقبلية كمؤشرات تخطيطية (معايير) تستخلص من الواقع القائم.

تقييم نهائي للموقع وطرح بدائل لاتجاهات التوسع

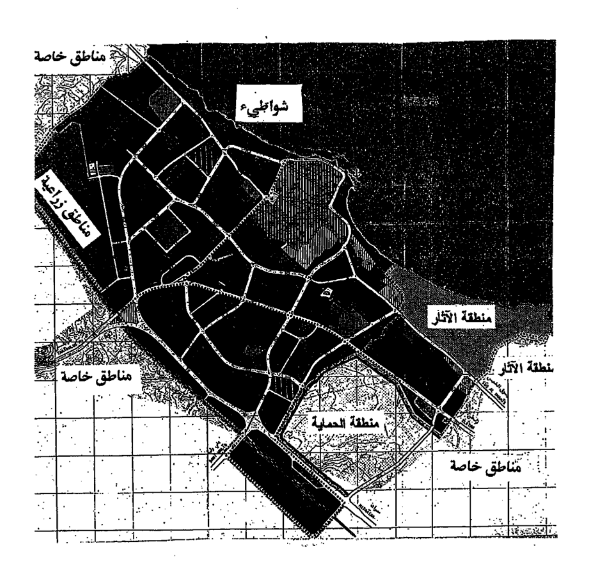
في إطار ظروف الموقع من إمكانيات امتداد في الأراضي الفضاء الصالحة للاستعمال وامتداد العمران إليها وفق الرؤية المبدئية لمستقبل نمو المنطقة أي المخطط المستقبلي، يتم تقييم مبدئي لتحديد اتجاهات النمو وحصر مبدئي للأراضي الفضاء، وتصور عام لمد شبكة الطرق، وتقييم لأي عوائق تحد من الامتداد في اتجاهات محددة، أو أي صعوبات طبيعية أو وضع قائم، مثل الشواطىء ومجاري المياه والمناطق الأثرية والعسكرية، والأراضي غير الصالحة للعمران أو المكلفة، مثل المستنقعات والسبخ والأراضي المعرضة للفيضانات وغيرها، والتعبير عنها بخريطة مبدئية تطرح كل هذه المعلومات لتكون الموجه للمخطط في تحديد بدائل النمو والمقترحات الأولية، ويعبر الشكل رقم (55) التالي عن إبراز العوائق في مخطط الخمس.

تحديد الأهداف الوظيفية والخدمات

عند تحديد مدة المخطط، أي الفترة الزمنية التي سيتم خلالها أي تحول وتطور للموقع، فإن هذا التحول أو التطور يتوقف من حيث مداه وتأثيره، على ساحة المخطط، على العوامل الأساسية المؤثرة في هذا التحول والتي تعتمد على التطورات الاقتصادية أو التحول الاقتصادي الذي ستعايشه ساحة المخطط، أي النشاط الوظيفي الذي سيتوافر لشريحة المنتجين من السكان وحجم هذه الشريحة، أي عدد الوظائف المتوقعة وطبيعة هذه الوظائف. ومن خلال دراسة هذا التوقع تتم دراسة التوقعات السكانية لفترة المخطط، علماً بأنه إذا توافر عدد من القوى العاملة يتجاوز مواقع العمل

الشكل رقم (55)

خريطة تعبر عن العوائق بالنسبة لتوسع مخطط مدينة الخمس



المتوقعة، فإن ذلك سيؤثر إما في انخفاض الأجور، أو في وجود بطالة بين العاملين. ويعني ذلك عدم استقطاب سكان من خارجها، وقد يؤثر هذا الوضع في هجرة منها لمواقع تتوافر فيها فرص عمل. أما إذا كانت إمكانيات العمل متاحة وتوفر مواقع عمل تتجاوز ما يمكن أن ينتج من النمو الطبيعي للسكان، فإن ذلك سيؤدي إلى هجرة سكانية إلى المدينة، أو تغطية العجز في العمالة بعمالة خارجية، أي من خارج المنطقة. وعليه، فإن تحديد النظرة المستقبلية لإمكانيات المدينة الاقتصادية، أي ما ستؤديه من وظيفة، وما سيتوافر فيها من مواقع عمل يعتبر ضمن الخطوات الأساسية لأي مخطط. ويلي هذا التحديد تحديد مستوى الخدمات المتوقعة للمدينة. ويدخل ضمن الخدمات جميع مرافق البنية الاجتماعية والبنية الفنية التحتية، وما ستوفره من إمكانيات ومستوى خدمات واستقطاب للبقاء فيها أو الهجرة منها.

دراسة التوقعات المستقبلية للسكان

تلي دراسة الجوانب الاقتصادية المتوقعة للمدينة، أو ما سبق الإشارة إليه من إمكانات اقتصادية وفرص عمل، دراسة التوقع المستقبلي لسكان المدينة خلال فترة المخطط، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب، أهمها:

أ ـ استيعاب المدينة للنمو السكاني المتوقع وفق المعدلات المتوقعة، وقد تبنى على المعدل السابق مع إجراء أي تعديل على النسبة السابقة بالزيادة نتيجة تحسن الوضع الصحي، أو بالانخفاض نتيجة ما يتوقع من توجه السكان لتحديد النسل.

ب ـ إدخال عامل الهجرة من المدينة أو إليها، إلى جانب دراسة النمو السكاني.

ج ـ دراسة الحجم السكاني المطلوب للمدينة في ضوء إمكاناتها الوظيفية، أي عدد الوظائف المتوقعة، وهذه عادة ما تكون للمدن الجديدة، مثل المدن الصناعية النفطية التي أسست على فرص العمل المتوقعة في مجال الصناعة النفطية مع تحديد العدد اللازم للخدمات في المدينة، وعادة تعادل عدد القوى العاملة في قطاع الصناعة، أي 50% في مجال الخدمات. ويتضمن مجال الخدمات القطاع التسويقي والمصرفي وجميع الخدمات التي تقدم من القطاع الخاص، بالإضافة إلى الخدمات العامة.

د - في الحالات التي تعتمد في دراسة المخطط المحلي على نتائج الدراسات الوطنية والإقليمية، يلاحظ أن الحجم السكاني والدور الاقتصادي للمدينة قد حددا أساساً، وان المخطط المحلي يبنى على نتائج وتوصيات الدراسة الإقليمية مع مراجعة للوضع السكاني من حيث تحديد الهجرة منه أو إليه، وغالباً ما تكون مثل هذه المخططات في إطار الاقتصاد الموجه.

وانطلاقاً من تحديد القوى العاملة، يمكن الحصول على الحجم السكاني للمدينة من خلال نسبتها إلى إجمالي السكان.

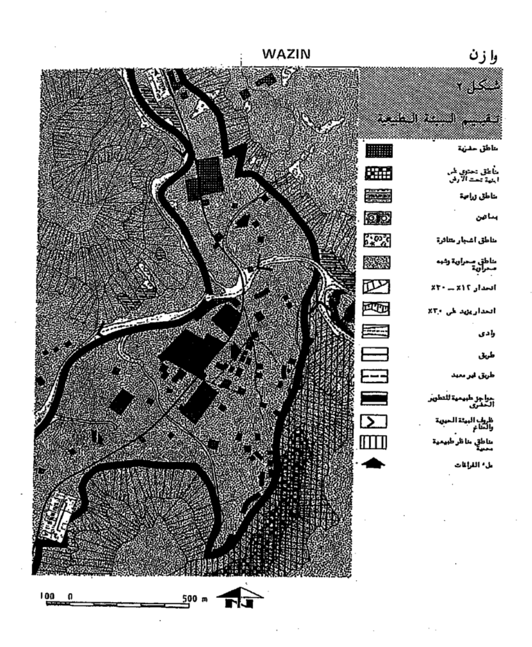
تحديد أسس التخطيط والمعايير التخطيطية

تضم أسس التخطيط العديد من العوامل المؤثرة في إعداد مشروع أو مسودة المخطط، ويأتي في مقدمتها:

- الحجم السكاني المستقبلي للمدينة والذي في ضوئه يتم تحديد المساحات المطلوبة للعمل والمساحات المطلوبة للسكن، وغيرها من المساحات لمختلف الاستعمالات الأخرى.
- طبيعة النشاط الاقتصادي وما يتطلبه من أراضٍ ومستلزمات.
- الموقع وظروفه وإمكانياته لاستيعاب التطور والنمو وما يوجد به من عوائق، وما يفرضه من اتجاهات لنمو المخطط.
- إمكانات توفير بعض المرافق الأساسية، كالكهرباء والمياه وشبكة اتصالات ونظام للتزويد ونظام صرف ويمثل الشكل (56) الظروف والعوائق التي حددت مخطط وازن.
- تحديد المعايير التخطيطية التي تحدد الكثافات، سواء ككثافة حضرية عامة أو سكنية، كذلك حجم العائلة أو معدل الإشغال المنزلي، كذلك معدلات توفير المرافق والبنيات التي تتوقف على إمكانات الموقع وإمكانات المرافق، والإمكانات الاقتصادية.

الشكل رقم (56)

يمثل الظروف والعوائق التي حددت شكل مخطط وازن واتجاهات النمو به، وهي بلد واقعة على حافة بالجبل الغربي على الحدود التونسية



المستهدفات العامة للدولة والسكان

وتتمثل أساسيات الدراسة في تقييم الوضع القائم وما يتطلب من معالجة أو تحسين، مثل وجود مناطق عشوائية أو تداخل في الاستعمالات، أو قصور في المرافق الاجتماعية أو شبكات الطرق أو بنية المدينة بصفة عامة، والرؤية لمعالجة ذلك من خلال نتائج مجموعة العوامل الرئيسية السابقة وبعض الأسس الثانوية، ويتم استخلاص أرقام ومؤشرات ومعايير، تتلخص في:

الحجم السكاني ـ القوى العاملة ـ طبيعة ومساحة الأراضي القابلة للاستعمال ـ معدلات للوضع القائم من مساحات لمختلف الاستعمالات، والتي يعبر عنها بكشف الاستعمالات للوضع القائم والذي يستخلص منه الكثافات أو مؤشرات، كالكثافة السكنية القائمة ومعدل الإشغال المنزلي ونسبة مختلف الاستعمالات الأخرى ضمن الوضع القائم. كذلك نسبة المساحات المستغلة لشبكة الطرق والفراغات كالمناطق الخضراء والملاعب، وبالإضافة إلى واقع المرافق كالمنشآت التعليمية والصحية والدينية، بالإضافة إلى واقع البنية جميع هذه النتائج تعطي مؤشرات تمثل الوضع القائم يتم تقييمها أو مقارنتها بالمعايير التخطيطية المستهدفة أو المستخلصة. وهذه المعايير تشمل وتغطي الإسكان والكثافات السكنية ومتطلبات التعليم في مختلف المستويات والمتطلبات الصحية، كذلك معدلات لمتطلبات وسعات المرافق الفنية الأخرى، إلى غير ذلك، المعبر عنها تحت **دليل معايير التخطيط الحضري**.

إعداد بدائل للمخطط

يتم التعبير عن نتائج الدراسات السابقة بطرح بدائل للمخطط، ويمكن تعريف هذه البدائل بطرح عدة تصورات للمخطط. هذه التصورات يجب أن تستوعب الوضع القائم وتغطي المستقبل كحجم سكاني ومساحات مطلوبة وتوزيع الاستعمالات على هذه المساحات، مع تحديد هيكلية للمخطط، ونقصد بهيكلية المخطط تحديد الأجزاء الرئيسية لهذا المخطط، سواء كانت مجاورات أو مناطق استعمال رئيسية أو قطاعات بالمخطط. بالإضافة إلى مركز المدينة الرئيسي والمراكز الثانوية وشبكة الطرق الرئيسية، مع تحديد مختلف الاستعمالات الرئيسية كالمناطق السكنية والمناطق الصناعية والمناطق

التجارية ومختلف الكثافات فيها أو التقسيمات الخاصة بها مع إبراز المساحات الفضاء ومعالم المدينة المطلوب المحافظة عليها أو إبرازها، وقد يشمل هيكل المخطط المنطقة الخارجية المحيطة بالمخطط.

هذه البدائل هي التي يتم عرضها على ذوي العلاقة، كالمجالس المحلية (اللجان الشعبية) لاستخلاص أي ملاحظات. ويتم تقييمها تقييماً نهائياً من قِبل المختصين والفنيين وخبراء القطاعات المختلفة في الدولة والمجتمع. وينتج عن هذا العرض والتقييم تفضيل أحد البدائل أو دمج بعض الميزات في البديل المفضل، مع أي ملاحظات يوجهها الاستشاري أو الجهات المشرفة على إعداد المخطط النهائي.

تحديد الاحتياجات وإعداد مستندات المخطط

تنطلق مرحلة تحديد الاحتياجات وإعداد مستندات المخطط من اختيار البديل المفضل من مجموعة البدائل التي تم تقييمها. هذا البديل يفترض أن يغطي مساحة الوضع القائم، كما يشمل الامتدادات أو التوسعات المستقبلية التي يتوقع أن يمتد إليها العمران.

اعداد خرائط الوضع القائم

من الصور الجوية للمنطقة العمرانية يتم إنتاج خرائط طوبوغرافية للمنطقة التي تغطي البديل المفضل وفق المساحات المحددة في مجموعة ألواح من الخرائط مقاس 1 : 1000 كما سبق شرحه. وتشمل هذه الخرائط مجموعة ألواح تغطي الوضع القائم وما يوجد من عمران وطرق، كما تمتد هذه الخرائط لتغطي مناطق الامتداد وطبيعتها وما يوجد فيها من طرق وعمران وانتشار كامتداد للمركز الحضري القائم.

ومن خلال خرائط الوضع القائم، يمكن استخلاص مجموعة مؤشرات، من أهمها:

- أنواع الاستعمالات القائمة ومساحة كل منها.
- مساحات المناطق السكنية وعدد الوحدات السكنية التي يمكن حصرها، سواء من الخرائط أو بالمسح الميداني وتصنيف صلاحيتها، (أي تقييم وضعها الإنشائي ومرافقها).

ـ الكثافات المختلفة، سواء الكثافة السكانية، أو الكثافة العامة، أو كثافة المباني.
ـ متوسط تغطية الأرض.
ـ أنواع المباني ومعدلات ارتفاعها وتقييم أوضاعها.

هذا الواقع يساعد على الوصول إلى مؤشرات، وإن أهم مؤشر هو كشف للإستعمالات القائمة والنسب المشغولة لمقارنة مساحة المخطط الجديد بالوضع القائم لكل استعمال، كما يستعان في الدراسة بإعداد خريطة تبين تقييماً لوضع المباني القائمة، وتصنف هذه المباني عادة إلى أربعة أصناف، هي جيدة ومتوسطة ورديئة وآيلة للتلف أي متهالكة، مع تمييز المباني الخاصة التي يجب حمايتها كالمباني الأثرية والدينية وغيرها.

تحديد الاحتياجات

يعتمد في تحديد الاحتياجات أساساً على مؤشر الحجم السكاني المتوقع لفترة المخطط، وما استخلص منه من معايير، كحجم العائلة ونسبة القوى العاملة فيه بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي أو النشاط السائد في المدينة. ومن خلال هذه المؤشرات والأرقام والمعايير، وما استخلص من كثافات واستعمالات من الوضع القائم، وضمن الرؤية المستقبلية، يتم حساب الاحتياجات. وتحسب هذه الاحتياجات في إطار الاحتياجات من الأراضي اللازمة لها ضمن مجموعة الاستعمالات الأساسية والثانوية، وفق الكثافات المقترحة للمخطط (انطلاقاً من الواقع وحسب المعايير الفنية والمستهدف من المخطط). وهذه الاستعمالات، هي:

المناطق السكنية: تشمل مختلف المناطق والكثافات السكنية ومتطلبات المناطق السكنية، وقد تندرج ضمنها المساحات الخاصة بالبنية الاجتماعية (التعليم، الصحة، المنشآت الاجتماعية والدينية والثقافية)، وفي حالات تفصل ضمن مجموعة الاستعمالات الخاصة بالبنية الاجتماعية الأساسية، ويتوقف ذلك على حجم المخطط ودور المدينة في هذه المجالات.

المناطق التجارية: تشمل المركز التجاري للمدينة والمناطق التجارية الثانوية.

المناطق الصناعية: تشمل الصناعات بأنواعها الثلاثة ومناطق التخزين.

المناطق الخضراء والمساحات الفضاء: تشمل الغابات والحدائق والملاعب وكذلك الشواطىء وأي أراضٍ فراغ للاستعمال العام والترفيه.

شبكة الطرق العامة: تشمل جميع الطرق بأنواعها، باستثناء الطرق الداخلية للمناطق السكنية (الطرق التي تنشأ من تقسيمات المناطق السكنية)، كما تضم إلى مساحة الطرق المواقف العامة للسيارات على مستوى الطرق ونظام السكة الحديد إن وجد.

أي استعمالات خاصة: تدخل ضمن الاستعمالات الخاصة، أي أراضٍ تخص استعمالات خاصة كالمطارات والموانىء أو الجامعات أو معسكرات، أو مناطق سياحية الخ.

المناطق الزراعية: المناطق الزراعية التي تقع داخل المخطط أو تحيط به، ويتطلب الأمر المحافظة عليها كمناطق زراعية ذات أهمية، أو أحزمة خضراء للمدينة.

ويعبر عن هذه الاحتياجات بكشف عام يعرف بكشف توزيع استعمالات الأراضي للمخطط، كشف رقم (23) التالي:

كشف رقم (23)

كشف توزيع استعمالات الأراضي لمخطط الخمس سنة 2000م

	نوع استعمال الأراضي	الرمز	المساحة بالهكتار	% من المنطقة الحضرية
1 ـ	سكنية	س 1 ـ س 6	530،0	42،0
2 ـ	تعليمية	أ 1	101،0	8،0
3 ـ	الصحة والضمان الاجتماعي	أ 2	36،0	2،9
4 ـ	الدين والثقافة*	أ 3	18،9	1،4

* تشمل المقابر، صافي الكثافة السكنية: 132 فرداً / للهكتار، الكثافة الحضرية: 55 فرداً / للهكتار.

تابع كشف رقم (23)

	نوع استعمال الأراضي	الرمز	المساحة بالهكتار	% من المنطقة الحضرية
5 ـ	التسويق والأعمال	ت	59،6	4،8
6 ـ	الرياضة والترفيه	ف 1 وف 2	127،0	10،0
7 ـ	الإدارة والخدمات العامة	ع	14،0	1،1
8 ـ	الصناعة والتخزين	ص 1، ص 2	79،0	6،3
9 ـ	الخدمات الزراعية	ز، خ	10،5	0،8
10 ـ	النقل والمواصلات	ن	179،0	22،1
11 ـ	المنافع العامة	م	7،0	0،6
	إجمالي الأراضي الحضرية		1،262،0	100،0
12 ـ	الزراعة		126،0	ف
13 ـ	الأحزمة الخضراء والواجهة البحرية		176،0	ف
14 ـ	مواقع الآثار		125،0	ف
15 ـ	مناطق خاصة		25،0	ف
	إجمالي مساحة المدينة		1،714،0	ف

ملاحظة: الاستعمالات أرقام (2)، (3)، (4)، عبارة عن مجموعة استعمالات البنية الاجتماعية، أما رقم (5)، فيمثل الاستعمال التجاري ورقم (7) الإدارة والخدمات العامة ورقم (9) يندرج ضمن استعمالات الصناعة والتخزين ورقم (10) يشمل مساحات الطرق والسكة الحديد.

كما يلاحظ أن الاستعمالات أرقام (12) و(13) و(14) و(15)، على الرغم من وجودها ضمن منطقة المخطط، إلا أن مساحتها أدرجت منفصلة واعتبرت مناطق ذات طبيعة خاصة حجزت مساحات كبيرة ضمن حدود المخطط.

حساب متطلبات المرافق

يلي مرحلة إعداد الكشف الخاص بالاستعمالات حساب متطلبات البنية الاجتماعية من مدارس ومرافق صحية واجتماعية ودينية، وتحديد أنواعها وتصنيفاتها والمساحات اللازمة لها من الأراضي وتحديد مواقعها على المخطط.

وفي حساب كل ذلك تستعمل المؤشرات المستخلصة من الوضع القائم أو المعايير التخطيطية أو الأسس الفنية، أي وحدات الحساب والقياس لتحديد المساحات لمختلف المناطق، كذلك متطلبات المرافق من مدارس وعدد فصولها لمختلف مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي العام أو المهني، كذلك المتطلبات الصحية من مراكز صحية ومستوصفات ومجمّعات صحية ومستشفيات عامة وتخصصية، وبمثله متطلبات المرافق الدينية والثقافية والترفيهية، وغيرها من الاستعمالات.

إعداد خريطة استعمال الأراضي

تعتبر خريطة استعمال الأراضي للمخطط لمداه الزمني، من أهم أسس ومستندات المخطط. وهذه الخريطة تتضمن جميع الاستعمالات الأساسية والثانوية وفق المساحات التي تم تحديدها في الفقرة السابقة، علماً بأن توزيع هذه الاستعمالات على رقعة المخطط يجب أن يراعى فيه الآتي:

- مراعاة متطلبات المركز التجاري للمدينة من مساحات وما يتطلبه مَن امتداد، وغالباً ما يكون هذا الامتداد على المحيط الخارجي لهذا المركز. ويراعى في هذا الامتداد الاتجاه المفضل، كما يراعى كذلك إمكانية تحسين المناطق المحيطة بهذا المركز، حيث إن قيمة العقارات والأراضي تتحسن بضمها للمركز.
- أن يتم ضم مختلف المناطق القائمة، وأن يكون امتدادها في اتجاهات لا تحدث تضارباً في الاستعمالات.

ـ أن تفصل المناطق الصناعية المتوسطة والثقيلة عن المناطق الأخرى بفصل كافٍ لتفادي المؤثرات السلبية، ولا تكون في اتجاه الرياح السائدة المتجهة للمدينة ومركزها، وكثيراً ما تحاط المناطق الصناعية بأحزمة خضراء.

ـ أن تكون الحدود الفاصلة بين المناطق حدوداً أو ظروفاً طبيعية، كالطرق ومجاري المياه والغابات والمناطق الخضراء.

ـ تشمل خريطة استعمال الأراضي، بالإضافة إلى مناطق الاستعمالات الأساسية بمختلف مستوياتها وأنواعها، مواقع المرافق العامة الخاصة بكل منطقة، وبالذات مختلف مرافق البنية الاجتماعية. وعادة ما تكون خريطة استعمال الأراضي ذات متطلبات عامة يعبر عنها بألوان متعارف عليها، مثل:

الألوان الأصفر والبرتقالي والبني: للمناطق السكنية بمختلف كثافاتها.

اللون الأحمر: لمركز المدينة والمناطق التجارية.

اللون البنفسجي: للمناطق الصناعية والتخزين.

اللون الأخضر: للمناطق الخضراء والفضاء والزراعية مع التمييز بينها.

اللون الأزرق: للمرافق العامة، مدارس، منشآت صحية.

ويتم التمييز ضمن الاستعمال الواحد لمختلف الكثافات أو التصنيفات الثانوية بواسطة استعمال تدرج اللون الواحد، وكذلك استعمال (رمز).

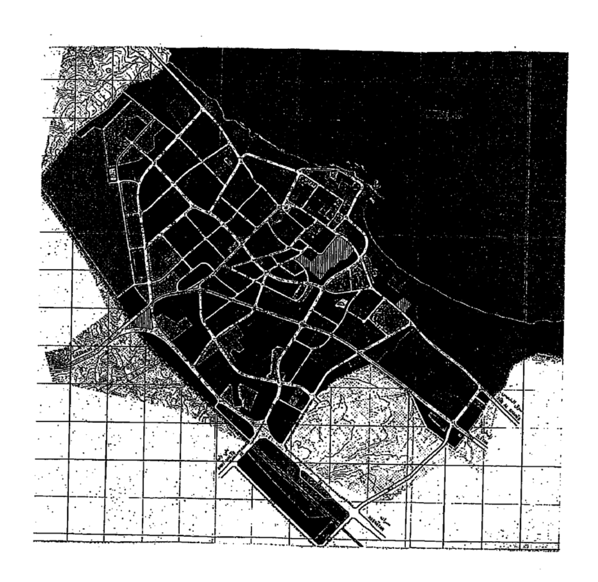
كما يعبر عن بعض المنشآت العامة برموز متعارف عليها، مثل المناطق الأثرية والمنشآت الدينية والمقابر، وغير ذلك. [انظر الشكل المرفق رقم (57) المعبر على خرائط استعمال الأراضي] لمخطط الخمس.

استكمال شبكة الطرق

على مهندس التخطيط دراسة وتصميم شبكة الطرق العامة للمدينة، ويدخل ضمن شبكة الطرق المستويات الثلاثة الأساسية، وهي الرئيسية والفرعية والثانوية. وتترك الطرق المحلية ضمن تفاصيل أو تطبيق المخطط، أو عند تنفيذ تقسيمات مختلف

الشكل رقم (57)

نموذج لخريطة استعمال الأراضي بالخمس



الأراضي في المخطط. وهذه الشبكة تتضمن تحسين الطرق القائمة وتصحيح امتداداتها، أو طرح طرق رئيسية تحدد النظام العام لطرق المدينة. ويتم تصميم طرق المدينة وفق حسابات تدفق المرور عليها انطلاقاً من مختلف الاستعمالات المحدود بالمخطط ووفق نتائج كثافة اتجاهات الرحلات، وبالذات رحلات السيارة الخاصة. كل ذلك وفق أسس ونظريات حساب سعات الطرق ومعدل الرحلات ومعدل ملكية السيارات، إلى غير ذلك من الأسس التي تؤثر في تحديد شبكة الطرق وأهم نقاط الاتصال، وتستكمل دراسة شبكة الطرق بمتطلبات الاحتياجات لمواقف السيارات في مختلف مواقعها على الطرق وخارجها وفي مبانٍ على أدوار. كذلك تحديد متطلبات لمواقف السيارات لمختلف الاستعمالات والمنشآت. كما تشمل دراسة الطرق أي توصيات بشأن التقاطعات وممرات المشاة وتحسين المنحنيات والرؤية، وأي مقترحات بشأن نظام صرف مياه الأمطار.

كما تتضمن دراسة الطرق نظام المواصلات العامة في المدينة من نظام حافلات أو مترو أو مترو أنفاق، ويقوم بمثل هذا العمل مهندسو الطرق والمواصلات المختصون بهذا المجال لتحديد نظام الطرق في المخطط، كذلك وسائل المواصلات العامة المناسبة للمدينة.

جميع نتائج هذه الدراسة يتم توقيعها على مخطط استعمال الأراضي مع شبكة الطرق، وما صاحبها من متطلبات من مواقف للسيارات، ونظام مواصلات. كما يعد مخطط خاص لنظام الطرق والمواصلات في المدينة.

إسقاط شبكة المرافق على هيكلية المخطط

تتضمن شبكة المرافق مجموعة المنشآت الاجتماعية والتي تعرف بالبنية الاجتماعية من منشآت تعليمية وصحية وثقافية ودينية، أي المدارس بمختلف مستوياتها والمستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات، وأي منشآت صحية. كذلك أي منشآت ثقافية، كالمكتبات أو المتاحف ودور العرض أو المسارح إن حددت مواقعها. كذلك المنشآت الدينية كالمساجد والمقابر القائمة.

والمخططات في مجال تحديد هذه المنشآت قد تتبع أسلوب التحديد المسبق وتحديد

مواقع لها، أو تترك تحديد مواقع هذه المنشآت لمرحلة التطبيق وتقسيم الأراضي، أو ضمن مرحلة التصميم الحضري للمنشآت المركزية، علماً بأن تحديد مساحات الأراضي اللازمة لهذه المنشآت يعتمد على سعة المناطق التي تخدمها وما فيها من حجم سكاني. كل ذلك وفق المعايير المعتمدة لإعداد المخطط.

كما تتضمن شبكة المرافق أيضاً البنية الفنية التحتية، أي شبكات المرافق المعروفة بشبكة تزويد المياه وشبكة صرف مياه الأمطار، وكذلك الصرف الصحي بالإضافة إلى شبكتي الكهرباء والهواتف، وهذه شبكات تخدم جميع المناطق في المدينة، وهي متصلة بمراكز التغذية أو المنظومات الأساسية لها، وتتصل بجميع منشآت المدينة وبمراكز التخلص النهائي لنظام الصرف، وتتطلب هذه الشبكات العديد من المواقع اللازمة لتنفيذها. وقد تكون مواقع بعض من منشآت هذه المرافق تفرضها المتطلبات الفنية، مثل مواقع الصرف النهائي أو مواقع خزانات المياه أو محطات ضخ المجاري، بالإضافة إلى مواقع محطات التحويل الكهربائية من جهد عالٍ ومتوسط إلى جهد عادي، كذلك مواقع صناديق التوزيع للهواتف. جميع هذه الشبكات من بنية اجتماعية أو فنية تتطلب مواقع محدودة ومساحات من الأراضي يتم تحديدها وتوقيعها على خرائط المخطط، مع إسقاط مسارات البنية الفنية التحتية على شبكة طرق المخطط، ومراجعة كل ذلك ضمن الهيكلية العامة للمخطط.

استكمال متطلبات المخطط

عند استكمال المخطط من خلال مراحل الدراسة والعمل السابقة، قد تكون نتائجه مجرد مناطق وشبكة طرق وشبكات مرافق وهيكلية عامة وتحديد معالم المخطط. إلاّ أن هذه الحصيلة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والفنية لا تتضمن اللمسات الفنية التي يتطلبها المخطط، والتي تعتمد على تصور مهندس التخطيط لهذا المخطط لأبعاده الثلاثة وليس البعدين الأفقيين، كما هو مرسوم على الورق، أي إعطاء المخطط البعد النظري، كما يتوقع المخطط مشاهدة معالمه. ان هذه اللمسات الفنية تمثل فيما يقترحه المخطط من أراض فضاء أو خضراء، أو الإبقاء على بعض من المظاهر الطبيعية بالموقع، بالإضافة إلى ما يقترحه من اتساع في أرصفة الطرق والميادين الرئيسية، وما تتطلبه

بعض المناطق من مساحات وساحات فضاء، أو إحاطة بعض المنشآت المهمة في المدينة بساحات أو ميادين، وإعطاء بعد للنظر لتمكين المشاهد من التقاط نظرة شمولية والإحاطة التامة بابعاد ومحتويات هذه المنشآت، وان كانت مثل هذه الدراسات التفصيلية تدخل ضمن مجموعة الأعمال التطبيقية للمخطط، وبالذات في أعمال التصميم الحضري وهندسة المواقع . إلاّ أن تحديد الأراضي اللازمة لذلك وعدم السماح باستعمالها في أغراض أخرى، يجب تحديدها في إطار المخطط.

إعداد المستندات النهائية للمخطط

إن المستندات النهائية للمخطط والتي يتطلب إعدادها، تشمل الآتي:

- مجموعة خرائط الوضع القائم.
- تقرير الوضع القائم، وما استخلص من نتائج وقصور في الوضع القائم.
- خرائط استعمال الأراضي للمخطط الجديد.
- خرائط المخطط الأساسية، مثل الهيكلية العامة وشبكة الطرق والمرافق، كذلك خريطة مراحل التنفيذ، وغيرها من الخرائط التي يراها المخطط.
- تقريرالمخطط النهائي.

إن تقرير المخطط النهائي هو الذي يتضمن أساسيات المخطط، ويتناول محتويات المستندات السابقة وأسلوب الاستفادة منها، ويحوي جميع تفاصيل الدراسة والمعايير التي اعتمد عليها والنتائج التي تم الوصول إليها. وإن أهم محتويات التقرير، هي:

- التوقع السكاني وحجم القوى العاملة ومجال عملها.
- متطلبات استعمال الأراضي والكشف النهائي بها ونظام المناطق أو هيكلية المدينة.
- متطلبات الإسكان وشبكة المرافق العامة وسعاتها.
- النظرة حول مركز المدينة القائم وتطويره.

بالإضافة إلى مراحل التنفيذ والمتطلبات الاستثمارية. كما يتناول التقرير أي جوانب

تنفيذية وتطبيقية لاحقة لمرحلة اعتماد المخطط، وما يقترحه من أسس تشريعية لتنفيذ المخطط.

مستويات التخطيط الحضري

استكمالاً لتحديد مجالات ومنهجية التخطيط ومستوياته، فإن التخطيط الحضري، سواء أكان شاملاً أم عاماً، قد يقف عند إعطاء الأساسيات التخطيطية للمنطقة الحضرية، أي استيفاء العناصر الأساسية الآتية:

1 ـ الأساس أو القاعدة الاقتصادية للمنطقة الحضرية.

2 ـ الحجم السكاني والتركيب الاجتماعي للمنطقة الحضرية.

3 ـ الهيكل العام للمخطط وإبراز أي خصائص مميزة.

4 ـ موقع ومساحة المخطط وحدوده والظروف الطبيعية له.

5 ـ مخطط استعمال الأراضي.

6 ـ كشف باستعمالات أراضي المخطط.

7 ـ متطلبات المخطط بالنسبة للبنية الفنية والاجتماعية.

8 ـ شبكة الطرق الرئيسية وشبكات البنية الفنية التحتية.

9 ـ مراحل التنفيذ.

10 ـ الجوانب التشريعية المطلوبة للتنفيذ.

11 ـ التقديرات الاستثمارية.

12 ـ أي نتائج أو توصيات تخص ظروف المخطط الخاصة.

بينما نجد بعض المخططات الحضرية تغطي في مجالها ومحتواها جوانب أعمق وأكثر تفصيلاً بالنسبة للمواضيع الهندسية، بحيث يشمل المخطط مزيداً من التحليلات المطلوبة التي تساعد على تحديد المعالم الفنية للإدارات الفنية بالبلديات وأمانات المرافق،

كما تغطي أعمال التخطيط مجالات تفصيلية، مثل:

1 ـ شبكات الطرق الثانوية والمحلية، أي طرق التخديم والتجميع وتفاصيلها وتفاصيل الأرصفة والمماشي.

2 ـ مواقع المنشآت الاجتماعية والمساحات المحددة لها.

3 ـ مساحات لعب الأطفال والمناطق الخضراء الصغيرة وتظليل المماشي.

4 ـ معالجة المشاكل القائمة ومراعاة الصرف السطحي.

5 ـ تطوير المناطق المتخلفة وطرح حلول لها.

6 ـ مواقف السيارات ومحطات الحافلات.

7 ـ تفاصيل المناطق التسويقية المحلية وما تحويه من خدمات.

إلى غير ذلك من التفاصيل التي يتم تحديدها بموجب ما طرح في المخطط من أساسيات، أو استناداً إلى المعايير التخطيطية وفي شكل ما يعرف بتخطيط المواقع.

وإضافة إلى هذا المستوى من التخطيط الحضري التفصيلي، نجد أن بعض المخططات الحضرية تشمل دراسات أخرى تندرج تحت إطار التخطيط والتصميم الحضري وهندسة المواقع، أي LANDSCAPING\URBAN DESIGN، وبالتالي تغطي الدراسات التخطيطية الحضرية التنسيق العام للمباني بمختلف أنواعها، سكنية أو تجارية أو خدمية، والحلول النهائية لمركز المدينة أو المركز الحضري والمراكز الثانوية، كما تغطي الحلول المطلوبة لهندسة المواقع والمعالجات المطلوبة. كذلك ابراز المعالم التراثية والاعتناء بالشواهد والنصب والنافورات والجوانب المظهرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد لدينا في الجماهيرية أمثلة وواقع لهذه الدراسات التخطيطية، فنجد أن الدراسات التخطيطية التي تمت من قِبل أمانة المرافق لمعظم المدن والقرى كانت من النوع الأول، وإن كانت المخططات الشاملة قد أعطت تفصيلاً أكثر من المخططات العامة بالنسبة للجوانب الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية. بينما نجد الدراسات التخطيطية التي تمت بالنسبة لمدينتي البريقة ورأس لانوف قد غطت النوع الثاني كمخططات شاملة تفصيلية، بينما شملت أعمال المرحلة الأخيرة التنفيذية أعمال

التصميم الحضري، وذلك عند إعداد مستندات العطاء للتنفيذ بالنسبة للمناطق التي تم أو سيتم تنفيذها.

مجالات التصميم الحضري

إن التصميم الحضري الذي بواسطته تتم ترجمة معطيات وأساسيات التخطيط الحضري إلى مخططات هندسية معمارية لمختلف أجزاء وأقسام المدينة في تنسيق وتنظيم فراغي متكامل مبرزاً الجوانب الجمالية والتراث معتمداً على جمال المظهر واستقبال النظر له وزوايا النظر، كما يتناول تصميم المنشآت الرئيسية ذات القيمة القومية.

هذا النوع من الدراسات المكملة للتخطيط الحضري أي التصميم الحضري يكاد يكون مفقوداً في الجماهيرية لقلّة المختصين والعاملين في هذا المجال، إلى جانب استقلالية وانفراد الجهات العاملة في مجال البناء وعدم رجوعها للجهة المسؤولة عن مخطط المدينة، والتي من واجبها إعداد أو تقييم مثل هذه الدراسات وتنسيقها في إطار حضري متكامل واعتماد النظرة القائمة على أساس أن المدينة مجموعة أجزاء وقطع أراضٍ يتم شغلها بأنواع من المباني والمنشآت حددتها المتطلبات والتشريعات فقط. إن الجانب الجمالي للتخطيط الحضري لا يستكمل إلا من خلال التصميم الحضري.

ونستطيع أن نستخلص من الواقع المشاهد ومن نظام تصميم نماذج المباني السكنية على كامل رقعة المدن وأرياف الجماهيرية المنفذة من عدة جهات والتي لم تراع تنسيق هذه النماذج أو غيرها من المباني ضمن المناطق أو البيئة المحيطة بها، ان مجال التصميم الحضري يعتبر حلقة مفقودة يقتضي الاهتمام بها وإيجاد نظام كفيل للتنسيق بين الجهات المسؤولة في مجال التصميم الحضري بهدف إبراز جمال مدننا والاهتمام بالتراث.

ولا نستطيع تجاهل محاولة إعداد تصميم حضري لمنطقة سوق الثلاثاء القديم بطرابلس، إلاّ أن واقع التصميمات المعمارية التي نفذت بها مجموعة الفنادق ومجمع ذات العماد هي عمارة حديثة لا تمتّ لبيئة البلاد ولا تميز المنطقة بطابع أو مظهر خاص. كذلك الأعمال التنسيقية التي تمت حول بحيرة بنغازي (الميناء الداخلي) وما شيد حولها من منشآت مهمة، وكذلك كورنيش طرابلس، أو تنسيق مركز مدينة مصراتة وان الأمر يتطلب المزيد من هذه الجهود لتطوير مظهر المدن الليبية.

إن هذا الجانب من التخطيط والتصميم الحضري يعتبر من أهم المجالات المكملة لمجال التخطيط الحضري، بل إن المشاهد العادي لا يرى من التخطيط الحضري إلاّ هذا الجانب، والذي يتيح لزائر المدينة الاطلاع عليه والتمتع بما يبرزه من نظام ومظهر وتنسيق، وما يتيحه من تشجيع وسهولة للمترجلين للتردد إلى مركز المدينة، وهو مجال استجد على العديد من المدن، وإن كانت جذوره تعود لنظام الأسواق في المدن العربية الإسلامية، إلاّ أنه طور بما أتاحته التقنية الجديدة من وسائل ومواد معمارية ونظام إضاءة وتشجير وأساليب تقاطع على مناسيب عادية وآلية، بالإضافة إلى نظم التغطية والتظليل والحماية والتكييف، وحلول معمارية عضوية تشكل عناصر وظيفية لمركز المدينة أو السوق، وتتكامل معه من خلال أسلوب ربط وتنسيق بين مختلف المباني الموجودة بمركز المدينة. إنه مجال يمكن أن نصنفه ضمن مجال هندسة المواقع والتصميم الحضري الذي يعتمد أساساً على الإبداع المعماري في شمولية مركز المدينة.

وحيث إن جميع المخططات التي تم إعدادها ضمن العقود الخاصة بإعداد دراسات تخطيطية تشمل المجالات الإقليمية والمحلية لم تغطِّ التصميم الحضري ولم تشمل مجالات عملها، إلا النوع الأول من مجالات التخطيط، لذلك كان من الضروري استكمال هذه الدراسات لتغطي متطلبات النوع الثاني من التخطيط، أي إعداد التفاصيل الأساسية لمراكز المدن والتفاصيل الخاصة بهذه المراكز من نظام للمشاة بمراكز المدن، أسوة بما هو مطبق بالعديد من المدن الأوروبية، والتركيز على إبراز المعالم التاريخية لهذه المدن أو الخصائص الطبيعية كالشواطىء والوديان، كذلك الاهتمام بالطرز المعمارية، ومحاولة استبعاد الأشكال المعمارية المنقولة وإعطاء الطابع العربي الإسلامي للمباني المعمارية، كذلك التركيز على خصائص العمارة الإسلامية، وتطوير مراكز المدن وتوفير نظام للمشاة بها.

تطبيق وتنفيذ المخطط

مرحلة تطبيق وتنفيذ المخطط تشمل مجموعة إجراءات، كما تمتد طيلة فترة المخطط، وهي المرحلة المهمة للاستفادة من المخطط، حيث إنه بدون مراعاة لهذه المرحلة وما تتطلبه من تطبيق وتنفيذ، فإن المخطط سيبقى عبارة عن خرائط وتقارير محفوظة في

خزائن الجهات ذات العلاقة أو في مكتبات المؤسسات العلمية ومراكز البحث، ولا يستفاد منها في تطوير المركز الحضري موضوع المخطط وتحسين أوضاع المقيمين فيه. وعليه، فإن الاستفادة من المخطط الحضري المعد تستوجب مجموعة إجراءات، من أهمها:

1 ـ اعتماد المخطط وإعداد وإصدار الأدوات التشريعية اللازمة للتنفيذ.

2 ـ تطبيق المخطط وفق الواقع وآخر ما استجد من منشآت بموقع المخطط.

3 ـ تحديد المناطق السكنية ومختلف الكثافات فيها.

4 ـ توفير أو دعم متطلبات السكان من الوحدات السكنية.

5 ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقسيم الأراضي والاستفادة منها، وفق الاستعمالات الواردة في المخطط.

6 ـ استكمال الدراسات التفصيلية لما ورد في المخطط من توصيات تخص مناطق أو أوضاعاً خاصة.

7 ـ استكمال الدراسات الفنية الخاصة بتوفير متطلبات المرافق الاجتماعية وشبكات البنية الفنية التحتية.

8 ـ متابعة أعمال التنفيذ التي تتم من قبل القطاعين الخاص والعام.

9 ـ المتابعة والمراجعة.

وسيتم تناول مجموع الإجراءات السابقة بمزيد من التفصيل والتوضيح.

اعتماد المخطط وإصدار ما يتطلبه من لوائح

إن المرحلة النهائية من مراحل الدراسة وإعداد المخطط تنتهي بإعطاء الصبغة القانونية لتنفيذ المخطط، وهذا يتطلب اعتماد المخطط من الجهة المخولة بالاعتماد بعد المرور بمختلف المستويات النهائية من التقييم والنقاش. وعادة ما يتم عرض المخطط على جمهور السكان في المركز الإداري للمنطقة، مثل مقار البلديات أو المحافظات، أو غير ذلك من أجهزة الحكم المحلي. وتعطى الفرصة للسكان لتقديم أي ملاحظات عن

المخطط، وخصوصاً تلك الملاحظات التي يمكن أن تسبب ضرراً للسكان أو الملاك، وذلك لتجاوز أي طعن في المخطط أو إسقاطه من خلال المحاكم. وقد اتبع مثل هذا الإجراء في الجماهيرية بعرض المخططات في اجتماعات مشتركة للجان الشعبية المحلية (اللجنة الشعبية المحلية وأمانة المؤتمر الأساسي). وتم العرض من خلال لجنة التقييم ومسؤولي أمانة المرافق ومعالجة أي ملاحظات تطرح من خلال هذا العرض واللقاء. ويلي هذا العرض عرض المخطط على اللجنة الشعبية العامة (بحضور مسؤولين من اللجنة الشعبية بالبلدية، ومن اللجنة الشعبية العامة للمرافق، ورئيس لجنة تقييم المخططات)، والتي بدورها تناقش أسس المخطط وتصدر قرار الاعتماد وفق نتائج العرض والملاحظات. وعلى إثر اعتماد المخطط من قِبل اللجنة الشعبية العامة، تحيل أمانة المرافق المخطط للبلدية المختصة بقرار الاعتماد. ويعتبر قرار اعتماد المخطط الاداة التشريعية الأولى للالتزام بما ورد في المخطط من أسس يلتزم بها من قبل الجهات العامة والخاصة.

وقد خول القانون صلاحية إصدار العديد من اللوائح التي تنظم أسس تنفيذ وتطبيق المخطط، ومن هذه اللوائح ما تم اصدارها وبها الأسس العامة، وهي لوائح صالحة لأي مخطط ما لم يرغب في تعديلها، مثل لائحة تقسيم الأراضي (ولائحة الطرق الحضرية) والتي أعطي الحق في إصدارها لوزير الشؤون البلدية (أمين المرافق) وتم إصدارها. وكذلك لائحة المباني والتي أعطي الحق في إصدارها للبلديات. ان معظم البلديات قد أصدرت لوائح للمباني تناسب موقعها (ساحلي، جبلي، صحراوي) أو أي ظروف خاصة، وهذه المجموعة من التشريعات تكمل قرار الاعتماد، أما اللائحة الخاصة والتي يجب اصدارها مع أي مخطط، فهي لائحة استعمال وتصنيف المناطق، وأسس هذه اللائحة توجد في تقرير وخرائط المخطط من مناطق استعمال وكثافات ونسب تغطية للأراضي، ويجب ترجمة كل ذلك في شكل لائحة تترجم هذه الأسس الواردة في المخطط إلى تشريع يضم كل هذه الأسس، والتي تغطي أنواع الاستعمال المسموح بها في كل منطقة. كذلك نوع المباني والردود والارتفاعات المحددة للمنطقة. كذلك الكثافة العامة المعبر عنها بعدد الوحدات السكنية للهكتار، أو نسبة التغطية وإجمالي المساحة المسقوفة إلى مساحة الأراضي، أي نسبة الاستثمار، ولائحة استعمال

وتصنيف المناطق يتم إعدادها واعتمادها من قِبل اللجنة الشعبية أو المجلس المحلي. ولتوضيح الفرق بين لائحة المباني بالنسبة لمتطلبات المبنى وما تتضمنه لائحة استعمال وتصنيف المناطق من أسس تتعلق بالمبنى، فإن التمييز ينحصر في أن لائحة استعمال المناطق تحدد ظروف المبنى من الخارج، أي الغلاف الخارجي للمبنى لينسجم ومتطلبات المنطقة. أما لائحة المباني، فتتعلق بجميع الشروط الخاصة بمتطلبات المبنى من الداخل من حدود دنيا لمقاييس بالمبنى وأنواع المواد المستعملة فيه ومتطلبات الأمان والحماية، كما تشمل لائحة استعمال المناطق أنواع الاستعمال المسموح بها في المنطقة.

هذه المجموعة من القرارات والأدوات التشريعية، تمثل أهم الأسس لتطبيق وتنفيذ المخطط، إلى جانب حق الاستملاك لمصلحة المجتمع والمنفعة العامة الوارد في القانون المدني، وذلك عند الحاجة لاستملاك أي أراضٍ تخص تنفيذ المخطط.

تطبيق المخطط

يمكن تعريف أعمال تطبيق المخططات، بأنها الدراسات الحضرية التفصيلية للمخططات والتي تؤهل الأجهزة الفنية بالبلديات لتنفيذ أساسيات المخطط هندسياً، سواء من حيث تحديد محاور الطرق أو خطوط التنظيم، واحترام حرمة الطريق، كذلك تحديد مواقع المنشآت العامة والأراضي الخضراء المفتوحة وتحديد حدود المناطق تفصيلاً وشروط الارتفاعات والارتدادات بها، وتوفير الأسس التشريعية لهذه المناطق، كما تغطي أعمال التطبيق أساسيات الطرق من حيث النوع والسعة ونظام الطريق، كما تساعد على وضع أساسيات المرافق اعتماداً على المستندات الرسمية للمخطط، والمكونة من:

- الخرائط المساحية الرسمية للوضع القائم مقياس 1:1000.
- خرائط المخطط الرسمية مقياس 1:1000.
- خرائط استعمال الأراضي للمخطط مقياس 1:5000 أو 1:10000

أو تكون محددة في خرائط المخطط الرسمية قياس 1:1000.

يمكن تلخيص الأعمال الأساسية التي يشملها برنامج تطبيق المخططات في المراحل التالية:

1 ـ تحديث خرائط الوضع القائم (الخرائط المساحية)، وذلك بتوقيع جميع المباني التي استجدت بعد إجراء التصوير الجوي الذي تم على أساسه إعداد الخرائط المساحية تلك، بواسطة الرفع الميداني وتوقيعها على هذه الخرائط.

2 ـ دراسة المباني القديمة والمستحدثة من حيث الحالة والاستعمال، حيث يتم تصنيف حالة المباني إلى أربعة مستويات، هي:

ـ متهالكة أو خربة.

ـ رديئة.

ـ متوسطة.

ـ جيدة.

وذلك بهدف مراجعة توصية المخطط بهذا الشأن.

3 ـ تحديد استعمالات الأراضي، طبقاً لما هو محدد بالمخطط، وتشمل:

مناطق سكنية تجارية، صناعية وتخزين، ترفيهية وسياحية، زراعية، خاصة.

إضافة إلى التقسيمات الثانوية التي تندرج تحت التقسيمات الأساسية وتحديد الاستعمالات الخاصة بالمنشآت العامة والمنافع العامة والمدارس والمنشآت الصحية والدينية والرياضية، كذلك النقل والمواصلات.

4 ـ حصر وتوقيع التقسيمات المعتمدة والسارية للأراضي، وكذلك قطع الأراضي الممنوح لها تراخيص، وأي مشاريع عامة متعاقد بشأنها أو مقررة على خرائط المخطط.

5 ـ توقيع نظام شبكة الطرق العامة للمخطط بمختلف مستوياتها، مراعياً شبكة الطرق الأساسية الواردة بالمخطط مع معالجة أي عوائق أو متناقضات تحول دون ذلك، وتحديد مستوى ونظام هذه الطرق ضمن أساسيات المخطط، وفي حدود

المعايير الأساسية لمختلف مستويات الطرق.

6 ـ تحديد محاور الطرق وحدود مختلف مناطق استعمال الأراضي ومواقع المنشآت العامة.

7 ـ الدراسة التفصيلية للمماشي والمناطق الخضراء وساحات لعب الأطفال، وأي تفاصيل تخص المناطق المفتوحة والخضراء والغابات، مع تحديد المساحات المخصصة للزراعة في المناطق الزراعية، كل ذلك في إطار المخطط المعتمد وأساسياته.

8 ـ يتم إعداد تقرير نهائي لكامل المخطط أو الجزء موضوع التطبيق، مع إبراز المشاكل والحلول، وأيضاً تصنيف المناطق السكنية فيها، مع تحديد السعة الاستيعابية لمختلف مناطق المخطط.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال التطبيق هذه تعتبر أساسية ويجب إعدادها، سواء من قبل أجهزة البلدية أو من قبل مكتب استشاري مختص، إلاّ أن استمرار توقيع المعلومات المستجدة على الخرائط المساحية من الأمور المتعلقة بالإجراءات اليومية التي يجب القيام بها من قِبل الأجهزة الفنية بالبلديات أثر استكمال أي مبنى أو منشأ، وإصدار شهادة الاستعمال، كما يجب توقيع أي تعديل على خرائط التطبيق في حالة وجوده.

تحديد المناطق السكنية ومختلف الكثافات فيها

سنحاول تحت هذا العنوان توضيح العلاقة بين المناطق السكنية أو المساحات المحددة في المخططات الحضرية للاستعمال السكني والأنشطة المرتبطة بها وبين المخطط ككل، سواء من حيث النسبة التي تمثلها الاستعمالات السكنية وما يرتبط بها إلى اجمالي مساحة المخطط، كذلك توضيح الكثافات وتعريفاتها مستهدفين توضيح العديد من الأسس ذات العلاقة بالمبنى السكني.

تغطي المناطق السكنية في المخططات الحضرية نسبة عالية من إجمالي مساحة المخطط، حيث تراوح النسبة من 40% إلى 60% من إجمالي مساحة المخطط بصفة عامة. وتختلف هذه النسب لطبيعة المخطط، من حيث إنه مخطط لمدينة كبيرة ذات كثافة

سكانية وأنشطة واستعمالات متنوعة، أو هو مخطط لمدينة متوسطة متوازنة ومحدودة الأنشطة، أو مخطط عام لقرية صغيرة تنحصر وظيفتها في عدد محدود من الأنشطة، الصناعية والخدمية، وبالتالي يكاد يكون الاستعمال الأساسي للمخطط عبارة عن مناطق سكنية محدودة الأنواع والكثافة.

والكشف التالي رقم (24) يعطي أمثلة لنسبة المساحات السكنية إلى إجمالي مساحات المخططات، ووضع الكثافات الحضرية والسكنية كعينات لـ 50 مخططاً تمثل 25% من إجمالي المخططات.

كشف رقم (24)
نسبة مساحة المناطق السكنية في المخطط والكثافة الحضرية والسكنية فيه

المخطط	عدد السكان	مساحة المخطط	مساحة المنطقة السكنية	% النسبة المئوية	الكثافة الإجمالية	
					الحضرية	السكنية
فوق 100،000 نسمة						
طرابلس	970،000	14،330.4	5،953.2	41.5	60	161
جنزور	110،000	2،042.1	800	29.1	53	137
تاجوراء	122،000	3،085.3	991.2	47.5	59	123
البيضاء	197،000	2،660	1،766	66.4	80	130
المرج	116،000	1،750	1،230	70.3	66	95
درنة	119،000	1760	850	48.3	67	140
سبها	112،000	3226	197	37.1	37.2	100
الزاوية	120،000	2،642	1،190.6	45.1	45	101

تابع كشف رقم (24)

المخطط	عدد السكان	مساحة المخطط	مساحة المنطقة السكنية	% النسبة المئوية	الكثافة الإجمالية	
					الحضرية	السكنية
زوارة	130،000	4،400	1،430	32.5	48	90
من 20،000 نسمة إلى 100،000 نسمة						
القرة بوللي	25،000	507.7	278	54.8	49	90
غريان	65،000	550	167.9	30.5	51	167
الخمس	70،000	1،262	530	42	55	132
اجدابيا	92،000	1،285.2	729.9	56.8	65	115
سرت	47،000	906.5	500.7	55.2	51	94
القصبات	25،000	431	235	54.5	60	106
ترهونة	30،000	684.4	363	53	44	87
صبراتة	20،000	819	230	28	24	87
صرمان	40،000	631	320	52	63	125
غدامس	20،000	395.3	127..6	32.9	30	50
زليتن	60،000	2،592.4	1،369.16	52.8	23	43.8
أقل من 20،000 نسمة						
بن غشير	15،000	262	132.6	40	57	110
القبة	10،000	200	129	64.5	50	77

تابع كشف رقم (24)

المخطط	عدد السكان	مساحة المخطط	مساحة المنطقة السكنية	% النسبة المئوية	الكثافة الإجمالية	
					الحضرية	السكنية
سوسة	10،000	217	113	58.5	40	90
الكفرة	17،000	561.3	345.1	61.5	30	49
بن جواد	9،000	210.6	97.4	46.2	42	93
مرزق	13،700	481.54	171.55	35.7	27	67.3
تراغن	7،500	271.03	106.04	39.1	28	71
أوباري	13،350	621.9	293.9	47.26	21.5	45.4
سوق الخميس	5،000	186	89	48.2	27	56
يفرن	12،000	243.2	124.3	51.2	49	97
جادو	6،000	198.3	105	53	30	57
نالوت	8،000	290.7	168.9	57.9	55	95
الجميل	15،000	608.44	189.26	31.1	25	80
رقدالين	15،000	317	162	51	47	93
الاثرون	300	10.4	4.7	45.2	28.8	63.8
قصر ليبيا	800	19	12.4	65.3	49	75
عمر المختار	1،800	36	24.2	67.2	75	50
العويلية	1،100	49.41	15	38.1	29	75

تابع كشف رقم (24)

المخطط	عدد السكان	مساحة المخطط	مساحة المنطقة السكنية	% النسبة المئوية	الكثافة الإجمالية	
					الحضرية	السكنية
سلطان	1،750	44.77	19.80	44.2	39	88
الزويتينة	2،075	136.65	23.63	17.3	30	88
مرادة	4،000	83.32	35.47	42.6	49	114
غدوة	2،500	96.33	41.06	42.6	26	61
تمنهنت	1،550	144.09	23.06	22.9	10	43
أقل من 20،000 نسمة						
أم الأرانب	4،800	184.89	86.26	46.7	26	56
الغريفة	4،500	152.16	81.26	53.4	29.57	55.37
قصر خيار	5،000	105	48	45.7	47.6	104
السواني	5،000	76	37	48.7	37	135
العامرية	3،000	50	31	62	60	97
القواسم	7،000	123.2	78.9	63.4	57	90
القصيعة	1،500	28.7	16	55.7	52.3	94

تعريف الكثافة: هي عدد السكان في الهكتار الواحد.

1 ـ إن نسبة المناطق السكنية إلى إجمالي المخطط تراوح بين 40% و65%، ولا يشذ عن هذه النسبة بالزياد أو النقص، إلاّ في حالات خاصة كارتفاع مساحة المنطقة الزراعية أو الخضراء.

2 ـ ان المدن الكبيرة والتي تجاوز عدد سكانها 100،000 نسمة، لم تقلّ الكثافة

الحضرية بمعظمها عن 45 نسمة للهكتار، ومتوسط الكثافة حوالى 60 شخصاً/ هكتار، وان الكثافة السكنية لم تقلّ عن 100 شخص بمعظمها، وبمتوسط 130 شخصاً/ هكتار.

3 ـ كانت الكثافة الحضرية في القرى والمدن الصغيرة بمتوسط 40 شخصاً/ للهكتار، وان الكثافة السكنية 80 شخصاً/ للهكتار.

4 ـ إن الكثافة السكنية ضعف الكثافة الحضرية تقريباً.

ونلاحظ أن المناطق السكنية في المخططات مصنفة من حيث الكثافة ونوع المباني لكل منطقة سكنية، علماً بأن الأساس للتخطيط هو الكثافة الإجمالية للمنطقة السكنية. أما الاشتراطات التشريعية التي تحدد أنواع المباني المسموح بها، فهي لتوجيه نظام المباني ولمنع الضرر الذي يمكن أن يحدثه مبنى لمبنى مجاور، سواء من حيث انتظام خطوط التنظيم أو الارتفاعات أو البروز، كذلك نوع المبنى السكني، فيلات، بيوت من دور واحد، عمارات متوسطة الارتفاعات، عمارات مرتفعة.

ومن هذه الأساسيات العامة، نجد كثيراً من المشاريع العامة التي يتم توطينها داخل المخططات لم تراعِ الأساسيات والمستهدفات من الأسس المحددة للمنطقة السكنية ضمن المخطط.

وانطلاقاً من هذه الأساسيات التخطيطية للمناطق السكنية، تجدر الإشارة إلى تعريف وتوضيح الكثافات الواردة بدليل المعايير للتخطيط العمراني، والتي جاء فيها:

اجمالي الكثافة الحضرية:

التعريف: نسبة إجمالي عدد السكان في المنطقة الحضرية إلى إجمالي مساحة المدينة، بما في ذلك المناطق السكنية والطرق والخدمات والمرافق والمواقع الصناعية، الخ. . . .

وهذه النسب تقاس على أساس عدد السكان للهكتار الواحد.

اجمالي الكثافة السكنية:

التعريف: نسبة عدد السكان في المنطقة السكنية إلى إجمالي مساحة المنطقة السكنية، بما في ذلك الطرق بجميع أنواعها والخدمات والمناطق الخضراء وملاعب الأطفال،

وهذه النسب تقاس على أساس عدد السكان للهكتار، أو عدد الوحدات السكنية للهكتار.

وقد ورد في تقرير دليل معايير التخطيط العمراني الكشف التالي رقم (25)، كمؤشر للكثافات السكنية المقترحة.

كشف رقم (25)
مؤشر الكثافات السكنية

	الكثافة السكانية المقترحة	
نوعية السكن	عدد الوحدات للهكتار الواحد	عدد السكان للهكتار الواحد
وحدات سكنية منفردة		
س ـ 1	من 10 إلى 14	من 60 إلى 70
س ـ 2	من 15 إلى 20	من 75 إلى 100
س ـ 3	من 21 إلى 26	من 105 إلى 135
س ـ 4	من 27 إلى 40	من 135 إلى 200
وحدات سكنية مجمعة		
س ـ 5	من 40 إلى 80	من 160 إلى 280
س ـ 6	من 80 إلى 100	من 280 إلى 400
س ـ 7	أكثر من 100	أكثر من 400

ويمكن توضيح هذا الكشف بمفهوم متوسط مساحة الأرض للوحدة السكنية بالكشف التالي رقم (26)، وعلى أساس تخصيص 10% من المساحة كطرق للتخديم.

كشف رقم (26)

متوسط مساحة الأرض للوحدة السكنية

المنطقة	وحدة سكنية بالهكتار	متر مربع للوحدة السكنية		
		حد أعلى	حد أدنى	متوسط
س ـ 1	10 ـ 14	900	640	750
س ـ 2	15 ـ 20	600	450	500
س ـ 3	21 ـ 26	430	350	390
س ـ 4	27 ـ 40	330	225	280
س ـ 5	40 ـ 80	225	115	170
س ـ 6	80 ـ 100	115	90	100
س ـ 7	أكثر من 100	أقل من 90 متراً مربعاً للوحدة		

ونلاحظ من خلال المتوسطات الواردة في الكشف السابق، أن متوسط س 1 قد تجاوز التشريعات التي حددت مؤخراً والتي حددت مساحة قطعة الأرض للعائلة بألاّ تجاوز 500 م^2، علماً بأن مناطق س1 تمثل بعض القطع القائمة من خلال التشريعات السابقة. أما بقية الكثافات، فهي واقعية ومناسبة باستثناء الكثافات المرتفعة جداً والتي توجد في المدن الكبيرة وهي (س ـ 6)، (س ـ 7) وتتعلق بكثافات الوحدات السكنية الموجودة بالمباني المرتفعة (عمارات مركز المدينة أو غيرها من العمارات)، علماً بأن هذه المساحات تمثل الحد الأدنى ويفضل رفعها.

ومن المناسب أن نشير إلى أن هذه الكثافات الواردة بالمعايير لا تحول دون مراعاة متطلبات العائلة بالنسبة لحجمها والمساحات الأساسية المطلوبة لكل فرد منها، على أساس مساحة الأرض ومساحة المسقوف.

ونود أن نشير هنا إلى ما استخلصناه في دراسات سابقة حول متوسط المساحة المسقوفة للفرد، والتي نلخصها في الكشف رقم (27) التالي:

كشف رقم (27)
معدل المساحة المسقوفة لأنواع الوحدات السكنية

		المساحة الإجمالية لكل فرد بالمتر المربع		
	عدد حجرات النوم	حد أدنى	حد أقصى	متوسطة
1 ـ	بيت مكون من حجرتي نوم	29	45	37
2 ـ	بيت مكون من 3 حجرات نوم	22	40	31
3 ـ	بيت مكون من 4 حجرات نوم	20	34	27
4 ـ	بيت مكون من5 حجرات نوم	-	30	25

ونستنتج من هذه المعدلات أنها تنخفض مع ارتفاع عدد حجرات النوم بالمسكن، أي ارتفاع حجم الأسرة، وأن انخفاضها منطقي. ويمكن اعتماد هذا المؤشر للوصول إلى تحديد المساحة المناسبة واللازمة للفرد مأخوذاً في الاعتبار حجم الأسرة.

كما أن الجدول السابق رقم (24) الخاص بالكثافة السكانية الصافية والكثافة الحضرية العامة، يساهم في إعطاء المؤشر اللازم لمساحة قطعة الأرض المطلوبة للسكن.

أما معدل التغطية لقطعة الأرض، فقد كان بمتوسط (40%)، وفي حالات محدودة وصل إلى (60%)، ولعل النسبة المفضلة ألاّ تتجاوز 50%.

كما يفضل تركيز الفضاء العام بمنطقة واحدة للاستفادة منه، واختصار مساحات الأفنية الأخرى للحد الأدنى من المتطلبات.

ومن التحليلات السابقة، يمكن استخلاص الكشف التالي رقم (28)، على أساس أن نسبة المساحة المسقوفة تمثل حوالى (50%) من إجمالي مساحة قطعة الأرض في المتوسط.

كشف رقم (28)

كشف بمعدل المساحات الإجمالية لكل فرد ومساحة القطعة السكنية للمسكن

	عدد حجرات النوم	المساحة الإجمالية لكل فرد (م²)	المساحة الكلية للمسكن (م²)	مساحة القطعة (م²)
1 ـ	حجرتي نوم	37	148	296
2 ـ	3 حجرات نوم	31	186	372
3 ـ	4 حجرات نوم	27	216	432
4 ـ	5 حجرات نوم	25	250	500

وقد يكون من المناسب توجيه الدراسات إلى هذا الجانب المهم، حيث نلاحظ المؤثرات الاجتماعية في زيادة متطلبات المساحة المسقوفة في العديد من العناصر التي تشاهد في المسكن الليبي، والمتمثلة في:

1 ـ ازدواج مساحات المعيشة كوجود حجرة عربية وحجرة استقبال افرنجية وحجرة استقبال عربية للنساء.

2 ـ وجود المربوعة المنفصلة في نظام البيوت بالنسبة لعديد من المجتمعات، وكثيراً ما تكون وحدة قائمة بذاتها.

3 ـ توفير مساحات كبيرة للمناسبات الاجتماعية، وذلك برفع البيت على أعمدة أو تخصيص مساحات كبيرة في شكل صالة مفتوحة.

لهذه الأسباب وغيرها، نلاحظ ارتفاعاً في معدلات المتطلبات السكنية، سواء في كبر مساحة قطعة الأرض أو في المساحة المسقوفة بصفة عامة، وبالذات في المناطق الداخلية التي يمكن الحصول فيها على الأراضي بدون سداد لقيمتها الفعلية، ولم يحد من هذا التوسع في المساحات المسقوفة إلاّ ارتفاع قيمة الأراضي في المدن الرئيسية وتحديد قيمة القروض.

ونستخلص من ذلك أن المساحات المناسبة للوحدات السكنية الفردية هي ما بين 300م^2 إلى 500م^2، وأن المساحة المناسبة للوحدات السكنية المتراصة (بيوت شعبية متلاصقة)، يجب ألاّ تقل عن 170م^2 ويفضل رفعها إلى 200م^2 أو أكثر، على أن يراعى الحجم والتركيب العائلي الذي يمكن الرجوع إليه من واقع العائلة، أو من الدراسات التخطيطية، أو من نتائج الإحصاء الذي يتم كل عشر سنوات، والتي تعطي كثيراً من المؤشرات عن حجم وتركيب العائلة ومعدل الأعمار ونسبة من هم في سن الإنتاج إلى غير ذلك من المؤشرات الإسكانية، وخصوصاً أنه تم إجراء إحصاء سنة 1995 ومن المتوقع استخلاص مؤشرات سكانية جديدة منه.

إن الأساسيات والمعلومات التي تتضمنها المخططات في التقارير الخاصة بها أو الخرائط الرسمية والتي وردت ضمن أعمال وتقارير التخطيط، يستلزم الاستفادة منها والرجوع إليها عند دراسة المتطلبات السكنية، وبالذات في تحديد متطلبات الإسكان وتوقيت الحاجة إلى الوحدات السكنية، كذلك تحديد المواقع المناسبة لتوطين مشاريع الإسكان وأنواع المباني السكنية المناسبة والملائمة لما طرحه المخطط. وبالتالي، فإن الأمر يستوجب استثمار هذه الحصيلة المناسبة عند القيام بدراسة أي مشاريع إسكانية، أو عند طرح سياسة اسكانية، علماً بأن أي مخطط يتضمن الأسس والمعايير المناسبة لمختلف المواضيع ذات العلاقة بالمبنى السكني أو الحي السكني، إذا ما تم توطين المشروع ضمن منطقة محددة في المخطط، غير أن الأمر في بعض المشاريع الإسكانية التي يرى تنفيذها خارج حدود المخططات، أو تتم دراستها وتوطينها في مناطق من المخطط، لم يصل إليها النمو العمراني بعد. وفي هذه الحالات، يشاهد العديد من الاجتهادات الفردية التي يلاحظ عليها الكثير من الإسراف والتوسع والاتجاه إلى المباني المرتفعة غير المرغوب فيها، ولا ينصح باستعمالها في المجتمع الليبي حيث يفضل المسكن المستقل.

كما يلاحظ أيضاً إغفال متطلبات التجمع السكني بما يحتاج إليه من مرافق ومنافع كالمدارس والمستوصفات والمساجد ومباني التسويق، إلى جانب تحديد وتنفيذ منشآت وشبكات المياه والمجاري والكهرباء والهواتف، وغيرها.

لقد استهدفت لجنة تقييم الدراسات الخاصة بالمخططات الإقليمية والمحلية عند إعدادها للتقرير رقم (2) الخاص بدليل معايير التخطيط العمراني، توفير مرجع سريع

يهتدي به في مثل هذه الأعمال، حيث يغطي الكثير مما يختلف فيه المصممون مثل:

1 ـ الأساسيات الديمغرافية للمجتمع الليبي حاضراً ومستقبلاً.

2 ـ الكثافة الحضرية والسكنية.

3 ـ متطلبات المرافق التعليمية والاجتماعية وغيرها.

4 ـ المناطق الخضراء.

5 ـ متطلبات الطرق والمواصلات.

6 ـ المنافع العامة ومعدلات الاستهلاك للمياه والكهرباء وصرف المجاري.

7 ـ مناطق الحماية ومؤشرات لتفادي الإفرازات السلبية لبعض المنشآت.

8 ـ معدلات الهواتف للفرد (للسكن ومناطق العمل).

كما تغطي المعايير الجانب النوعي إلى الجانب الكمي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير تعتبر أساساً لتحديد وتقييم متطلبات أي تجمع سكني تتم دراسته وتوطينه خارج المناطق الواقعة ضمن أي مخططات حضرية مدروسة. وقد كانت هذه المعايير هي الأساس الذي تم الاهتداء به عند إعداد المخططات المحلية، وتؤسس المعايير من واقع الوضع القائم والتوجه المستقبلي والإمكانيات المادية التي تسمح بتطوير هذه المعايير إلى الأحسن، مع مراعاة أن واقع المدينة هو الذي يملي العديد من أسس المعايير، بالإضافة إلى التوجه المستقبلي والامكانيات المالية المتوافرة.

توفير الاحتياجات من الوحدات السكنية

من خلال تحليل المتطلبات الأساسية لهذا النمو السكاني المرتفع المعدل، وما سيصاحبه من تغيير في الصفات (الديموغرافية) للسكان، مثل انخفاض في متوسط الحجم العائلي، أو نسبة مَن هم في سن قبل الإنتاج، أي حوالى 58% أو أكثر من إجمالي السكان كذلك تغيير في معدل الإشغال المنزلي، حيث يتوقع أن ينخفض متوسط العائلة من 6 أشخاص إلى 4،8 أو 5 أشخاص مع نهاية هذا القرن، وكذلك معدل الاشغال على أساس عائلة لكل منزل مع نهاية المرحلة المحدد لها سنة 2000م، وارتفاع في متوسط الأعمار.

كل هذه العناصر الأساسية مؤثرة في متطلبات الإسكان، إضافة إلى العناصر المتعلقة بسبب العجز القائم واستبدال المتهالك والتعويض عما يزال بسبب شق الطرق، وغيرها من الأعمال التي تؤدي إلى إزالة العديد من الوحدات السكنية إضافة إلى توفير نسبة مناسبة من الوحدات تغطي فرصة للتنقل من مواقع العمل والإحلال والاستبدال، نجد أن المتطلبات من الوحدات الإسكانية يمكن تحديدها من خلال التحليل التالي في الكشف رقم (29)، وذلك انطلاقاً من سنة 1985م وحتى سنة 2000م مقربة إلى الألف

كشف رقم (29)
تحليل متطلبات الإسكان

1 ـ	وحدة سكنية لمواجهة الزيادة السكانية 6،152،000 − 3،961،000 = 2،191،000 / 5	=	438،000	وحدة
2 ـ	مواجهة العجز القائم من خلال خطط الإسكان السابقة أو العجز المقدر من الوحدات السكنية في سنة 1985م	=	75،000	وحدة المقدر عجز في الوضع القائم
3 ـ	توفير الوحدات السكنية الناتجة عن انخفاض متوسط حجم العائلة 3،961،000 / 5 − 3،961،000 / 6	=	132،000	وحدة
4 ـ	استبدال المتهالك والمزال على أساس متوسط 2٪ من القائم سنوياً 3،961،0008 / 6 / 2ف15 سنة / 100	=	198،000	وحدة
	المجموع	=	843،000	وحدة
5 ـ	يضاف 2٪ من إجمالي الوحدات السكنية لاتاحة فرص التغيير والتنقل والاختيار	=	17,000	وحدة
	المجموع	=	860,000	وحدة سكنية جديدة

وحدة سكنية، معتمدين على تقديرات عدد السكان في سنة 2000م المقـــدر بـ 000، 152، 6 نسمة بفرق وتحديد الزيادة على عدد السكان في سنة 1985م والمقدر بـ 000، 961، 3 نسمة، مع تقسيم الناتج على متوسط العائلة في سنة 2000م والمقدر بـ 5 أشخاص. إن الكشف التالي يمثل نموذجاً لأسلوب تحديد متطلبات الإسكان، وما يتطلب من وحدات سكنية وأراضٍ لها.

من خلال التحليل السابق والذي يعبّر عن أسلوب ونظام تحديد العجز في الوحدات السكنية المطلوب توفيرها مع نهاية المخطط أي سنة 2000م، يتضح أن الرقم الناتج من التحليل السابق والذي وصل إلى 000، 860 وحدة سكنية، كان نتيجة دراسة واقعية لمتطلبات الإسكان في الجماهيرية خلال الفترة من سنة 1985م إلى سنة 2000م أي خلال 15 سنة، أي توفير ما يزيد على 56000 وحدة سكنية سنوياً. إن توفير هذا الرقم لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال طرح سياسة إسكانية متكاملة تتضمن توفير الأرض وتوفير التمويل للمساكن العامة والإقراض للمواطنين غير القادرين. كذلك تشجيع الشركات العقارية، سواء كانت شركات تتولى البناء والبيع، أو تلك الشركات التي تمكّن المواطن من سداد قيمة السكن على قروض طويلة الأجال تمتد إلى عشرين سنة أو أكثر، أو شركات لإعداد الأرض وتجهيزها، بالإضافة إلى توفير فرص للإيجار لغير المستقرين.

إن جميع الدول تولي موضوع الإسكان جانباً كبيراً من الإهتمام، حيث يمثل السكن عنصراً أساسياً من متطلبات الحياة ويمتص بين 15% إلى 25% من دخل الفرد (متوسط الدخل) خلال الفترة الإنتاجية والتي تمتد من 20 إلى 35 سنة. إن متطلبات الإسكان ومواجهة العجز تعتبر من أهم المواضيع التي تتطلب المواجهة لدى الأمم التي يرتفع عدد السكان فيها بنسبة عالية، والتي يكون حجم العائلة فيها كبيراً عادة ونسبة من هم دون سن الإنتاج عالية.

تقسيم الأراضي في المخطط

إن المخطط المعتمد يغطي مساحات القائم أي منطقة المخطط القديم، كما يغطي المساحات الجديدة، أي مناطق امتداد العمران الجديدة، وضمن إجمالي هذه المساحات

غالباً ما يكون الجزء القديم مقسّماً بحكم المخطط السابق أو بحكم ما يوجد فيه من شبكة طرق رئيسية وفرعية، وبالتالي فإن الأراضي الفضاء الموجودة فيه يطلّ معظمها على طرق رئيسية أو فرعية. أما منطقة الامتداد أي الأراضي الجديدة المضافة إلى مساحة المخطط، فإنها في الغالب لا يوجد بها أي طرق وان وجدت بها طرق، فهي طرق خارجية ريفية رئيسية لا تغطي الطرق الفرعية. إن مساحات الأراضي الممتد لها العمران يتعذر استثمارها وتطويرها عمرانياً ما لم يتم إجراء تقسيمات لها وفق الاستعمال المحدد لها، مع توفير الطرق الرئيسية التي تربطها بطرق المدينة، وكذلك الطرق الفرعية التي تطل عليها قطع الأراضي المقسمة، ويعتمد في توفير الأراضي اللازمة للطرق على مبدأ التحسين الذي يخول البلدية الحصول على 15% من الأراضي مقابل شق الطرق وإجراء أي تحسينات في المنطقة، أو من خلال أسس التقسيم التي تتطلب تخصيص 35% من الأرض للطرق والمنفعة العامة، وتنظم لائحة تقسيم الأراضي الأسس والإجراءات والمتطلبات الخاصة بتقسيم الأراضي أو بالاستملاك في حالة تجاوز الأراضي المطلوبة ما هو مقرر في التشريعات التي سبق الإشارة إليها، كما يحدد المخطط ولائحة استعمال وتصنيف المناطق أسس استعمال المنطقة وشروط القطع والكثافات، وغير ذلك من متطلبات المنطقة.

وقد حدد التشريع واللائحة الخاصة بتقسيم الأراضي الأسلوب الذي يجب أن يتبع في أعمال تقسيم الأراضي ونظام إعداد الخرائط والمستندات وأسلوب الإعتماد والتسجيل، وتجهيز الأرض بما تتطلبه من تسوية وشق طرق وإنشاء مرافق تحتية وتحديد للقطع، وبتوافر الخرائط الطوبوغرافية للمخطط، فإنه يمكن تحديد حدود القطع منسوبة لخطوط الطول والعرض، وإلى رقم اللوحة التي يقع فيها التقسيم.

وقد تم من خلال تطبيق المخططات القيام بأعمال تقسيم الأراضي، وقد تم تخصيص حصيلة التقسيم من قطع بطرق ارتجالية، سواء بين المسؤولين أو على سكان المنطقة أو أفراد القبيلة بالمنطقة أو بالفرز بين الملاك. ونشأ عن ذلك حجز هذه القطع أو المتاجرة فيها، لأن هذا التوزيع لم يقم على أساس القيمة الحقيقية للأرض، سواء كقيمة سوقية أو قيمة انتفاع، كذلك عدم تحميل الأرض تكاليف المرافق اللازمة للتقسيم.

من كل ذلك، اختل النظام المناسب لتوفير الأرض لمختلف الأغراض وتحول سوق

تبادل الأرض وتوفيرها للمحتاج إلى السوق السوداء، وارتفعت الأسعار بشكل تعذر فيه توفير قيمتها.

استكمال الدراسات التفصيلية لما ورد في المخطط من توصيات

معظم المخططات الحضرية تتضمن توصيات بإجراء دراسات تفصيلية لمواضيع أو مناطق أو ظروف تواجه المخطط، ومثل هذه الأمثلة كثيرة وردت بتقارير المخططات التي أعدت واعتمدت للمدن، مثل دراسة المدن القديمة الواقعة ضمن المخططات، أو دراسة وتنسيق الآثار في إطار المخطط، كذلك دراسة الشواطىء التي تطلّ عليها هذه المدن، بالإضافة إلى دراسة المناطق المتخلفة والعشوائية والأحياء الآيلة إلى الخراب، إلى جانب العديد من الجوانب التنفيذية التي يتطلبها المخطط، مثل الدراسة لمراكز المدن وتطويرها وفق التوجهات الجيدة لتحويل جزء كبير من مراكز المدن إلى مناطق مخصصة للمشاة، ودراسة نظم اتصال المشاة بين مختلف أجزاء المدينة الرئيسية ووسائل المواصلات التي تخدمها، مثل نظام المترو لمدينة طرابلس، أو دراسة أسواق زراعية رئيسية لمنطقة طرابلس، كذلك موضوع الوادي الشرقي، وتخطيط تجمعات جديدة ومراكز خدمات، إلى غير ذلك من الدراسات التي تطرحها المخططات في إطار عام. ويتطلب الأمر إعداد دراسات تخطيطية أو هندسية تفصيلية خاصة بها. وفيما يلي نقدم المزيد من الطرح حول هذه المواضيع:

المدن القديمة والمناطق الأثرية

وفي هذا المجال نجد العديد من الأمثلة في مجال أوضاع المدن القديمة والعتيقة، مثل مدينة طرابلس العتيقة (المدينة القديمة)، أو مدينة غدامس أو مدينة غات، وغيرها من المدن. كما نجد بالعديد من المدن حيث يقع ضمن مخططها أو ملاصقاً له، مناطق أثرية مهمة تمثل جزءاً من المخطط يستوجب الأمر تنسيقها ضمن الهيكلية العامة للمخطط، مثل شحات وطلميثة والخمس وصبراتة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المدن شملت ضمن مواقعها مساحات أثرية لم يتم التنقيب عنها، وحجزت ضمن المخططات كمناطق أثرية، مثل زويلة وتوكرة وأبي كماش. جميع هذه الحالات لا تغطي

المخططات الإجراءات والدراسات أو التنقيب المطلوب بشأنها بقدر ما يشير المخطط لهذا الموضوع، ويتحفظ على الأراضي التي تتعلق بها ويضمها ضمن مناطق أثرية خاصة غير قابلة للإستعمالات العادية، (انظر الشكل رقم (58) الخاص بالمساحات الأثرية لمدينة زويلة).

الشواطىء والمظاهر الطبيعية

كما يفرض قانون التخطيط وكذلك المخططات حماية خاصة لمناطق الشواطىء، وتطرح المخططات استعمالات ترفيهية عامة، أي أنها مناطق محدد استعمالاتها لأغراض عامة تكون مفتوحة للجمهور ضمن نظام معين ولا يجوز تخصيصها للاستعمالات الخاصة، ولعل أحسن الأمثلة لذلك، ما يوجد في قوانين السويد من إلزام لملاك الأراضي لتوفير اتصال مماشٍ وطرق للمظاهر الطبيعية من بحيرات وشواطىء أو غابات عامة للمواطنين.

وانطلاقاً من توصيات المخططات، فإن الأمر يتطلب دراسات تخطيطية وتفصيلية لهذه الشواطىء. وقد قامت أمانة المرافق خلال السنوات من سنة 1980م إلى سنة 1985م بدراسة 24 شاطئاً من مدن الجماهيرية من خلال المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق. كما قامت كل من بلديتي طرابلس وبنغازي بدراسات خاصة بشواطئها، وتمثل هذه المخططات نماذج توجيهية لأسلوب تطويرالشواطىء، وتحويلها إلى مناطق ترفيهية ورياضية وعلمية.

التجديد أو التطوير الحضري والمناطق المتخلفة والسكن العشوائي

إن موضوع التخطيط الحضري لا يغطي فقط تطوير الأراضي الفضاء الجديدة كامتداد لمدن قائمة أو مواقع لمدن جديدة، بل يعتبر من أهم أوجه ومجالات التخطيط الحضري فهو يشمل تطوير المناطق الخربة والمتخلفة ومناطق السكن العشوائي، كذلك رفع مستوى المنشآت والمرافق والخدمات القائمة أو اجزاء من المدينة أصابها التلف وظواهر الشيخوخة. إن أهم المواضيع التي واجهتها بعض المدن الليبية والتي ستواجهها هو موضوع المناطق المتخلفة والعشوائية والتي سيبرز منها الكثير خلال العقود القادمة لما

تمر به المدن الليبية من طفرة معمارية تتجاوز إمكانية مواجهتها تخطيطياً وعمرانياً. وفيما يلي سنحاول تحليل هذا الموضوع من حيث أنواعه وأسبابه، علماً بأن معالجة ذلك تتم من خلال اجراءات تتولاها مؤسسات الدولة المختصة، مثل البلديات أو مؤسسات الإسكان، أو الآثار والأمانات المختصة.

ظاهرة السكن العشوائي

إن ظاهرة الصفيح وأحياء الأكواخ ووجود مناطق سكنية متخلفة وعشوائية، برزت في العديد من مدن العالم التي مرت بمرحلة الهجرة السريعة من الأرياف إلى المدن، وبالذات عند ظهور عوامل اقتصادية حادة كتطور المدن وتخلف الريف وتقلص الحاجة إلى اليد العاملة في الزراعة وإحلال الآلة محلها، كذلك ظهور نشاط اقتصادي بالمدن يؤدي إلى هجرة الأيدي العاملة إليها.

ويمكن تلخيص ذلك، في أن ظهور هذا النوع من الأحياء يصاحب تركيز النشاط الاقتصادي في المدن الرئيسية، وبالتالي كعامل الجذب في حياة المدن من توافر فرص اقتصادية وفرص عمل وحياة اجتماعية بما في ذلك إغراءات حياة المدينة، ساهم كل ذلك في وجود دافع إلى هجرة مستمرة ومتواصلة من الريف إلى المدن.

وقد مرت مدن الجماهيرية بذلك خلال الخمسينيات والستينيات، وبالذات عند بداية نشاط الخدمات النفطية وما صاحب ذلك من تركيز أنشطة اقتصادية وإدارية في المدينتين الرئيسيتين في الجماهيرية (طرابلس، بنغازي).

وقد غطت مثل هذه الأحياء مناطق شاسعة وكبيرة داخل هاتين المدينتين وحولهما، وكانت تمثل مدن الصفيح الفعلية، إلاّ أنه من خلال السياسات المختلفة التي طبقت في مجال الاستقرار السكاني والخطط الإسكانية، وما صاحب ذلك من برامج تنفيذية في مجال الإسكان تمكنت الجماهيرية من القضاء على مدن الصفيح والأكواخ، وذلك بحرق آخر كوخ في الجماهيرية خلال سنة 1977م، وتحويل الحي الذي كان يحمل اسم حي الأكواخ إلى منطقة سكنية منسقة تضم مجموعة متكاملة من الوحدات السكنية في نسيج عمراني حديث يشاهد عند مدخل مدينة طرابلس في اتجاه مطار طرابلس العالمي.

وسنحاول في هذا الجزء استعراض الخبرة والتجربة الليبية في مجال مدن الصفيح والمناطق المتخلفة والعشوائية، سواء من حيث أسباب ظهورها في العديد من المدن الليبية وتصنيفها وأسلوب المعالجة التي تمت بالخصوص، وما صاحبها من دراسات ومخططات وتشريعات وبرامج تنفيذية.

أسباب ظهور مدن الصفيح والأحياء العشوائية والمتخلفة في ليبيا

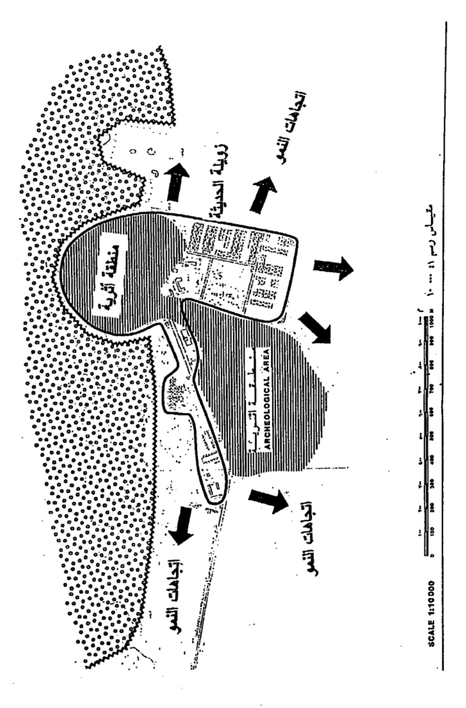
إن أسباب ظهور ووجود هذه الأحياء عديدة وتعود إلى عدة عوامل، يأتي في مقدمتها الأسباب الاقتصادية والمتمثلة في الهجرة الحادة من الأرياف إلى المدن الرئيسية سعياً عن فرص العمل وإغراءات المدينة. ومما زاد في تضخم واستمرار هذه الهجرة ما صاحب المجتمع الليبي خلال هذه الفترة، التي بدأت مع منتصف هذه القرن، من تطور ثقافي واجتماعي وصحي، أدى إلى مرحلة خصبة من النمو السكاني تجاوزت الزيادة السكانية فيها 4% سنوياً، توجه الفائض منه إلى المدن الرئيسية والمراكز المهمة، سواء سعياً وراء فرص العمل لقصور الريف عن توفيرها وعدم وجود أنشطة اقتصادية بالريف، باستثناء الزراعة، أو بحثاً عن ظروف ثقافية واجتماعية وصحية متوافرة بهذه المدن وغير متوافرة في الريف.

وقد ساهم في استمرار هذا الاتجاه التحول الذي عايشته معظم المدن الليبية الرئيسية، كطرابلس وبنغازي والبيضاء مع بداية الستينيات من اهتمام نسبي، أدى إلى تركيز معظم الأعمال الإنشائية في مجال البنية الفنية والمرافق الاجتماعية في هذه المدن وعدد محدود من المدن الأخرى، سواء أكان ذلك بدافع الحاجة الملحة أم لتحسين مظهر المدينة أم التقليد، كما اختصت مدن محدودة بالخدمات الإدارية.

ولقد أدى كل ذلك إلى وجود اختلاف شاسع بين ظروف الحياة في هذه المدن وظروف الحياة في الريف. أدى هذا الفارق في الإمكانيات والخدمات المتاحة في المدن إلى استقطاب معظم المشاريع الاستثمارية، سواء أكانت خاصة أم عامة إلى مدينتي طرابلس وبنغازي، وبالتالي مزيد من التركيز لفرص العمل والإمكانيات، خاصة وأن الاقتصاد الليبي خلال الخمسينيات والستينيات اعتمد على النشاط النفطي الذي لم يتح فرصاً كبيرة للعمل والتي كانت محدودة، سواء في مرحلة الاستكشاف أو في مجال

الشكل رقم (58)

المناطق الأثرية بمدينة زويلة



الخدمات أو مجال الإنتاج والإدارة، وبالتالي فإن هذه القاعدة الاقتصادية للبلاد تمثلت في عائدات النفط، وفي عدد محدود لفرص العمل في الحقول، أما إدارة هذا القطاع وتقديم الخدمات إليه، فقد تركزت معظمها في مدينتي طرابلس وبنغازي، وعدد محدود من الموانىء والحقول.

ولقد أدت هذه الأسباب كلها أو بعض منها إلى وجود تدفق مستمر من سكان الريف المتوجهين إلى المدن، وبالذات مدينتي طرابلس وبنغازي، والسكن فيهما أو في أطرافهما أو أينما أمكن، سواء أكان ذلك في أكواخ من الصفيح وبمختلف المخلفات الصناعية كالحاويات وبقايا الصفيح والأخشاب أو بإنشاء الأكواخ على أنقاض المباني، أو اللجوء إلى الأحياء الفقيرة رخيصة الإيجار والتكدس فيها بكثافة عالية نتيجة الاشتراك في المسكن الواحد بهذه الأحياء كمجموعة عزاب أو عدة عائلات، وبالتالي الإحلال السكاني للحي بسكان قادمين من خارج المدينة وترحال السكان الأصليين منه.

كما أتيح لمن له ظروف مادية أحسن، القيام بتشييد مسكن لعائلته على إحدى قطع التقسيمات التي طرحت للبيع من قِبل من يمكن أن يوصفوا بالملاك أو المستثمرين أو المستغلين أو المتربصين، إلاّ أن جميع هذه التقسيمات يمكن أن توصف بأنها لم تراعي الحد الأدنى لمتطلبات المسكن ومرافقه كبنية فنية أو اجتماعية. وقد تم كل ذلك في السنوات السابقة لوجود التشريعات التخطيطية التي تعالج الأسس العامة لتخطيط ومتطلبات تقسيم الأراضي والمعايير الخاصة بها من كثافة إسكانية وسعة طرق وتوفير مرافق، وغير ذلك من الخدمات.

كان من نتيجة الظروف السابقة وما نتج عنها من نمو سكاني وهجرة وإقامة بمدينتي طرابلس وبنغازي وعدد محدود من المدن والمواقع الأخرى، مثل مدينة البيضاء وطبرق وميناء البريقة النفطي أن ظهرت في هذه المدن مناطق يمكن وصفها بأنها مدن صفيح أو مناطق متخلفة وأحياء عشوائية، وغيرها من المناطق التي يمكن أن توصف بأنها منشآت ومناطق دون الحد الأدنى لسكن الإنسان ومتطلباته، ويمكن تصنيفها في المجموعات التالية:

مدن الصفيح (أحياء الأكواخ)

ظهرت مدن الصفيح في مدينتي طرابلس وبنغازي خلال الخمسينيات واستمرت خلال الستينيات وحتى منتصف السبعينيات، نتيجة لما أشرنا إليه وبالذات خلال فترة الطفرة النفطية ومع مرحلة الاستكشاف ومد خطوط التصدير، حيث تكونت أحياء ومناطق على أراضٍ مهجورة أو ملك للمجتمع، وفي كثير من الأحوال كانت هذه الأراضي عبارة عن مستنقعات وسبخ ومنخفضات معرضة لفيضانات، كمجموعة أحياء مدن الصفيح التي كانت جنوب مدينة طرابلس بباب بن غشير وباب عكارة والتي كانت معرضة لفيضان وادي المجينين وبالتالي، فإن معظم مواقع هذه الأحياء تتصف بأنها سيئة وغير صحية ومهددة لصحة وحياة السكان المقيمين بها.

وقد برزت عدة أحياء بطرابلس كحي باب بن غشير وحي سيدي خليفة وحي باب ترهونة وباب عكارة وحي طريق المطار، وغيرها الكثير من الأحياء والتي حلت محلها مشاريع إسكانية، وبمثلها كانت مدينة بنغازي.

كما ظهرت في السنوات الأخيرة أحياء من الخيم بمدينة سبها لإيواء العائدين من الأقطار الأفريقية جنوب ليبيا (تشاد والنيجر) وشكلت في مظرها وواقعها ما يعرف بأحياء الأكواخ.

المناطق المتخلفة

لقد تحول العديد من أحياء مديني طرابلس وبنغازي المتوسطة الوضع إلى مناطق مزدحمة بصورة لا تتناسب وإمكانيات وسعات هذه الأحياء ومرافقها والتي لا تفي بمتطلبات هذا العدد الكبير من السكان الذي أحل بالحي، والذي لم يتعود الحياة في هذا الحيز الضيق والفراغات المحدودة، مما أدى إلى سوء استعمال المباني ومرافقها، واتصاف الحي بالتخلف، ومساهمة ملاك العقارات في عدم توفير الصيانة لتعذر ذلك، أو لتعدد الأطراف المؤجرة، أو عدم وجود العائد المناسب، وبالتالي تحولهم إلى مستغلين للفترة المتبقية من عمر هذا العقارات، مما أدى إلى ظهور أحياء متخلفة، ولسوء الحظ أن الكثير من هذه الأحياء تمثل مراكز ومناطق تراثية ومهمة بالمدن، وهي

المناطق العتيقة والتاريخية منها، كمدينة طرابلس القديمة وبعض الأحياء الأخرى في وسط مدينتي طرابلس وبنغازي.

الأحياء العشوائية

هي تلك الأحياء التي شيدت خلال الخمسينيات والستينيات في غياب النظم والتشريعات التخطيطية ومعظمها عبارة عن بيوت سكنية شيدت من قِبل ملاكها بأساليب ارتجالية وعشوائية وبدون خرائط أو تراخيص وإشراف فني في معظم الأحيان، وأغالبيتها بنيت على تقسيمات استغلالية عشوائية بمعايير دون المستوى الفني المناسب ولم تنظمها قوانين أو لوائح سليمة. كما أن الكثير منها شيّد على قطع مملوكة على الشيوع من العديد من أفراد العائلة الواحدة أو الملاك كالبساتين والأراضي الزراعية الموروثة أو القبلية، وبالتالي خلو هذه المباني من المرافق وتنظيم للطرق أو الاتصال، وكثيراً ما تعتمد في الوصول إليها على الممرات والدروب والأزقة التقليدية الضيقة أو حقوق الإرتفاق القائمة.

وقد أدى كل ذلك لظهور مجموعة من المباني على تقسيمات دون المستوى السكني اللائق يتعذر معها تقديم أي خدمات في مجال البنية الفنية، لضيق الطرق واختلاف المناسيب وعدم وجود تنظيم، وكذلك استحالة توفير المرافق الاجتماعية لعدم وجود فراغات في مناطق مناسبة لتوفير المدرسة والملعب والحديقة والمستوصف، وغيرها من مرافق الحي الأساسية.

كما أن مستوى مباني هذه المساكن يمكن أن يوصف بأنه متخلف وأقرب إلى الخرائب منه إلى مبنى سكني. ولقد برز في طرابلس وبنغازي والبيضاء وطبرق وغيرها، من خلال النمو العشوائي عشرات من الأحياء والمناطق التي يمكن أن توصف بالأحياء العشوائية. ولقد تم التحفظ على الكثير من الفراغات بالتقسيمات والأحياء التي بقيت فيها لتحسين ظروفها وتوفير ملاعب أو ساحات ومواقف سيارات أو مواقع لمرافق عامة (وتم ذلك عند اعتماد مخطط طرابلس مع بداية السبعينيات). إن أمثلة هذه الأحياء كثيرة، سواء بمنطقة قرجي، أو بالمنطقة الصناعية، أو بالهضبة، أو بسوق الجمعة. كما يوجد العديد من هذه الأحياء بمدينة طبرق نتيجة التدفق السكاني إليها من مصر كعائدين أو عاملين.

الشيخوخة وتداخل الاستعمال

إلى جانب المناطق الثلاث التي وضحنا أسباب ظهورها بإيجاز لأوجه قصورها، نرى ضرورة الإشارة إلى نوع آخر من المناطق المتخلفة والعشوائية والتي تعود في ظهورها إلى عوامل أخرى متعددة، يمكن إرجاعها إلى مرحلة التطور والتنمية والتحول، ومن أهمها:

المناطق القديمة في المدن:

إن شيخوخة المناطق القديمة في المدن وافتقارها إلى الخدمات الحديثة من منافع ومرافق اجتماعية كتزويد المياه وصرف المجاري وتوفير الكهرباء، وتعذر مدها بهذه المرافق لعدم ملاءمة التخطيط أو المباني أدت إلى هجرها وإهمالها وتحولها إلى مناطق متخلفة تمت إزالة معظمها أو ترك جزء بسيط منها كتراث.

وقد لمس ذلك في ليبيا في معظم القرى القديمة بإقليم فزان في جنوب ليبيا كقرى الشاطىء ومرزق وبنت بيه والمشيدة بالطرق التقليدية (بالطين ومواد نباتية)، وكذلك معظم الأحياء القديمة لبعض المدن الساحلية والتي شيدت مع أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، حيث لم تتوافر فيها المرافق المعروفة اليوم في المناطق السكنية. وأن النظام التخطيطي بهذه الأحياء وكذلك وضع المباني فيها يحول دون تحسينها، وبمثله قرى الجبل الغربي وبني وليد، وغيرها كثير.

مناطق الغزو الصناعي:

لقد تحول العديد من المناطق السكنية الجيدة والمناسبة للسكن إلى مناطق متخلفة بسبب غزو الورش الصناعية لها، وتحويل العديد من المباني إلى ورش صناعية في مختلف المجالات، كورش النجارة والحدادة والكهرباء وصيانة وإصلاح هياكل السيارات وورش الطلاء، وغير ذلك من الورش والحرف والمخازن، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العمال المقيمين فيها. وقد أدى كل ذلك إلى تغير في طبيعة وبيئة المنطقة والوضع الاجتماعي فيها، وبالتالي انخفاض في مستواها وإهمال المباني الموجودة بها، سواء أكانت سكنية أم غير سكنية.

ولقد ظهرت مثل هذه المناطق نتيجة للحاجة الملحة لخدمات هذه الورش بدون مراعاة لتنظيم وتصنيف للاستعمالات وعزل الضار من هذه الحرف عن المناطق السكنية، وتخصيص مناطق خاصة بها، ولتعذر تنظيم وإقامة العمال.

كما أدت مثل هذه التصريحات والاستثناءات إلى إفراز جيوب واحياء جديدة من المناطق المتخلفة نتيجة هذا الخلط في الاستعمال، وما خلفه من ضرر وتدهور في وضع الحي ومبانيه، ويلاحظ مثل هذا التداخل في الاستعمال على الطرق الرئيسية للتقسيم أو الحي.

مناطق الغزو العمالي والعمالة الأجنبية الرخيصة:

لقد برزت الحاجة إلى العمالة وبالذات الأجنبية، نتيجة مخططات التنمية والتحول التي نفذت في الجماهيرية حيث قدم العديد من الأيدي العاملة من عدة بلاد مجاورة شقيقة وصديقة، ونتيجة لتعذر توفير السكن اللائق والملائم لهذه المجموعات من قِبل أرباب العمل، ما دفع العديد منها إلى الاستقرار في منشآت غير سكنية كالدكاكين والمخازن وحظائر السيارات، أو تشييد منشآت ومبانٍ عشوائية لإيوائهم، أو محاولة إسكانهم في مواقع العمل وخلق نوع من معسكرات الإقامة لهم وبالذات بالنسبة لعمالة أعمال المقاولات.

وكان من نتائج ذلك، ظهور العديد من المناطق التي يمكن تصنيفها ضمن مجموعة المناطق المتخلفة والعشوائية.

ولقد حاولنا فيما سبق تصنيف المناطق المتخلفة اعتماداً على الأسباب المؤدية لذلك، وهذا التصنيف الذي يمثل الواقع في معظم الحالات لا يغطي أسباباً قد تكون جوهرية، إلاّ أنها غير ملموسة وهي المتعلقة بالتحول الاجتماعي ومتطلبات التطور التقني، وأيضاً الثقافة الأساسية لاستعمال المنزل ومرافق الحي والتي لها تأثيرها على سرعة تردي المسكن والحي والملاحظ نتائجها على التدهور السريع للاحياء الجديدة، حيث برزت ظاهرة الإهمال والتلف المتسارع في مبانٍ وعمارات الإسكان الجماعي العامة المشتركة.

مفهوم مدن الصفيح والسكن العشوائي في الجماهيرية:

ومن المنطلق السابق، فإن مفهومنا لمدن الصفيح والسكن العشوائي لا نعني به المفهوم المقتبس من الاسم مباشرة، وهي التجمعات السكنية في أكواخ ومواد ومخلفات مختلفة، وكذلك السكن في الجحور والكهوف وما شابه ذلك من مختلف وسائل الإيواء التي دون المستوى البشري، بل يتعدى مفهومنا في نقاش هذا الموضوع إلى إطار عام وهو وجود المستوى السكني المناسب للمواطن، وما يتطلبه من توفير بيئة سكنية ومسكن بمساحات ملائمة ومرافق وبالتالي، فإن هذا المستوى من التعريف يتجاوز موضوع القضاء على بيوت الصفيح.

وعليه، إذا ما أخذ هذا التعريف الشمولي، فإننا نستطيع أن نضيف العديد من المناطق السكنية التي يمكن أن نصفها بأنها مناطق دون المستوى السكني، أو أنها تؤول إلى هذا المستوى لأحد الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، ومن أهمها كما أشرنا، قصور وعدم توافر أو ملاءمة عناصر البيئة الجيدة والمتمثلة في:

1 ـ الموقع السليم الصحي.

2 ـ الكثافة السكانية العامة المناسبة.

3 ـ توافر البنية الفنية والاجتماعية.

4 ـ المحافظة على الوضع الاجتماعي السليم.

5 ـ نوع السكن وسعته بما يناسب حجم العائلة المقيمة فيه.

6 ـ البيئة السكنية المناسبة.

بالإضافة إلى العديد من هذه العناصر التي تندرج طبقاً لظروف المنطقة والإمكانيات المتاحة، فإن خلل أي عنصر من هذه العناصر سيؤدي بالذات إلى تحول مناطق سكنية من مستوى مقبول إلى ما دون المستوى، وبالتالي تحولها إلى مناطق متخلفة وعشوائية.

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في أساسيات، هي: الموقع الملائم وكثافة سكانية وسكنية مناسبة، وتوافر البنيات الاجتماعية والفنية، وسلامة الجوانب الإنشائية، وبيئة اجتماعية سليمة بالمنطقة.

استكمال الدراسات الفنية الخاصة لتوفير وتنفيذ متطلبات المرافق

يضم المخطط الحضري الأسس العامة لمختلف المرافق، سواء كانت شبكة طرق أو مرافق اجتماعية، أو ما يخص البنية الفنية التحتية، كما يضم المخطط المعايير أو الأسس أو الطاقات أو السعات المتعلقة بمختلف هذه المرافق، إلاّ أنه لا يضم المخططات الهندسية التفصيلية الخاصة بكل ذلك. وان تنفيذ ذلك يتطلب الدخول في دراسات هندسية تفصيلية لجميع هذه المرافق، انطلاقاً من دراسة شبكة الطرق وإعداد التصميمات الهندسية لها، كذلك دراسة جميع مرافق البنية التحتية من نظام تزويد وتوزيع مياه للشرب أو غيرها، أو صرف مياه الأمطار أو المجاري، كذلك جميع شبكات المرافق الأخرى، سواء كانت شبكات توزيع كهرباء بما تتطلبه من محطات تحويل، أو صناديق توزيع، وبمثله شبكة للغاز أو الهواتف.

كما تدخل ضمن الدراسة الهندسية التفصيلية، أي دراسات أو تصاميم معمارية لجميع المنشآت المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، وبالذات تلك الخدمات التي يتولى المجتمع توفيرها أو تنظيمها كالمدارس والمنشآت الصحية.

إن المخطط لا يحقق مستهدفاته، إلاّ من خلال تنفيذ ما جاء به من أسس ومتطلبات وتنفيذ محتوياته، وفق النمو السكاني وتطور المدينة ومواجهة حاجيات العاملين والقاطنين فيها، وتنفيذ كل ذلك وفق المراحل التنفيذية الواردة في المخطط، مع متابعة دقيقة للتطور والنمو والإسراع في تنفيذ هذه المراحل، إذا تطلب التطور ذلك.

متابعة أعمال التنفيذ التي تتم من قِبل القطاعين الخاص والعام

إن أي أعمال تنفيذية تتم ضمن المساحة المغطاة بالمخطط وفي إطار ومضمون المخطط، يجب أن تكون ضمن مستهدفات المخطط، أي أنها تتجانس مع أطروحات المخطط من حيث مناطق الاستعمال وكذلك مع أهداف وحدود المخطط، كما يجب أن تتزامن مع الحاجة إليها والتأكد من ذلك، وأن الأسس الإدارية والتشريعية أعطت صلاحية متابعة واعتماد هذه الأعمال لجهة إدارية بالمنطقة تعرف عادة بالبلدية أو أي وحدة إدارية تدير منطقة المخطط، وتتم هذه المتابعة من قِبل الأقسام أو الإدارات الفنية، تساعدها لجنة فنية تعرف بلجنة المباني والتخطيط بهذه الوحدات، حيث تتم

دراسة المشاريع المقدمة للبلدية من قِبل هذه الأجهزة الفنية من الجوانب الفنية للتأكد من تلبيتها لحاجة المخطط وعدم التعارض معه، وكذلك من وجود الأراضي والفراغات المطلوبة لها وبالتالي التصديق على تنفيذها. وتختلف المصادقة على هذه المشاريع من حيث إنها مشاريع عامة تنفذ من قِبل مؤسسات المجتمع، وفي هذه الحالة يكتفى بإعطاء المصادقة للتنفيذ، أو أي توصيات مصاحبة لهذه المصادقة. أما المصادقة على المشاريع المقدمة من قِبل القطاع الخاص، فإنه يلي قرار المصادقة إصدار التراخيص الخاصة بالبناء، كما تلي ذلك متابعة أعمال التنفيذ وإعطاء شهادة السكن أو الاستعمال. ويكون دور اللجنة الفنية هو التأكد من سلامة دراسات وتوصيات الأجهزة الفنية، كذلك النظر في أي استثناءات ضرورية لا تتعارض مع مستهدفات المخطط. إن أهم دور لهذه اللجان هو الجانب المستهدف من الرأي الجماعي الذي يراعي مختلف الجوانب في المدينة من مختلف القطاعات، كذلك الجانب الجمالي في المشاريع المعمارية، إلى جانب النظر في أي نظام.

المتابعة والمراجعة

إن متابعة تنفيذ وتحقيق ما استهدفه المخطط تتم من خلال ما ورد في الفقرة السابقة، كما تتم من خلال متابعة أعمال التنفيذ، سواء تلك التي تحصلت على مصادقة البلدية أو بعض الأعمال التي عادة ما تنفذ دون علمها، كذلك التأكد من أن التنفيذ يتم وفق ما اعتمد من تصميم وخرائط، وإلى جانب ذلك، العمل على تنفيذ مختلف المراحل المطروحة بالمخطط وفق الزمن المحدد لها. وعادة ما يتضمن المخطط مراحل تنفيذية لمختلف قطاعاته أو المرافق الخاصة به. إلاّ أن أهم أعمال المتابعة تتعلق بتوقيع جميع الأعمال المنفذة على خرائط المخطط، وعادة ما تعرف مثل هذه الخرائط بأنها خرائط لواقع المخطط في تاريخه وليس خرائط المخطط الأصلية، وإن هذه الخرائط هي التي تعطي الصورة الحقيقية عن المساحات المغطاة من المخطط ومختلف المشاريع والمرافق التي تم تنفيذها. إن توقيع أعمال التنفيذ على خرائط المخطط يعتبر من أهم أسس المتابعة.

أما الجانب الثاني من المتابعة، فإنه يتعلق بتقييم ما حققه تنفيذ المخطط من أهداف، والعمل على مراجعة أسس المخطط، حيث يتم هذا التقيم على فترات كلما تطلب ذلك، وعادة ما تتم هذه المراجعة كل خمس سنوات. ويستهدف من المراجعة التأكد من

أن أعمال التنفيذ لمضمون المخطط تتماشى مع ما يتم من نمو واقعي على مساحة المخطط من قوى عاملة وسكان، وان كلا الجانبين يسيران متوازيين ولا يحدث تأخر أو خلل بينهما، بالإضافة إلى تنفيذ متطلبات المخططات من البنيات الاجتماعية والبنيات الفنية التحتية وفق مختلف المراحل التي وصل إليها المخطط، ولا يحدث قصور فيها أو تضخم في توفيرها.

لذلك، فإن عملية التخطيط الحضري تعرف بأنها عملية مستمرة المتابعة والمراجعة والتعديل، ولا تتوقف بإعداد المخطط واعتماده.

كما أن عملية المتابعة والمراجعة والتعديل يجب أن تعتمد على كل ما هو مستجد وما يستخلص منه من نتائج، فالإحصاءات السكانية العشرية تعطي العديد من النتائج وإن إحصاءي سنة 1984م وسنة 1995م يحمل كل منهما العديد من النتائج التي تساعد على معرفة مدى سلامة التوقعات التي أسست عليها المخططات، كما أن انتظام سجلات الأحوال المدنية واستخلاص إحصاءات شهرية وتحديث المعدلات والمؤشرات السكانية من نسب زيادة ومعدل اعمار وغيرها من المؤشرات التي يمكن استخلاصها تساعد على تقييم مدى واقعية المخطط وان مثل هذه النتائج، كما في أي دراسات مستقبلية تساعد على استخلاص أي مؤشرات أو أرقام أو معايير جديدة، يجب الاستفادة منها بالنسبة للواقع الجديد للمجتمع الليبي والذي يمر في مرحلة تحول وتطور سريعة ولم يصل إلى مرحلة الاستقرار بعد. وعليه، فإن المراجعة والمتابعة للمخطط يجب أن تستفيدا وتعتمدا على كل مستجد في مجال التخطيط الحضري.



